



صناعة الخوف

رهاب اليمين المتطرف والشعبوية

الكتـــاب 146 فبراير (شباط) 2019

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث





الكتـــاب 146 فبراير (شباط) 2019

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

تقديم

يُقدِّم مركز المسبار للدراسات والبحوث في كتاب «صناعة الخوف: رهاب اليمين المتطرف والشعبوية» (الكتاب السادس والأربعون بعد المئة، فبراير/ شباط 2019) بانوراما عامة وتحليلاً حول تنامي الاتجاهات السياسية اليمينية والشعبوية في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط والهند.

تُجمِع خلاصات دراسة صحوة اليمين في أوروبا على ربطها بالليبرالية الجديدة، وما خلَّفته من زيادة معدل اللامساواة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية، واستُخدِم ذلك لتفسير الاندفاعة إلى الأيديولوجيات المتطرفة والهويات الحمائية المناهضة للعولمة والمعادية للأجانب والأقليات ولقيم الديمقراطية والنساء. انطلقت إحدى الدراسات من فرضية أن «ظروف الأزمة الاقتصادية تُنمي أنواعاً من اللامساواة، وتُمَثِل أرضاً مواتية للتمظهرات اللاعقلانية والعنفية»، يترافق معها، «إعادة إحياء للاهتمامات الدينية لدى العديد من فئات المجتمع التي تجد في «الأحزاب اليمينية» حاضناً لها ومعبراً عن هواجسها» وهذا يدل على «أن فقدان «السيادة الاقتصادية» يولِّد في كل مكان موقفاً صلباً يلوّح بفكرة «السيادة الثقافية» » .

حاولت إحدى الدراسات تعريف «اليمين المتطرف» بأنه مجموعات أيديولوجية تتشارك في ما بينها بالمعالم التالية: القومية، النزعة العرقية، كره الأجانب، معارضة الديمقراطية، والسلطوية، فلا وجود لحزب أوروبي مهم من الناحية الانتخابية لا يستجيب لهذه المعالم.

نظر بعض المراقبين لوصول العديد من الأحزاب اليمينية إلى البرلمانات الأوروبية، على أنه «انتكاسة» للديمقراطية، ودعا آخرون إلى تبني تحليل متعدد الاتجاهات لفهم هذه الظاهرة، فلا يمكن الركون إلى التفسيرات السياسية والاقتصادية فقط، بل لا بد من مقاربات تهتم بالأبعاد الثقافية والدينية والهوياتية؛ وقد يكون المدخل إليها التركيز على تمظهرات سلسلة المابعديات المتوالية: ما بعد الحداثة، ما بعد العلمانية، وربما «مجتمع الدولة الحديثة»، وغيرها من مسببات تأجيج النزعات القومية التي تُرخَى فيها الآذان لدعوات «نزع العولمة» وإغلاق الحدود.

تناولت الدراسات عدداً من أحزاب ما يوصف بأنه «اليمين المتطرف» في أوروبا والتي من بينها: «الجبهة الوطنية في فرنسا» (التجمع الوطني)، و«حزب البديل من أجل ألمانيا»، محددةً خريطة انتشارها ووزنها السياسي، لا سيما في

ضوء النتائج المترتبة على الانتخابات البرلمانية التي جرت بين عامي (2017-2018). وعلى الرغم من الثقل الذي يتمتع به «هذا اليمين» فهو يواجه عوائق عدة يتمثل أولها في رفض «القيم الأوروبية» للتطرفات والأصوليات الدينية والسياسية والثقافية، غير أن هذا الأمر على علاقة بالتوترات كافة بين الشرق والغرب وبالمواجهة المتفجرة بين الشمال والجنوب، والتي تُعبر عن نفسها بظواهر عدة لعل أبرز تحدياتها الأخلاقية المتمثلة بـ«المهاجرين» الذين يتدفق غالبهم من دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ولأهمية هذه القضية عالج الكتاب مسألة الهجرة وكيفية تعاطي ما يوصف باليمين المتطرف معها، محلِّلاً بناها العميقة ومستكملاً هذا التحليل برؤية اليسار المتطرف أيضاً.

اهتم الكتاب بمنظمة «القوميون الملثّمون» في الولايات المتحدة أو ما يعرف بـ«كوكلوكس كلان»، وخلص إلى نتيجتين أولاها: «أن تزايد استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل هذه الجماعات اليمينية والأفراد الداعمين لها، يمكّنهم من الاجتماع والتعبئة ووضع الخطط لهجمات محتملة وغير محتملة»؛ ثانيتها: «تواجه السلطات على نحو متزايد فاعلين منفردين يرتكبون أعمال العنف باسم أيديولوجية تنكر الحريات المدنية الأمريكية وحقوق الإنسان الأساسية لكل المواطنين والمقيمين الشرعيين».

تطرَّق الكتاب إلى مقارنات شرق أوسطية، ثم انعطف نحو دولة أخرى، حيث شهدت الهند ارتفاعاً في خطاب الكراهية وأعمال العنف، خصوصاً من جانب اليمين الهندي، وفي سبيل فهم هذا «التطرف الديني»، شُرحت سياقاته التاريخية التي يتقدمها سياق تشكل الهوية الوطنية الهندية.

لربما يراهن طيف الباحثين المنتقدين لليمين -بتفاؤل واضح في هذا الكتاب- على حتمية تراجع اليمين المتطرف، لصالح القيم السياسية العليا للديمقراطية، وقد أراد الكتاب جمع أصواتهم، هنا، منفردة. على أن يفتح في مساحات أخرى الباب لمزيد من الاتجاهات لسبر غور هذه الظواهر الجديدة وتأثيرها في حركة الفكر والاجتماع الإنساني. فالحقيقة لا تكتمل إلا بسماع كل الآراء.

في الختام، يتوجه مركز المسبار بالشكر لكل الباحثين المشاركين في صناعة هذا الكتاب، ويخص بالذكر الزميلة ريتا فرج التي نسقت العدد، ونأمل أن ترضيكم ثمرة جهدها وفريق العمل.

هيئة التحرير

فبراير (شباط) 2019

صعود اليمين المتطرف: الثورة المحافظة والليبرالية الجديدة

محمد الشريف فرجاني [1]

ترجمة: عفيف عثمان [2]

يتميز المشهد العالمي بتطورات محيرة تهدد بنسف ما أحرزته البشرية من تقدم في اتجاه الديمقراطية والاعتراف بكونية الإنسان وحقوقه.

إن الأمثلة على هذه التحولات السلبية في تزايد:

- انتخاب دونالد ترمب (D. Trump) رئيساً للولايات المتحدة، بفعل النفوذ المتصاعد للمحافظين الجدد، الذين ساهموا في وصول رونالد ريغان (R. Reagan) إلى السلطة قبل بوش (Bush) الأب والابن.

- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) على خلفية عودة اليمين المحافظ الذي سبق أن انتصر مع مارغريت تاتشر (M. Thatcher).

- النفوذ المتعاظم للحركات الهوياتيّة المعادية للأجانب في كندا، مثل «تحالف مستقبل كيبيك» (CAQ)، والحركات المشابهة في مناطق أخرى من هذا البلد الذي ينحدر أغلب سكانه من المهاجرين.

- الانتصارات الانتخابية المتوالية لأحزاب اليمين المتطرف واليمين ذي النزعة الهوياتيّة المعادية للأجانب في مختلف بلدان أوروبا الغربية (مثل إيطاليا والنمسا)، حيث نشهد عودة سافرة للمرجعيات الأيديولوجية التي أعطت النازية والفاشية بين الحربين في القرن المنصرم، دون أي حرج.

- محاولات التطهير الإثني وانتصار الأحزاب القومية المعادية للأجانب والمغالية في الرجعية في بولونيا وسلوفاكيا، وفي المجر وغيرها من بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي كانت «جمهوريات

ديمقراطية شعبية».

- العودة القوية لقومية «روسيا الكبرى» والنزعة المحافظة الأرثوذكسية الداعمة لفلاديمير بوتين (F. Poutine).

- صعود الحركات اليهودية الأرثوذكسية، التي يتزايد تأثيرها في سياسة إسرائيل وفي المواقف الداعمة لها في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، في ازدراء للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ولقرارات الأمم المتحدة الداعية لوقف الاستيطان.

- انتخاب مرشح اليمين المتطرف في البرازيل، وتنامي حركات مشابهة في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية.

- تنامي ظاهرة العنف والإرهاب لحركات الإسلام السياسي، على الرغم من الإعلان عن إخفاقه ونهايته منذ أعوام التسعينيات من القرن الفائت (1990)، حيث استطاع في السنوات الأخيرة أن يكتسح مناطق شاسعة من بلدان عديدة على حساب الدول القومية.

- تنامي الحركات الداعية إلى العودة للهويات النقية المتجذرة في الهندوسية، وفي البوذية، وفي غيرها من أقدم التقاليد الآسيوية والأفريقية، أو في تراث هنود شمال وجنوب أمريكا، يتم التحصن بها كقلاع لهويات قاتلة تقوم على نقاوة الأصول ونبذ كونية البشري وحقوقه.

لقد تمت مقاربة هذه الظواهر معزولة عن بعضها أو من زاوية النزاعات في ما بينها في إطار ما يسمى بـ«صدام الحضارات» [3]. ولم يقع التركيز كما ينبغي على ما يجمع بينها ولا على العوامل التي تغذيها. لذلك، بدا لي من المهم تناول صعود الحركات المعادية للأجانب والمتطرفة في أوروبا وأمريكا كتعبيرات راهنة عن ظاهرة شاملة، هي «الثورة المحافظة» [4] على خلفية العولمة التي أفرزتها الليبرالية الجديدة (Néolibéralisme).

الليبيرالية الجديدة والثورة المحافظة

تكاد كل الدراسات والتحليلات المتعلقة بتنامي الحركات المتطرفة، تُجمِع

على ربطها بالأزمة التي تعصف منذ سبعينيات القرن العشرين، بجل المجتمعات وباستفحال الظلم واللامساواة بين الشمال والجنوب، وداخل مجتمعات الشمال والجنوب نفسها، في ظل العولمة التي تحكمها قوانين الليبرالية الجديدة وتضبط إيقاعها القوى الكبرى والمؤسسات المالية الدولية.

وقد لاحظ الاقتصادي الفرنسي فرنسوا بورغينيون [5](François Bourguignon) حركة مزدوجة ومتلاحقة للعولمة: فمن جهة، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، ما انفكت اللامساواة تنحسر، بعد أن عرفت تفاقماً مع الثورة الصناعية. وقد أتاح هذا الانحسار لملايين الأشخاص عبر العالم الخروج من الفقر، كما ساهم في تقليص التفاوت في المداخيل بين البلدان الغنية وتلك التي في طور النمو (باستثناء البلدان الفقيرة في أفريقيا الصحراوية). ومن جهة أخرى، فإن التفاوت بين الأقلية الأكثر غنى والفئات الأكثر فقراً داخل كل بلد ظلت تتعمق، فبدلاً من العمل على الحد من الفوارق وما ينجم عنها من حيف أصبح أكثر فأكثر غير مقبول، نجد الحكّام، تدعمهم «كلاب حراسة» النظام من الأيديولوجيين الذين هم في خدمتهم، يواصلون الإصرار على متابعة السياسات التي تزيد من استفحال اللامساواة والظلم، ويحاولون استغلال اليأس والخوف لدى ضحاياهم، ليدفعوا بهم إلى أحضان الحركات الأكثر تطرفاً، والأكثر كرهاً للأجانب، والأكثر معارضة لحقوق الإنسان وللقيم الديمقراطية. فضحايا الليبرالية المتوحشة أو الليبرالية الجديدة، والذين يبدو لهم الغد أكثر قتامة من اليوم والأمس، يعتقدون أنهم يثأرون من النظام الذي أقصاهم، بانضمامهم لأيديولوجيات تضعهم البعض في مواجهة البعض الآخر لصالح نظام هو مصدر كل تعاستهم. فبدلاً من الاعتماد على الحقوق التي توفرها لهم الديمقراطية للنضال ضد الإقصاء، الذين هم ضحاياه، فإنهم يديرون الظهر لهذه الحقوق ويلتحقون بالأيديولوجيات والحركات التي تضعهم في مواجهة بعضهم حتى يتواصل
استعبادهم.

لاحظ جان ماري لوستيجيه (J. M. Lustiger)، كاردينال باريس، في ثمانينيات القرن المنصرم (1980)، أن ظواهر الانضمام إلى أشكال التدين التمامية والهوياتيّة والتعاطف معها «تتنامى عند فئات المحرومين، بحكم انبتاتهم، من كل انصهار اجتماعي. فالتلازم بين التفكك الاجتماعي وتكاثر الفِرق الدينية القائمة على الإقصاء والتقوقع على نفسها، كوسيلة لإعادة إدماج المهمشين، من الثوابت» [6]التي نجدها في كل المجتمعات. وفي المعنى نفسه، استنتج الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي مارسيل غوشيه (M. Gauchet)، أن «المجتمع الفرداني يترتب عليه، إلى جانب حرية الاختيار، تحميل للمسؤولية فوق العادة. وكوجه آخر لعملة الحرية والمسؤولية، يضاعف مثل هذا المجتمع، وخصوصاً في الظروف الصعبة، من عدد المهمشين المتروكين لمصيرهم لا يعرفون أي وجهة يتوجهون. وهو ما يخلق الحاجة إلى جماعات ملتحمة يتم فيها

الانصهار، ولا مكان فيها للسؤال عن موقعك من الوجود، جماعات يمكننا تكريس ذواتنا لها حتى النسيان، نطمئن لها، في عالم لا يعرف الحركة، بفضل ما توفره لنا من هوية صلبة، فالانصهار في مثل هذه الجماعات هو من النتائج العكسية للفردنة» [7].

تذهب عالمة الاجتماع الفرنسية دانييل هرفيه – ليجيه (D. H. Léger)، -من جهتها- إلى أنه «... ثمة نزعة إلى إعادة إحياء الاهتمامات الدينية لدى الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من الأزمة ومن اهتزاز قيم الحداثة التي تتناسب معها» [8].

تشير عالمة السياسة الفرنسية رينيه فريغوسي (R. Fregosi)، في تحليلها للظاهرة على المستوى الدولي، إلى ظروف أزمة اقتصادية تنمي أنواعاً من اللامساواة وتمثل أرضاً مواتية للتمظهرات اللاعقلانية والعنفية (...)» [9]. ويلفت الأكاديمي الفرنسي جيرار سوليه (G. Soulier) الانتباه إلى آثار هذا الواقع بقوله: إن «اللامساواة الاجتماعية تدمر مبدأ الحقوق المتساوية للجميع...» [10]، مؤكداً راهنية مقولة لاكوردير (Lacordaire) المدافع عن دور القانون في ضمان الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة: «بين القوي والضعيف، بين الغني والفقير، بين السيّد والخادم، الحرية هي التي تضطهد والقانون هو الذي يحرر» [11].

وفي ظل تسارع سيرورات العولمة المحكومة بقوانين الليبرالية الجديدة الرامية، في كل مكان، إلى إعادة النظر في **الدور الاجتماعي للدولة** ، أصبحت هذه الصرخات المحذرة من تبعات الرأسمالية المتوحشة في نهاية القرن المنصرم، راهنة أكثر من أي وقت مضى. ولسنا في حاجة لأن نكون ماركسيين أو اشتراكيين أو ثوريين، حتى ننتبه ونتأسى لتراجع أشكال التضامن وتفاقم ظاهرة الإقصاء التي باتت تشمل أعداداً متزايدة من البشر في كل المجتمعات، وهو ما جعل البابا فرنسيس يندد بنمط من الحياة «يقوم على إقصاء الآخرين»، وعلى تمجيد أنموذج «قوامه الأنانية»، ونظام «يأكل فيه القوي من هو أضعف منه»، وتتماهى فيه حاجات الإنسان مع ما يغذي نهمه للاستهلاك، فيصبح البشر أنفسهم مجرد بضاعة «للاستهلاك يمكن الاستغناء عنها بعد الاستعمال».

لا يتردد في إدانة هذا النظام قائلاً: «إننا اليوم أمام بداية ثقافة «الفضلات» (Déchet) التي يُروِج لها هذا النظام. (...) فالمهمشون ليسوا مجرد «مُستغلين»، ولكنهم فضلات وبقايا «يلقى بها في المزابل» [12]. ويضيف: «إن شهية السلطة والامتلاك لا تعرف حدوداً. وفي هذا النظام الذي لا يتورع عن التلاعب والتضحية

بكل شيء في سبيل زيادة الأرباح، صار كل ما هو ضعيف ومهدد في وجوده، مثل البيئة، من دون دفاع أمام أخطار مصالح السوق التي أصبحت محل تأليه، وباتت هي القاعدة المطلقة التي تحكم كل شيء».

يجد البابا فرنسيس في هذا الواقع «عوامل إضعاف للنسيج الاجتماعي وسبباً لاستفحال التوترات والنزاعات التي يمكن أن تولد عنفاً فتّاكاً داخل كل مجتمع وبين البلدان». ويعتبر أن «اللامساواة الناجمة عن التمايز الاجتماعي هي مصدر المآسي في المجتمع»، ويستنتج أنه: «طالما لم تجد مشاكل الفقراء حلاً جذرياً عبر القطع مع الحرية المطلقة للأسواق وللمضاربة المالية، بمقاومة الأسباب البنيوية للتمايز الاجتماعي، فإنه لا يمكن إيجاد حلول لمشاكل العالم ولا لأي مشكلة». ويفسر الأزمة الاقتصادية والمالية واللامساواة الناجمة عنها بأنها نتيجة لـ«نفي أولية الكائن البشري». ويرى في ذلك «أزمة أنثروبولوجية عميقة» نابعة من «الصلة التي أقمناها مع المال، حيث إننا نستسلم خانعين لسلطانه علينا وعلى مجتمعاتنا». وهو ما يدفعه للتندِيد بالرضوخ لنظام ينادي بالحرية المطلقة للسوق والمضاربات المالية، ويُنكِر «حق الدولة في المراقبة والسهر على حفظ المصلحة العامة».

إن تشخيص البابا للأزمة ولتبعاتها وأسبابها يلتقي مع الانتقادات التي ترى في الليبرالية الجديدة المتحكمة في سيرورة العولمة، مسارات ترمي إلى تقويض أشكال التضامن التي ظهرت مع الديمقراطيات الحديثة وبناء الدولة–الأمة. ويجد ضحايا هذا التطور، المستبعدون من ثماره، أنفسهم في حيرة لا يعرفون أي ملاذ يسعفهم لإعطاء معنى لحياتهم، فيصبحوا بذلك «كتلة» قابلة للتجنيد خلف ألوية الأيديولوجيات المغذية للكراهية الأكثر رواجاً. فـ«الجهل المقدس» والسوق المعولمة لـ«عروض المعاني» الجاهزة للاستهلاك يساعدان على هذه القابلية، فهم تحت رحمة تجار الوهم المتربصين بضحايا الانحراف وشبكات المخدرات لإعادة تأهيلهم ليصنعوا منهم دعاةً متحمسين، أو أبطالاً في «الحروب المقدسة» ضد «الشر المُطلق» الذي يحدده كل منهم بمنظار الأيديولوجيا الخاصة به.

يذهب ذلك من الانتماء إلى جماعاتٍ دينيةٍ تبشيريةٍ تُقَدم أنماطاً من الروحانيات، سهلة الهضم وجاهزة للاستعمال، إلى الانخراط في حركات متطرفة، مثل الجماعات الفاشية و«النازية الجديدة، وأحزاب أقصى اليمين، ودعاة الانغلاق على «الهويات القاتلة» شمالاً وجنوباً، على غرار ما نجده في البلدان الإسلامية مثل «القاعدة»، و«بوكو حرام» و«داعش»... إلخ. وتمتلك هذه الحركات، على نحو ما يبرزه مثال داعش ومجموعات جهادية أخرى، قدرة على استقطاب الناقمين على النظام من كل أنحاء العالم، وعلى تجنيد أكثر من تدفعهم هذه النقمة إلى الثورة على «غطرسة الأقوياء» الذين لا يتورعون عن

التبجح، بكل وقاحة وصلف، بثرائهم الفاحش على حساب ضحايا الاقتصاد الليبرالي المتوحش، الذي لا يتردد في اللجوء إلى أكثر الحروب فتكاً كي يفرض نظامه.

وعلى هذا النحو، فإن الديمقراطية والدولة- الأمة، كإطار ساعد على ظهور التضامنات المستهدفة من طرف الليبرالية الجديدة، أضحتا محل تهديد متزايد جراء سيرورة مزدوجة: العولمة المحكومة بقوانين السوق وعودة «القبليات». فالديمقراطية والدولة- الأمة هما اليوم بين مطرقة طغيان «خبراء» البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي (FMI) وأمثالهم في شتى المؤسسات الذين يفرضون دون نقاش حكم «التنين» (اللفياتان- Leviatan) الذي بات يمثل «الأسواق المالية» [13]، من جهة، وسندان التقهقر نحو الانكماش على شتى أنواع «الهويات القاتلة» [14]، من جهة أخرى.

نهاية الانتعاش وانتصار الليبرالية الجديدة

في ثمانينيات القرن المنصرم (1980)، أفاق العالم على نتائج الاختلالات المتتابعة للقرار الأحادي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي نقض أحد أهم أسس النظام النقدي العالمي المعتمد غداة الحرب العالمية الثانية، استناداً إلى اتفاقات بريتون وودز سنة 1944. فوفق هذا النظام كانت قيمة عملات مختلف البلدان تتحدد بالنسبة إلى الدولار، المحدد –بدوره- بحسب سعر الذهب، مع إمكانية تحويل تخضع لقاعدة تفرض سعر صرف أدنى وسعر صرف أعلى، حتى لا يتجاوز الفارق نسبة واحد في المئة قياساً بالتفاوت المحدد مبدئياً. وقد كانت إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب وسيلة لضمان الاستقرار النقدي بطريقة تمنع أي انزلاق يصعب على الولايات المتحدة التحكم فيه. ولكن اتفاقات بريتون وودز لم تضبط آليات لمراقبة كمية الدولارات التي تقوم الولايات المتحدة بإصدارها. وهذا الإهمال ترك للولايات المتحدة إمكانية عدم احترام التزاماتها تجاه البلدان المندرجة ضمن هذا النظام. فطالما كان النمو خلال سنوات الانتعاش، المسماة «الثلاثين المجيدة»، متواصلاً ولم تعرف التبادلات بين الولايات المتحدة وشركائها مشاكل خطيرة، فإن النظام اشتغل دون التعرض إلى أزمات يصعب تجاوزها. وقد بدأت المشاكل الجدية مع تضخم الدولار الناجم عما سببته حرب فيتنام، والسباق المحموم لغزو الفضاء من إنفاق، من جهة، وعن تراكم كميات الدولارات في مصارف البلدان الأكثر تصديراً إلى الولايات المتحدةِ، من جهة أخرى، حيث وجدت هذه البلدان نفسها ملزمة –بدورها- بالمساهمة في التضخم من خلال اللجوء إلى إصدار قدر كبير من عملتها.

في هذا الإطار أدركت الجمهورية الفدرالية الألمانية -أكثر من سواها- مخاطر هذا التضخم وطلبت من الولايات المتحدة، تعويض ما تراكم لديها من

الدولارات ذهباً، طبقاً لما يقتضيه اعتماد الدولار كعملة دولية. وخوفاً من أن تفقد احتياطييها من الذهب، قررت الولايات المتحدة وقف العمل بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أغسطس (آب) من سنة 1971. وباعتماد نظام التصريف العائم (تعويم العملة) سنة 1973، انهار كلياً نظام النسب المستقرة لتبادل العملات. وجاءت اتفاقات جامايكا سنة 1976، لتؤكد التخلي عن الدور القانوني الدولي للذهب. ومنذ ذلك الوقت، دخل النظام النقدي العالمي في حالة من الفوضى سرعان ما أفضت إلى أزمة نقدية واقتصادية لم يتعاف منها العالم إلى اليوم.

وفي هذا السياق بدأت هيمنة الليبرالية الجديدة في ثمانينيات القرن العشرين، ولا سيّما مع انتخاب ريغان في الولايات المتحدة وتاتشر في بريطانيا وياشيرو ناكاسوني (Y. Nakasone) في اليابان، وبريان ميلروني (B. Mulroney) في كندا. ونجد في أولوية السياسات الليبرالية الجديدة التخفيض من نفقات الدولة وتدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في التضخم المالي. ولهذه الغاية تم اتخاذ إجراءات عدة منها تخفيض الضرائب على الممتلكات العقارية إلى نسبة واحد في المئة من قيمتها، وكذلك على الأعلى دخلاً من (70%) إلى (28%) خلال عهد رونالد ريغان. وفي خطابه بمناسبة توليه الحكم سنة 1981، أعلن الرئيس الأمريكي المحافظ في إشارة لانتصاره لليبرالية الجديدة، أن «الحكومة ليست الحل، بل هي المشكلة»، لتأكيد ضرورة «التقليص من دور الدولة». وتبعاً لذلك تخلت الدولة عن التزاماتها عبر إجراءات عدة مثل التخلي عن القوانين المؤطرة لقطاع الاتصالات وشركات الطيران وللقطاع المالي، وتجميد المنح الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية. واتخذت بريطانيا العظمى إجراءات في الاتجاه نفسه، كالتي أدت إلى خصخصة خطوط السكك البريطانية (British Rails). ومع ذلك، فإن إحجام الدولة عن تدخلها لم يشمل كل القطاعات، فالسعي إلى كسب التفوق العسكري من خلال القوة الحربية (تحت شعار لا تخفى نزعته الحربية: «عودة أمريكا» (America is Back) في مواجهة روسيا والصين، وكذلك إيران التي تحدت الولايات المتحدة في قضية رهائن السفارة في طهران، أدت إلى زيادة النفقات العسكرية على خلفية صعود أيديولوجيا معادية للأجانب ورجعية استهدفت العديد من الحقوق مثل الحق في الإجهاض، والعودة إلى عقوبة الإعدام، والصلاة في المدارس، وتدريس نظرية الخلق بدلا من نظرية النشوء والتطور في عدة ولايات... إلخ.

يصف الباحث غي سورمون (G. Sormon) المناخ الذي انتشر في ظل سياسة ريغان الليبرالية الجديدة المدعومة من المحافظين الجدد، في كتابه «الثورة الأمريكية المحافظة» (La Révolution Conservatrice Américaine) مشيراً إلى عزوف عدد من الشباب عن المشاركة السياسية وعن الاحتجاجات، وسخرية نساء

كثيرات من الحركة النسوية، وازدراء العديد لحقوق انتزعتها بصعوبة الأجيال السابقة، وابتعاد الكثير من العمال عن النقابات، واحتجاج عدد من السود على سياسة الحقوق المدنية، **وإقبال ضحايا الإقصاء الاجتماعي على الكنائس** ، حيث تلقى عليهم أكثر الخطب والمواعظ محافظة وعداءً لحقوق الإنسان [15].

يرى عالم الاجتماع الفرنسي كريستيان لافال (Ch. Laval) في تحليله لهذا القِران بين الليبرالية الجديدة والنزعة المحافظة، طريقةً تسمح بصهر بناء الأسواق وتعزيز الرقابة الاجتماعية في عقيدة موحدة نسبياً، قوامها الجمع بين إضفاء اللجوء إلى المبررات الأخلاقية والقمع المتزايد للسكان. فالحكومات ذات النزعة المحافظة الجديدة «تُضمِد» الآثار المدمرة اجتماعياً لليبرالية الجديدة من خلال اللجوء إلى خطابات عنصرية هوياتية، وإلى أساليب سياسية سلطوية بوليسية وقمعية» [16]. وهذا ليس سوى مرحلة في مسار تحقيق مشروع المحافظين الجدد الذي قام عليه التحالف اليميني بهدف الوصول إلى السلطة حين تأسس في الستينيات من القرن المنصرم (1960). وذلك ما أسماه صاحب «المجلة الوطنية» (National Review) بـ«الحركة المحافظة» [17]. فحكومات بوش، الأب والابن، وترمب تابعت الدرب نفسه الذي سلكته، طوعاً أم كرهاً، حكومات أخرى من اليمين ومن اليسار، وكانت لها التبعات الاجتماعية والأيديولوجية نفسها.

وبالنسبة للبلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية المتجذرة في «الديمقراطية الليبرالية»، مع ضمان حد أدنى من الحقوق الاجتماعية في مجالات مثل الصحة والتعليم والسكن... إلخ، في إطار ما يسمى «دولة الرعاية» (L'Etat – Providence)، وما توفره من مرافق لحماية الرابط الاجتماعي، سبق لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو (P. Bourdieu) أن أشار إلى ما لاحظه فيها من نزوع إلى استعمال «اليد اليمنى للدولة» لكسر «يدها اليسرى» قائلاً: «لدى اليد اليسرى للدولة شعور بأن اليد اليمنى لم تعد تعرف، بل لا تريد أن تعرف ما تفعله اليد اليسرى. وفي كل الأحوال، لم تعد تريد أن تدفع ثمن ذلك. وأحد الأسباب الرئيسة لفقدان الأمل عند كل هؤلاء الناس (العاملون في إطار وظائف اليد اليسرى) الوعي بأن الدولة قد انسحبت، أو هي في طور الانسحاب، من عدد من قطاعات الحياة الاجتماعية المناطة بعهدتها والتي تتحمل مسؤوليتها: السكن العمومي، التلفزيون والإذاعات العامة، المدرسة الرسمية، المستشفيات العامة... إلخ. (...) وما نصفه بأنه أزمة في السياسة، ومناهضة للنظام البرلماني، هو في حقيقة الأمر فقدان للأمل في دور الدولة كمسؤول عن المصلحة العامة» [18].

ما يدفع إلى فقدان الأمل هذا، هو ما أصبح من نفوذ لذلك الأنموذج الجديد من العرفاء- الخبراء الذين يشكلون نوعاً من «الخاصة» (les nouveaux clercs)، الذين يُعرفهم كالآتي: «هذه الطبقة من نبلاء الدولة الذين يُبشِّرون بانقراض الدولة وبالسُلطان المطلق للسوق وبالمُستهلِك كبديل تجاري للمواطن (...) جعلت من الخير العام خيراً خاصاً، ومن الأمر العمومي، أي من الجمهورية، أمراً خاصاً بها»[19]. فالمنتمون لهذه «الخاصة» التي تشكل طبقة من النبلاء يتحكمون في التطورات الراهنة وفق ما تقتضيه مصلحة أقلية من الأثرياء الأكثر نفوذاً، وهم «سجينو تصورات اقتصادوية ضيقة، وقصيرة النظر نابعة من رؤية العالم من منظور صندوق النقد الدولي، الذي أضر كثيراً بالعلاقات بين الشمال والجنوب»[20]. وهذا ما يتجلى في كل مكان، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين (1980)، في ما يسميه بورديو «الثورة المحافظة»، التي ما زالت تغذي الأوهام خاصة وأنها: «لم تعد تحتفظ ظاهرياً بشيء مما يربطها بدعاوى الثوريين المحافظين في منطقة الغابة السوداء (بألمانيا) في سنوات الثلاثينيات من القرن المنصرم: إنها تتزين بكل علامات الحداثة. ألم تأت من شيكاغو؟ وكما يقول غاليله (Galilée): إن العالم الطبيعي مكتوب بلغة رياضية. واليوم هم يريدون منا أن نعتقد بأن العالم الاقتصادي والاجتماعي يمكن اختزاله في معادلات. ومن خلال التسلح بالرياضيات (والسلطة الإعلامية) أصبحت الليبرالية الجديدة الشكل الأعلى من «التبرير والبناء النظري للمجتمع» (Sociodicée) المحافظ الذي أعلن عن نفسه منذ ثلاثين سنة تحت اسم «نهاية الأيديولوجيا»، أو «نهاية التاريخ»[21].

الرجعية مقابل الديموقراطية

أطلق مؤرخ الأفكار الفرنسي دانييل ليندنبرغ (D. Lindinberg) قبيل وفاته، في تواصل مع ما ذهب إليه بيار بورديو، صافرة الإنذار للفت الأنظار إلى تلك «الثورة المحافظة الزاحفة من دون قناع» ولاحظ أن «الفكر الرجعي (ولا أقول «اليمين» لأنه تصنيف شديد الإبهام) قد ربح -إلى حد بعيد- معركة الأفكار في مواجهة الديمقراطيين. فأنصار المساواة حاضرون وهم يُنتِجون، ولكنهم صاروا أقلية»[22]. وبغض النظر عن خلافاتهم، فإن «الرجعيين الجدد» الذين يُعرِفهم كمروجين لدعاوى الثورة المحافظة يقفون كالرجل الواحد (أو المرأة الواحدة...) لرفض المساواة الحقيقية بين المواطنين (...) وهم لا يقولون ذلك صراحة، ولكن تهكمهم المستمر من «معاداة العنصرية» وتشويههم لسمعة هذه القضية التي يرون فيها «كليانية القرن الحادي والعشرين»، بالغ الدلالة على حقيقة مواقفهم. والكثير منهم، وليس أقلهم، يعلنون صراحة ندمهم على المساواة بين الجنسين، ويرون فيها عاملاً مميتاً لمجتمعاتنا التي صارت «فاقدة للرجولة». وقد كان الحق في الإجهاض القانوني، وفي التجميع العائلي

للمهاجرين حوالي سنة 1975، مما يغذي «الحشد الأكبر» (لقوى الرجعية). «(...) وهم يعتبرون الفردانية والمساواة في الحقوق مدعاة للتكفير...»، ويلاحظ ليندنبرغ عن حق: «أن الخطاب الرجعي الجديد بعد أن كان هامشياً (...) أصبح مركزياً، إلى حد امتلاكه موقع الأيديولوجيا المهيمنة. وأكثر من ذلك، فقد صار له اليوم شقيق كبير يقطن، كما كان الأمر في الزمن المنصرم لليوتوبيا الشيوعية، في موسكو، روما الثالثة، أكثر من أي وقت مضى. إذ يمثل فلاديمير بوتين (V. Poutine) اليوم المرجع النهائي لكل من يحنون لمجتمع تسلطي، رجولي، يُطالِب بهويته من دون عقد. ويستند هذا النظام إلى نسخة ما بعد حداثية للتحالف بين «السيف والماء المقدس» (أي بين السلطة السياسية والسلطة الدينية). وتصعب مغالبة الانجذاب إلى الأنموذج الروسي للثورة المحافظة خصوصاً بالنظر إلى ما تواجهه مجتمعاتنا من هشاشة، وتحديات في العلاقة بالإرهاب وما عليها الديمقراطية الأوروبية من تأزم» [23].

تمثل **الشعبوية** السمة المشتركة للأشكال التي اتخذتها الثورة المحافظة في أعوام الثلاثينيات، والتي ترتديها اليوم **لتعبئة ضحايا الليبرالية الجديدة** من السكان، ودفعهم للتصادم والتباغض فيما بينهم باسم أيديولوجيات معادية للأجانب، تقيّدهم إلى انتماءات هوياتية تصرف نظرهم عن انتماءاتهم الاجتماعية وعن الحقوق الكونية التي تضمنها أشكال التضامن المتجاوزة لكل الخصوصيات. ومن أهم تعبيرات الثورة المحافظة المرتبطة بالليبرالية الجديدة في أيامنا هذه، تيار المحافظين الجدد، الذي تعود جذوره إلى تحالف اليمين، الذي بدأ يتشكل في الولايات المتحدة في ستينيات القرن المنصرم (1960) ليحمل إلى السلطة، في العقود التالية من القرن نفسه، رونالد ريغان قبل أن يسمح بفوز بوش الأب ثم الابن ودونالد ترمب، مع كل ما نجم عن سياساتهم من كوارث ما زالت تهدد أعداداً متزايدة من السكان، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في البلدان الأخرى.

في **إنجلترا** ، تتجسد الثورة المحافظة الليبرالية الجديدة بعد سياسة تاتشر في الخيارات التي دفعت إلى «البريكست». أما في باقي أوروبا فقد أدت الليبرالية الجديدة إلى تدمير الخدمات العامة وأشكال التضامن المضمونة من طرف الدولة حتى الآن، وقادت في كل مكان إلى تنامي الحركات الهوياتية لليمين المتطرف، ولتطرف اليمين، في ظل تزايد الخطب والممارسات التي تستند صراحة، وأكثر فأكثر، إلى ما عرفته بلدان عديدة في الثلاثينيات من القرن الماضي. **فالانتصارات الانتخابية لحركات أقصى اليمين** في إيطاليا والنمسا، وتأثيرها المتعاظم في ألمانيا وبلجيكا وفي فرنسا وهولندا، وحتى في البلدان الإسكندنافية، كما في بلدان أوروبا الجنوبية والشرقية، **ما هي إلا تجليات للثورة المحافظة الليبرالية الجديدة نفسها** . وفي كل

مكان، يسعى المسؤولون عن هذا التطور للتلاعب بمآسي ضحايا سياساتهم، يساعدهم في ذلك «أنصاف المثقفين» الجاهزون على الدوام لنجدة أسيادهم بأسلحة ترسانتهم الفكرية: فالليبرالية الجديدة لا تتورع عن توظيف كل شيء. «ويمكن لأي أيديولوجيا محافظة وتقليدية أن تخدمها كمرجعية تجد فيها ملاذها الأخير: القومية الشوفينية، والكاثوليكية التمامية، والإسلام الأصولي، وأيديولوجيا روسيا الكبرى، بل حتى «التقاليد الجمهورية» عندما تتماهى مع أيديولوجيا المحافظة على النظام القائم» [24].

في ظل هذه الأوضاع أصبحت الديمقراطية، حتى في بلدان الشمال الأكثر ثراءً حيث أسسها متجذرة منذ عقود، مهددة من قبل «اليد اليمنى للدولة» المتكونة من العرفاء- الخبراء المجندين لخدمة الليبرالية الجديدة المتربصة بـ«اليد اليسرى للدولة»، عبر تفكيك الخدمات العامة ومصادرة الجمهورية، من جهة، ومن خلال صعود الثورة المحافظة التي حملت إلى السلطة الحركات العنصرية المعادية للأجانب من اليمين المتطرف، والمعلنة، أكثر فأكثر، عن توجهاتها الفاشية المعادية للإنسانية. ولنا أن نتساءل عما هو عليه حال بقية العالم، ولا سيّما في بلدان الجنوب، ومن ضمنها المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة أو العربية.

تجليات الثورة المحافظة في بلدان الجنوب

في بلدان الجنوب، حيث يتوق السكان إلى التحرر من الأنظمة السلطوية والديكتاتورية، ومن الأشكال العتيقة من الاستبداد، راهنت سياسات «التعديل الهيكلي» والوصفات المفروضة من قبل العرفاء- الخبراء العاملين في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأسواق المالية، على نشر الديمقراطية من خلال تحرير الاقتصاد وإلغاء الحواجز التي تعوق «حرية انتقال الرساميل والسلع». ولكن هذه السياسات أدت إلى تفكيك الدولة- الأمة التي لم يقو عودها، بل وإلى اندثارها في بعض البلدان. فتم تدمير أشكال التضامن الهشة القائمة منذ الاستقلال على أنقاض أشكال التضامن التقليدية التي أضعفها الاقتصاد الاستعماري، قبل أن تأتي عليها التحديثات السلطوية، وأشكال التملك القديمة (ذات الطابع الباتريمونيالي)، إضافة إلى آفات المحسوبية والفساد. فتم تدمير الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والمصالح الساهرة على تقديم المساعدة لأكثر السكان عوزاً، والنقل وصيانة البنى التحتية الضرورية للحد الأدنى من الرفاه... إلخ. وقد تم ذلك عملاً بتوصيات «الخبراء» المطالبين باحترام «حقيقة الأسعار» و«حرية انتقال الرساميل والسلع» والتخلص من كل ما يتعارض مع حرية «المنافسة». وأدى تطبيق هذه الوصفات في كل البلدان إلى تدهور ظروف حياة السكان، وإلى تفاقم أشكال البؤس، وإلى «انتفاضات الجوع والثورات التي يغلب فيها اليأس على الأمل، ويغذيها الحنين إلى الأنظمة

التقليدية وخطابات الكراهية التي يرعاها بائعو الأوهام وأنبياء الشؤم المبشرون بحروب الأديان أو الثقافات، وبما يسمونه «صدام الحضارات». وحيث تم إضعاف الدولة– الأمة بسبب عقود من أشكال الحكم السلطوية ومن الفساد، أو انهيار كيانها –سواء بتفجرها من الداخل، كما في الصومال، أو بواسطة تدخلات خارجية، كما في العراق وليبيا أو في أفغانستان- تحولت أشكال التمرد المحلية الشرعية إلى حروب أهلية مع ما يلازم هذه الحروب من تقتيل وكوارث وما تفضي إليه –أحياناً- من حملات تطهير إثني أو ديني أو قبلي، على غرار ما حصل في يوغسلافيا السابقة أو في رواندا وفي **مناطق البحيرات الكبرى** .

نشهد في كل أرجاء العالم تعدد وتنامي أشكال الانطواء على «هويات قاتلة»، هنا باسم الأديان، وفي أماكن أخرى باسم الانتماء القبلي والإثني، أو على أساس المطالب المتعلقة بمراجعة الحدود الترابية على خلفية توهمات ومطامع المتنازعين. ولئن ساعد تقدم مستوى الحياة ومكاسب الديمقراطية وما توفره حتى الآن من وسائل مقاومة للثورة المحافظة، على التخفيف من وطأة السياسات الليبرالية الجديدة في بلدان الشمال، فإن تأثيراتها في بلدان الجنوب كانت أكثر تدميراً، وأشكال الثورة المحافظة أكثر عنفاً. وهكذا بات العالم مشهداً تتجلى فيه تمظهرات محلية للسيرورة الشاملة نفسها للثورة المحافظة، على خلفية المنطق العام لليبرالية الجديدة الذي يربط بين «عالم الماك» (McWorld) و«الجهادية» أو «عودة القبلية»[25]، وبين «الأصولية التجارية» و«الأصوليات الدينية»[26]، وذلك باقتباس «القيم التقليدية» لكل المجتمعات لإنجاب أنماط محلية للنظام الذي تحلم بإقامته الثورة المحافظة.

كان دانييل ليندنبرغ من القلائل الذين أدركوا البعد الدولي للثورة المحافظة، حين قال: «الشياطين نفسها (التي تنمو في أوروبا وفي أمريكا الشمالية) تُصيب تأثيراتها العالم العربي– الإسلامي والهند والصين وأفريقيا، بحيث تلعب هذه المناطق دور المرآة العاكسة لما يحدث في الشمال. هنا تسمي الثورة المحافظة نفسها إسلامية، ولكن بالمراجع ذاتها المتحدِّرة مباشرة من المصادر «اللاهوتية» «لـمفكرينا» من أمثال شبنجلر (Spengler) وأليكسي كاريل (A. Carrel)(...) وهناك تتخذ أسماء أخرى ولكن دائماً للمطالبة بـ«عودة واهمة للنقاء الهوياتي». ويستشهد بكامل داوود (K.)[27] (Daoud) لرسم ملامح بطل هذه الثورة المحافظة، في صورة «أصولي كوني»: «أيا كانت عقيدته، فهو يحلم باستعادة الماضي، ويرى في الآخر(المختلف) عدواً له، وفي المرأة الشر»[28].

يتم تجاهل هذه التمظهرات المختلفة للثورة المحافظة للتركيز على الإسلام السياسي وعلى ما يغذيه من مخاوف، سواء جراء ما يقترفه من فظاعات وجرائم تعبيراته العنيفة التي أعطت تنظيمات «القاعدة» و«داعش» و«بوكو حرام» ومجموعات جهادية أخرى، أو في علاقته بسياسات تفرعاته التي وصلت إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، مثلما هو الحال في تركيا والمغرب وتونس وفي لبنان. ولكن ما يدفع إلى الاستغراب هو أنه قلما يتم الانتباه، جهلاً أو عن قصد، لمثل هذه الظواهر عندما يتعلق الأمر بحركات تستند إلى تقاليد دينية غير إسلامية، كما في إسرائيل أو الهند. وغالباً ما تتم الإشارة إلى هذا البلد الأخير على أنه «أكبر ديمقراطية في العالم» دون القول أو التنبيه، أو الانتباه، إلى أن الحزب الذي يحكمه منذ حوالي عقدين ينحدر من حركة هوياتية ما فتئ يفتخر بانتمائه لها وهي جماعة «راشتريا سوايا مسوفاك سنغ» Rashtriya Swayamsevak Sangh)) ((RSS أي «منظمة التطوع القومية»، وهي مجموعة قومية هندوسية شبه عسكرية تأسست سنة 1925 على قاعدة المطالبة بالهوية الهندوسية الحصرية للهند، وفق تصوّر عرقي للشعب الهندي.

عارضت هذه الحركة المشروع العلماني لنهرو، ودعوة غاندي لاعتبار طبيعة الهند كبلد متعدد الطوائف يقوم على التسامح والانفتاح على مساهمات كل الأديان وكل الثقافات. وقد تم اغتيال غاندي سنة 1948 على يد أحد أعضاء هذه الجماعة. وتم حظر الحركة مرات عدة بسبب تطرفها وما قامت به من أعمال عنف قبل أن تقرر، سنة 1980، تكوين حزب سياسي، «حزب البهارتيا جاناتا» (BharatiyaJanata Party- BJP). أي «حزب الشعب الهندي». ويعتمد هذا الحزب في برنامجه وفي توجهه الأيديولوجي، بوضوح وصراحة، على مرجعية ومشروع المنظمة الهندوسية الأم. ولئن لم يحصل الحزب إلا على مقعدين في انتخابات سنة 1984، فإنه تحصل على المرتبة الأولى سنة 1998 كاسباً بذلك أغلبية نسبية سمحت له بأن يقود تحالفاً حكومياً، وتحصل على الأغلبية المطلقة في انتخابات 2014، وعلى انتصار كاسح في انتخابات أكبر دولة في الفدرالية سنة 2017. ومع ذلك يتواصل التعامل مع الهند كدولة ديمقراطية على الرغم من سياسات هذا الحزب المعادية للمسلمين والسيخ والمسيحيين، وكل الأقليات الأخرى التي تتعرض نُصبها ومعابدها ومعالمها التاريخية الشاهدة على تراثها (مثل تاج محل أو مسجد بابري) إلى التهديد، إن لم يكن للتدمير أو إلى تحويلها إلى معابد هندوسية. فمسار هذه الحركة اليوم على رأس الهند، منذ نشأة جماعة «راشتريا سوايا مسوفاك سنغ» (RSS)، انتهى إلى القبول بالانخراط في الحقل السياسي ببعث أحزاب في بداية ثمانينيات (1980) القرن الفائت للتنافس على السلطة عبر صناديق الاقتراع.

السؤال هنا: ما سر هذا التعامي عن هذه التماثلات بين هذه المسارات المتوازية في الهند وفي عدة بلدان إسلامية؟ وكيف لا يمكن إدراك العلاقة بين التشنجات والاختلاجات الهوياتية لهذه الحركات المساهمة جميعاً في الثورة المحافظة نفسها المقترنة بالليبرالية الجديدة، والتي تجعل من الديمقراطية قوقعة فارغة تعبث بها أيادي أولئك الذين يختزلونها في كونها أداة للوصول إلى الحكم، وآلية تقنية إدارية في خدمة السعي المحموم لتحقيق أقصى الأرباح في أقصر الآجال لفائدة أقلية من الأغنياء النافذين، ولصرف أنظار الفئات المحرومة عن حقوقها الأساسية، حتى تظل جيشاً احتياطياً لمشروعها الرجعي؟

الخاتمة

من المهم، في ختام هذا البحث، التذكير بأن صعود حركات اليمين المتطرف العنصرية على أساس معاداة الأجانب، ليست سوى تمظهر من تمظهرات الثورة المحافظة التي تعود جذورها إلى محاولات التصدي المبكرة للحداثة، رفضاً لما ارتبط بها من علمنة وإعلانات تبنت حقوق الإنسان والديمقراطية، وإلى ما أُنجر عن هذا التصدي من أدلجة للتقاليد الدينية. وهي تتجسد اليوم، مع الليبرالية الجديدة المتحكمة في المرحلة الراهنة من العولمة، عبر حركات ارتداد تتهدد كل المجتمعات، في الشمال كما في الجنوب: تيار المحافظين الجديد في الولايات المتحدة الذي بلغ ذروته مع انتخاب ترمب، وحركات اليمين المتطرف والجماعات الهوياتية التي لا تتورع عن إعلان تواصلها مع الفاشية والنازية، والتي أصابت عدواها الأحزاب التقليدية من اليمين كما من اليسار [29]، في أوروبا وفي كل بلدان الشمال، والتيارات القومية الشوفينية المثيرة للنزاعات بالاعتماد على شتى الحوافز الدينية والإثنية للارتكاسات الهوياتية في الكيانات التي تشكلت على أنقاض الإمبراطورية السوفيتية والبلدان الاشتراكية الأخرى، وتجذر الطابع اليهودي لدولة إسرائيل على حساب التوجهات الديمقراطية والعلمانية تحت ضغط التيارات الحاخامية الأكثر محافظة، والتنامي القوي لنزعة النقاوة الهندوسية ولدى حركات أخرى لا تقل عنفاً وتطرفاً، في بورما (أو ميانمار) وفي بلدان الجنوب الشرقي لآسيا وفي الشرق الأقصى، وعودة القبليات والأشكال القديمة من التضامنات وما تفضي إليه –أحياناً- من إبادات جماعية وتطهير إثني وقبلي في أفريقيا وفي أمريكا الجنوبية وفي كل مكان في العالم... إلخ.

إن هذا الخطر المُهدِد للديمقراطية و«للحضارة»، حسب تشخيص بيار بورديو [30]، لا يمكن تفاديه إلا عبر تحمل الدولة لمسؤوليتها لضمان الحفاظ على الرابط الاجتماعي من خلال أشكال التضامن التي تؤمنها الخدمات العامة، لتحقيق الحد الأدنى من العدالة والمساواة الذي من دونه لا يبقى أي معنى

للمواطنة ولإرادة العيش معاَ، ويتلاشى كل ما يقي من أخطار الانطواء الهوياتي على أشكال تضامن الانتماء الطائفي والإثني والقبلي أو العشائري، وهي تضامنات تقوم على الإقصاء، والخوف من الاختلاف، وعلى الخضوع للأعراف والعادات التقليدية الرافضة لكونية الإنسان وللحريات الفردية والمساواة.

إن الليبرالية الجديدة، المتحكمة في العولمة، والتي تنتشر في الشمال كما في الجنوب، وفي الشرق كما في الغرب، تطلب من الدولة التخلي عن دورها الاجتماعي وتدعو إلى تفكيك الخدمات العامة، التي من دونها لا يمكن تأمين التضامنات الضرورية للاندماج الاجتماعي وللعيش معاً، وفي الوقت نفسه تطلب من المجتمع طاعة «نبلاء الدولة» المكلفين بتطبيق أوامرها ووصفاتها. فتضطر الدول التي تقبل بهذه الوصفات للاستعانة بـ«النظم الأخلاقية» التقليدية وبكل ما تقوم عليه من قيم ومفاهيم وتصورات مثل الحث على كره الأجانب والانطواء الهوياتي... إلخ. وهي ترمي من خلال الاستعانة بهذه النظم إلى تحفيز المجتمع على طاعتها، في حين أنها تتخفف من أعباء ما يقتضيه الحفاظ على الرابط الاجتماعي، وعلى الخدمات التي من دونها لا موجب للقبول بسلطة الدولة. ومن الصعب أن لا نشاطر ما يقوله كريستيان لافال (ch. Laval) عن «التناقض الذي تسعى لتخطيه دولة الليبرالية الجديدة: فهي تدفع من فوق باتجاه تقويض البنى الاجتماعية، وتدعي تجسيد السلطة الرمزية للمجتمع، ومن ثمة تطالب بالطاعة العادية لمثل هذه السلطة. ومن المفارقات أن نجد في المجتمعات الأكثر تبنياً لليبرالية الجديدة ذلك «النفاق» الذي تبين بورديو دوره الوظيفي في الاقتصادات العتيقة: فهذا الإلزام الرمزي (بالطاعة) الذي تريد المحافظة الجديدة –زيفاً- إحياءه، هو في الاتجاه المعاكس لتدمير الرابط الاجتماعي الناجم عن الليبرالية الجديدة...» [31].

وأمام الأضرار الناجمة عن الليبرالية الجديدة والتهديدات المترتبة على مختلف تمظهرات الثورة المحافظة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية، من العبث البحث عن حلول عبر العودة إلى النماذج التي ضحت بالحُرية باسم المساواة. فقد رأينا مصير الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه النماذج، من خلال النظم الكليانية والديكتاتوريات التي تنتسب للشيوعية أو الاشتراكية، والتي ساهم فشلها في انتصار الليبرالية الجديدة، تارة باسم «نهاية التاريخ» وطوراً تحت مسمى «صدام الحضارات» وما يماثلها النبوءات القائمة على التمويه والمغالطات الرامية لصرف أنظار الشعوب عن الأسباب الحقيقية لشقائها وعن سبل تحررها المشترك.

وحيث توجد نظم ديمقراطية تعود إقامتها إلى عقود أو إلى قرون، ومع ذلك تواجه صعوبات بسبب الليبرالية الجديدة، فإن رهان المعركة هو «استعادة الديمقراطية عبر مواجهة السلطة التكنوقراطية: ويجب التخلص من طغيان

«خبراء» البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي (FMI) وأمثالهم في شتى المؤسسات الذين يفرضون من دون نقاش حكم «التنين» «اللفياتان» (Leviatan) الذي بات يمثل «الأسواق المالية» [32]، وفق تعبير بورديو. واستعادة الديمقراطية ضرورية لدحر الثورة المحافظة المجسّدة في حركات اليمين المتطرف، وتطرف اليمين، وللتصدي لمحاولات استغلال الخوف الهوياتي، تارة باسم القومية المعادية للأجانب، وطوراً باسم التقاليد الدينية، أو حتى «التقاليد الجمهورية» عندما تتماهى مع أيديولوجيا المحافظة على «النظام القائم» [33]. وتتطلب هذه المعركة المزدوجة –ضد الليبيرالية الجديدة وضد الثورة المحافظة- إعادة الدور الاجتماعي للدولة وتجديده والدفاع عن الخدمات العامة وفرض الضرائب على المنتجات المالية والثروات الكبيرة، لتطوير أشكال جديدة من التضامن قائمة على الحقوق التي تغني الأفراد عن التعويل على الإحسان المأمور به باسم الروابط الجماعاتية كثمن للتضحية بالحريات الفردية.

أما في البلدان التي ما زالت الديمقراطية فيها في طور البناء، أو حيث هي مجرد حلم أو مشروع صعب التحقيق بسبب تضافر وطأة الأنساق التقليدية مع الآثار المدمِرة لسياسات التعديلات الهيكلية، وانفتاح الاقتصادات الهشة على المنافسة، وحرية انتقال الرساميل والسلع، فإن النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن يقترن بالعمل على إعادة بناء الدولة وتعزيزها للتصدي لعودة النزعات القبلية والجهوية، ومختلف أشكال الانطواء على أنماط من التضامن الهوياتي للتعويض عن تقصير الدولة أو عن غيابها.

وفي كل البلدان، يجب أن يقترن الدفاع عن العدالة الاجتماعية والمساواة بالنضال من أجل الحرية والحقوق المتساوية للجميع. وليس علينا أن نُضحي بالمساواة باسم الحرية، ولا بالحرية باسم العدالة الاجتماعية، لأن «... اللامساواة الاجتماعية تُدمر مبدأ الحقوق المتساوية للجميع» كما قال ج. سولييه، ولأنه، لهذا السبب بالذات، «يجب الاعتماد على مبدأ (الحقوق المتساوية للجميع) لمحاربة اللامساواة الاجتماعية» [34].

==

1. أستاذ فخري في العلوم السياسية والإسلاميات والحضارة العربية في جامعة ليون الثانية (فرنسا). ↑

2. أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية. ↑

3. حسب نبوءة صاموئيل هانتنغتون في كتابه الشهير:

The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, New York, Simon & Schuster, 1996. ↑

4. مفهوم نحته الشاعر الألماني (Hugo von Hoffmannsthal) عام 1927، واستعاده (Armin Moeler) في أطروحته (La Révolution conservatrice en Allemagne 1918-1932) (أنجزت الأطروحة تحت إشراف كارل ياسبرز)، واستعمل المصطلح لاحقاً كتاب كثر، من بينهم بيار بورديو، في الكلام عن التطور النيوليبرالي الذي بدأ يفرض نفسه في الثمانينيات من القرن المنصرم (1980)، انظر مداخلته في أثينا عام 1996، والتي أعاد نشرها في كتابه:

Contre-feux, Propos pour servir à la résistance contre l ‘invasion néo-libérale, Paris, Liber-Raisons d'Agir, 1998. ↑

5. François Bourguignon, La mondialisation de l’inégalité, Le Seuil, Paris, 2012. ↑

6. Dans, Autrement, dans son numéro consacré à La scène catholique, n° 75 ? 1985, pp. 169-177. ↑

7. Ibid., pp 12-17. ↑

8. Ibid, pp. 88-94. ↑

9. R. Fregosi, dans Revue Politique et Parlementaire, n° 928, p. 5 à 8. ↑

10. G. Soulier, Nos droit face à l’Etat, Seuil/Point, Paris, 1981, p 19. ↑

11. Ibid., p. 64. ↑

12. Dominique Greiner, «Pape François: Non à une économie qui tue» (Analyse du volet économique de l’exhortation apostolique Evangeliigaudium du 26 novembre 2013) dans son blog La doctrine sociale sur le fil, sur le site du journal La Croix, daté du 2 décembre 2013. Les n° de § renvoient à la numérotation des paragraphes dans l’exhortation apostolique. ↑

13. P. Bourdieu, Contre-feux, Raison d’agir, Paris, 1998, p.31. ↑

14. مصطلح استعرته من أمين معلوف في نصه:

Les identités meurtrières, Grasset, Paris, 1998. ↑

15. Guy Sorman, La Révolution conservatrice américaine,Fayard, Paris,1983. ↑

16. Christian Laval, Foucoult, Bourdieu et la Question néolibérale, La Découverte, Paris, 2018, p. 228. ↑

17. لمزيد من المعلومات حول هذا التحالف وتوجهاته المحافظة، يجب العودة إلى بول كروغمان:

Paul Krugman, L’Amérique que nous voulons, Flammarion, 2009. ↑

18. P. Bourdieu, Contre-feux, op.cit. p. 10. ↑

19. Ibid. p. 31. ↑

20. Ibid. p. 13. ↑

21. Ibid. p.40-41. ↑

22. Daniel Lindenberg, «Une révolution conservatrice qui avance à visage découvert», **https://www.lespunaises.info/lindeberg-revolution-conservatrice/** ↑

23. Ibid. ↑

24. Christian Laval, op.cit., p. 228. ↑

25. Benjamin Barber, Jihad vs. McWorld», Hardcover: Crown, 1995. ↑

26. Sophie Bessis, La double impasse, l’universel à l’épreuve des fondamentalismes religieux et marchands, La Découverte, Paris 2015. ↑

27. Voir Ian Buruma et Avishai Margalit, L’Occidentalisme. Une brève histoire de la lutte contre l’Occident, Climats, 2006. ↑

28. Daniel Lindenberg, op.cit. Le Point, 14 janvier 2016 sous le titre de «L’intégriste universel». ↑

29. أحد التعبيرات الراهنة لإصابة اليسار بعدوى الثورة المحافظة، والمجسدة حتى الآن بحركات اليمين المتطرف، هي حركة اليسار المعادية للهجرة:

SahraWagenknecht: «Aufstehen» (se lever)

وتعني «النهوض». ↑

30. P. Bourdieu, Contre-feux, op.cit. ↑

31. Christian Laval, op.cit, pp.230-231. ↑

32. P. Bourdieu, Contre-feux, op.cit, p.31. ↑

33. Christian Laval, op.cit., p. 228 . ↑

34. G. Soulier, op. cit., p 19. ↑

اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا الغربية: الأسباب والنتائج

جان – إيف كامو [1] (Jean-Yves Camus)

ترجمة: جورج كتورة [2]

بدا أن هزيمة القوى الفاشية وألمانيا النازية عام 1945 قد أدت إلى القضاء على كل إمكانية لإعادة انبثاق اليمين المتطرف كقوة سياسية هامة في أوروبا، بل قضى ذلك على احتمال أن تصل مثل هذه الأحزاب إلى الحكم، وإن كان قد قُدِّر لتشكيلات من أقصى اليمين المتطرف غالب الأحيان وباستلهام من إيطاليا الفاشية أو من النازية، أن تظهر من جديد بعد سنوات من الصراع [3]. يعود تصاعد قوة هذا التيار السياسي الفعلية إلى سنوات 1980. دخلت الجبهة الوطنية التي ترأسها مارين لوبان البرلمان الأوروبي عام 1984 حاصدة (10%) من الأصوات.

وقد شارك حزب الحرية النمساوي وللمرة الأولى عام 1983 في حكومة تحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين، وعام 1986 تولى يورج هيدر (Jörg Haider) الرقابة على الحزب قبل أن يُنتخب عام 1989 حاكماً لمقاطعة كارنثي (Carinthie)، وفي 1989 أيضاً أصبح حزب التقدم مع حصوله على (13%) من الأصوات الحزب الثالث في النرويج. وفي هذه الأثناء شاركت أحزاب أقصى اليمين أو أحزاب اليمين الوطنية والمعادية للأجانب في حكومات خمسة من بلدان الاتحاد الأوروبي من أصل (28) بلداً (النمسا، بلغاريا، فنلندا، إيطاليا وسلوفاكيا)، كما شاركوا في أوقات معينة في ثلاثة بلدان أخرى (اليونان، هولندا، ورومانيا).

ثمة أحزاب يعتبرها علماء السياسة أحزاباً تنتمي إلى اليمين المحافظ، إلا أنها تطورت باتجاه ديمقراطية سلطوية ولكنها تعارض كل أشكال التعدد الثقافي والهجرة من خارج أوروبا، كانت أيضاً في السلطة في هنغاريا (FIDESZ) بقيادة فيكتور أوربان (Viktor Orban)، وفي بولونيا (حزب الحق والعدالة بزعامة جاروسلاف كازينزكي (Jaroslaw Kaczynski) ما أثار بداية إجراءات عقوبات بتصويت من الاتحاد الأوروبي. يجب الإضافة إلى هذا الوضع وجود تشكيلات قومية ومعادية للهجرة كانت تشارك في الحكومة في النرويج وفي سويسرا: كما أن حزب الشعب الدنماركي صار يلعب دوراً متنامياً، إذ إن

الحكومة المكوِّنة من أقلية مؤلفة من يمين الوسط صارت بحاجة لأصواته لتمرير القوانين، كما أن (الحزب الديمقراطي المدني) (Občanská demokratická strana) (ODS) التشيكي قد تولى قيادة البلد بالتحالف مع الرئيس الأسبق فاتسلاف كلاوس (Vaclav Klaus) إلى خط يتشابه مع ما حصل مع أوربان وكازينزكي.

لا يلخص تأثير أحزاب أقصى اليمين في الحياة السياسية بمشاركتها في السلطة. ففي العديد من البلدان الأخرى حيث لا تشارك هذه الأحزاب في الحكم كانت (هذه الأحزاب) بما تمثله من نجاح انتخابي شديدة التأثير في النقاش السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالهجرة واستقبال المهاجرين، والتعددية الثقافية، والهوية القومية ومستقبل الاتحاد الأوروبي. مع التجمع الوطني (الجبهة الوطنية سابقاً) وبما يتجاوز (20%) من الأصوات، وحزب غيرت فيلدر (Geert Wilders) بنسبة (13%) من الأصوات في هولندا، وحزب البديل في أجل ألمانيا الذي دخل مجلس النواب عام 2017 («12%» من الأصوات)، أعادت هذه العائلة السياسية توجيه نقاش الأفكار في أوروبا لمرات عدة، بحيث إن الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية [4] قد أُجبرت على تصويب برامجها حتى تتجنب التطور الذي لا شك فيه نحو يمين الرأي العام. إلا أن اليمين المتطرف ليس حزباً واحداً ولا بد من تحديد العائلات الأيديولوجية التي يمكن إنزالها في هذه الزاوية. لا بد من إيجاد قاسم مشترك يجمع ما بين هذه الأحزاب. كما لا بد من تحليل تركيبة فئتها الانتخابية وحوافز هذه الفئة. إليكم فيما يلي جولة أفق مختصرة بالضرورة لأحزاب أقصى اليمين في أوروبا.

مسائل التعريف والأفكار الموجهة

يمكن تعريف اليمين المتطرف بوصفه عائلة أيديولوجية تتشارك فيها بالمعالم التالية: القومية، النزعة العرقية، كره الأجانب، معارضة الديمقراطية، والنزعة السلطوية [5]. فلا وجود لحزب أوروبي هام من الناحية الانتخابية لا يستجيب لهذه المعالم، ربما باستثناء الفجر الذهبي (اليونان: «7%»، و«18» نائباً عام 2015)، حيث يُلاحق قادة هذا الحزب من قبل العدالة بسبب تكوينهم «لمنظمة إجرامية»، تمارس العنف الجسدي، بما في ذلك قتل المعارضين السياسيين. أما التَشَكُلَات الأخرى التي تصنف في أقصى اليمين، فهي الحزب الوطني الألماني (NPD) القريب جداً من ما يوصف بالنازية الجديدة (نائب أوروبي واحد)، والحزب الوطني البريطاني (BNP)، وقد صار حزباً صغيراً بعد أن حصل على نائبين أوروبيين عام 2009. فهناك حزب الشعب الذي يقوده في سلوفاكيا الحاكم الأسبق لبانسكا بيستريكا (Banska Bystrica)، ماريان كوتليبا (Marian Kotleba) («8%» و«14» نائباً عام 2016)؛ ثم

الحزبان الإيطاليان الصغيران اللذان ينتسبان إلى ما يوصف بالفاشية: (Forza Nuova) و(CasaPound)، وهما من القوى الجديدة (أقل من «1%» لكل حزب)، ولكن هذه اللائحة خادعة؛ إذ استطاعت هذه الأحزاب أن تتأقلم مع الشروط السياسية الراهنة، وخصوصاً مع القوانين التي تمنع كلها –تقريباً- إعادة تكوين الفاشية، تحظر استخدام تعبير التمييز العنصري واستخدام العنف سبيلاً للوصول إلى السلطة.

لذلك لا بد من النظر عن قرب وبالتخصيص إلى الأحزاب التي باتت تعرف بما أطلق عليه الباحث السياسي الفرنسي بيير أندريه تاغييف (Pierre-André Taguieff) منذ 1998 تسمية «الوطنيين– الشعبويين» [6]. والتي باتت منذ 2018 تحتل مقاعد وسط مجموعة أوروبا الأمم والحريات (ENL) في البرلمان الأوروبي، وهذه هي التجمع الوطني: حزب الحرية النمساوي؛ وحزب (Flemish Interest Vlaams Belang) الذي يأمل بإقامة جمهورية فلمنكية مستقلة عن بلجيكا؛ وحزب رابطة الشمال بزعامة وزير الداخلية الإيطالي ماثيو سلفيني. وحزب (Partij voor de Vrijheid) (PVV) (حزب من أجل الحرية الهولندي) وحزب المؤتمر لليمين الجديد ((Konfederacja Polski Niepodległej (KPN)) الذي يمزج في بولونيا بين برنامج متحرر مع مواقف محافظة جداً حول المسائل الاجتماعية (إعادة العمل بالإعدام، منع الإجهاض وزواج المثليين). إن مجموعة أوروبا الأمم والحريات لا تعي حتى الآن أن لها (35) نائباً أوروبياً من أصل (751)، إلا أن هدفها في الانتخابات الأوروبية لعام 2019 هو إن لم تحصل على الأكثرية، فإنها تأمل بالحصول على أقلية تشل المؤسسات الأوروبية، من خلال ضم غالبية الأحزاب المستعدة لإعادة النظر في المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي. إن التيار الوطني– الشعبوي هو عند ملتقى فكرتين سياسيتين: الشعبوية وتأكيد الهوية.

تستند الشعبوية إلى مبدأين اثنين: الأول، هو جعل «الشعب» في مقابل، أو في المعارضة مع «النخب». بالنسبة للشعبويين الشعب دائماً على حق، لأنه يعلم، بالغريزة، ما معنى المصلحة الوطنية، في حين أن النخب تسعى لحرف السلطة لصالحهم وهم بذلك يخونون على الدوام السيادة الشعبية. وتالياً فإن الشعبويين يتمنون إبدال الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية المباشرة على كل المستويات (المحلية والقومية)، من خلال الالتفاف حول الأجهزة الوسيطة والبرلمان وإقامة رابط مباشر بين القائد الكاريزماتي و«الشعب». إلا أن الشعبوية لا تعني بالضرورة اليمين فقط: فثمة شعبوية خاصة باليسار الراديكالي، وهذا ما يتجسد خصوصاً في فرنسا بحزب فرنسا الأبية (La France Insoumise)، والحركة الإسبانية (نستطيع = Podem) والحزب اليوناني «ائتلاف اليسار الراديكالي» (Syriza) والتي جميعها تقوم

بنقد حاد للنخب، وللاتحاد الأوروبي وللانقسام الحاد المتنامي بين المواطنين الأغنياء جداً، والذين بالتصنيف الشعبي قد أصبحوا أكثر فأكثر فقراً. أما السبب الذي يجعل شعبويين اليمين وشعبويين اليسار من طبيعة مختلفة، فهو تصورهم للهوية وللمواطنة.

تصبح الحركة الشعبوية حركة «وطنية شعبوية» حين تكون النقطة الأساسية في برنامجها وضع سياسة اقتصادية واجتماعية تقيم حقوقاً غير متساوية بالنسبة للمواطنيين وللأجانب، وحين تنسب للهجرة كل الشرور التي تطال الشعب (عدم الأمان، البطالة، انخفاض القيمة الشرائية). هذا إلى جانب طرحها منع الهجرة المشروعة، خصوصاً إذا كانت من خارج أوروبا. يستند القوميون الشعبويون إلى هوية وطنية تقصي من تكون ثقافتهم وديانتهم أو أصولهم من خارج أوروبا التي تقف حدودها قبل تركيا والتي تمتزج مع أوروبا المسيحية، فهويتهم الأوروبية هي هوية جغرافية (أوروبا من الأطلسي حتى الأورال) وهي هوية ثقافية أيضاً. إن لهم رؤية للمجتمع تقوم على رفض كل ما هو ما فوق قومي (الاتحاد الأوروبي– حلف الأطلسي، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والعولمة بشكل عام)، كما تقوم على معارضة الغريب والسكان الأصليين، وهذا ما يشار إليه بالتعبير الذي صار دارجاً في أوساط أقصى اليمين: «الفرنسي بالجذور».

هذه الرؤية للعالم التي يمكن تسميتها بـ«الفطرية» قادت مارين لوبان للإشارة مطولاً في خطابها أمام مؤتمر الجبهة الوطنية في 11 مارس (آذار) 2018 إلى التعارض الذي لا يمكن تحاشيه بين «البدوي» والإنسان «المتجذر»، أو «الأصيل». تعتقد هذه الشعبويات التي تركز على الهوية، أن الهوية الإثنية– الثقافية هي هوية محددة وللأبد. والأكثر تطرفاً مثل رابطة الشمال، قد اخترعوا هوية لم تكن أبداً موجودة في التاريخ (فمنطقة «باداني» التي تطالب الرابطة باستقلالها هي مجرد اختراع)، إذ يرجع هؤلاء تاريخها الأوروبي إلى حقبة لا إشارات لنا إليها إلا بشكل جزئي جداً، وكلها غير مكتوبة [7]. إنهم يتمتعون بمقاربة تعادي التحولات الثقافية والاجتماعية، مع إقرارهم بمظاهر الحداثة الأساسية، ولكن بأن الماضي كان «أفضل» من الحاضر. إنهم ليسوا رجعيين، حيث إن قسماً من أقصى اليمين، المناهض للثوريين -على سبيل المثال- هم غالباً الأقرب إلى الكاثوليكية الأصولية، وهم من أنصار العودة إلى إشكال التنظيم السياسي والاجتماعي (ملكية الحق الإلهي، تطابق القوانين مع العقدة الكاثوليكية التقليدية: الدفاع عن مصالح حرفة معينة = الحرفية)، الذي كان سائداً قبل عصر الأنوار.

يعارض القوميون –الشعبويون العولمة؛ وأحد رهاناتهم الأساسية هو الحفاظ على خصوصية بلدانهم: فكل حزب يقول بأن بلده هو استثنائي وأن

توازنه الاجتماعي لا يمكن له أن يستمر إلا بعدم المساس بتركيبة السكان. هكذا كتب حزب الشعب الدنماركي في برنامجه: «لا نعلم دائماً لماذا تختلف الدنمارك، شأن سائر البلدان الشمالية جداً عن سائر بلدان العالم (...). إن أسلوب الحياة الذي اخترناه في الدنمارك هو استثنائي. وهذا يرتبط بثقافتنا، وفي بلد بهذا الصغر، لا نستطيع تأمين البقاء إذا ما سمحنا بهجرة كثيفة من ديانات غريبة وثقافات غريبة. إن مجتمعاً متعدد الثقافات هو مجتمع لا تماسك فيه ولا وحدة داخلية له، ثم إن المجتمع متعدد الثقافات يتميز بنقص بالتماسك وهو مفتوح على الصراعات» [8].

لا تنفصل معارضة التعددية الثقافية والإحالة إلى «الديانات الغريبة» عن الحكم السلبي الذي يكنه القوميون –الشعبويون على الإسلام، لا بوصفه ديناً وحسب بل بوصفه ثقافة أيضاً. وباستثناء حزب (جوبيك) الهنغاري بزعامة قائده الأسبق غابور فونا (Gábor Vona)، الذي يعتقد «أنه في ليل العولمة يعتبر الإسلام آخر شعاع ضوء» [9]، لا نجد أي تشكل هام في التيار القومي –الشعبوي لا يعتقد بأن الإسلام وقيمه يتعارضان مع الحضارة الأوروبية. هكذا كان توميو أوكامورا (Tomio Okamura)، زعيم «حزب الحقوق المدنية» (SPO) (Strana Práv Občanů) التشيكي يقول: إن «أعمال العنف هي مكون أساسي من عقيدة الإسلام السياسي» [10]. هكذا كان ميخائيل مودريكا الرئيس –المؤسس للحزب الشعبي البلجيكي، والذي اهتم بتأسيس «الحركة» التي أطلقها ستيف بانون لإقامة روابط مع القوميين الشعبويين كان يقدر عام 2011 أن «الإسلام باعتباره ديناً خاصاً لا يطرح مشكلة معينة، إلا أن الإسلام السياسي هو معضلة بالفعل وله مظاهر فاشية» [11]. ثم كان غيرت فيلدر هو من اقترح الإجراءات الأكثر تقليصاً لحرية العبادة لدى المسلمين، إذ تمنى وقف بناء المساجد ومنع بيع القرآن في هولندا.

بشكل عام تستفيد الأحزاب القومية الشعبوية انتخابياً من العداء للأجانب، الذي يظل الأكثر حضوراً في البلدان التي كانت قوى استعمارية، والتي تستقبل اليوم حركة هجرة قوية. والجبهة الوطنية الفرنسية هي على الدوام التشكيل الذي يستعمل الرجعة إلى حرب الجزائر، وكان ذلك قبل الانتخابات الرئاسية عام 2012، وكانت مارين لوبان المرشحة المختارة من جانب (28%) من الناخبين المرحلين من الجزائر (حوالي «1.2» مليون فرنسي، أي ما نسبته «2.7%» من السكان)، ومن قبل (24%) من المتحدرين منهم [12]. ومن غير المعروف كلياً أن رابطة الشمال بموقفها تجاه اللاجئين القادمين من أفريقيا ومن العالم العربي، إنما تعبر عن نوع من الثأر لحلمها أن تصبح قوة استعمارية كبرى قُضِّي عليها بعد هزيمة الفاشية [13]. حتى إن تخيل الحزب من أجل الحرية الهولندي قد تضمن إحالة إلى الحقبة الاستعمارية، إذ نظم الحزب

في أكتوبر (تشرين الأول) 2018 في البرلمان الأوروبي معرضاً عنوانه «أبطالنا المنسيون» حول جنود حرب المولیك («Moluque» = مقاطعة في إندونيسيا)، أي عن الحقبة التي في 1950 قام فيها بعض الكادرات القديمة والأهلية من الإدارة الهولندية والجنود المحليون من الجيش الملكي بإعلان جمهورية موليك الجنوبية الدائمة والتي انتهت بتدخل عسكري إندونيسي.[14] حتى في بلجيكا كان الجنرال إميل جنسون (1902–) E. Janssons)، 1989) وهو القائد السابق للشرطة المدنية لحظة استقلال الكونغو، وكان مستعمراً آنذاك، هو المعلم الفكري لـ«آلان أسكادا»، الزعيم القديم للجبهة الجديدة في بلجيكا، وللرابطة الكاثوليكية الأصولية البلجيكية والأصوليين الفرنسيين في الحزب السياسي الصغير[15] (Civitas).

يطال رفض الهجرة بالطبع البلدان التي لم تعرف تجربة الاستعمار وحيث نشهد قوة القوميين –الشعبويين، إلا أن الحقبة الاستعمارية قد تركت آثاراً تماماً كما هو الحال في أوروبا الشرقية، حيث يصار إلى التطرق إلى الآثار التي تركها الوجود العثماني. ففي المجر مثلاً وفي النمسا، لا يفهم التركيز من جانب الشعبويين على مسألة اللاجئين إلا من خلال الذكرى، الحية على الدوام، من حيث إن هذين البلدين هما اللذان ردا الإمبراطورية العثمانية حين حاولت التقدم قبل أن يتوقف هذا التقدم عند أسوار فيينا عام 1683 وعند بودا (Buda) عام 1686. يجب التذكير بأن الحضور العثماني في أوجه قد امتد إلى حدود مملكة بولونيا وعند الدولة التي أصبحت سلوفينيا اليوم، وأن الدولة العثمانية قد ضمت جزءاً من المجر، ومن كرواتيا ومن رومانيا، وبلغاريا واليونان وقبرص وما تبقى من جنوب البلقان. ما زال الحذر من كل ما هو تركي و/ أو عثماني يلهم دعاية أحزابٍ مثل الفجر الذهبي، ورديفه القبرصي (الجبهة القومية الشعبية) (ELAM) (حصل على «3.7%» من الأصوات ونائبان في انتخابات 2016). وهذا ينطبق أيضاً على حزب «الاتحاد الوطني للهجوم» (Ataka) البلغاري (حصل على ثمانية نواب و«9%» من الأصوات عام 2017). كذلك يترجم هذا الحذر بمكوِّن قوي مناهض للهجرة ومعادٍ للإسلام في توجهات الأحزاب السياسية المتطرفة وطنياً في صربيا (الحزب الراديكالي الصربي) (حصل على «8%» من الأصوات و«22» نائباً في 2016)، وفي كرواتيا مع تحزبات متعددة غير ذات دلالة انتخابية، عند حزب اليمين في معارضة البوسنة وكوسوفو.

الوزن السياسي لليمين المتطرف في المؤسسات الأوروبية

يعبر أقصى اليمين في الحالة الراهنة عن تأثيره داخل البرلمان الأوروبي، وحيث هو من الأقلية، فلا تأثير له في النصوص التي يصوت عليها، كما ليس بمقدوره التأثير في تسمية المفوضين الأوروبيين، ذلك أن المجلس الأوروبي المكوَّن من قادة دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، هو الذي تقترح على البرلمان

الأوروبي الترشح لرئاسة المفوضية، كما يصار إلى انتخاب المرشح من أوساط المجموعة السياسية الأهم في البرلمان، ثم يصار إلى إقرار ذلك بالغالبية المطلقة من جانب النواب الأوروبيين. ثم يقدم الرئيس لائحة بأسماء نواب الرئيس والمفوضين (واحد لكل بلد عضو)، استناداً إلى الاقتراحات التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوروبي. كما يجب أن تُقر هذه اللائحة من قبل كل رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات.

بالنسبة لانتخابات 2019، من غير المحتمل أن تنجح أحزاب أقصى اليمين في الحصول على أغلبية تستطيع تعطيل الانتخاب، الأمر الذي يصعب قيام البرلمان بوظيفته ويصعب سيرورة تسمية المفوضين، لا سيما من جانب ممثلي بولونيا، المجر، إيطاليا والنمسا بدرجة أقل. عليهم للتوصل إلى ذلك تحقيق شرطين اثنين: التقدم انتخابياً وتجاوز انقساماتها الداخلية لتتمكن من التوحد. في البرلمان الذي انتخب عام 2014، من أصل (751) عضواً، بلغ عدد نواب مجموعة الاتحاد التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي، واتحاد الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا والحزب الشعبي الأوروبي (اليمين المحافظ) ما مجموعه (374) عضواً. بالرغم من اختلافاتهم العميقة فهم يشكلون مجموعة تدافع عن قيم البناء الأوروبي، وتعميق هذا البناء وتوسيعه باستثناء تركيا، وهي مجموعة ترفض كل تحالف مع أقصى اليمين. وإذا أضفنا إلى ذلك مجموعة الخضر/ الاتحاد الأوروبي الحر، وأنصار البيئة، واليسار الراديكالي (اليسار التوحيدي الأوروبي/ يسار الخضر الشمالي) فإن العدد يرتفع إلى (578) منتخباً ينتمون إلى المشاعر السياسية المختلفة عن أقصى اليمين. ولنا أن نقيس بعد ذلك الطريق الذي يجب اختياره حتى يتمكن هذا اليمين من أن يصبح أغلبية.

ينقسم اليمين الشعبوي إلى مجموعات برلمانية متنافسة. فعلى مجموعة أوروبا الأمم والحريات (Europe des Nations et des Libertés) (ENL)، الذين يوجدون اليوم مع الفنلنديين الحق [16]، ومع حزب الشعب الدنماركي، والمحافظين البريطانيين والبولونيين أنصار الحق والعدالة، في أوساط مجموعة «المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين» (Conservateurs et Réformistes Européens) (CRE). والحال، وبسبب خروج بريطانيا من الاتحاد، فإنه لن يكون ثمة نواب بريطانيون في البرلمانات المستقبلية، وبذلك تصبح قابلية حياة هذه المجموعة (CRE) بحاجة إلى تسوية. ومن جهة أخرى هناك مجموعة أوروبا للحرية والديمقراطية المباشرة، والتي تجمع الآن المشككين البريطانيين بأوروبا، والذين انتخبوا تحت شعار «حزب استقلال المملكة المتحدة» (UK Independence Party) (SKIP) (الذي لن يكون له أي عضو)، والوطنيين الذين

يقودهم منذ 2017 فلوريان فيليبو (Florian Philippot) (ولن يكون لهم على الأرجح أي منصب) وحركة الخمس نجوم الإيطالية والديمقراطيين السويديين، ولعدم تماسكها السياسي، فإن المجموعة التي تضم (44) عضواً، يبدو أنها في طريقها للاختفاء، كذلك الأغلبية من مجموعة (18) عضواً (مستقلون) ولكنهم ينتمون إلى الحزب الوطني –الديمقراطي الألماني، وصولاً إلى حزب جوبيك والفجر الذهبي.

وفي نهاية المطاف تطرح مسألة التموقع المستقبلي لأحزاب «العدالة والقانون» (PIS) و[حزب الاتحاد المدني المجري] (18») (FIDESZ» نائباً) - فبالرغم من معارضتهم أكثر فأكثر لقرارات الاتحاد الأوروبي- سؤالاً أساسياً: هل يريدون الذهاب إلى حد إظهار القوة الشاملة التي يشكلها التحالف مع أقصى اليمين الذي يعلن بوضوح إرادته في وضع حدٍ للبناء الأوروبي؟ والسؤال هذا محق بالنسبة لحزب الاتحاد المدني المجري، المتحالف إلى الآن مع الحزب الشعبي الأوروبي، وللتشكل الكبير المحافظ الذي ينتمي إليه الحزب الديمقراطي المسيحي، حزب المستشارة أنجيلا ميركل، أو الجمهوريون بقيادة لوران فوكيز (Laurent Wauquiez). وإذا وقعت الأحزاب القومية–الشعبوية في غرب أوروبا تحت التأثير الأيديولوجي المتنامي لدى التشكلات القومية المحافظة لبلدان مجموعة (Visegrad) (اتحاد مشكل من أربعة بلدان في وسط أوروبا تشيكيا، هنغاريا، بولونيا وسلوفاكيا)، وإذا كانت هذه قد أخذت بالديمقراطية غير الليبرالية (طغيان السلطة التنفيذية، وضع اليد على القضاء والإعلام، التلاعب بالقوانين الانتخابية) فإن المصلحة السياسية لأوربان (Orban) وكازينزكي (Kaczynski) تقضي ربما بمضاعفة التأثير في يمين الحكومة بدل التحالف مع مارين لوبان، ومع ماثيو سالفيني (Matteo Salvini) وأصدقائهم. ولا أحد يعرف الطريقة التي سيتطور فيها اليمين الألماني حين لن تكون المستشارة ميركل على رأسه، وحين يبقى التشكك بأوروبا الذي يتطور في بلدان بحر البلطيق (مع حزب (EKRE) = حزب الشعب الأستوني) وفي أستونيا، و(الاتحاد القومي في ليتوانيا) وفي سلوفاكيا (مع حزب روبرت فيكو (SMER) كما في تشيكيا (مع حزب ANO2011، حزب الوزير الأول أندرير باريس) سواء كان ذلك باتجاه قومي أو هوياتي، فإن ذلك سيظل في التيار المحافظ السائد.

سوسيولوجيا الاقتراع: مَنْ القوة الناخبة لدى أقصى اليمين؟

إن النظرية التي تسيطر بهدف تحديد طبيعة الهيئة الناخبة لدى أقصى اليمين، بما في ذلك القوميون – الشعوبيون، هي النظرية التي يروج لها الذين خسروا العولمة، كما أشار إلى ذلك أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ديوك (Duke University): هربرت كيتشلت (Herbert Kitschelt) عام 1995.[17]

إن الهيئة الناخبة القادرة أكثر من غيرها على التصويت لأقصى اليمين ستكون مكوَّنة من أكثر الخاسرين اقتصادياً بفعل العولمة والأزمة الاقتصادية، إما لأنهم فقدوا وظائفهم، أو لأن عائداتهم قد حذفت أو تقصلت، أو لأنهم يخشون السقوط الاجتماعي. ويبدو أن هذه الفكرة قد تأكدت بالأرقام. فالعالم الديموغرافي هرفي لي برا (Herve Le Bras) يشير إلى أن التصويت لمارين لوبان في الانتخابات الرئاسية عام 2017 كان مرتفعاً جداً في المناطق الريفية التي تحتضن العاطلين عن العمل، والفقر، ونسبة عالية من الشباب غير الحائزين على دبلوم، وأبناء الأسر أحادية الأبوين [18].

حصلت مرشحة الجبهة الوطنية على (37%) من أصوات العمال وعلى (32%) من الموظفين، و(30%) من أصوات الذين لديهم الانطباع بأنهم يمارسون مهنة في طور الانحدار، وعلى (43%) من أصوات الذين بالكاد تكفيهم العائدات للتدبير المنزلي، وعلى (32%) من أصوات الذين يحصلون على عائد شهري يقل عن (1250) أورو. في النمسا حل حزب الشعب النمساوي ثالثاً مع ما نسبته (14.76%) من الأصوات الإقليمية في انتخابات يناير (كانون الثاني) 201، ولكنه حاز على نسبة (42%) من أصوات العمال، سابقاً بذلك الأحزاب الخصم المحافظين والاشتراكيين الديمقراطيين (حصل على «29%» و«28%» على التوالي). أما حزب البديل من أجل ألمانيا في 2017 فقد حقق أفضل انتصار له في أوساط العمال (18%) وفي أوساط الأشخاص الذين توقفت دراستهم عند المرحلة الثانوية (17%). إلا أنه يجب التحفظ على التفسيرات الآلية بخصوص النزعة العامة التي تقول بأن أحزاب أقصى اليمين تحصد الأصوات في أوساط المواطنين أصحاب الإيرادات الضعيفة، والأقل تعلماً والذين ينتمون إلى طبقة عمالية غير متجانسة، التي تعتمد في سني الازدهار على الإنتاج الصناعي.

ففي المجتمع ما بعد –الصناعي حيث صار الاستخدام أكثر تحركاً وأكثر تزعزعاً، حيث قطاع الخدمات قد أزاح نشاطات الإنتاج والتحول، فإن السؤال الذي يوجه أكثر من غيره الاقتراع لليمين، ربما صار مرتبطاً بالموقف من الحداثة: وبحسب دراسة أجرتها مؤسسة «برتلسمان» (Bertelsmann) الألمانية، أعرب (2/3) من ناخبي حزب البديل عن شكوكهم بالمنحى الإيجابي للحداثة [19]، التي بدت مولدة للقلق، إما لأنها تحول الكادرات الثقافية، أو لأنها تشكك بإمكانية الصعود المتواصل، وهذا ما أحدث طفرة اقتصادية في أوروبا (ما بين 195 و1975). لهذا السبب يصل الشباب إلى سوق العمل مع مستوى تحصيل علمي ضعيف دون مستوى دبلوم، وهم أكثر تحسساً مع الشعبوية الكارهة للأجانب من أصحاب الشهادات الجامعية. فرابطة الشمال جذبت (19.6%) من أصوات الذين توقفت دروسهم عند مستوى الليسيه، وفقط ما نسبته (13.2%) ممن حصلوا إجازة جامعية: أوضحت أعمال دينال رونا الترابط الوثيق بين أعمار المنتخبين واحتمالات التصويت لحزب جوبيك المجري، بمن في ذلك الطلاب الجامعيون

المتحدرون من وسط ريفي أو عمالي، والذين يعتقدون أنه بالرغم من حصولهم على إجازات جامعية سيظلون غير مقبولين مقارنة بالشباب المتحدرين من طبقات متميزة، التي تشكل –بنظرهم- النخبة «الليبرالية» [20].

الخاتمة

يشكل اليمين المتطرف في أوروبا قوة سياسية غير متجانسة على صعيد الأيديولوجي، من الصعب ردها إلى انبثاق ثانٍ للفاشية أو للنازية. بل خلافاً لذلك، في البلدان التي لا وجود فيها إلا لمجموعاتٍ صغيرة لم تنجح في تقديم رسالتها بشكل حديث، وهذا ما ينطبق على إسبانيا، فلا دلالة تذكر للجماعات النيو – كتائبية [21] (Néo-Phalangistes)، حيث استطاع اليمين المحافظ (نعني بذلك الحزب الشعبي) أن يحتوي اليمين المتطرف. إلا أنه وفي معظم بلدان أوروبا (باستثناء البرتغال وإسبانيا) عرف هذا اليمين كيف يُحدِّث أطروحاته وطرق عمله: فالجبهة الوطنية الفرنسية كانت لذلك الحزب السياسي الأول الذي أعلن قيام موقع إنترنت له منذ عام 1996، وكان أول من كان له موقع على الفيسبوك عام 2006. وقد تجلى تحديث الخطاب على مستويين اثنين:

الأول ، كان بالتخلي عن العبارات التي توحي علناً بالعنصرية: فاليمين هذا لا يتحدث عن اللامساواة بين الأعراق، بل عن الاختلافات الثقافية التي يصعب تجاوزها والتي تجعل من المساكنة السلمية للثقافات على الأرض الواحدة وتجعل الاندماج عملاً خيالياً، لا سيما مع غير الأوروبيين. أما المستوى **الثاني** فهو القدرة على الظهور كبديل شامل للديمقراطية الليبرالية، وذلك في فترة باتت فيها الديمقراطية الاجتماعية في نهاية مرحلة، وحيث الشيوعية باتت على الهامش، وحيث يبدو أن اليمين التقليدي قد تخلى عن مفاهيم السيادة والهوية للمتطرفين.

ولا يجب أن نهمل أن اليمين المتطرف يقترح رؤية للمجتمع تختلف كلياً عن تلك التي قال بها عصر الأنوار، وأنه عبر هذه الرؤية يعيد كتابة تاريخ أوروبا (لا سيما في فترة الاستعمار) وذلك بالاستجابة إلى قلق الأوروبيين الذين يرون أنهم لم يعودوا أبداً أسياد تاريخ العالم.

==

1. مدير مرصد التطرف السياسي(l›Observatoire des Radicalités Politiques ORAP)، في مؤسسة

جان جوريس (Fondation Jean Jaurès) الفرنسية. ↑

2. أكاديمي ومترجم وباحث لبناني متخصص في التصوف الاسلامي. ↑

3. مثل: تأسيس الحركة الاجتماعية الإيطالية عام 1946؛ وإطلاق حزب الرايخ الاشتراكي الألماني ورابطة المستقلين النمساويين عام 1949، الأجداد المباشرين لحزب الحرية النمساوي = FPÖ. ↑

4. إن حزب «الديمقراطية الاجتماعية» (SMER Sociálna Demokracia) الموجود في السلطة في سلوفاكيا، هو حزب ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الأوروبي، وهو يحكم بالتشارك مع حزب من أقصى اليمين، ويرفض استقبال المهاجرين، وزعيمه رئيس الوزراء روبرت فيكو (Robert Fico) يقدر أن «لا مكان للإسلام في البلاد». والرئيس التشيكي الحالي ميلوس زيمان (Milos Zeman)، وكان بالأصل رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي، فهو الآن على رأس تشكيل من يمين الوسط –حزب الحقوق المدنية (SPO). وهو يعارض كل أشكال الهجرة، ويعتقد أن حضارة المهاجرين من القارة الأفريقية لا تتماشى مع حضارة أوروبا. شكل هذا الحزب لائحة مشتركة مع حزب الحرية والديمقراطية في انتخابات 2016، وهي تشكيل من أقصى اليمين بزعامة النائب توميو أوكامورا (Tomio Okamura). ↑

5. راجع تعريف الباحث في السياسة:

Mudde, Cas, The Ideology of the Extreme Right, Manchester University Press. 2000. ↑

6. Pierre – Andre Tagieff: L’illusion populiste Berg International .2002 ↑

7. نشر الكاتب الفرنسي دومنيك فينر عام 2011 كتاباً بعنوان:
Histoire et traditions des Européens: 30000 ans d’identité. ↑

8. راجع:
https://lokal.danskfolkeparti.dk/kulturpolitik ↑

9. ألقيت في تركيا في خطاب في نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، تعبر هذه الكلمات عن إعجاب جوبيك بفكرة تقول: إن كل الشعوب التي تنتمي إلى مجموعة اللغات التورسية (تركية –أذرية، كازاكية، أوغور، تركمان... إلخ) واللغات الهنغارية والفنلندية لها أصل وقدر مشتركان، والإسلام أحد هذه المكونات الإيجابية. ↑

10. راجع فيديو خطابه على:
https://www.youtube.com/wattch?v=H2RK2Mjl4e4 ↑

11. راجع المقال في الجريدة اليومية:
La Libre Belgique: https://www.lalibre.be/%20actu/belgique/Mischael-modrikamen-l-islam-politique-a-effectivement-des-aspects-fascistes-5lb8d95le4bodebdb9c%202ecf8 ↑

12. راجع دراسة معهد (IFOP) لاستفتاء الآراء:
https://www.ifop.com/publication/vote-pied-noir-50ans-apresles-accords-devian ↑

13. راجع مقالتي بعنوان: الحكومة الشعبوية الإيطالية بمواجهة تدفق الهجرة:
Middle East eye. 25 Juillet 2018.

https://www.middleeasteye.net/fr/opinion/le-gouvernement-populiste-faceauxflux-migratoires, 1563719688 ↑

14. تظل منطقة موليك عرضة لاصطدامات ذات طبيعة دينية بين المسيحيين والمسلمين، من هنا كانت ردة الحزب المعادية للإسلام. ↑

15. مقابلة مع آلان إسكادا، في يونيو (حزيران) 2012:
http://www.civitasinstitute.com/2012/06/01/entretien avec alain-escada - nouveau president – de -civitas ↑

16. دخول الحكم في تحالف مع يمين –الوسط في 2015، انشق الفنلنديون الأقحاح عام 2017، وأسس وزراؤهم حزب الإصلاح الأزرق («19» نائباً) أما النائب الأوروبي جوسي آلاهو (Jussi Allaho) فظلَّ على رأس جناح راديكالي احتفظ بالاسم الأصيل. ↑

17. The Radical Right in Western Europe, (in Collaboration with Antony J, McGom, Michigan University Press. 1995). ↑

18. **https://theconversation.com/la-france-10-inegale-qui-vote-fn-pas forcement - ceux - a - qui lonpense – 75977** . ↑

19. **https://bertelsmann-stiftung.de/en Press - releases / pid /bundestagswahl - 2017 - wahlergebnis – 2eight – neue – konfliktlinie – der – demokratie** . ↑

20. راجع:
Dr. Rona, Far – Right generation? Reasons behind the popularity of

Jobbik among the youth, **http://ecpr.en/filestore/paperproposal/d599a34f-cafe-4bfa-87ad-9ae9f 1956 ba 4 pdf** ↑

21. في الانتخابات التشريعية عام 2016 حصل حزب الكتائب الإسبانية على (9909) أصوات، أي ما نسبته (0.04%). ↑

اليمين المتطرف والنزعات القومية المتصاعدة في أوروبا

باسم راشد [1]

تئِّن القارة الأوروبية تحت وطأة العديد من المتغيرات، إلا أن أكثرها حدة هو الصعود الملحوظ والمُطرد للأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات المحلية بالعديد من البلدان الأوروبية، تزامناً مع تنامي النزعات القومية الداخلية. ولم يكن استمرار أنجيلا ميركل في ألمانيا (2017)، أو نجاح إيمانويل ماكرون في فرنسا (2017) سوى استثناءين عن أوضاعٍ أصبحت اعتيادية في الساحة الأوروبية في الوقت الحالي، حتى إن نجاحهما، ما زال محفوفاً بمخاطر عدة، خصوصاً بعد أن أصبحت أوروبا بين مطرقة المعارضة الداخلية المستمرة، وسِندان التهديد اليميني المتزايد.

يشهد موقع اليمين المتطرف على الخريطة السياسية في أوروبا تذبذبات ملحوظة من وقت لآخر، بل إنه يغيِّر النظرة إلى القارة الأوروبية أحياناً؛ بحيث أصبح يتراوح المشهد السياسي لها بين كونها بوتقة صهر تقوم على الديمقراطية والحرية، في مقابل بيئة طاردة ترفض الآخر المختلف، وتنتهج العنف ضده في بعض الأحيان.

فلم تعد التيارات القومية في الوقت الحاضر ظاهرة هامشية في المشهد السياسي الأوروبي، بل إنها أصبحت ذات ثقل شعبي معتبر، وطرفاً ثابتاً في المعادلات الانتخابية، وفاعلاً سياسياً يتزايد تأثيره في صوغ الرأي العام الأوروبي. فعلى طول القارة الأوروبية، حققت الأحزاب القومية واليمينية المتطرفة مكاسب انتخابية كبيرة؛ إذ تولى البعض السلطة، وأصبح البعض الآخر صوت المعارضة الرئيس، وحتى أولئك الذين لم يحصلوا بعد على موطئ قدم سياسي أجبروا قادة الوسط على التكيف.

ومن واقع ما أضحى يحتله اليمين من مكانة مميزة في الواقع الأوروبي، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات الهامة، منها: كيف استغلت الأحزاب اليمينية المتطرفة النزعات القومية والإثنية والعرقية المتصاعدة لتحقيق أهدافها؟ وما مؤشرات صعود الأحزاب اليمينية؟ والأسباب الدافعة لنجاحها؟ وكيف استخدمت الأحزاب اليمينية الخطاب السياسي والأيديولوجي لتأجيج تلك النزعات القومية؟ وما تداعيات ذلك الصعود اليميني على القارة الأوروبية؟

النزعات القومية في أوروبا

لم تشهد أوروبا نمواً للنزعات القومية، في صورتها الإقصائية والاستبعادية، أكثر مما شهدته في السنوات القليلة الماضية، وما زالت إلى وقتنا الحاضر، كما لم تعرف تلك القارة الأوروبية تنوعاً في النزعات القومية الشوفينية سواء إثنية أو عرقية أو دينية أو ثقافية كما يحدث في الواقع الحالي؛ والذي يشهد من التصريحات والأحاديث وكذلك الفعل والسلوك ما يعبِّر بقوة عن تنامي تلك النزعات العنصرية.

ولم تكن تصريحات وزير الداخلية الألماني آنذاك «هورست زيهوفر» بأن «الإسلام ليس جزءاً من ألمانيا» [2]، أو تحذيرات وزير الداخلية النمساوي «هربرت كيكل» مما أسماه «تهديد المهاجرين للثقافة والنظام الاجتماعي القائم في أوروبا» [3]، سوى استمرار للخط العام السائد في أوروبا حالياً. يُضاف إلى ذلك ما تشير إليه الإحصاءات الأمنية من تزايد معدلات جرائم العنف ذات الدوافع القومية، والتي يشنها متطرفون ضد مراكز إيواء اللاجئين أو منازلهم أو أماكن تجمعهم، والتي تمثل مؤشرًا واضحًا على النمو الملحوظ لتلك النزعات في المجتمعات الأوروبية.

وبالرغم من أن أزمة المهاجرين وما سبَّبته من تصاعد للمشاعر الشوفينية القومية عند الأوروبيين، فإن الأمر لم يقتصر على رفض المهاجرين تحديداً لما قد يمثلونه من تهديد ثقافي أو إثني للمجتمعات الأوروبية فحسب، بل إنه تخطى حدود ذلك ليصل إلى درجة رفض الآخر عموماً والانغلاق على الذات، ورفض الاندماج الخارجي وكراهية العولمة؛ لما لها من تداعيات سلبية على القومية الخاصة بكل دولة، بل وهُويتها الثقافية والدينية. وقد ظهر ذلك في الشعارات التي رفعتها التيارات المتطرفة مثل: «ضد العولمة المتوحشة»، وتأييد «الحمائية للصناعات الوطنية»، والدعوة «الخروج من السوق الأوروبية المشتركة» [4]، وكذلك الشعار الذي تبناه حزب «الفنلنديون الحقيقيون» في فنلندا في انتخابات 2012 «نحن لا نفهم، لماذا ندفع للبرتغال» [5]، وحقق من خلاله نجاحاً لافتاً حينها.

والمتأمل في النزعة القومية الشوفينية الصاعدة في أوروبا، يجد أنها تتسم بملامح عدة [6]؛ **أولها: الانتشار المتسارع والمتوازي للقوميات المتشددة** . وهو ما يشير إلى أن أوروبا -وربما العالم كله- تقف على حافة الانزلاق إلى حقبة جديدة، محورها التقوقع القومي المتشدد على الذات وتبجيلها، والاستعداد المَرَضي لخوض صراعات وحروب قومية، تستبطن ادعاءات المجد والتفوق العرقي والإثني على الآخر المختلف.

الملمح الثاني لتلك القوميات المتشددة: هو الطبيعة الصراعية لمصالح الدولة ؛ إذ تتسم نظرة القوميات المتشددة لمصالح شعوبها ودولها من زاوية صراعية صارمة لا تقبل إلا الظفر والفوز بـ«الغنيمة كلها». ولا تتعقل الصراعات والسياسة الدولية إلا بكونها معارك صفرية، لا يتحقق ظفر المنتصر بأي منها إلا عبر الخسارة الشاملة والمدمرة للآخرين.

يتمثل الملمح الثالث في: الهوس بنوع مُحدد من القادة الشعبويين الذين لا يعترفون بالسياسة كآلية لتطويق الخلاف والوصول لحلول مرضية لأطراف النزاع. بل ينزعون إلى الخطابية والشعاراتية وتبني سياسات قصوى تنتزع التصفيق والتأييد الغوغائي، حتى لو لم تكن محسوبة وعقلانية أو مخططة طبقاً لبرنامج عمل أو جدول زمني. ويعد القاسم المشترك لهؤلاء القادة هو التغني بالهوية القومية المتمايزة تفوقاً عن غيرها من القوميات، والتحسر على المجد القومي الغابر الذي يعلن القائد المعني مهمته الرسولية بإعادة بعث ذلك المجد.

الملمح الرابع: هو أن «العُدة الفكرية» للقومية الشوفينية الجديدة مُتناقضة ومرتبكة ومُربكة . إذ هي خليط من أفكار متناثرة وخلطة أيديولوجية غريبة؛ فيها تشظيات رأسمالية وماركسية، وعلى أرضيتها تلتقي تيارات وتوجهات مختلفة. فمن جهة، يطالب المدافعون عن الاقتصاد القومي بحمائية اقتصادية ضد العولمة الاقتصادية لكونها أضرت بالاقتصاد القومي وساهمت في زيادة البطالة. ومن جهة أخرى توجد تيارات يمينية ترفض أي تدخل للدولة في إعادة توزيع الثروة أو توجيه دفة الاقتصاد، وبين هؤلاء وأولئك تنويعات مختلفة معادية للوضع القائم، فضلاً عن كل أعداء المهاجرين وأعداء التعددية الثقافية والدينية. لكنهم جميعاً متفقون على أن الانفتاح والاندماج في المحيط الأوسع، أياً كانت طبيعة ذلك الانفتاح، هو جذر الخراب الذي يتعرض له الوطن.

تجدر الإشارة إلى أن هناك جذوراً وأسباباً عديدة لصعود تلك القوميات المتشددة في الواقع الأوروبي الحالي، يصعب إيجازها في مقاربة محدودة، لكن يُشار في هذا الإطار إلى فشل الأنموذج الثقافي الأوروبي في تأسيس قيمه الخاصة المتعلقة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع الدول الأوروبية المختلفة، بما يمكنها من مواجهة تلك الأفكار المتطرفة، وأكبر دليل على ذلك دول شرق أوروبا وخصوصاً بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا وغيرها، والتي اعتمدت قيمها القديمة الخاصة كمعايير للتمييز مثل «الوطن– الإيمان المسيحي- والأسرة» [7]، وهي معايير قومية إثنية بالأساس وتتناقض تماماً مع قيم الاتحاد الأوروبي، بل وتشكل جبهة مضادة لها.

من ناحية أخرى، تسبَّبت الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بكثير من البلدان والاقتصادات في صعود القوميات المتشددة. فقد ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 بظلالها على القارة الأوروبية، فتسببت بعرقلة محاولات النمو التي قامت بها الحكومات اليسارية القائمة، خلال العقد الأخير من القرن الماضي. وهو النمو البطيء، الذي واكبه ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة، وتفاقم المشاكل الاقتصادية وانتشار الفقر والحاجة بين الطبقات القاعدية للمجتمع [8]. ومن ثم ظهرت الحاجة ملحة للحصول على الوظائف وتزايد السخط حول حصول الأجنبي، أياً كانت جنسيته أو عرقه أو دينه، على وظائف المواطن الأصلي، بما ساهم في نمو النزعة القومية والرغبة في إغلاق الوطن على أصحابه فقط، وطرد الأجانب.

يُضاف إلى ما سبق، الارتدادات غير المتوقعة لتيارات العولمة الاقتصادية والتواصلية والهوياتية وما جلبته من هواجس الخوف على الثقافات والهويات المحلية [9]. خصوصاً مع ما أفرزته أزمات منطقة الشرق الأوسط من موجات هجرة ونزوح لأوروبا، ساهمت في مضاعفة المشاعر القومية السلبية والإقصائية في ظل أمرين؛ **أولهما** : الأحداث الإرهابية التي وقعت في أوروبا وتزايدت حدتها وحجم ونوعية ضحاياها بمرور الوقت، وجرى ربطها دوماً بالإسلام والمسلمين المهاجرين [10]، الأمر الذي أنتج تخوفاً عاماً تجاه استقبال مزيد من المهاجرين والدعوة إلى التخلي عن مبادئ الحرية وحقوق الإنسان في مقابل الحفاظ على الأمن.

الأمر الثاني : يرتبط بالتخوف على الهُوية المسيحية الأوروبية من الدين الإسلامي؛ إذ تعتمد تلك القوميات الإثنية على تصدير صورة سلبية، تشير إلى أن المسلمين يسعون لأسلمة أوروبا بالنظر إلى معدلات الإنجاب المتسارعة لديهم، خصوصاً في ظل ارتفاع معدلات خصوبة الفتيات المسلمات اللائي هاجرن إلى أوروبا [11]، الأمر الذي قد يطمس الهُوية الدينية المسيحية التي شكَّلت أوروبا على مر العصور.

ومن رحم هذا الواقع القومي المتشدد، استعادت الأحزاب اليمينية المتطرفة حضورها بقوة في المشهد السياسي العام. واستغلت الحالة القومية السائدة من أجل تحقيق أهدافها السياسية، والوصول إلى الحكم في العديد من البلدان الأوروبية، أو على الأقل الحصول على حد أدنى من المقاعد البرلمانية يؤهلها للتأثير بشكل فاعل في صوغ السياسات الأوروبية.

وبالرغم من أن الأحزاب اليمينية المتطرفة ليست كتلة واحدة، وبالرغم من عدم وجود اتفاق واضح حول تعريف جامع لليمين الراديكالي أو المتطرف،

فإن هناك شبه اتفاق حول أهم الأفكار التي تمثل القاعدة المشتركة لأي حزب يميني. ومن أهمها العداء للأجانب، ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية والدفاع عن هوية إثنو–وطنية وعن التقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة. إذ تشترك هذه الأحزاب في موقف موحَّد تجاه الحد من الهجرة، بحيث تصور المهاجرين في صور عدة، منها تهديد الهوية الإثنو–وطنية والتسبب في البطالة والجريمة، وغيرها من مظاهر غياب الأمن الاجتماعي واستغلال ما توفره دولة الرفاه [12].

وبناءً على ذلك، فإن **اليمين المتطرف ليس مرادفًا للفكر القومي المتشدد بالمعنى السياسي فقط** ، بل إنه بمثابة مظلة عامة وشاملة تدخل تحتها أشكال التطرف القومية المختلفة، سواء الدينية أو العرقية أو الإثنية أو السياسية والاجتماعية والثقافية. وذلك لكونه يرفض ويعادي المهاجرين وخصوصاً المسلمين منهم، وينتصر للهُوية المسيحية الأوروبية، ويرفض التعددية الثقافية. كما ينتقد النخب السياسية الحالية ويرفض الاندماج والانفتاح على الخارج ويدعو دوما لغلق الحدود.

وقد ساهمت تلك الأفكار اليمينية المتسقة مع طبيعة النزعات القومية والإثنية الصاعدة في أوروبا في إنجاح الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات التشريعية في معظم البلدان الأوروبية. من ناحية أخرى يبدو جلياً أن هذه الأفكار، بالرغم من عموميتها وضبابيتها في كثير من الأحيان، تمثل تجسيدا للحالة القومية الصاعدة في أوروبا.

مؤشرات صعود اليمين المتطرف

إن صعود النزعات القومية بهذا الشكل الملحوظ في أوروبا انعكس في مستويين: المستوى الرسمي، ويرتبط بالانتصارات التي حققتها الأحزاب اليمينية في الانتخابات الأوروبية. والمستوى الشعبي والذي يستوضح طبيعة التعاطي على مستوى الشارع مع الآخر المختلف ومدى ترسخ الأفكار القومية في ذهن المواطن الأوروبي من خلال الجماعات التي تم تكوينها ضد المهاجرين، وكذلك معدلات جرائم العنف والكراهية ذات الدوافع اليمينية في السنوات الأخيرة.

على المستوى الرسمي

تثبت نتائج بعض الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة التي أُجريت على مستوى معظم دول الاتحاد مثل: السويد والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والنمسا وهولندا والمجر وسويسرا وفنلندا والدنمارك وغيرها، والتي حققت

فيها الأحزاب اليمينية تقدمًا ملحوظًا، مدى صعود اليمين وحجم تأثير أفكاره على المواطنين الأوروبيين.

ففي فرنسا، أحكم حزب «الجبهة الوطنية»، والذي غيّر اسمه أخيراً ليصبح «التجمع الوطني»، سيطرته على (11) مجلساً محلياً في الانتخابات المحلية التي أجريت عام 2015، كما يشغل مقعدين في مجلس الشورى الفرنسي، وحصل على (25%) من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو (أيار) 2016، كما حصل على نسبة (13%) من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو (حزيران) 2017 [13].

وبالرغم من عدم نجاح «مارين لوبان» زعيمة الحزب في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في أبريل (نيسان) 2017 أمام الرئيس الفرنسي الحالي «إيمانويل ماكرون»، فإنه ليس من شك أنها حققت نتيجة قوية في تلك الانتخابات؛ إذ جاءت في المركز الثاني مباشرة بنسبة (21%) من أصوات الناخبين بعد نسبة (24%) لماكرون [14]. وهو ما يعد مؤشرًا هامًا على ما قد يحدث مستقبلاً في فرنسا.



وفي ألمانيا، كما هو موضح بالخريطة [15]، حصد حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني، الذي تم تأسيسه عام 2013، نسبة (12.8%) من الأصوات في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أُجريت في سبتمبر (أيلول) 2017، ونجح في دخول البرلمان الألماني «البوندستاج» للمرة الأولى بـ(94) مقعداً. وبالرغم من نجاح المستشارة الألمانية «آنجيلا ميركل» في الفوز بولاية رابعة، فإن تلك النتائج عُدَّت الأسوأ في تاريخ «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» منذ حوالي (70) عاماً [16].

وقد أدى نجاح «البديل من أجل ألمانيا» إلى تغيير ميركل لنبرتها المعتادة في التعاطي مع أزمة اللاجئين؛ إذ أكدت، في أول خطاب رئيس لها في ولايتها الجديدة، أن «الاستثناءات الإنسانية، تعني فتح الباب أمام المهاجرين، التي حدثت عام 2015 لن تتكرر»، فضلاً عن وعدها بتعزيز الأمن على الحدود [17].

في النمسا، حصد «حزب الحرية» في انتخابات أكتوبر (تشرين الأول) 201 (26%) من الأصوات، بعد أن كان (20.5٪) في الانتخابات السابقة. بما جعله في المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات بعد «الحزب المسيحي الديمقراطي» الذي حصل على (30%) من الأصوات [18]. وقد مكَّنت تلك النتيجة الحزب اليميني من المشاركة في الائتلاف الحكومي وتولي ثلاث وزارات سيادية؛ هي الدفاع، والداخلية، والخارجية [19]. وهي الوزارات الأكثر ارتباطاً بملفات الهجرة واللجوء ومكافحة الإرهاب في أوروبا.

كذلك شهدت الانتخابات الرئاسية تصدر «نوربرت هوفر» مرشح حزب الحرية اليميني المتطرف الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في أبريل (نيسان) 2016 بحصوله على (36.4%) من الأصوات. وبالرغم من أنه خسر في جولة الإعادة أمام مرشح حزب الخضر «فان دير بيلين»، فإن خسارته كانت بفارق ضئيل لم يتجاوز بضعة آلاف من الأصوات [20].

في أكتوبر (تشرين الأول) 2017، قاد رجل الأعمال المناهض للمهاجرين «أندريه بابيس»، المعروف بـ«ترمب التشيكي»، حزبه «آنو» إلى الفوز بنسبة (29.7%) من أصوات الناخبين، وأصبح رئيس وزراء جمهورية التشيك، وتلاه حزب «الحرية والديمقراطية المباشرة» اليميني المتطرف أيضا بنسبة (11%) [21].

في مارس (آذار) 2018، حققت «حركة النجوم الخمسة» الشعبوية في إيطاليا مكاسب كبيرة وأصبحت من أكبر أحزاب إيطاليا، في حين قفزت

«رابطة الشمال» اليمينية المتطرفة من (4٪) إلى (17.2٪)، متخطية حزب سيلفيو بيرلسكوني «فورزا إيطاليا» لتصبح القوة المسيطرة على اليمين. في ظل تراجع الحزب الديمقراطي الحاكم إلى نصف النتائج التي حصل عليها في الانتخابات الأخيرة عام 2013، ما دفع زعيمها «ماتيو رنزي» إلى الاستقالة من قيادة الحزب [22].

لم تكن الدول الإسكندنافية استثناءً من حتمية الصعود اليميني في أوروبا؛ فقد حصد حزب «الفنلنديون» (18%) من الأصوات، فيما حصل حزب الشعب الدنماركي على (21%). أما في السويد فقد حقق حزب «ديمقراطيو السويد» نسبة (17.6%) في الانتخابات التي أجريت في سبتمبر (أيلول) 2018، بزيادة (5%) عما حققه في انتخابات 2014 [23]. وهو ما يؤشر لطبيعة التغير في تلك الدول المعروفة بالتسامح والتعددية وقبول الآخر وما قد تؤول إليه الأوضاع المستقبلية.

تزامن صعود الأحزاب اليمينية مع تراجع أحزاب يسار الوسط، وقد أظهر استطلاع حديث للرأي أن التأييد لحزب اليسار الديمقراطي في ألمانيا الوسطى تقلص بمقدار (5) نقاط منذ انتخابات سبتمبر (أيلول) 2018، وتراجع عن حزب «البديل» للمرة الأولى. كما حصل الاشتراكيون، الحزب الحاكم في فرنسا، على (7٪) فقط من الأصوات في الانتخابات الرئاسية الماضية. وفي هولندا، انخفض نصيب حزب العمل من الأصوات من (24.8٪) في انتخابات 201 إلى (5.7٪) فقط في 2017، مما قلَّص تمثيله البرلماني من (38) مقعدًا إلى (9). وحصل الديمقراطيون الاجتماعيون في التشيك على ما يقرب من ثلث التصويت الشعبي عام 2006، لكنه انهار في انتخابات عام 2017؛ حيث فاز فقط بنسبة (7.3٪) من الأصوات و(15) مقعداً في البرلمان عن (50) عام 2013. وفي إيطاليا، انخفض دعم الحزب الديمقراطي إلى (19٪) فقط [24].

على المستوى الشعبي

مع تزايد معدلات الهجرة واللجوء إلى أوروبا، وبالتزامن مع زيادة الأحداث الإرهابية التي جرى ربطها بالمهاجرين، ظهرت العديد من الجماعات الشعبية ذات النزعة القومية المتطرفة والتي تعلن نفسها حامية للمواطنين من «خطر» المهاجرين.

ففي فنلندا شكَّل متطرفون جماعة أطلقوا عليها «جنود أودين» (Soldiers of Odin)، يجوبون الشوارع لحماية المواطنين الفنلنديين من خطر المهاجرين وما أسموهم «الغزاة المسلمين». كما شهدت ألمانيا تكوين

مجموعة مشابهة تُعرف إعلامياً بمجموعة «فرايتال» (Freital)، وهي تدَّعي أن «الدولة عاجزة عن حمايتنا، وأن مشكلة اللاجئين يجب أن نتولاها بأنفسنا» [25].

كذلك تأسست حركة «وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب» التي تعرف اختصاراً بحركة «بيغيدا» (PEGIDA) في ألمانيا في أكتوبر (تشرين الأول) 2014 باتفاق مجموعة من الألمان والأوروبيين المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين. حيث تؤمن الحركة بوجوب طرد المسلمين من أوروبا، لأن تزايد عددهم قد يؤدي لأسلمة أوروبا في المستقبل وما يمثله من اعتداء على الهُوية الثقافية الأوروبية. إضافة إلى الهُويات القومية. وتجمع الحركة بين تيارات يمينية متطرفة ونازيين جدد، وجماعات مثيري الشغب في الملاعب المعروفة باسم «هوليغنز» [26]. كما لم تتوقف الحركة عند حدود ألمانيا، لكنها انتشرت في عدة دول أوروبية أخرى لمناهضة الوجود الإسلامي بها.

من ناحية أخرى، تبرز حركات أخرى تسمى «الحركات النازية الجديدة» والتي لا تقتصر على معاداة المهاجرين واللاجئين فقط، بل تتجه أيضًا للأقليات التي أراد هتلر والنازيون حرقها يومًا ما، مثل اليهود والغجر وعرقية الـ»روما»، حيث تقوم مجموعات منهم بشن هجمات على أقليات «الروما» في مدينة «هالِه» الشرقية، طبقًا لهيئة حماية الدستور، كما قاموا بجرائم طعن وصعق في الشوارع لمن لا يعجبهم من المهاجرين أو غير الألمان [27].

على صعيد متصل، تشهد بعض الدول الأوروبية زيادة في جرائم عنف اليمين المتطرف. ففي النمسا ذكر تقرير صادر عن جهاز المخابرات الداخلية أن عدد الأعمال المتطرفة لليمين عام 2015 بلغ (1150) قضية، مقارنةً بحوالي (750) عام 2014، وتتراوح بين إطلاق الألعاب النارية على مراكز إيواء المهاجرين والتحريض على العنف عبر الإنترنت [28].

وفي ألمانيا، ارتفع مستوى جرائم العنف ذات الدافع اليميني السياسي أكثر من (40%) عام 2015 مقارنةً بالعام السابق له، بمعدل (23) ألف جريمة، وهو أعلى مستوى منذ أن بدأت الحكومة في تسجيل مثل هذه الإحصاءات عام 2001. كما ازدادت أعمال العنف ضد مراكز إيواء اللاجئين لتبلغ (1031) هجوما في 2015 بالمقارنة مع (199) عام 2014؛ نفَّذ منها اليمين المتطرف (923) جريمة، وأكد وزير الداخلية الألماني أن الربع الأول فقط من عام 2016 شهد (347) هجومًا على مراكز إيواء اللاجئين [29]. وبالرغم من تراجع تلك المعدلات عام 2017 إلى (1713) جريمة ضد اللاجئين [30]، تركَّزت أغلبها في ولايات شرق ألمانيا، فإن ذلك لا ينفي استمرار حدوثها حتى لو بوتيرة أقل.

وفي لندن ارتفعت معدلات جرائم الكراهية ضد المسلمين بنسبة (40%) خلال عام واحد فقط، وارتفع المعدل اليومي لحوادث الإسلاموفوبيا بالعاصمة من (3) حوادث إلى (20) حادثة يوميا عقب هجوم جسر لندن [31].

وفي السياق نفسه، أعربت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، في تقريرها لعام 2018، عن قلقها إزاء استمرار التمييز والعنف والعنصرية تجاه المهاجرين واللاجئين في الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى انتهاكات صارخة مثل إساءة معاملتهم على طول ممر البلقان الغربي، والاعتقال التعسفي [32].

تثير تلك الأرقام جدلية نظرية حول مدى أصالة مُكوِّن العنصرية في الشخصية الأوروبية؛ إذ يتضح مما سبق أن الفكر القومي المتطرف والقابلية لارتكاب جرائم عنف ضد الآخر المختلف، ليس المسلم فحسب، عناصر أصيلة في ذهنية المواطن الأوروبي. في 2011، أي قبل بدء موجات الهجرة والنزوح لأوروبا، أصدرت مؤسسة «Friedrich Ebert Stiftung» تقريراً بعنوان «التعصب والتحامل والتمييز: التقرير الأوروبي» لدراسة درجات التعصب والتمييز في (8) دول أوروبية هم: ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، بولندا، هولندا، إيطاليا، البرتغال، والمجر. ومن أبرز نتائجه أن التعصب يصل أعلاه في المجر وبولندا فيما يكون أضعف في هولندا. كما توصل المسح كذلك إلى أن ما يقرب من نصف الأوروبيين يؤمنون بأن هناك الكثير من المهاجرين في بلادهم، كما يعتقد حوالي (17%) في هولندا مقارنة بـ(70%) في بولندا أن اليهود يسعون دومًا لاستغلال المعاناة التي تعرضوا لها أيام الحكم النازي لتبرير تصرفاتهم، وأكثر من نصف الأوروبيين في الدول الثماني يرون أن الإسلام دين غير متسامح [33].

الأسباب الدافعة لصعود اليمين

طُوِّرت بعض المقاربات النظرية لتفسير صعود اليمين الأوروبي [34]، لعلّ أبرزها:

الحرمان النسبي: تميل إلى تفسير صعود اليمين المتطرف برغبة فئات محددة في الاحتجاج على ما تعتبره ضرراً يلحق بها جرَّاء تحولات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فإن النجاح الانتخابي لليمين يعود إلى التصويت الاحتجاجي لتلك الفئات أكثر مما يعبر عن قبول شعبي للظاهرة.

وبالرغم من وجاهة هذا التفسير فإنه يصطدم ببعض الحقائق؛ من أهمها وجود قاعدة انتخابية مستقرة لليمين في بعض الدول الأوروبية. فضلاً عن أن

تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان لم يؤد بالضرورة إلى النتائج السياسية نفسها.

السياسة الجديدة: ترى أن الأحزاب التقليدية لم تعد مؤهلة للاستجابة للمشكلات التي تطرحها المجتمعات الحالية، وأن المناخ السياسي يميل بالتدريج إلى إضعاف الروابط الحزبية التقليدية. ومن ثم تراجعت الثقة في النخب السياسية التقليدية القائمة، وهو ما زاد من فرص ظهور خيارات سياسية غير عادية، كأحزاب اليمين المتطرف، خاصة أن تغير القيم في المجتمعات المعاصرة تجاوز قدرة الخيارات التقليدية على مواكبة التحولات الاجتماعية واستيعابها.

الطلب الاجتماعي: ترتبط بسابقتها، إذ تطرح مقاربة مفادها أن نجاح اليمين المتطرف الانتخابي يعكس مصادفة خطابه لأهواء قطاعات اجتماعية عريضة نالت خلال العقود الأخيرة انتشاراً متزايداً لمشاعر التعصب العرقي والثقافي وكراهية الأجانب والضجر من قيم الحرية والمساواة والتضامن.

بيد أن مشكلة هاتين المقاربتين أنهما لا تقدمان تفسيرات كافية حول متى يحدث هذا التحول المجتمعي نحو الخيارات غير العادية؟ ولا كيف تتغير تفضيلات الناخبين؟ وفي أي اتجاه تتحول؟

جميع تلك المقاربات تشمل أبعاداً هامة في تحليل أجزاء من الظاهرة، لكنها لا تتيح الفهم الكلي لها خصوصاً في ظل السياقات المختلفة التي نشأت بها. ومن ثم يتطلب التفسير السليم لصعود اليمين تكامل تلك المقاربات مع بعضها، وقد يكون من الاجتزاء الاقتصار على مقاربة واحدة دون الأخرى لفهم وتحليل تلك الظاهرة.

بجانب تلك المقاربات النظرية، ثمَّة عوامل واقعية تساهم في تفسير ذلك الصعود اليميني؛ يمكن رصدها في النقاط التالية:

استمرار وجود معدلات بطالة مرتفعة، بالرغم من تراجع نسبتها، في الدول الأوروبية. حيث كان الاتحاد الأوروبي قد سجَّل في نهاية 2014، معدلات نمو اقتصادي لم تتجاوز (1.3%) في دول الاتحاد، و(0.8%) بدول منطقة اليورو، وهو ما استغلته التيارات اليمينية –آنذاك- لتوجيه انتقاداتها للحكومات الأوروبية.[35] بيد أنه خلال عام 2017، وقع تحسن اقتصادي ملموس حيث وصلت معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي إلى (2.4%)، وفي 2018 بلغت (2.3%) ومن المتوقع أن تتراجع قليلا إلى (2%) خلال عام 2019.[36]

من ناحية أخرى بلغ معدل البطالة الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (9.4%) عام 2015، في حين أنه قبيل الأزمة المالية العالمية في 2008 كان يمثل (7%) فقط. لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الأوروبية خلال السنوات الماضية ساهمت في تراجع ذلك المعدل إلى (6.8%) عام 2018 [37]. وبالرغم من أنه المعدل الأقل منذ 2008 فإنه ما زال كبيرا بالنسبة للقارة الأوروبية.

ضعف خطط الإصلاح والتقشف الاقتصادي التي اتبعتها الحكومات الأوروبية خلال السنوات الماضية. فضلاً عن فقدان الثقة في قدرة النخب السياسية التقليدية على تقديم الحلول أو البدائل الناجحة للإشكاليات المجتمعية، بما دفع الناخبين لنوع من «التصويت العقابي» لليمين المتطرف لما يطرحه من إجراءات حاسمة -في وجهة نظرهم- تجاه تلك الإشكاليات [38].

تزايد الأحداث الإرهابية في الفترة الأخيرة والتي جرى ربطها بالمهاجرين المسلمين، سواء أحداث باريس أو بروكسل أو نيس أو غيرها، واستغلتها التيارات القومية لدعم رفضها للمهاجرين بشكل عام والمسلمين بشكل خاص.

تزايد الهجرة للدول الأوروبية في أعقاب ثورات الربيع العربي، وخصوصًا في السنوات الأخيرة، بمعدلات غير مسبوقة، بما دعم من مخاوف الأوروبيين من «الإسلاموفوبيا»، ومن ديموغرافيا الإسلام، بفعل التكاثر السريع للمسلمين، حتى أصبحوا كتلاً سكانية وتصويتية مؤثرة من ناحية، ويمكنهم بذلك طمس الهُوية المسيحية الأوروبية من ناحية أخرى [39].

خطاب اليمين: استراتيجية تأجيج النزعات القومية

لعب الخطاب السياسي لليمين المتطرف دورًا محوريًا في كسب أصوات الناخبين، لكنه في الوقت ذاته ساهم، ربما بشكل قصديّ، في تأجيج النزعات القومية والإثنية لدى مؤيديه وأنصاره، وهو ما انعكس في معدلات الجرائم ذات التوجهات القومية التي عُرضت آنفاً. وقد استغلت التيارات اليمينية تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموجات الإرهاب التي تضرب المدن الأوروبية، لدعم خطابها القومي الشعبوي، الذي يتماس مع وتر النزعات القومية المتصاعدة في أوروبا ويشتبك معه ويعبِّر عنه.

وبالرغم مما يبدو عليه اليمين من التزامه باتجاه فكري معين؛ فإنه يعاني داخله تناقضاً واضحاً؛ فتارةً يعتمد الراديكالية المفرطة كأساس لخطابه، ثم تارةً يلجأ إلى تعديل خطابه وتخفيف حدته لكسب أصوات انتخابية أكثر، وتارةً يبدي

رفضه المبطن للديمقراطية في مقابل الأمن والنظام والسلطوية أحياناَ، ثم تراجع بعدها عن ذلك لكون الديمقراطية أصبحت أمرًا واقعًا لا مفر منه أكثر منها خيارًا سياسيًا يمكنه اتخاذه أو استبعاده.

فالأحزاب اليمينية القومية لا تجرؤ –عادة- على المطالبة الصريحة بنظام مؤسسي غير ديمقراطي، إلا أن أبرز قواسمها المشتركة هو نفورها من النظام الديمقراطي وعداؤها للطبقة السياسية التقليدية، ومواقفها في هذا الميدان تميل -غالباً- إلى تبنى خيارات نيوليبرالية تعارض أي دور للدولة في إعادة توزيع الثروة أو توجيه دفة الاقتصاد [40].

من ناحية أخرى، تتجلى النزعات القومية للأحزاب اليمينية من خلال صراعها مع قوى اليسار شيوعية أو اشتراكية. وينطلق مفهوم الوطنية لديها من منظور عرقي -عنصري غالباً- يميل إلى إقامة فكرة المواطنة على أساس القرابة الدموية أو الصلة العرقية أو الإثنية [41]. فاليمين المتطرف متعصب قومياً أو دينياً، وأحياناً الاثنان معاً، الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في تأجيج النزعات العرقية والقومية لدى أنصار هذا التوجه، خاصة في ظل تزامنه مع وقوع أحداث إرهابية في أوروبا عمَّقت من هذا المعنى.

أما الخطاب السياسي لليمين، فقد كان بمثابة المُعبِّر اللفظي عن الصياغات العنصرية القومية لتلك الأحزاب؛ فهو -بشكل عام- يتسم بصياغته العدوانية ونزعته الإقصائية التي تكشف طبيعته الشوفينية واعتماده على فكرة النقاء التاريخي، وينحو بنشاطات الأحزاب اليمينية منحىً شعبوياً ديماغوجياً في الشكل والمحتوى. وهو ما يظهر في ميلها المفرط إلى الصدام والمواجهة مع القوى السياسية التقليدية، وسعيها لاستغلال مشاعر القلق والسخط لدى المواطن العادي لتحقيق مكاسب سياسية.

بيد أن الأحزاب اليمينية استطاعت توظيف ذلك الخطاب الحاد أحياناً بشكل مراوغ. وقامت بتحديث خطابها لطمأنة الرافضين لها وجذب أتباع وأنصار جدد. وهذا ما فعله حزب الجبهة القومية بزعامة لوبان في فرنسا، وكذلك بعض أحزاب اليمين المتطرف في ألمانيا وهولندا وبلجيكا وشمال أوروبا عمومًا [42].

وعلى سبيل المثال، بدلاً من الرفض المطلق للمهاجرين عموماً والمسلمين خصوصاً، تلجأ بعض الأحزاب اليمينية إلى تحويل الحديث حول أنه «توجد جماعات ذات هوية ثقافية لا يمكن دمجها، لكونها غير متوافقة مع القيم الليبرالية» [43]. ثم يترك المعلومة مُجهَّلة، عن عمد، دون معلومات واضحة عن تلك الجماعات وأعدادها وطبيعة أفكارها، لتعميمها -فيما بعد- حينما تأتي

اللحظة المناسبة، اعتماداً على عدم قدرة الجماهير على التمييز بين الجماعات.

يكمن جوهر المشكلة هنا في حشد الجمهور ضد تلك الجماعات، بما يفرز سلوكيات حادة وعنيفة تجاه الآخر المختلف، ويرفع من معدلات الجرائم ذات التوجه اليميني. لأنه، طبقاً للمؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون (Gustave Le Bon) (1841-1931) في كتابه «سيكولوجية الجماهير»، فإن «الجماهير لا تعقل، فهي ترفض الأفكار أو تقبلها كلاً واحداً، دون أن تتحمل مناقشتها. وما يقوله لها الزعماء (الشعبويون) يغزو عقولها سريعاً فتتجه إلى أن تحوله حركة وعملاً، وما يوحي به إليها ترفعه إلى مصاف المثال ثم تندفع به، في صورة إرادية، إلى التضحية بالنفس».

وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن التحريض في تلك الخطابات ضد المسلمين فحسب، بل كانت هناك الكثير من المواقف المناهضة للغجر بشكل كبير في الخطابات اليمينية المتطرفة؛ ليس فقط في المجر مع حزب «جوبيك» ولكن في بلغاريا وجمهورية التشيك وإيطاليا وفرنسا وغيرها [44]. كما لم يسلم اليهود أيضاً من اليمين المتطرف، وقد أثار نجاح «البديل من أجل ألمانيا» في الانتخابات الكثير من المخاوف اليهودية. إذ أعرب «المجلس المركزي لليهود في ألمانيا» عن قلقه لدخول هذا الحزب القومي المتشدد إلى البرلمان، ودعا الأحزاب الأخرى للاتحاد ضده، تخوفاً من استدعاء الإرث النازي الهتلري من جديد ضد اليهود [45].

ومن ثم لم يُسهم الخطاب اليميني في تأجيج النزعات العرقية والإثنية ضد المسلمين فحسب، بل ضد الآخر المختلف عموماً، من واقع نظرة استعلائية إقصائية ترى ذاتها أرقى من الآخرين دوماً، لكنه يستثمر حضور المسلمين في المشهد الأوروبي، للحشد والتعبئة، كلما افتقد أسباباً أخرى لنيل شعبية ومكاسب سياسية.

من ناحية أخرى، يعتز الخطاب اليميني دوماً بالقومية المحلية عن القوميات الأكبر؛ فمعظم الأحزاب اليمينية مضادة لمشروع الوحدة الأوروبية؛ لأنها تخشى أن يؤدي إلى تذويب القوميات في دولة واحدة؛ فاليمين المتطرف الفرنسي يشعر بأنه فرنسي أولاً قبل أن يكون أوروبيا، والأمر ذاته مع اليمين المتطرف الألماني، أو الهولندي، أو النمساوى... إلخ. لكنه لا يكتفي بذلك وإنما يشعر بالكره تجاه الاتحاد الأوروبي، ويرفض منطقة اليورو والشنجن [46].

وقد كان الخطاب السياسي للتيارات اليمينية واضحاً في هذا الشأن، وقد أعطت أزمة منطقة اليورو فرصة سياسية، استغلتها تلك التيارات لتعزيز أفكار

السيادة الوطنية والاهتمام بشؤون الدولة الداخلية بدلاً من شؤون الدول الضعيفة الأخرى كاليونان مثلاً. كما أن هناك جانباً اجتماعياً - اقتصادياً آخر لذلك الطرح يتمثل في فكرة «الشوفينية الاجتماعية» التي تؤكد «التفضيل الوطني» بإنكار «وصول الأجانب أو استحقاقهم لدولة الرفاهية ومواصلة تصويرهم على أنهم طفيليون» [47].

ظهر ذلك في أحاديث متكررة لجان ماري لوبان، أحد أبرز المعبرين عن اليمين المتطرف في فرنسا على وجه الخصوص، وأوروبا عموماً. والذي رفض بقاء فرنسا في الاتحاد الأوروبي وطالب بعودة الفرنك الفرنسي ودعا إلى ما أسماه «تفضيل الوطني قبل الأجنبي في الوظائف، والفرنسي في مواجهة الأجنبي في الخارج»، وتنقية التراث الفرنسي من «الشوائب» الـتي وضعها المثقفون الفرنسيون من أصول غير فرنسية» [48].

وتجدر الإشارة في ذلك إلى أن الخطاب اليميني يبرز الفكرة القومية في إطار الاعتزاز بها في مقابل أية قوميات أخرى موازية أو أعلى منها؛ فيطرح أمر الخروج من الاتحاد أو تفضيل الداخلي على الخارجي بكونه اتجاها حمائيا للداخل اقتصاديا وثقافيا ودينيا وعرقيا وإثنيا. وهذه النوعية من الخطابات تصادف هوى الجماهير لكونها تغازل المشاعر الوطنية أكثر مما تخاطب العقول، خاصة أنها لا تقدم رؤية واضحة لتحقيق الأفكار التي تطرحها.

إن الخطاب اليميني المتطرف لا يقتصر على رفض الإسلام والمسلمين فحسب، لكنه يرفض الآخر المختلف دينياً وعرقياً بالأساس. كما أنه لا يؤمن سوى بقوميته المحلية المتفردة، ويرفض الاندماج في قوميات أكبر تخوفاً على السيادة الوطنية وعلى أحقيته في دولة الرفاه الاجتماعية.

تداعيات صعود اليمين المتطرف على أوروبا

هل ستستمر وتيرة صعود اليمين المتطرف في أوروبا؟ كيف سيكون شكل أوروبا تحت إدارة الأحزاب اليمينية؟ هل سيتهدد مصير الاتحاد الأوروبي؟ كيف ستتأثر الأقليات بسياسات اليمين في حال وصوله إلى السلطة مستقبلا؟ هل ستتصاعد حدة النزعات القومية الداخلية في ظل اليمين؟

يستطيع المدقق فيما يحققه اليمين من نجاحات انتخابية أن يدرك أن الأحزاب الشعبوية تتقدم وتزداد شعبية بالفعل لكن بوتيرة بطيئة للغاية؛ وهو ما كان سائداً مع تيارات اليمين منذ الستينيات. لكن حصول الأحزاب الشعبوية على ما متوسطه حوالي (15%) من الأصوات (تزيد أو تقل هذه النسبة طبقا لحال كل دولة)، أصبح يمثل الوضع المعتاد «الجديد» في أوروبا، وعلى الأرجح

سيستمر خلال الفترة القادمة لكن ببطء شديد [49].

لكن لا يعني بطء صعود الأحزاب الشعبوية للسلطة أنه لا ينبغي التخوف من خطر صعودها، بل على العكس فإن لدى الشعبويين الآن الدعم الكافي للتأثير في المجتمعات بطرق عدة. مثلاً بالضغط على أحزاب يمين الوسط لاعتماد برامج أكثر شعبوية، خصوصاً تجاه القضايا المركزية في أيديولوجيتهم مثل قضايا الهجرة واللجوء، وتفكيك الاتحاد الأوروبي، وإعلاء السيادة القومية على ما عداها، خصوصاً إذا لم تتحد القوى السياسية التقليدية لمواجهة اليمين.

وقد حدث ذلك بالفعل في الدنمارك؛ إذ تبنَّى البرلمان بغالبية ساحقة في يناير (كانون الثاني) 2016، تعديلاً لقانون اللجوء -تقدمت به الحكومة- يهدف إلى إبعاد المهاجرين ومنعهم من محاولة الوصول إلى هذا البلد، ويتضمن إمكانية مصادرة مقتنيات ثمينة منهم بهدف استخدامها لتمويل إقامتهم في البلاد قبل البت بطلبات لجوئهم. كما تبنَّى برلمان النمسا، في أبريل (نيسان) 2016، واحداً من أكثر قوانين اللجوء تشدداً في أوروبا، إذ يسمح القانون للحكومة بإعلان «حالة الطوارئ» بشأن أزمة اللاجئين، ورفض معظم طالبي اللجوء، حتى من دول تشهد نزاعات مثل سوريا [50].

بالطبع سيكون أول المتضررين من هذا التوجه في أوروبا، هم العرب والمسلمون الّذين سيضطرون لمواجهة متاعب جديدة وعديدة جرَّاء الخطاب العدائي ضدهم من ناحية، والإجراءات الحكومية شديدة التعقيد كتلك المشار إليها سابقاً، والتي تنذر بتوترات داخلية في أوروبا مستقبلاً. بيد أنه من واقع تحليل الخطاب اليميني يتضح أن المسلمين هم المستهدفون الرئيسون بالعداء اليميني. لكنهم ليسوا الوحيدين خصوصاً في ظل وجود أقليات يهودية وقبائل «الروما» وغيرها، وكلها أقليات عانت، وستظل تعاني، في ظل سيادة النزعة القومية العرقية والإثنية التي يرفعها شعارا له.

لا تقف تلك التخوفات عند النطاق الداخلي فقط، بل تطال الكيانات فوق القومية كالاتحاد الأوروبي. فقد أصبح مهدداً بخطر التفكك في ظل صعود أفكار اليمين بشكل ملحوظ وتأثيراتها في الشارع الأوروبي. حيث يشير استطلاع رأي «Eurobarometer» الجديد الصادر في 23 مايو (أيار) 2018، والذي يموِّله الاتحاد الأوروبي ويضم (27.600) ناخب عبر أوروبا، إلى أن (44%) يعتبرون أن الاتحاد الأوروبي يسير في الاتجاه الخاطئ، مقابل (32%) يرون أنه يسير على الطريق الصحيح [51].

تمثل تلك الأحزاب تهديداً لوجود الاتحاد الأوروبي ككل، خصوصاً أن هذه

الأحزاب تؤمن بالقومية والوطنية التي جاء الاتحاد الأوروبي ليتجاوزها باتحاد يعمل للمصلحة الأوروبية العامة. بيد أنه نظراً لتراجع دولة الرفاه وتحمل بعض الدول أعباء الاتحاد بالكامل، أصبح لتيارات اليمين الرافضة للاتحاد ومقتضياته دوي مسموع في الشارع الأوروبي، انعكس في مؤشرات عديدة ظهرت ملامحها في استطلاعات الرأي ونتائج الانتخابات في الدول الأوروبية.

ومن نافلة القول تأكيد أن الأحزاب اليمينية، إن لم تتمكن من تفكيك الاتحاد بشكل مباشر، فإنها قد تعمل على تفريغه من محتواه إما بالانسحاب تباعا كما فعلت بريطانيا، أو بعدم الالتزام بما يقرِّه من قرارات تخص مسائل الهجرة واللجوء وتحمل أعباء الدول الضعيفة مثلا.

لن يقتصر التهديد اليميني على احتمالية تفكيك الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على شكل القارة الأوروبية وعلى الأنموذج القيمي الذي تقدمه للعالم، في التسامح والتعددية وحرية الرأي وحرية الأديان وقبول الآخر. هذا الأنموذج الذي أضحى هشًا للغاية مع تصاعد خطاب الإقصاء والتوجه نحو تفعيل هذا الخطاب على أرض الواقع، وهو ما سيكون مُرعباً لو استمر، لأن القوى اليمينية المتطرفة تقوم بشكل إلزامي بالتعريف الإثني والعرقي لشعب كل دولة، وبالتالي استبعاد أولئك الذين لا ينتمون إلى هذه الدولة، وهو ما سيعد بمثابة أخطر مسمار يُدَق في نعش النموذج القيمي لأوروبا [52].

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة التي تتخذها بعض الدول الأوروبية ضد جرائم الاعتداء على اللاجئين والمهاجرين، فإن احتمالية وصول اليمين للسلطة تثير مخاوف عدة من تزايد تلك الهجمات، سواء بشكل عشوائي أو منظم وترعاها الدولة نفسها. مما قد يضطر المهاجرين –بدورهم- للدفاع عن أنفسهم، وتنزلق أوروبا بعدها في هُوة الفوضى التي لا يمكن احتواؤها. من ناحية أخرى، فإن ملامح التضييق الثقافي والمجتمعي قد تزداد على الآخر المختلف، سواء المسلم أو غير المسلم؛ سواء ما يتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية، أو تأسيس المراكز الدينية المختلفة أو غيره.

ما سبق يطرح سيناريوهات متشائمة، لكنها واقعية أيضاً، في حال وصول اليمين المتطرف للسلطة. بيد أن هناك في المقابل، تصوراً متفائلاً يرى أن هذا الصعود لليمين المتطرف ربما يكون بداية النهاية لهذه الظاهرة. استناداً إلى أن الجيل الأوروبي الحالي، الذي نما وترعرع في ظل الرفاهية والحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان كمُسَلَّمات وفق الأنموذج الأوروبي، سيشعر بخطر صعود هذه التيارات، ومن ثم سيرفضها [53]. كما أن إتاحة المجال لأحزاب اليمين المتطرف لنيل التمثيل السياسي، والمشاركة في التداول على السلطة، من شأنه أن يُعرِّض هذا اليمين جدياً لما ظل يتجنبه، وهو أن يُوضع

أمام اختبار عقلاني عملي سيكشف أنه لا يملك البديل الحقيقي للقوى السياسية التقليدية.

الخاتمة

إن الصعود الواضح الآن للتيارات القومية لا يمثل نجاحاً لهذه الأحزاب بقدر ما يعتبر فشلاً لطبقة سياسية أصابها الترهل ونال منها الفساد، وعَرَضاً لمأساة مجتمعات أوهنتها الشيخوخة وتعرَّضت لأزمة قيم؛ دفعت إلى تأجيج النزعات القومية الداخلية، وهو ما استثمرته الأحزاب اليمينية بشكل فاعل لتحقيق أهدافها؛ فاتخذت من القلق الاجتماعي، والاستياء السياسي، والتراجع الاقتصادي والمخاوف حول مستقبل الهوية «الإثنو- وطنية» أساسًا لإنتاج خطابها، وسبيلاً ناجعاً لتقدمها في الاستحقاقات السياسية المختلفة.

==

1. باحث مصري متخصص في الشؤون الأوروبية. ↑

2. وزير الداخلية الألماني الجديد يعتبر الإسلام «ليس جزءاً من ألمانيا»، (دويتش فيله، ألمانيا، 16 مارس/ آذار 2018)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2I7rb7H ↑

3. قل وداعاً للهجرة واللجوء إلى النمسا، (سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، 29 مايو/ أيار 2018)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2QU8HeY ↑

4. صلاح عدلي، شعارات اليمين المتطرف المضللة تمثل خطراً داهماً على اليسار وقاعدته الاجتماعية، (الحوار المتمدن، مصر، 9 مايو/ أيار 2017)، متاح على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2xxKWBw ↑

5. دافنه جراتفول ومي المهدي، هل تفشي ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا دليل على إفلاسها؟، (دويتش فيله، ألمانيا، 11 أبريل/ نيسان 2012)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2OKAOf2 ↑

6. خالد الحروب، من القوميات «المدجنة» إلى القوميات الفاشية: حقبة جديدة؟، (صحيفة الحياة، 14 يناير/ كانون الثاني 2017)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2xKmpIp ↑

7. Volker Wagener, Rising nationalism and the EU›s split with the East, (Deutche Welle, Germany, January 8. 2018), For more details, follow: https://bit.ly/2xJw6Hl ↑

8. صلاح عدلي، مرجع سابق. ↑

9. خالد الحروب، مرجع سابق. ↑

10. Terrorism in the EU: terror attacks, deaths and arrests, (European Parliament, July 25. 2018), av0ailable at: https://bit.ly/2OsnAUw ↑

11. عدد مسلمي أوروبا سيصبح ضعف عدد الأوروبيين عام 2050، (يورو نيوز، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017)، متاح على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2QVtsXO ↑

12. شريف نسيم بخيت، أزمة اللاجئين وصعود اليمين المتطرف في أوروبا، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، 13

يوليو/ تموز 2018)، مزيد من التفاصيل على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2PZGtxU ↑

13. Nicolas Bouzou, What's behind the rise of the far right in France?, (Foundation for Economic Education, September 12, 2016), available at: https://goo.gl/6qhqIK ↑

14. النتائج النهائية والرسمية لانتخابات الرئاسة الفرنسية، (روسيا اليوم، 24 أبريل/ نيسان 2017)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2O8R3pj ↑

15. المصدر الأصلي للخريطة موقع BBC على الرابط المختصر التالي:
https://bbc.in/2M8sll7
والتعديلات التي أُجريت عليها باللغة العربية هي من إعداد الباحث. ↑

16. Europe and nationalism: A country-by-country guide, (BBC, Britain, September 10. 2018), for more details follow: https://www.bbc.com/news/world-europe-36130006 ↑

17. Ibid. ↑

18. النمسا: فوز الشاب المحافظ سيباستيان كورتز بالانتخابات التشريعية، (فرانس 24، 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2017)، متاح على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2NBQDZc ↑

19. النمسا: اليمين المتطرف يتولى ثلاث وزارات سيادية في حكومة الائتلاف، (فرانس 24، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2017)، متاح على المختصر الرابط التالي:

https://bit.ly/2pyOHSB ↑

20. Maayan Jaffe-Hoffman, Explaining the Rise of the Far-Right in Europe, (August 26. 2016), available at: **http://goo.gl/wGNKYb** ↑

21. الجمهورية التشيكية: فوز ساحق لـ«ترمب التشيكي» في الانتخابات التشريعية، (فرانس 24، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2017)، متاح على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2OMNphN ↑

22. شوقي الريّس، انتصار اليمين المتطرف في إيطاليا يقلق بروكسل، (الشرق الأوسط، 6 مارس/ آذار 2018)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2xQzQGL ↑

23. منار الشوربجي، صعود اليمين المتطرف في السويد، (صحيفة البيان، الإمارات، 19 سبتمبر/ أيلول 2018)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2DqNRRL ↑

24. William A. Galston, The rise of European populism and the collapse of the center-left, (Brookings, Washington, DC, March 8. 2018), Available at: **https://brook.gs/2oVrMBf** ↑

25. ريناس بنافي، صعود اليمين المتطرف الأسباب والتداعيات: دراسة تحليلية، (المركز الديمقراطي العربي، مصر، 12 مايو/ أيار 2017)، على الرابط التالي:

https://democraticac.de/?p=46400 ↑

26. لمزيد من التفاصيل حول حركة «بيجيدا» وتوجهاتها ومساراتها التي اتبعتها منذ تأسيسها، يرجى الرجوع للملف الذي أعده موقع الجزيرة عن الحركة، من خلال زيارة على الرابط المختصر التالي:

https://goo.gl/cF1E4N ↑

27. باسم راشد، هل عادت النازية إلى ألمانيا في ثوب جديد؟، (مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 208، أبريل/ نيسان 2017) ص98. ↑

28. ريناس بنافي، مرجع سابق. ↑

29. «ألمانيا تسجل ارتفاعا في معدل جرائم اليمين المتطرف»، (شبكة رويترز، 23 مايو/ أيار 2016)، على الرابط المختصر التالي:

https://goo.gl/nfc6Nb ↑

30. تراجع الهجمات ضد اللاجئين في ألمانيا عام 2017، (دويتش فيله، ألمانيا، 28 ديسمبر/ كانون الأول 2017)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2CkMkKN ↑

31. المسلمون في أوروبا «مهاجرون بلا أنصار»، (موقع اليوم السابع، 14 مارس/ آذار 2018)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2pz7Xzn ↑

32. منظمة أوروبية: استمرار العنصرية والعنف ضد اللاجئين في أوروبا، (مهاجر نيوز، 6 يوليو/ تموز 2018)، مزيد من التفاصيل حول تقرير

المنظمة على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2pyNGdl ↑

33. Andreas Zick and others, «Intolerance, Prejudice and Discrimination: A European Report», (Friedrich Ebert Stiftung, 2011), p. 56., available at: **http://goo.gl/mhw1lK** ↑

34. تفسير ظاهرة صعود اليمين المتطرف، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، 14 مارس/ 2017)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2IghVhG ↑

35. دولة الرفاه الأوروبية.. وداعاً، (صحيفة الخليج، الإمارات، 12 مايو/ أيار 2016)، متاح على الرابط المختصر التالي:

http://goo.gl/JnPJAv ↑

36. ارتفاع معدلات النمو في اليورو لأعلى مستوى في عشر سنوات، (الشرق الأوسط، 5 مايو/ أيار 2018)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2IZ5mHO ↑

37. لمزيد من المعلومات والإحصاءات حول معدلات البطالة في الدول الأوروبية يمكن زيارة موقع Eurostat على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2EqqAzI

ولتفاصيل معدلات البطالة عن كل دولة أوروبية يمكن زيارة الرابط التالي:

https://bit.ly/2sWSlZi ↑

38. باسم راشد، هل تهدد التيارات القومية المتطرفة النموذج الأوروبي؟، (مجلة السياسة الدولية، مصر، العدد 206، أكتوبر/ تشرين الأول 2016، ص152. للمزيد يمكن زيارة الرابط التالي:

https://bit.ly/2OMskaM ↑

39. كرم سعيد، اليمين المتطرف ومستقبل الاتحاد الأوروبي، (صحيفة الحياة، السعودية، 25 ديسمبر/ كانون الأول 2017)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2kE8FZV ↑

40. ريناس بنافي، مرجع سابق. ↑

41. نفسه. ↑

42. كاس ميودي، أيديولوجيا اليمين المتطرف، (صحيفة البيان، الإمارات، 4 أبريل/ نيسان 2006)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2Oli9tt

ويمكن الرجوع أيضاً لهذا المصدر: اليمين الفرنسي المتطرف، جيل جديد وخطاب أكثر اعتدالاً، (دويتش فيله، ألمانيا، 22 مايو/ أيار 2014)، على الرابط المختصر التالي:

https://bit.ly/2zIJ0HI ↑

43. Robin Wilson and Paul Hainsworth, Far-right Parties and discourse in Europe: A challenge for our times, (the European Network Against Racism (ENAR), Brussels , March 2012). p3. ↑

44. Ibid. p3. ↑

45. ألمانيا.. السياسات التي تقوم عليها أيديولوجية «حزب البديل»، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا وهولندا، 25 سبتمبر/ أيلول 2017)، للمزيد على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2OYQGe5 ↑

46. كاس ميودي، مرجع سابق. ↑

47. .Robin Wilson and Paul Hainsworth, Op cit. p4 ↑

48. ريناس بنافي، مرجع سابق. ↑

49. The Rise of European Populism, in One Chart, (The New York Times, September 13, 2018), for more details: **https://nyti.ms/2ODvIV6** ↑

50. Natalie Nougayrède, Europe’s democrats must unite to prevent a far-right takeover, (The Guardian, June 19. 2018). Available at: **https://bit.ly/2toTeZg** ↑

51. Ryan Heath, 4 biggest risks to Europe’s 2019 election, (Politico Europe, May 27. 2018), for more details: **https://politi.co/2smMj2f** ↑

52. مروة نظير، تداعيات مقلقة: مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 20 يونيو/ حزيران 2016)، على الرابط المختصر التالي:
https://bit.ly/2Nmzz4c . ↑

53. المرجع السابق. ↑

اليمين المتطرف في أوروبا: الديناميات والمستقبل

نيقولا لبورغ [1] (Nicolas Lebourg)

ترجمة: جورج كتورة [2]

بعد محاولات القتل التي اقترفها أندريس بهرنغ بريفيك (Anders Behring Breivik) في النرويج صيف 2011، ما أدى إلى مقتل (77) شخصاً وجرح (151) آخرين باسم الدفاع عن الغرب ضد الهجرة وضد فرض التقدم الاجتماعي، ساد الخوف بقوة أن لا تترك هذه المحاولات آثاراً في أوروبا. وهذا ما لم يحدث مباشرة، الأمر الذي بعث الطمأنينة لدى المحافظين. مع ذلك فقد يكون لهذا الحادث أثر مؤجل أوجبته أزمة اللاجئين عام 2015 حتى تظهر كل معلولاته. وبالفعل فإن نادي برن (Club de Berne) (وهو بنية لتبادل المعلومات بين الأمن العام في البلدان الأوروبية) قد اعتبر بعد ذلك أن تطور الإرهاب في أوساط اليمين المتطرف بمثابة خطر محتمل [3].

مع ذلك، وبمعزل عن اللب الأيديولوجي المشترك الذي تشكله التنظيمات العضوية، فإن اليمينيين المتطرفين ليسوا واحداً، بل عدة، والأساسيون منهم يرفضون وبحق كل بعد يتميز بالفاعلية. فالتشكلات المشروعة بإمكانها مع ذلك الإسهام في زعزعة الأنظمة السياسية وبعمق. والاتحاد الأوروبي (UE) يضم عضوين دائمين في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة: بريطانيا، وفرنسا. وبريطانيا هي على طريق الخروج من الاتحاد الأوروبي وذلك بتأثير من المحافظين، إلا أن اليمين المتطرف وهو ضعيف هنا تقليدياً، قد بات ظهوره واضحاً ليصل إلى هذا التأثير. أما فرنسا ففيها ومنذ 1984 منظمات يمين متطرف هامة على صعيد انتخابي، وقد كان يحلم بالنجاح في الانتخابات الرئاسية لعام 2017، إلا أن خسارته قد قادته لتأجيل مشروعه في الخروج من الاتحاد إلى أجل غير مسمى (حتى 30 فبراير/ شباط). لذلك يتمتع حضور اليمين المتطرف في البلدان الأوروبية بتأثيرات جيو – سياسية، حتى لو كانت لا تزال بعيدة عن تسلم السلطة.

ولهذا السبب على كل تخطيط للمستقبل بشأن أوروبا أن يحسب حساب عامل «اليمين المتطرف». لا لأن القارة تعيد لعب تاريخها: فالموقف فيها لا

يشابه ما كان عليه بين الحربين. إلا أن متطرفي اليمين يمثلون قوة تبعث على عدم الاستقرار ولها فاعليتها غير المعروفة منذ عقود عدة، وهذا ما يظهر في أبعاد النشطاء (أولاً) كما في الأبعاد المؤسساتية (ثانياً).

نحو الإرهاب؟

عام 2017 استهدفت الاعتداءات التي قام بها اليمين المتطرف أوروبا. وكانت كلها في المملكة المتحدة (إنجلترا). أما توقيف النشطاء في أوساط اليمين المتطرف فحصلت -في معظمها- في فرنسا، حيث تمّ بيَّن 2017 و2018 تفكيك مجموعتين كانتا تحضران لاعتداءات على مسلمين. وإذا كان عدد الموقوفين عام 2015 أحد عشر شخصاً، فالعدد ارتفع إلى عشرين عام 2017 منهم (15) امرأة فرنسية [4]. وتؤكد العمليات على جانبي بحر المانش تركيزهم على هذه المسألة: ففي 2015 كانت حصة فرنسا من الأعمال العنفية في أوروبا بنسبة (7) من (9). أما القاسم المشترك بين هذين الجانبين فهو انتقال المهاجرين السريين، الذين أتوا لينفذوا أعمال العنف الشفوي أو الطبيعي والتي يقدر لها أن تجيب على «اكتساح» أوروبا.

في بريطانيا تناولت التوقيفات الأعضاء الغامضين أو غير الفاعلين في «العمل القومي» (NA)، ومن بينهم العديد من أفراد الجيش. إن تعزيز البنى القومية لم يكن السبب الذي قاد إلى ذلك، بل ضعفهم. إن تفكيك الحزب البريطاني القومي قد بعث على وجود العمل القومي (NA)، وذلك عام 2013. بعد ثلاثة أعوام تم منع منظمة العمل القومي بوصفها «منظمة إرهابية» –ثم تم تفكيك رديفتها «الفجر الإسكتلندي» و(العمل القومي الاشتراكي المناهض للرأسمالية) عام 2017 [5]، وذلك حين أعلنت تأييدها لاغتيال النائبة العمالية جو كوكس (Jo Cox) الذي تم اقترافه من جانب أحد المقربين من «التحالف القومي» الأمريكي. والعمل القومي هو العنصر الأكثر دينامية من مجموعة غامضة تتكون من (24) مجموعة صغيرة قومية وعنصرية وهي مصدر العديد من أعمال العنف (في يونيو (حزيران) 2018 تم اعتقال أحد أعضاء «العمل القومي» في وقت كان يزمع فيه اغتيال أحد النواب العماليين من الديانة اليهودية). إن عدد النشطاء كان منخفضاً بشكل نادر (بحدود «600» عضو)، إلا أنهم كانوا شديدي الحسم [6].

إذا كان إطار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي قد طرح مسائل خاصة على القوميين البريطانيين، فإن البلدان المؤسسة لما صار فيما بعد الاتحاد الأوروبي (أوروبا المكونة من ستة بلدان من 1951 إلى 1973 ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لكسمبورغ وهولندا) قد صارت الأكثر تأثراً من البلدان

التي عرفت أنظمة يمين متطرف. ففي ألمانيا، وبين 2015 و2017 وقعت أعمال العنف تجاه اللاجئين ومناضلي اليسار قام بها أفراد معزولون. وفي 2017 تمت إدانة مجموعتين في منطقة ساكسونيا بأعمال عنف جرت عام 2015، المجموعة الأولى، لتحضيرها أعمال اعتداء على مركز لإيواء اللاجئين، والثانية لقيامها باعتداءات على مهاجرين وعلى مناضلين يساريين –وقد تلقى أعضاء المجموعة الأولى أحكاماً قضائية أدنى لا تتوافق مع الأعمال المرتكبة.

اختلف الموقف –إذاً- بين فترة الأعوام الممتدة من 1997 إلى 2017 حيث سجلت مجموعة «الاشتراكيون الوطنيون تحت الأرض» (National Socialist Underground) الألمانية اعتداءات على أساس معاداة الأجانب. إلا أن العنف عام 2018 قد أخذ وجهاً اجتماعياً وذلك نتيجة تظاهرة معادية للهجرة جمعت (5000) مناصر في مدينة شاميتز (Chemnitz) الألمانية. وعلى غرار أعضاء حركة «الوطنيون الأوروبيون ضد أسلمة الغرب» (Patriotische Europäer gegen die Islamisierung des Abendlandes - PEGIDA) وأثناء تظاهرات معادية للإسلام جرت عام 2014 في درسدن، اتخذ هؤلاء شعاراً ذكَّر بالشعار المستخدم أثناء سقوط جدار برلين: «نحن الشعب». ترافقت التظاهرات لأيام عدة مع أعمال عنف تجاه اللاجئين المناضلين في أقصى اليسار، وقد أصاب ذلك كل مرة العديد من الأشخاص. لا تنتهي المرحلة دون الإشارة إلى أعمال العنف العنصرية في روستوك عام 1992 حيث امتزج حليقو الرؤوس (Skinheads) مع السكان العاديين في أعمال عنف مناهضة للهجرة، مع ملاحظة حياد قوى البوليس.

في 2018 أجبر رئيس إدارة حماية الدستور (وهي قوة يناط بها النضال ضد التطرف، وقد أوجدت في إطار منطق الكفاح ضد النازية) على ترك مهامه بعد أن قلل من أعمال العنف العنصرية والمناهضة للسامية، ولكن بعد ترفيعه، ما يشير إلى صعوبة التحالف مع السلطة بتحديد خط معين (وإن كان في ذلك إشارة إلى مهارة أنجيلا ميركل في إيجاد توازنات). إن كون هذه الأحداث قد جرت في درسدن وشاميتز أي في منطقة ساكسونيا، في ألمانيا الشرقية، أو ما كان يعرف بألمانيا الشرقية، يشير إلى احتفاظ هذه المقاطعة بخصوصيتها القومية.

في إيطاليا تسارعت أعمال العنف مع النوايا بالاقتراع لصالح الليغا (Lega). ثم بعد وصولها إلى السلطة بعد أن أصبح زعيمها ماثيو سالفيني (Matteo Salvini) وزيراً للداخلية. بعد ذلك قام أحد مناضلي الليغا بإطلاق النار

على المهاجرين في فبراير (شباط) 2018، ما أدى إلى جرح ستة أشخاص. وفي الخط نفسه: كانت الهجومات العنصرية نتيجة حركة الهجرة الواسعة التي عرفتها إيطاليا. ثمة بعض أعمال العنف العنصرية تم تسجيلها إلا أن الظاهرة ظلت ظاهرة عفوية. أسهمت المواجهات بين الفاشيين الجدد (Néofascistes) المعروفين بـ«القوة الجديدة» أو بأنصار «بيت بوند» (Maison Pound) (نسبة إلى الكاتب أزرا بوند (Ezra Pound)) والمناضلين في أقصى اليسار بتعزيز التوتر في أوساط الحملة الانتخابية، ما أعاد يقظة الكابوس الذي ساد في «سنوات الإرهاب»، حيث تمّ بين 1969 و1980 تسجيل (4290) عملاً عنفياً سياسياً ضرب البلاد بأسرها، ومنها ما نسبته (67.5%) تعزى إلى المجموعات الفاشية الجديدة [7]. وفي سبتمبر (أيلول) 2018 سجل حادث نظمه أعضاء بيت بوند في تظاهرة ضد سياسة ماثيو سالفيني، ما أظهر أن اليمين المتطرف خارج الإطار البرلماني قد شعر بالتضامن المتسم بالنشاط مع السلطة. من هنا ارتفعت احتمالية ظهور أحداث جديدة بين المتطرفين، إلا أنه يلاحظ أيضاً، الآن، أنها ظلت أعمالاً تتمتع بمستوى متدنٍ، مقارنة مع ما عرفته البلاد في أزمنة سابقة.

يختلف الموقف في فرنسا. يقدر عدد أعضاء اليمين المتطرف الناشط ما بين (2000) و(3000) شخصاً، أي ما يوازي العدد نفسه الذي كان موجوداً قبل ثلاثة أو أربعة أو خمسة عقود خلت، هذا على الرغم من النمو الديموغرافي في البلاد والانتقال في هذه الأثناء من رصيد انتخابي من أقل من واحد بالمئة عند بدايته في الجولات الانتخابية الثانية في مختلف الانتخابات. ثمة مجموعتان إرهابيتان قد تفككتا بين 2017 و2018. المجموعة الأولى استعادت اسم منظمة الجيش السري (OAS)، من جانب الإرهابيين المناصرين للجزائر– الفرنسية، وهي تضم رجالاً من محيط البحر المتوسط. وقد استندت إلى مناضلين حاولوا عام 2014 إعادة العمل بصيغة فرنسية قريبة من الفجر الذهبي اليوناني: إنها الحركة الشعبية الجديدة المعروفة بالفجر الجديد [8]. كانت مشاريعها مختلفة: هجومات على الوزير كريستوف كاستنير (Christophe Castaner)، أو مهاجمة حانة يرتادها اليسار في مرسيليا، ولكن وبشكل خاص «قتل السود، الرعاع، المهاجرين، باعة المخدرات والجهاديين»، وذلك بهدف «إطلاق هجرة مضادة تقوم على الإرهاب». وإذا كان الالتزام المتطرف موجوداً بشكل مسبق، فإن النشطاء قد أكدوا التطرف الثقافي والعملي بعد أحداث 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، حيث تم تأويلها بالدمج مع ذاكرة حرب استقلال الجزائر كما هو الحال مع المجموعة الثانية. والمجموعة الثانية، حركة القوى العملانية (AFO)، هي حركة مكونة من شبان، وتضم أعضاء من القوى المسلحة. ومن أصل (13) تمّ التحري عنهم كان لهم أقارب ضحايا من أحداث 13 نوفمبر (تشرين الثاني)؛ وثمة آخر كان مدرساً برر التزامه بردة فعل تلامذته المسلمين إبان الأحداث ضد شارلي إيبدو. والعمليات التي قامت بها حركة القوى العملانية كانت شديدة الاختلاف، تتراوح بين تسميم الأغذية الحلال وقتل الأئمة، مروراً بإطلاق قنابل

على المؤمنين الذين يؤدون الصلاة في الشارع، والهجوم على المكتبات التي تروج للأدبيات السلفية، أو أيضاً على سائقي السيارات» [9].

هكذا ظهرت منظمة الجيش السري وحركة القوى العملانية بمثابة مستويات متطرفة لفكر الانتقام الذي سيطر على قسم من المجتمع الفرنسي منذ أحداث 2015، وهذا ما أكده استفتاء حصل عام 2016، حيث تمّ السؤال عن إمكانية قيام مجموعات صغيرة بأعمال انتقامية مناهضة للإسلام بعد هجوم جهادي، فكان أن أجاب (39%) من المستفتين بتفهم الأمر دون الموافقة عليه، فيما كانت نسبة الموافقين بحدود (10%) [10]. وفي وقت كانت أعمال العنف ومنذ زمن طويل تنسب هنا إلى مهمشين اجتماعيين من النازيين الجدد، فإنه وللمرة الأولى منذ حرب الجزائر نجد أنها تنسب إلى أشخاص عاديين، بل وإلى رجال أمن وعسكريين، وهي تمثل مخرجاً إرهابياً للأفكار التسلطية التي تدور في الفضاء العام. والموقف لا مبالغة فيه: فالمجموعات هذه لم يكن لها جذور ثابتة في المجتمع. فمن (611) شخصاً تم اعتقالهم عام 2018 لأعمال إرهابية، كان عدد الإسلاميين منهم (505) أشخاص، وكان عدد اليمين المتطرف (289) شخصاً. إلا أن إمكانية وجود دينامية بين الإرهاب الجهادي ومعاداة الإرهاب القائم على رهاب الإسلام، هو فرضية تتنبه لها سلطات الأمن الفرنسية. فهذه الدينامية القائمة على مزج بين أزمة النازحين والحركة الجهادية في توجيه لأوروبا، هي التي تطغى أكثر من الفاشية على مستقبل القارة.

ثمة أربع حركات فاشية جديدة هي التي استطاعت أن تجمع بين النشاط المتشدد والنزعة الانتخابية. وهي حركات توجد كلها في بلدان التحقت أخيراً بالاتحاد الأوروبي بين 1981 و2004: [وهي] «حركة جوبيك» (Jobbik) في هنغاريا، «الفجر الذهبي» في اليونان، و«حركة المقاومة الشمالية في أوروبا الشمالية»، وفي سلوفاكيا، وإلى حد ما «الحزب الشعبي سلوفاكيا خاصتنا» (Ľudová strana Naše)، الذي تأسس عام 2011 على أساس «ميليشيا منعتها الحكومة». ولا تتردد هذه الحركة الأخيرة عن الرجوع إلى مرجعيات نازية– جديدة، وقد وجهت الانتخابات في أحد الأقاليم بين 2010 و2017 وحازت على (14) نائباً من (150) عام 2016. إلا أنها أظهرت تراجعاً على حساب تشكل شعبوي محافظ [11].

تأسست «الحركة من أجل هنغاريا أفضل» (يوبيك Jobbik) عام 2003، وهي تستند إلى حرس هنغاري يستلهم الصليب المشار إليه بسهم وهي تتعاون مع النازيين. تستهدف الحركة اليهود والغجر وتطالب بتوسع هنغاريا. إلا أن قيادة الحزب قد أعادت توجيه ذلك وأخذت مسافاتها مع مناهضة السامية، وأظهرت موقفاً قريباً من الاتحاد الأوروبي.

حازت حركة يوبيك على ما نسبته (19%) في الانتخابات التشريعية عام 2018، ولم تستطع اليونان إعادة مثل هذا التوجه. هنا يتعلق الأمر بالبلد الأوروبي الوحيد الذي عرف قيام نظام من اليمين المتطرف بعد 1945؛ ففي 2014 طرحت مسألة السيادة، بوجه السياسة المالية المذلة التي فرضها الاتحاد الأوروبي استجابة منه لأزمة الديون اليونانية، والتي فرضت اليمين السيادي والقومي (اليونان المستقلون الحزب الذي تأسس عام 2012) للقبول بالتحالف مع اليسار المناهض للتقشف لتشكيل حكومة كان الحزب السيادي –القومي أقلية فيها.

يشكل حزب الفجر الذهبي طائفة نازية –جديدة، وتعود جذوره إلى 1980، وقد شكل ما نسبته (0.46%) من الناخبين عام 2009. إلا أن انفجار الأزمة اليونانية عام 2010 أتاح للحزب الحصول على (6.99%) من الأصوات وعلى (16) نائباً في سبتمبر (أيلول) 2015. وإذا تقلصت الإشارة إلى النازية الجديدة لصالح تأكيد العزة للعرق الأبيض وللقومية اليونانية، فإن الحركة ظلت شديدة التطرف أيديولوجياً وعملياً: ففي يناير (كانون الثاني) 2012 وأبريل (نيسان) 2013 كانت الحركة متورطة في (281) هجوماً عنصرياً، ما أدى إلى جرح (400) شخص ومقتل أربعة أشخاص. لم يضع هذا حداً لروابطها مع الأوساط الأمنية. فالواقع أن حركة الفجر الذهبي قد أتاحت للفاشية بناء دولة مضادة، إذ فرضت نفسها قوة للنظام الشعبي، مشاركة بالعمل الاجتماعي ومنتدبة للممارسة المشروعة بأعمال العنف. الأمر الذي شكل سيلاً من المحاكمات منذ 2015 حين تمت ملاحقة (69) عضواً ونواباً من الفجر الذهبي لمشاركتهم في أعمال إجرامية، مع ذلك حافظ الحزب على أصوات ثابتة في الاستفتاء؛ الذي يحضر بصدد الاقتراعات لانتخابات 2019.

ظل الجو متوتراً، وارتفع عدد الجرائم العنصرية من (48) عام 2016 إلى (133) عام 2017. وأظهرت التحريات حول المجموعات الصغيرة النازية، أنها اقترفت أعمالاً ضد اليهود أو ضد مناضلي اليسار. إن هذه البُنَى الجديدة المؤلفة من أعضاء حركة الفجر الذهبي، لا يبدو أن لها مستقبلاً انتخابياً بل ستدخل في مواجهات قضائية بسبب طابعها العنفي الميلشياوي.

أما «حركة المقاومة الشمالية» (Mouvement de Résistance nordique) فهي حركة توصف بأنها «نازية جديدة» عابرة للقومية وهي فاعلة في شمال أوروبا. وهي ممنوعة في فنلندا منذ العام 2017، بعد مقتل رجل على هامش إحدى التظاهرات، ولكنها حركة ناشطة في السويد، والنرويج، والدنمارك.

في السويد أظهر استفتاء[12] أن ربع الأعضاء من أصل (178) عضواً من

الذين تم التعرف إليهم، هم من المتورطين في أعمال عنف؛ كما تم إدانة ثلاثة رجال في يوليو (تموز) 2017 بتهم الهجوم على مراكز نقابية وعلى المهاجرين.

إن فكرة إلحاق الأذى بالضحايا هي ما يشكل الرابط بين هذه الحالات الثلاث الواقعة في مناطق ثلاث مختلفة. وفي كل مرة تشكل أزمة المهاجرين ذريعة لمناضلين يلتزمون اليمين المتطرف وعلى مدى طويل، كما تشكل تبريراً لأعمال ضد المهاجرين وضد اليسار، وهذا ما يعتبرونه مناسبة لاكتساح أوروبا. ويبدو أن هذا التمثل يشكل أيضاً حجة لتشكلات أكثر اعتدالاً لأسباب مشروعة ولأسباب انتخابية.

نحو السلطة؟

نجد مناطق أوروبية ظلّت أقل جموحاً لمثل هذا العرض السياسي. ففي إسبانيا وإيرلندا وليشتنشتاين ولكسمبورغ وموناكو وفي البرتغال، ظلَّ اليمين المتطرف مهمشاً كلياً. فإيرلندا تنعم بتحالفٍ قوي يقوم على إرث وطني مشترك. ذلك أن القارية الصغيرة هي ملكيات دستورية مزدهرة لا تتوق الطبقات الوسطى فيها للتخلص من نخبها ولا لقلب النظام الاجتماعي. والدفاع عن النظام قد يؤدي لإرادة الاستئثار الخالص بالازدهار، وليس بعيداً أن يذهب ذلك في كل من لوكسمبورغ وسويسرا إلى حد التشكيك في الجوار: فالحركة الوطنية في لوكسمبورغ تطالب برحيل الفرنسيين، أما في سويسرا فإن اتحاد الوسط الديمقراطي وحركة «مواطنون من جنيف» تستهدف العمال الحدوديين –الفرنسيين، إنهم يشكلون خطر إغراق البلد بعمال أصلهم من البلدان الشرقية، والذين انضموا إلى الاتحاد الأوروبي بين أعوام 2004 و2013، وهذا مثار نقاش. وكذلك تستذكر بلدان شبه الجزيرة الأيبيرية [13]–معاً عقود الديكتاتورية لدى اليمين المتطرف، ثم إن وجود الأحزاب المحافظة القوية قد أسهم في امتصاص أنصار الأنظمة السلطوية، كما أن ثقل المذهب الكاثوليكي المحافظ قد هدأ جماهير اليمين وجعلها خارج مشاريع المغامرة.

أما أهم البلدان التي لا وجود ليمين متطرف فيها فهي، إسبانيا، وهي التي صبغتها الحرب الأهلية (1936–1939) بصبغتها وكذلك ديكتاتورية الجنرال فرانكو (1939–1975). مع تأثرها اجتماعياً بانفجار الفقاعة العقارية عام 2010؛ ظلت إسبانيا مغلقة بوجه اليمين المتطرف: ففي الانتخابات الأوروبية لعام 2014، وفي وقت لامست البطالة فيه ربع السكان فإن أحزاب اليمين المتطرف الخمسة لم تحصل إلا على ما نسبته (0.38%) من الأصوات. مع ذلك فإن الأزمة قد أدت إلى تحول في المشهد السياسي، فكان نصيب الأحزاب الجديدة من اليمين حزب المواطنين (Citizens)، واليسار «نقدر» (Podemos) ثلث الأصوات في الانتخابات العامة عام 2016.

أما المتطرفون الإسبان فظلوا منقسمين على عدد لا يحصى من المجموعات الصغيرة المتنافسة والعاجزة عن التنظيم فيما بينها. ثم كانت الأزمة المفتوحة برغبة استقلال إقليم كاتالونيا بمثابة فرصة للمجموعات حتى تظهر كل واحدة منها وكأنها الأشد وطنية. أما أعمال الفساد فقد حركت الملكية والحزب الشعبي (المحافظ)، الأمر الذي أتاح التناوب باتجاه اليسار. وقد أدى هذا الانعطاف لمواجهة ما تبقى من إرث فرنكو الثقافي. مع ذلك فقد حاولت بعض التشكلات إدخال الشعبوية الجديدة التي عرفت نجاحاً في العديد من المجتمعات الأوروبية بعد 2001، الأمر الذي مهد لتحول أدى لظهور تقديمات سياسية من جانب اليمين المتطرف.

مع ذلك، يبدو أن الأحزاب الشعبوية الليبرالية الجديدة قد عرفت أوجها بعد عام 2000، وذلك بعد نجاح حزب الحرية النمساوي (Freiheitliche Partei Österreich) الذي تأسس عام 1956. ونجاح حزب الشعب (UDC) السويسري، ورابطة الشمال الإيطالية وحزب الشعب الدنماركي المؤسس عام 1995، وكذلك حزب التقدم الدنماركي ومثيله النرويجي. جسدت هذه الأحزاب ردة فعل قومية– شعبوية، لاتجاه سياق انحسار الاقتصاد بل تجاه موقف يتسم بالازدهار. رفضت هذه الأحزاب دولة الرعاية، مع حذرها من التبادل الحر المعولم باسم المصلحة الوطنية فعارضت بعض أشكال القومية الأممية، وبشكل خاص أوروبا الفدرالية، إلا أنها أيدت مشاركة بلدانها في كيان سياسي أوروبي.

تحول المشهد السياسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001. وكان أول الانتصارات الانتخابية المتسمة بنزعة الرهاب الإسلامي هي التي عرفتها هولندا عام 2002، وذلك بانطلاقة سياسية تزعمها بيم فورتين (Pim Fortuyn) وهو مثقف يساري. إلا أن اغتياله على يد أحد النشطاء من أقصى اليسار قد أوجد مساحة سياسية أتاحت لليبرالي غيرت فيلدرز (Geert Wilders) أن يؤسس عام 2006 الحزب من أجل الحرية (PVV)، ما شكل قطيعة مع كل الأشكال السياسية القائمة. إن نجاح الحزب من أجل الحرية يعود لقطيعته مع كل ما يثير في الذاكرة دول أقصى اليمين في القرن العشرين. لا تطالب الشعبوية الجديدة بقيام نظام، بل بحكومة تختلف عن حكومات النخب التي تتبع «نسقاً» ما. يندد هذا الحزب بمعادلة السامية وبما يسميه رهاب المثلية الجنسية؛ باعتبار ذلك من الأمور التي يأخذ بها المواطنون من خلفية إسلامية.

تشكل الإسلاموية حركة «كليانية» (الشمولية) وبوجهها هذا دافع اليمين عن الحريات الفردية السائدة في المجتمعات الأوروبية. اعتمدت معظم الأحزاب الشعبوية– الوطنية هذه النزعة النيو– شعبوية (Néo-Populiste).

هكذا تبنى حزب الشعب السويسري (UDC) أطروحات رهاب الإسلام التي قال بها الهولندي أوسكار فريسنفر (Oskar Freysinger)، وهو المنسق للمبادرة الشعبية التي أدت عام 2009 إلى منع الآذان دستورياً في البلاد. أدى نجاح هذا الاستفتاء اليميني المتطرف الأوروبي للدفع قدماً بأطروحاته حول الحرية والعودة إلى ما سيعرف بـ«الشعب الحقيقي». عرف هذا «التحول الشعبوي الجديد» نجاحاً خارقاً وجعل العديد يعتقدون بفتح طريق ملكي أمام اليمين المتطرف في كل أوروبا. وبالفعل، لقد استمرت مسائل تؤكد هذا العرض السياسي.

ثمة بلدان ثلاثة تشهد على هذه الميزة غير المتطابقة لنبوءة الشعبوية الجديدة التي تقود حتماً للنجاح في أوروبا. إن الصعوبات التي سجلتها حركات كانت في زمن ما بصعود لا يقاوم، وبوضعها إزاء حالات يشارك فيها الشعبويون في السلطة، هي ما يسمح بالإشارة إلى عدد من عوامل تطور حركات الاقتراع، وما يسمح أيضاً بالنظر إلى مستقبل أوروبا. فحزب الكتلة الفلمندية (VB) وهو حزب يدعو إلى استقلال الفلامون وقد انطلق من أقصى اليمين وتأسس عام 1978 واستطاع الحصول على (23%) من الأصوات في الانتخابات الأوروبية لعام 2004، غيّر اسمه وصار اسمه «المصلحة الفلمندية» وطور لهجته الليبرالية كما حوّل خطابه من العنصرية إلى رهاب الإسلام. إلا أنه وجد نفسه إزاء عرض سياسي أقرب إلى رابطة الفلمند الجديدة، التي تكونت عام 2002، ما أفقده من فائض قيمته «المناهضة للنظام» في حين يستند حزب (رابطة الفلمند الجديدة) (NVA) إلى النزاهة.

الخلاصة: لم تسجل الكتلة الفلمندية إلا (4.2%) من الأصوات في الانتخابات الأوروبية عام 2014. وهي لا تستحوذ اليوم إلا على ردة لا تجعلها تصل إلى ثلث الرغبات بالتصويت إلى (NVA).

أما في هولندا فإن المسألة مع غيرت فيلدرز كانت معكوسة. تجاه تآكل نتائجه الانتخابية، شدد على التصلب تجاه المهاجرين، مستلهماً ومتحالفاً مع الجبهة الوطنية الفرنسية، في حين كان يقدم الحزب الفرنسي بوصفه مناهضاً للسامية ومتطرفاً. وفي الوقت الذي كان يأمل فيه انتصاراً لهذا الطريق فهو سجل خيبة تمثلت بـ(13%) من نتائج الانتخابات الأوروبية عام 2014. في حين أن استفتاءات الرأي العام كانت تعده بتحصيل (36) مقعداً من أصل (150) في انتخابات 2017. ولم يحصل في نهاية الأمر إلا على عشرين مقعداً. وأخيراً تعتبر الحالة الفرنسية حالة ذات دلالة خاصة.

أدى المناخ الذي ساد بعد 11 سبتمبر (أيلول) إلى الإسهام بإيصال جان–ماري لوبان إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية عام 2002. إلا أن

الاستطلاع الفعلي المناهض للجبهة الوطنية، والذي جرى في الجولة الثانية والذي رفع جاك شيراك بما نسبته (19%) إلى (82%) قد أوصل إلى مرض طويل أصاب هذا الحزب الفرنسي الذي تأسس عام 1972 وإلى انتقال الجبهة الوطنية لزعامة مارين لوبان عام 2011. بتهجينها الجبهة الوطنية من القومية– الشعبوية، إلى الشعبوية الجديدة، قادت لوبان بين الحزب إلى خطٍ يؤكد أن العولمة باتت توجهاً شاملاً لأوروبا (الثقافية، الاقتصادية، الديموغرافية و... إلخ) وبمواجهة ذلك دعت لتكون السيادة كاملة. توصلت الجبهة الوطنية لتوسيع قاعدتها الانتخابية عارضة أن برنامجها المناهض للهجرة سيتيح إنقاذ دولة الرعاية والتخفيض من الضغط المالي. تحول التصويت للجبهة الوطنية إلى ليونة كسرتها العولمة: وتقدم الجبهة على الأراضي هو تقدم يربط رياضياً بمعامل (Gini) [قياس عدالة توزيع الدخل القومي] وهي ظاهرة نجدها في السويد حيث ارتفعت نسبة «ديمقراطيي السويد» الحزب الذي تأسس عام 1988، من (0.3%) عام 1998 إلى (18%) في 2017، بعد تطهيره من العناصر الراديكالية. وهذا يعود لإرادة جعل دولة الرفاه تسير في سياق غير قابل للمساواة في توزيع الموارد. دفع حزب الشعب الدنماركي بهذا المنطق حتى الحد الأقصى. ففي هذا البلد المزدهر والمعتدل من حيث سياسته التقليدية، استطاع هذا الحزب أن يفرض نفسه كقوة مساهمة. ظل مؤيداً لأغلبية اليمين الوسط من 2009 إلى 2011، ثم اقترب منذ 2017 من حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، فحصل على التشريع الأكثر تحديداً في أوروبا بالنسبة للهجرة ثم تابع مسيرته على خط شوفينية الازدهار.

أما فرنسا، فهي على نقيض الثقافة التوافقية. ففي انتخابات 2014 أراد المحافظون الفرنسيون منافسة الجبهة الوطنية حول مسألة السيادة تبعاً للهوية (حول وجود [لحم] الخنزير في مطاعم المدارس، وهذه مسألة تتعلق بالمجموعات في الأقاليم الفرنسية). خرجت الجبهة الوطنية أولى في عمليات الاقتراع. وحتى يتمكن من البقاء أدرك اليمين أنه يجب التركيز على الوضع الاقتصادي، مع التشكيك بالوضع الاجتماعي الدولي الذي تقول به مارين لوبان ودعوتها لسيادة نقدية تعتمد التخلي عن اليورو، وهذه أطروحة تقلق جزئياً الطبقات المتوسطة. وعلى هذه الخطى وبعد دورات أولى ناجحة، عانت الجبهة الوطنية من خيبات قاسية في الانتخابات الإقليمية وفي المحافظات لعام 2015.

لقد فعل السم فعله: فبعد أن تسلحت بأكثر من ربع النوايا للانتخاب أثناء الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية عام 2017، قامت بحملة عديمة القيمة، أعجز ما يكون عن تكوين خطاب معادٍ للنظام، وله مصداقيته، ثم انهارت مباشرة أثناء النقاش المتلفز مع معارضها إيمانويل ماكرون قبل بدء الدورة الثانية، حيث حصلت على (34%) من الأصوات. وبكل الأحوال، إن رصيد مارين لوبان الكاريزماتي لا يبدو أنه القادر على رفعها شخصياً. إعادة تركيزها على

مسألة الهجرة يهدف إلى العودة للطلب الانتخابي، المعادي للهجرة والأقرب إلى البقاء في الأورو وفي الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر حزب غيرت اسمه ليصبح «التجمع الوطني». والتجمع الوطني غني بالمطالبة بسلطة السكان، إلا أنه هدف العديد من الملاحقات القانونية بسبب المخالفات المالية.

كيف استطاعت أحزاب أخرى الوصول إلى الحكم؟ أصيبت أوروبا بفضيحة حين دخل حزب الحرية النمساوي (FPO) الحكومة النمساوية عام 20. ثم إن عمل هذا الحزب قد عانى مواجهة الليبرالية الأرثوذكسية العارمة ما أدى لأزمة ثقة وإلى تراجع انتخابي: فسقط إلى ما نسبته (10%) من الأصوات عام 2002، أي ما يوازي تراجعاً مقداره (17) نقطة. ولكن بالعودة إلى الشعبوية وإلى التنكر للمهاجرين وللإسلام، ارتفع إلى (26%) عام 2017، فتحالف مع المحافظين حيث له وزراء عدة ووظيفة نائب المستشار. أما في فنلندا فإن حزب الفنلنديين الأصليين الذي تأسس عام 1995، ساهم في تحالف حكومي من 2015 إلى 2017. ثم قلص خطابه الاجتماعي والمعادي لأوروبا إلى الرغبة في عدم الدفع لليونان، وإلى سياسة تسلم بالهوية وتعادي الهجرة.

ساعد هذا التصالح بين سياسة معادية للهجرة والخضوع لليبرالية الأوروبية على انتخاب أعضاء الحزب من ضمن الجناح الأكثر كرهاً للأجانب في مجلس نواب 2017، ما أدى إلى إنهاء التحالف وإلى انشقاق داخل الحزب. وقد تكون الانعطافة الآن باتجاه اليسار. أما الحزب الوطني السلوفاكي، الذي تأسس عام 1989، فهو تشكيل يحظى منذ بدايته بما نسبته أكثر من (10%) من الأصوات. وقد توصل هذا التشكيل إلى المشاركة في السلطة بفضل تفاهم جرى عام 2016 مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى إقصاء هذا الأخير عن الحزب الاشتراكي الأوروبي، في تحالف تشوبه معاهدة فساد. [14]

حالياً، تشكل إيطاليا أنموذجاً فريداً. فحزب الليغا (Lega) كان في بداية أمره حزباً **ينادي باستقلال شمال إيطاليا** . أدت مشاركته في السلطة إلى جانب سيلفيو برلسكوني؛ وسقوط الاستفتاء عام 2006؛ لجعل إيطاليا فدرالية رئاسية، -إلى جانب مسائل سياسية ومالية مختلفة- إلى تراجع هذا الحزب.

تخلى الحزب عن نزعته الانفصالية، وأطلق كامل قوته في التصدي للمهاجرين الأفارقة. فاستطاع الوصول إلى السلطة عام 2017، مقيماً تحالفاً مع الشعبويين من حركة الخمسة نجوم. لقد اندرج حزب الرابطة (Lega) وسط تاريخ وأيديولوجية أقصى اليمين بعمق. إلا أن حزب الخمسة نجوم هو كناية عن حركة شعبوية لا شبيه لها في أوروبا، حيث يختلف أعضاؤه حول مسألة الهجرة. ففي البرلمان الأوروبي انضم أعضاؤه من النواب الأوروبيين إلى جماعة

المناهضين للاتحاد الأوروبي التي أسسها حزب استقلال المملكة المتحدة، ثم في يناير (كانون الثاني) 2017 حاولوا تركه للانضمام دون نجاح مع الليبراليين الأوروبيين. يقول برنامج الحركة بسياسة اجتماعية تقوم على وعود بألف مليار، وعلى نقد داخلي للاتحاد الأوروبي وعلى الانغلاق على المهاجرين.

عرفت بلغاريا حضور أقصى اليمين في الجولة الثانية من انتخاباتها الرئاسية عام 2006 مع فولين سيدروف (Volen Siderov)، زعيم (Ateka) (المواجهة: الذي تأسس عام 2005). فضح هذا الحزب سياسة النخب المؤيدة للحلف الأطلسي، وخسارة السيادة التي فرضها الاتحاد الأوروبي، ونهب الدولة باسم الإصلاحات وترك البلغاريين لعدم الأمان، الأمر الذي عُزي لأصول أخرى. عرف هذا الحزب خيبات أمل انتخابية قاسية بعد تأييد الحكومة دون المشاركة فيها لتضمنها حزب الأتراك البلغار. النتيجة: انضم حزب «المواجهة» إلى تحالف «الوطنيين المتحدين» المعادي للأقليات، ولكنه قريب إلى الاتحاد الأوروبي ومناصر للحلف الأطلسي. وبحلولهم في المرتبة الثالثة عن الانتخابات التشريعية في مارس (آذار) 2017 مع ما نسبته (9%) من الأصوات، حصل الوطنيون على مناصب وزارية عدة وعلى منصبين لنيابة رئاسة الحكومة.

أخيراً تبقى حالة الحكومات الشرقية الليبرالية، ونحن هنا نستعيد عبارات فرضت نفسها بعد خطاب الوزير الأول المجري فيكتور أوربان (Viktor Orban) عام 2014. والحزبان الموجودان في السلطة ينتميان إلى اليمين، وليس إلى أقصى اليمين الأوروبي. بفضل ذلك بالتحديد نجد أن هذه الأحزاب الأخيرة تأمل في أن تجد هامشاً جديداً للمناورة. ففي بولونيا نجد أن حزب الحق والعدالة (الذي تأسس عام 2001) وهو حزب محافظ بنفس كاثوليكي في السلطة منذ 2015، وقد تحالف مع مجموعات المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، والذين نجد - على سبيل المثال- أن المحافظين البريطانيين هم معهم أيضاً. وفي المجر وصل الاتحاد المدني للسلطة في 2010، وهو يتحالف مع الحزب الشعبي الأوروبي الذي يجمع كل الأحزاب المحافظة الكبرى في الاتحاد الأوروبي. والنظام السياسي الشامل هو المتابعة لسياسة ليبرالية تستند إلى فكرة أن التعددية السياسية والحقوق الأساسية الفردية هي بمثابة وضع حد لسياسة العظمة القومية، وقد أوصل ذلك اليمين الأوروبي إلى حالة انزعاج، أما أحزاب أقصى اليمين القومية فهي تدافع عن سياسة فيكتور أوربان باعتبارها أنموذج حوكمة سيدة أو مستقلة.

عام 2017 وبمعارضة لبلونيا وعام 2018 وبمواجهة المجر، تبنى البرلمان الأوروبي مشروع استخدام المادة السابعة من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي بإمكانها أن تحجز البلدان عن مؤسساتها. في حالة المجر صوت (115) نائباً أوروبيا مع هذه المادة، امتنع (28) منهم عن التصويت وصوت (57) ضدها. وفي

حالة بولونيا ثم اجتياز هذه المرحلة حيث تم تحرير هذه المادة مع تسلم تركة محكمة العدالة في الاتحاد الأوروبي من جانب المفوضية الأوروبية، بهدف فرض إلغاء إصلاحات النظام القضائي البولوني الذي كان يعتبر مثقلاً بالدينامية السلطوية. التزمت، حكومة أوربان سياسة «القوة المرنة» مستندة إلى الأحزاب البعيدة عن أقصى اليمين. على صعيد القارة، بدت حكومة أوربان بمثابة المشجع الممكن لنظام توحيد القوميين، مؤكداً أن المستقبل سيكوِّن بنية أوروبا التي يريدها وأوروبا– الليبرالية التي يقول بها إيمانويل ماكرون التي رضخت لرغبته. بإمكان فيكتور أوربان بعد عزله من الاتحاد المدني المجري أن يعيد تنظيم الفضاء الأقصى لليمين الأوروبي، ما يشهد أن الصراع بين أوربان وماكرون هو طريقة في تسريع إعادة تكوين مشهد الأحزاب الحاكمة في أنحاء متعددة من أوروبا: فعلى اليمينيين أن يختاروا العروضات السياسية التي هم موضوعها.

الخاتمة

منذ القرن التاسع عشر أصبحت الديناميات المعروفة لدى المتطرفين ديناميات يستدل عليها من دينامية العولمة، واليمين المتشدد يتنقل باستمرار بهدف اقتراح أحوال تسويرات جديدة تجابه الدورات الجيوسياسية الجديدة. فأزمات عام 2001 (الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول) و2008 (الأزمة المالية) و2015 (المهاجرون والإرهاب) أزمات أتاحت فرصة مناسبة لتطور هذه المجموعات [15]. ويلاحظ أيضاً أن البعض منها قد تأسس في أزمنة متأخرة. ويلاحظ أيضاً أن الهيئة الناخبة تطعن وبوفرة باليمين المتشدد (النيو– فاشي) وبالحالة العادية التي توصل إلى حد الابتذال. وبمقابل أوروبا يصار أيضاً إلى طرح مسألة التوازن: يتعزز موقع اليمين المتشدد حين ينتقد السمة ما بعد الديمقراطية، ويضعف حين يقترح الخروج منها.

حتى تكون مثمرة في المستقبل، ونظراً لما مر من تجارب، على الاستراتيجية المؤيدة لليمين المتشدد أن توحد جهودها للجمع بين الحالة الطبيعية والراديكالية المناهضة للنظام، عبر تقديم عرض سياسي مستقل، لا يقلد بشكل أعمى قيم الأحزاب الموجودة –إن عكس تقليد الأحزاب المتطرفة من جانب الأحزاب التقليدية سيؤدي إلى تحويل هيئتها الناخبة إلى الخصم. إن رصيد اليمين المتشدد يتعلق بالالتقاء بين عرض سياسي متماسك من جانبه، وبتفكيك العروض السياسية القائمة، ومطالبة اجتماعية سلطوية تقوم على الشعور بتفكك جماعة لا بد منها –الأمر الذي يجعلنا نفهم عدم وجود يمين متطرف في بلدان تعاني أزمات اقتصادية، فيما هم يشكلون قوة في البلدان الغنية.

ثمة عوائق **ثلاثة** تقف بوجه تشكل اليمين المتشدد. **عائقان ثقافيان:** عائق الاستنكار برفض التطرف، والذي استطاعت استراتيجية الشعبوية – الجديدة أن تحد منه بشكل كبير، و **عائق رفض العودة على الحالة الطبيعية** ، إذا ما خففت هذه الأحزاب تحقيرها المعادي للهجرة. هذا ما يجعل التحرك سهلاً للانتقال من مرحلة الأقلية الضاجة، إلى مرحلة تنظيم الحكم. والحال، إن **العائق الثالث** هو عائق داخلي: يتعلق **بكيفية الحكم.** تتعلق الصعوبات بممارسة السلطة، إلا أن متطرفي اليمين غالباً ما يبرهنون على مثل فكّ الترابط هذا مع وعودهم الاجتماعية السابقة والتي صنعوها بشكل خاص. وبالمقابل إنهم يستفيدون من دماثة خاصة من جانب الهيئة الناخبة سرعان ما يتبرؤون منها. تظهر هذه المفاعيل أن اليمين المتشدد بات قادراً اليوم على المشاركة في تحالفات، إلا أنه ما زال يحتفظ بمكانة متدنية وسط اليمين الأوروبي.

لا يبطل الشعبويون الحريات الأساسية، بل يبادلون التخلي عن مطالبهم الاجتماعية بالسياسات المناهضة للهجرة. هكذا يتيحون إدماج هيئتهم الناخبة بسياسة تعتبر بفضلهم سياسة تدمج ما بين الطبقات، تجعل من الليبرالية الأوروبية سياسة إثنية. **إن مشاركة اليمين المتشدد في الحكم، توصل إلى الإبقاء على الليبرالية –الأوروبية التي يسيطر عليها اليمين الأوروبي، ولكن مع تقليص العولمة الديموغرافية والنزعة الإنسانية المساواتية.** وهذا يعني أن الليبرالية الأوروبية والديمقراطية غير الليبرالية ليسا متعارضتين على ما يقول رؤساء الدولة في المجر وفي فرنسا.

أتت الديمقراطية غير الليبرالية لتعطي أفقاً حاضراً للحركات التي عليها أن تكرر غالباً على الآراء الوطنية أنها لم تكن أبداً المتحدرة من الحركات السلطوية والشمولية في القرن العشرين. والمفارقة هي أن لشعبية فيكتور أوربان والحوافز عند من أغواهم الإرهاب، السبب نفسه: الرفض الهاجسي لاستعمار إثني– ثقافي؛ وإذا كان على الناشطين يوماً ما الإعلان فعلياً عن دورة عنف، فإن المتطرفين اليمينيين الشرعويين في موقع الرد على المطلب السلطوي والأمني المستحث.

حتى 2017، ونسبياً حتى مجمل المساحة التي تفصل بين أقصى اليمين المتطرف (حزب جوبيك في المجر)، إلى أحزاب اليمين الآخذة بالتطرف (UKIP، وحزب البديل لألمانيا)، تظل الجبهة الوطنية في موقع وسط، وهي تشكل بطول عمرها وبنجاحها بوصلة للآخرين: فالمتطرفون يأخذون عنها ديناميات الوجاهة، والميالون إلى اليمين يصبحون متطرفين تبعاً لأنموذجها. وصعود ماتيو سالفيني إلى السلطة مع وصول أوربان إلى السلطة أيضاً، أعطى جماهير اليمين المتشدد الأمل بأن سياستهم المناهضة للهجرة إنما تقوم،

وبإمكانها أن تقوم داخل اتحاد أوروبي تكنوقراطي. ولكون اليمين القومي المجري هو الذي وضع في المقدمة، فإن ذلك يتشارك أيضاً بالتوجه في الشرق المعروف بهذه الأسرة السياسية. فطيلة الحرب الباردة، تأثر اليمين المتشدد بقوة فيما بينهم في إطار هذه المساحة العابرة للأطلسي.

منذ الصدمة البترولية الأولى، اكتشف الغرب أن العولمة لم تكن بالضرورة نزعة غربية. فأزمة أنموذجها الاقتصادي خلقت حينها تراجعاً في وظائف الدولة الاجتماعية، وفي الانتماء إلى قيم الإنسانية المساواتية، لصالح الوظائف القسرية وإلى جعل التمثلات الاجتماعية أقرب إلى الإثنية. تجد هذه السيرورة صيغها الشعبوية في التشكلات التي تقترح تأميم الازدهار إثنياً. في الإطار المعولم، يعود الجواب الجيو سياسي ليدعم التعددية في صيغتها الروسية. ومن نجاحات فلاديمير بوتين كان تصويب اليمين المتشدد بقوة نحو روسيا. وبإمكان ستيف بانون، النجم الأمريكي (مستشار سابق لترمب) أن يقترح اليوم تقديم مساعدة مادية ولوجستية من أجل توحيد اليمين الأوروبي المتشدد: وبالفعل أن لديه صورة ضبابية تجعل من عمله الآن عملاً لا أداء يرجى منه. إن مستقبل اليمين المتشدد ومستقبل أوروبا إنما يتحدد في المكان نفسه: عند حافة التوترات بين الشرق والغرب، وبالمواجهة المتفجرة بين الشمال والجنوب.

==

1. مؤرخ فرنسي، وعضو في مرصد التطرف السياسي (L›observatoire Des Radicalités Politiques) في مؤسسة جان جوريس (Fondation Jean Jaurès) الفرنسية. ↑

2. أكاديمي ومترجم وباحث لبناني متخصص في التصوف الاسلامي. ↑

3. Alain Gresh, Quand l’histoire bégaie, le monde diplomatique, **https://www.nouveau-magazine-litteraire.com/idees/extreme-droits-violents-quand-histoire-begaie** ↑

4. Europol, EU Terrorism Situation et, Trend Report (Te Sat) 2018, p. 52

.– 53 ↑

5. Home office, Proscribed terrorist groups or organization, 22 December 2016, p. 16. ↑

6. Hope not hate, State of Hate 2018. Far right Terrorism on the rise no 35, 2018. ↑

7. Isabelle Sommier, La violence politique et son deuil, Rennes, Presses Universitaires de Rennes 2008, p. 99. ↑

8. المعطيات التالية مأخوذة من ملفات تدرس الآن أمام القضاء الجزائي. ↑

9. Cellule d’ultradroite démantelée: derrière «Richelieu» ou «Ferragus», des militaires, un enseignant, une infirmière, le monde, 4/9/2018, sur le lien:

https://abonnes.lemonde.fr/police-justice/article/2018/09/04 ↑

10. استفتاء أجري لصالح (Atlantico) عبر الإنترنت في 28 يونيو (حزيران) وحتى الأول من يوليو (تموز) 2018 على عينة تمثل (1004) أشخاص. للمزيد راجع:

Les Français et les risques de tensions communautaires, Atlantico, Juillet 2016, sur le lien;

https://www.ifop.com/wp-content/uploads/2018/03/3439-1-study_file.pdf ↑

11. Senat, Menace terroriste: pour une République juste mai plus ferme, rapport no 639. 2018, p. 154. ↑

12. NMR kartlagt: Var fjärde dömd för våldsbrott, Sveriges Radios; **https://sverigesradius.se/sida/artikel.aspx?programid=83andartikel=6890955** ↑

13. تتكون من إسبانيا والبرتغال وأندورا ومنطقة جبل طارق. ↑

14. إذ يشك الاتحاد الأوروبي بالحزب الوطني السولفاكي باختلاسه «600» مليون يورو من المساعدات الأوروبية. ↑

15. Jean-Yves Camus et Nicolas Lebourg, Far – Right politics in Europe, Harvard, Harvard University Press, 2017. ↑

اليمين المتشدد في أوروبا ورهاب الإسلام: حالة فرنسا

سمير أمغار [1] (Samir Amghar)

ترجمة: جورج كتورة [2]

منذ حوالي عشر سنوات صار اليمين المتشدد يخرج بانتظام رابحاً من صناديق الاقتراع. أثناء الانتخابات التشريعية الإيطالية في مارس (آذار) 2018 حلت رابطة ماتيو سالفيني (Matteo Salvini)، قبل الحزب المحافظ «قوة إيطاليا» (Forza Italia)، وشكل -فيما بعد- مع حركة الخمس نجوم برئاسة ليوجي دي مايو (Luigi Di Maio) حكومته الأولى. إلا أن إيطاليا ليست البلد الوحيد في الاتحاد الأوروبي الذي يعرف فيه اليمين المتطرف النجاح في أيامنا هذه. ففي النمسا، وفي فنلندا تُشارك تشكلات أقصى اليمين اليوم في حكومات تحالف. وفي ألمانيا دخل حزب البديل من أجل ألمانيا في سبتمبر (أيلول) 2017 إلى البرلمان الاتحادي وبذلك صار القوة السياسية الثالثة في البلاد.

وفي الدنمارك، والمجر والسويد وهولندا توصلت أحزاب أقصى اليمين لتحتل المركز الثاني أو الثالث في الانتخابات التشريعية الأخيرة. وبالفعل بتنا الآن نعاين إعادة انتشار لليمين المتشدد الأمر الذي دفع نجاحه الأخير لإعادة اعتبار مكانته في أوروبا باعتباره قوة سياسية من الدرجة الأولى. وفي فرنسا أصبحت الجبهة الوطنية، بعد أن غيرت اسمها ليصبح التجمع الوطني حزباً لا يمكن تجنبه في المشهد السياسي منذ عقود عدة. فالحزب بات يحقق نتائج بدءاً من الانتخابات الرئاسية عام 1988. وفي 2017 استطاع أن يصل إلى الدورة الثانية، وللمرة الثانية في تاريخه، إلا أن مارين لوبان فشلت أخيراً أمام إيمانويل ماكرون.

وعلى غرار أحزاب أقصى اليمين الأوروبي، فإن اليمين المتطرف في فرنسا هو أبعد ما يكون عن التجانس. إذ يضم العديد من النزعات المتناقضة أحياناً، والتي تتدرج من الأصوليين الكاثوليك إلى مناصري الوثنية الجديدة (Néopaganisme) مروراً بالعلمانية الأكثر تصلباً. حتى على صعيد اقتصادي نجد نزعات مختلفة يتقاسمها أنصار التدخل الدولتي والمتحمسون المدافعون عن الليبرالية الاقتصادية. وبما يتجاوز هذه الاختلافات ثمة بعد أيديولوجي مشترك على الأقل يتميز أساساً بنوع من القومية فائقة الحدة وبتعلق شديد بالالتزام

بالهوية، وهذه مجموعات تبدي نقداً شديداً للمؤسسات الأوروبية. ويعارض اليمين الفرنسي المتشدد العولمة لكونها أساس انحلال الهوية الفرنسية، مبدياً حذراً قوياً جداً تجاه العولمة والمؤسسات الأوروبية. ومن العناصر الأيديولوجية التي تشكل المعلم المشترك لليمين الفرنسي المتشدد، وبما يتجاوز عدم تجانسه يشار إلى الشعور السلبي تجاه الآخر. والآخر هذا هو الغريب، والآتي أساساً من جنوب البحر المتوسط والذي ينتمي إلى العالم الإسلامي. هكذا وبسبب تفاقم حدة أزمة الهجرة وتضاعف حوادث القتل والاعتداءات التي نفذتها القاعدة أو ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، فإن اليمين الفرنسي المتشدد قد جعل من الإسلام قميص عثمان وموضوع نقده المفضل.

بالنسبة لهذه المنظمات والتي يترشح بعضها للانتخابات، بدا الإسلام بمثابة رهان لتحركاتها الانتخابية، ولذلك نجده في الوقت المناسب في صلب برامجها السياسية. يمكننا أن نؤكد أن الصراع ضد الإسلام والخوف منه قد أصبح المحور الفعلي الذي تبنى عليه أيديولوجية اليمين المتطرف الفرنسي. فكيف تعبر هذه المعارضة للإسلام عن نفسها في خطابات هذا اليمين؟ ترتدي هذه المعارضة وفي نواحٍ متعددة منها روائح ذات أبعاد تتسم بوضوح بما يعرف بـ«رهاب الإسلام». ولنتأكد من ذلك، يكفي أن نذكر ببعض ما تعلنه منظمة الجيل الهوياتي (Génération identitaire)، وهي تنظيم يرتبط بالجبهة الوطنية [3] : «باريس، برلين، بروكسيل، لندن، مانشستر، برشلونة... مدن أوروبية كثيرة تعرضت بقوة لضربات الإرهاب الإسلاموي في الأشهر الأخيرة. وفي كل مكان تتوسع الحركة الإسلاموية على مرأى ومسمع العدد الأكبر من الطبقة السياسية التي ترفض بعناد أن تسمي هذا التهديد وتمتنع تالياً عن محاربته (...). الآن، لقد حان الوقت لنحمي حضارتنا وشعوبنا ضد هذا الإسلام المتشدد وضد الغزو المتمثل بالهجرة. ضد وحدتهم الأوروبية، لنظهر لهم أننا لا نريد أن تُمحى جذورنا، ولا فتح الحدود ولا الأسلمة» [4].

إذا لم يتوافق الباحثون حول الدقة العلمية لعبارة (رهاب الإسلام) في الإشارة إلى العداوة على وجه الدقة للمسلمين، فمن الممكن -على الأقل- تقديم تعريف عام لهذا المفهوم [5]. بعبارة **رهاب الإسلام** والتي يمكن توصيفها بالعنصرية المناهضة للمسلم، يمكن أن نفهم أنها عبارة تشير إلى الخوف وإلى العداء تجاه المسلمين، لانتمائهم الفعلي أو المفترض للإسلام. يعتقد البعض أن النقد للديانة الإسلامية إنما يندرج –بدوره- في رهاب الإسلام. إلا أن هذا التوسع بمعنى العبارة لا يتطابق مع ما نجده في بعض البلدان مثل فرنسا. وبالفعل باسم حرية المعتقد، من الممكن أيضاً أن يصار إلى نقد الإسلام: أما التجديف ضد الإسلام فلا يدخل في رهاب الإسلام. وإذا كان رهاب الإسلام يغطي طيفاً واسعاً من الأفعال والخطابات في حالة أحزاب اليمين

المتشدد، فإن هذا الرهاب يعاود الظهور في التصريحات العامة التي تندد بالمسلمين وتنكر المناحي الإيجابية في المجتمعات التي يعيشون فيها. كما يتناول رهاب الإسلام أيضاً اقتراحات سياسية أو قوانين الهدف منها أن تقلص رؤية العلامات الدينية التي تعتبر إشارات تدل على التفاخر.

انطلاقاً من هذه العناصر، ما المضامين البرامجية والاستدلالية لدى أحزاب اليمين المتشدد والتي يمكن وصفها برهاب الإسلام أو بالعنصرية المعادية للمسلمين؟ وما الأسس الأيديولوجية التي تستند إليها هذه الخطابات؟ وكيف يمكن شرح هذه الرؤية الحضارية للإسلام لهذه المنظمات المناصرة؟ على كل هذه الأسئلة، ستحاول مقالتنا أن تقدم أجوبة.

حول أصل رهاب الإسلام

إن الخوف من الإسلام ليس ظاهرة جديدة في فرنسا، بل هو ظاهرة قديمة. أسهمت الحروب الصليبية وكذلك حروب الإمبراطورية العثمانية في بناء تمثل فرنسي عن الإسلام؛ إذ نظر إليه باعتباره داعماً للحروب والسيطرة. ثمة أجيال من التلامذة قد حفظت عن ظهر قلب أن بطولة شارل مارتل (Charles Martel) قد أوقفت ببسالة الغزاة العرب في بواتييه (Poitiers) عام 732. وبالتالي، هكذا انطبعت في ذهن العديد من الناس صورة العربي المسلم، الغازي والبربري. ثم كانت حروب التخلص من الاستعمار، لا سيما حرب الجزائر، إذ ثبتت -إلى حد بعيد- هذا التمثل السلبي عن المسلم. وعلى ما جاء في كتاب الأنتروبولوجي الجزائري الفرنسي مالك شبل (1953-2016) والفيلسوف الفرنسي كريستيان غودان (Christian Godin)، «العيش معاً، في مدح الاختلاف» (Vivre ensemble, éloge de la différence)، «ما زلنا نلاحق بآثار صدمة نفسية جماعية: فالسكان الأصليون في الجزائر المستعمرة قد قاموا بالثورة، تسلحوا وتحولوا إلى ذوات فاعلة حرة، أسياد قدرهم. وفي لا وعي البعض منهم لا تزال المشاعر الأليمة تفور غضباً، وهي تزداد صلابة ما لم يصر للتعبير عنها: جرم وإرادة غير معلنة للثأر من قبل المستعمرين القدامى بالفتح، وامتعاض من جانب المستعمرين القدامى» [6].

وبطريقة ترقى إلى وقت قريب، نجد أن إشكالية الإسلام السياسي والحركة الإرهابية قد قاربت وجهات النظر التي تجعل من ديانة العرب، الديانة التي تتسم بالحرب وبالعنف. ثم إن مضاعفة أحداث القتل التي تبناها كل من القاعدة وداعش (الاعتداءات التي جرت في لندن ومدريد عام 2004 و2005، وقتل المخرج الهولندي ثيو فان غوغ عام 2004، وقتل صحافيي شارلي إيبدو عام 2015، وحادثة هايبر كاشير، ومجزرة باتاكلان أو اعتداء بروكسيل... إلخ)

جميع هذه الأعمال قد أسهمت بتعزيز النظرة السلبية التي يمكن أن يتخذها الأوروبيون من الإسلام والمسلمين إلى حد الخلط بين الممارسات الدينية الأرثوذكسية لدى بعض المسلمين مع التعبير عن التطرف الديني والعنيف. أدى هذا الموقف إلى توليد موقف مثير للقلق لأن القائمين بهذه الأعمال قد ارتكبوا جرائم باسم أشخاص يدعون انتماءهم للإسلام، فإن عدداً لا بأس به من الفرنسيين سرعان ما ماهى الإسلام مع العنف والتهديد. أدى هذا الموقف لجعل الأذهان تخلط بين المؤمن المسلم الذي يحترم جاره والجهادي المستعد لتفجير نفسه.

في هذا السياق من الخوف من الإسلام دعا اليمين المتطرف لإغلاق الحدود، وإلى مراقبة الغرباء أو الأجانب، وإلى طرد المقيمين سراً. تعززت هذه المبالغة في الخطابات الموجودة منذ قرابة عشر سنوات مع بروز أزمة المهاجرين التي بات على أوروبا مواجهتها منذ بداية الربيع العربي. بمواجهة هذا الموقف عاش المسؤولون السياسيون في أقصى اليمين هذه الموجة من الهجرة الجديدة باعتبارها اجتياحاً. وأثناء الانتخابات الرئاسية في 2016 أكدت مرشحة الجبهة الوطنية مارين لوبان أنها تريد وضع حد للهجرة غير الخاضعة للرقابة، مبدية الرغبة أولاً في إعادة إقامة الحدود والخروج من اتفاقية شنغن [7].

ثمة عناصر من هذا اليمين المتشدد قد قررت عدم الاكتفاء بالتنديد «بالخطر الإسلامي»، بل اعتبروا، بما أن أوروبا تواجه حرب حضارة، فإنّ الواجب الحتمي الالتزام بأعمال مهمة، بل الالتزام بالعمل المباشر. أما خصوصية هذه النزعة التي أبداها اليمين المتطرف فهي التركيز في خطابه على فكرة اعتبار الهجرة استعماراً، فكرة الحرب الأهلية التي بدأت لتوها؛ إنه تصور إثني، يقول بجوهرية الهويات، كما يستند إلى عدم تساوي الحضارات فيما بينها، وعلى ضرورة الحفاظ على مختلف الأجواء الحضارية؛ إنها فكرة الصدام بين الحضارات، إنها فكرة تقوم على تفعيل «هجرة مضادة» للأقليات الإثنية من على الأرض الأوروبية نحو فضاءاتهم الحضارية/ إلى بلدهم الأصلي (بما في ذلك المتحدرون منهم).

قام هذا اليمين المتشدد، والذي يمكن وصفه بالمطالب بالحفاظ على الهوية بتظاهرات مهيبة. ففي 20 أكتوبر (تشرين الأول) 2012 قام الجيل المنادي بالهوية، وبصخب شديد، بمحاصرة سقف جامع مدينة بواتييه وكان قيد البناء، مشددين على القول: إن «شارل مارتل هو البطل الذي أوقف المسلمين» مستخدمين عبارة «السراسنة» (Saracen) [الاسم الذي أطلق في العصور الوسطى على المسلمين]. وفي يونيو (حزيران) 2010 تم تنظيم حفل تذوق للخمر والمقانق في الدائرة الثامنة عشرة في باريس (وهو الحي الذي تسكنه

جماعة إسلامية كبيرة) وذلك للاحتفال بخصوصية هوية المطبخ الفرنسي مقابل الأسلمة. مع أنه تم منع هذه التظاهرة، فإنها جمعت ما يقارب (500) شخص. ثمة مجموعات أخرى من أقصى اليمين، ومن المنادين بخصوصية الهوية، يعتقدون أن السبيل الوحيد للنضال ضد أسلمة المجتمع الفرنسي هو استعمال العنف. ولمجابهة ما يعتبرونه وجوداً كثيفاً للمسلمين، يعتقدون أنه بات بعد اليوم من المستحيل التعبير عن مواقف سياسية ولا فاعلية لذلك إلا بالعنف، باعتبار ذلك طريقة عمل سياسية. وحتى نسهب في التوسع نستعين بتعبير كلاوس فون كلاوسفيتز [8] (Klaus Von Clausewitz) الذي يقول: «العنف ليس إلا امتداداً للسياسة». إذ يعتقد أن الحرب هي السبيل الأخير لتسوية الخلافات حين لا نجد لحلها أي سبيل آخر. هكذا يعتبر المتطرفون في أقصى اليمين، أن العنف السياسي إنما يُقدمُ ويدركُ باعتباره تقدمة سياسية بديلة تتيح التعويض عن فقدان الوسائل السياسية الأكثر فعالية والأكثر تحققاً [9]. وبالتالي، إنهم ينطلقون من مبدأ أن الحرب ضد المسلمين إنما تمر بالضرورة بتنظيم الاعتداءات. حتى لو ظلت هذه الدينامية هامشية إلى اليوم، فإن العديد من الأمثلة الأخيرة قد برهنت على أن جزءاً من اليمين المتطرف قد تحول إلى العنف السياسي. مثال ذلك الحالة التي يتبناها تنظيم «عمل القوات العملانية » (Action Des Forces Opérationnelles (AFO والذي وضع هدفاً هو «القتال ضد الخطر الإسلامي». لهذا التنظيم موقعه الإلكتروني تحت عنوان «حرب فرنسا»، وبشعار تحريضي: «تحضير المواطنين– الجنود الفرنسيين للمعركة من أجل الأرض القومية». كما يحاول تجنيد مؤيديه وسط دوائر قدامى الجنود وقوى الأمن. أما هدفه: فهو تنظيم «مقاومة» في حالة «حرب». ثم إنه قد قام فعلاً بتحضير مخازن ذخائر، وكان يهدف للقيام باعتداءات على المساجد، والأئمة وتسميم اللحم الحلال قبل أن يصار إلى تفكيك هذا التنظيم في يوليو (تموز) 2018 [10].

كانت هذه النزعة العنفية المتطرفة نتاج استراتيجية قسم من اليمين المتشدد الذي يحاول أن يبدو أكثر اعتدالاً [11]. والمثل الأكثر شهرة في الدلالة على ذلك، هو مثال الجبهة الوطنية في فرنسا التي تحولت إلى التجمع الوطني، الذي قرر بدفع من نائب رئيسها السابق فلوريان فيليبو (Florian Philippot) أن يمارس سياسة عدم شيطنة حزبه. لم ترق هذه السياسة لقسم من أعضاء حزبه ومن المتعاطفين الأشد تطرفاً، الذين رأوا في هذه السياسة تشكيكاً بالهوية العميقة لهذا التنظيم، منذ ذلك الحين، اتهم هذا الحزب بأنه قد صار رخواً جداً وأكثر اعتدالاً، وجاءت التهمة من قبل المناضلين «الأكثر تصلباً» الذي قدروا أن حزبهم لن يساعدهم في هذه المواجهة التي تضعهم بوجه الإسلام، وبعد ذلك تركت العناصر الأكثر تطرفاً الحزب.

التبريرات الفكرية للحرب ضد الإسلام: نظرية «الاستبدال الكبير»

تبنى هذا الخوف من الإسلام والصراع ضده مثقفون يدورون في فلك الجبهة الوطنية. هكذا كان رينو كامو واحداً من أولئك الذين أعطوا الصراع إطاراً فكرياً: إنه الاستبدال الكبير [12]. إذ أكد هذا المنظر «أن الاستبدال الكبير، تغيير الشعب، هو وحده الذي لا يجعل انحسار الهوية الثقافية ممكناً، وهو الظاهرة الأكثر اعتباراً في تاريخ فرنسا منذ قرون، بل ومنذ الأزل في أحسن الاحتمالات». وقد أضاف ثانية حول «الاستبدال الكبير» تخيل أنكم لا تعرفون جيداً ما هو الأمر، إنها دعابة برتولد برشت وقد تحولت بالفعل إلى واقع حزين. أنتم تعرفون صيغتها الأصلية: «أعرف أن الحكومة تقدر أن الشعب قد خان ثقة النظام وبات عليه العمل بصعوبة لاستعادة ثقة السلطات. في هذه الحالة أليس من الأسهل على الحكومة أن تحل الشعب وأن تنتخب شعباً آخر بدلاً منه؟ كما أنكم تعرفون بشكل مؤكد صيغته الدارجة: الأمر سهل جداً، لا حلّ إلا بتغيير الشعب» [13]. والفكرة هي، أنه وبسبب الهجرة فإن السكان الذين يشكلون الآن أقلية سيصبحون فيما بعد أكثرية في فرنسا. وبرأيه، فإن التطور الديموغرافي السريع عند الشعوب غير الأوروبية، والقادمة بشكل أساسي من بلدان شمال أفريقيا ومن المناطق الصحراوية (بين السنغال ومالي) سيكون أشد أهمية من التطور الديموغرافي لدى الشعوب الأوروبية... وهكذا إن ما سيحدث على هذه القارة العجوز ليس إلا قيام سيرورة هجرة لسكان الجنوب الذين سيحلون بالتدريج مكان سكانها. وفي حالة فرنسا، إن فرنسا ستخسر خصوصيتها اليهودية– المسيحية. وهذه الدينامية التي لن تستغرق إلا بضعة عقود لا يمكن أن تتحقق إلا «بتواطؤ» الحكومات الأوروبية المسهلة للهجرات. وسيكون لهذه الظاهرة سببها الواضح المتمثل بحركة مثلثة الجوانب، وبموجبها أصبح العالم وفي آن واحد الأقوى صناعياً، ولكنه فقد روحانيته وفقد ثقافته.

في مخيال المؤيدين لليمين المتشدد أن الإسلام والمسلمين هم الأعداء الحقيقيون لأوروبا والقيم الغربية، وأن الحضارة الأوروبية ستقع تحت تهديد الإسلام. والأشخاص أصحاب الثقافة ينظر إليهم بوصفهم أشخاصاً لا يستطيعون الاندماج وأن هدفهم البعيد هو فرض الإسلام. بالنسبة إليهم ستكون أوروبا ضحية إبادة حضارية تتسبب بها الهجرة الماكرة. قد يكون للمسلمين أجندتهم الخفية: استبدال الشعب الأوروبي وبطريقة مطردة، هذا الشعب صاحب التراث اليهودي– المسيحي بسكان من خارج أوروبا. وبوجه الإجمال، يترافق رفض الإسلام مع فكرة الأمة التي تقدم بوصفها مرجعاً، والتي سيؤدي انفتاحها على الخارج إلى خيانتها. تستدعي هذه العقائد موقفاً انطوائياً على ماضٍ يجب تأبيده، وعلى انغلاق الذات داخل حدود الأمة. وإذا ما نظرنا للأمر عن قربٍ، نجد أن رهاب الإسلام يؤمّن الدور نفسه الذي لعبته معاداة السامية في أواسط الأربعينيات. حيث إن صورة المسلم كما يصفها أيديولوجيو اليمين المتطرف

تذكرنا -إلى حد ما- بصورة اليهودي! ففي الحالتين تم تحريك الهوية الإثنية، الدينية والثقافية بهدف بناء صورة جامدة سلبية لجسم غريب، لا يمكن أن يتماهى مع الجماعة القومية» [14]. وعلى مستوى سياسي ما، حل الخطر الإسلاموي، المتجسد بالدولة الإسلامية أو أيضاً بالأحزاب الإسلاموية مكان خطر اليهودية– البلشفية. «وفي العمق لا يؤدي الخوف الشديد من الحجاب الإسلامي، أو هاجس المآذن والقول بتماهي السكان المهاجرين أو بحسب التعبير الاصطلاحي، «الناجم عن الهجرة» مع الطبقات الخطيرة، لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج آلية قديمة من الرفض الاجتماعي والإقصاء الأخلاقي، مع اتخاذ الحالة شكلاً جديداً، ثقافوياً لا علماوياً هذه المرة، وهذا ما لخصه إرفينغ غوفمان (Erving Goffman) تحت مصطلح «الوصمة» (Stigma). إن التمظهرات الخارجية لهذه الوصمة غير واضحة الآن، إلا أن وظيفتها لم تتغير أبداً. بل إن مادتها غالباً ما تُستعار من مخيال استعماري، غالباً ما تم استخدامه للتحديد سلباً، «لهويات» هشة أو غير واثقة من نفسها، تأسست على الخوف من الغريب (الغازي والعدو) [15].

والآراء حول هذه النظرية ليست متطابقة كلياً في أوساط الجبهة الوطنية. فإذا كانت مارين لوبان قد أعلنت لفلوريان فيليبو (Florian Philippot) عن شكوكها، فإن ماريون ماريشال–لوبان (Marion Maréchal-Le Pen) تؤكد «اليوم وجود أثر لاستبدال ما نسميه (الفرنسيون بالأرومة) على أجزاء من الأرض الفرنسية بسكان مهاجرين جدد». وهي أعلنت إبان الحملة الانتخابية الجهوية عام 2015 عن حزنها «للاستبدال المتواصل للسكان، بسكان آخرين يحملون معهم ثقافتهم، وقيمهم ودينهم». وهذا خط سياسي طالما دافع عنه جان ماري لوبان منذ مايو (أيار) 2014. ويخشى أن تؤدي هذه الهجرة الكثيفة إلى استبدال فعلي للسكان»؛ هذا ما أعلنه في خطاب ألقاه في مرسيليا. هنا تؤكد ماريون ماريشال– لوبان سهولة تلاعبها بالمصطلح الذي قال به منذ 2010 الكاتب رينو كامو (Renaud Camus) الذي ينتمي إلى أقصى اليمين، والذي طالما رفعت الأوساط المنادية بالهوية من شأنه. «أنا مرتاحة جداً لذلك، لأني أؤمن بعمق بالاندماج، أو بالاستيعاب. لا مقاربة عرقية عندي للشعب الفرنسي. أنا أؤمن بقدرة الأشخاص من أصل غير أوروبي، أو أوروبي في المشاركة كلياً بالتماسك الوطني. ويجب حينها تقديم الوسائل لذلك. ولكن من المؤكد أن تمركز السكان من أصل مهاجر على الأراضي الفرنسية لن يسهم في هذا الاندماج، بل بالعكس؛ إن ذلك سيعزز النزعة الجماعوية». هذا ما تؤكده الابنة المفضلة في التجمع.

الوحدة بين الإسلام واليمين المتشدد

لا يمكن تلخيص العلاقات التي يقيمها اليمين المتشدد مع الإسلام

والمسلمين، بالخوف والخشية وبالنقد، أو بشكل ما من أشكال رهاب الإسلام. ومهما بدا الأمر مفاجئاً، فإننا نجد لدى اليمين المتشدد نزعة، ضعيفة بالطبع، ولكنها تطورت إلى نوع من محبة الإسلام. كيف يمكن تفسير هذا التقارب بين بعض الأقليات المسلمة مع أعضاء من اليمين الفرنسي المتشدد؟ لنلاحظ أولاً أن هذا التعاطف مع المسلمين قد وجد منذ أواسط القرن العشرين. يعود هذا التقارب إلى الحرب العالمية الثانية. كما لو أن جزءاً كبيراً من اليمين المتشدد الأوروبي، وبعض المنظمات والشخصيات الإسلامية قد مزجت كراهيتها للنظام الاقتصادي المعولم، وللإمبرالية ولإسرائيل، هكذا أقام العديد من الإخوان المسلمين روابط مع نظام هتلر، والمفتي الأكبر للقدس، الحاج الحسيني دعا المسلمين في العالم أجمع للقتال إلى جانب ألمانيا النازية. هكذا -على سبيل المثال- تمّ في البوسنة إيجاد كتيبتين من المخابرات السرية (SS) هانتشار (Hantchar) وكاما (Kama)، وقد أُنيط لهما الإسهام لإيجاد حل نهائي ومقاتلة السكان الصرب.

تم إعادة إحياء هذا الترابط بين اليمين المتشدد والإسلام من جانب الكاتب الفرنسي آلان سورال (A. Soral) في كتابه «فهم الإمبراطورية» (Comprendre l’Empire) الذي بيع منه أكثر من (100000) نسخة[16]. في كتابه هذا يشرح سورال أن الإمبراطورية قد تجسدت بالولايات المتحدة وبإسرائيل على رأس النظام المالي العالمي. يتكون هذان البلدان من أكثرية من البروتستانت واليهود. تتشارك البروتستانتية واليهودية بالقبول بالدين بالفائدة (بالربا). وهذا ما يعتبر برأي هذا الكاتب واحداً من محركات الاقتصاد العالمي. وبذلك تتعارض هاتان الديانتان مع الكثلكة ومع الإسلام، إذ منع هذان المذهبان الدين بالفائدة. وتلقائياً، ولأن هاتين الديانتين تتقاسمان النظرة نفسها للعالم (نظرة اجتماعية محافظة) أخلاق دينية وإيتيقا اقتصادية، فإنه بإمكانهما التحالف معاً للصراع ضد الإمبراطورية.

انطلاقاً من هذه الفكرة، دعا قسم من اليمين المتشدد إلى قيام «جبهة إيمان» أي إلى تحالف بين الكاثوليك والمسلمين ضد «تجاوزات الحداثة الغربية». هكذا وجد هؤلاء في الإسلام، الذي لا يمكن أن يكون إلا ثقافياً، صدى لامتداحهم للنظرة العامودية وللتجذر، للعلاقة التي تحترم الماضي والأموات، وللخضوع لنظام أخلاقي وروحي واضح. وبشكل أكثر مدعاة للابتذال؛ إنهم يتلاقون حول طروحات أخرى، مثل الإجهاض وحقوق النساء وحول النظرة إلى المثلية الجنسية، حيث لديهم القراءة المحافظة نفسها لهذه الأمور مثل المسلمين. ولهذا السبب وإبان النقاش الذي دار حول مشروع القانون المتعلق بزواج المثليين، تحالف بعض المسؤولين المسلمين، وبشكل خاص من كان منهم في دائرة الإخوان المسلمين، مثل نبيل الناصري مع قسم من اليمين المتشدد عام 2016. هكذا انضم العديد من المناضلين وبشكل علني إلى مختلف

التجمعات التي نظمتها حركة (La Manif) في كل ما يتعارض مع مشروع القانون التشريعي الذي يقضي بسماح زواج مثليي الجنس.

كذلك وجدت بعض شرائح الإسلام المناضل نفسها تتقاسم مع بعض أجزاء من اليمين الفرنسي المتشدد وجهات نظر مشتركة حول رفض الإمبريالية الأمريكية وسياسة إسرائيل القائمة على الهيمنة على الشرق الأوسط. دفع العداء لأمريكا بهؤلاء للتحالف مع كل مسؤول سياسي يعارض وبالحدة نفسها الإمبريالية الأمريكية. فيديل كاسترو، هوغو شافيز، معمر القذافي أو حتى فلاديمير بوتين، كل هؤلاء تم اعتبارهم أنموذج مقاومة وأصحاب إرادة لإعادة التوازن إلى النظام السياسي العالمي. بل إن جمعية المساواة والمصالحة والمركز الفرنسي لشيعة الزهراء، قد استعادوا مرجعية لهم من الوجوه التاريخية المناهضة للإمبريالية الأمريكية، مثل باتريس لومومبا (Patrice Lumumba) أو أيضاً شي غيفارا. هذا ما قامت به تحديداً جمعية المساواة والمصالحة التي أسسها آلان سورال (Alain Soral) في يونيو (حزيران) 2007. وسورال هو مؤلف كتاب «فهم الإمبراطورية» [17].

ثمة العديد من الشخصيات من أوساط اليمين المتشدد قد قامت بالتقارب مع الأوساط المسلمة، من مناضلين ومن جمعيات. أمثال آلان دي بنوا [18] (Alain de Benoist) ، وكريستيان بوشيه [19] (Christian Bouchet)، وفيليب راندا [20] (Philippe Randa).
هذا وقد شاركت هذه الشخصيات الثلاث من اليمين المتشدد في نقاش أجراه السفير الإيراني في فرنسا سيد مهدي مير بوطالبي في أبريل (نيسان) 2010، في مقهى يديره أحد المناضلين القدامى في التجدد الفرنسي (وهي مجموعة تناصر المارشال بيتان ومعادية للسامية) وكان شريك اللائحة المناهضة للصهيونية التي ألفها الممثل الهزلي الفرنسي (ديودوني) (Dieudonné). نظمت جريدة فلاش (Flash) هذه الندوة، (لم تعد الجريدة موجودة الآن) وكان بين المدعوين إليها كل من: فرنسوا دوبرا، توماس فرليت عن حزب التضامن الفرنسي، وهو مجموعة صغيرة من «القوميين– الاشتراكيين»، إلى جانب بيير باني، صديق ديادوني، ومؤلف نص عنوانه (Faurisson, un humaniste).
شكل هذا اللقاء وهذا النقاش مناسبة للسفير الإيراني ليشرح وجوب الصراع ضد الإمبريالي الأمريكي الصهيوني، وليوجه نداءً للسفارات الغربية لإقامة علاقات اقتصادية مع

إيران!

ومن الأدلة الإضافية على هذا التقارب بين اليمين المتشدد والأوساط الإسلامية المناضلة: مشاركة جان– ماري لوبان في أمسية في 2009 للاحتفال بمرور (30) سنة على الثورة الإيرانية. انضم بعض أعضاء الجناح الفرنسي من الإخوان المسلمين (اتحاد التنظيمات الإسلامية في فرنسا = UOIF، ويعرفون اليوم باسم: مسلمو فرنسا) ومنهم إمام جامع بوردو، طارق أوبرو وكامل بشيخ إلى القول بجزء من أطروحات اليمين الفرنسي حول محبة الوطن الفرنسي والصراع ضد العولمة ومعارضة الصهيونية.

وُلد كامل بشيخ عام 1974. وهو من أصل جزائري. وكان مسؤولاً عن التواصل في لجنة المساعدة لفلسطين ورئيس تحرير مجلة فصلية (Actualis) تصدر عن اتحاد التنظيمات الإسلامية في فرنسا، وكان أمين مكتبة المركز الفرنسي لعلوم الآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء، حين كان الباحث فرنسوا بورغا (François Burgat) مديراً له. وكان في منظمة (RPR) وكان يقول عن نفسه: إنه قريب من بعض أطروحات الجبهة الوطنية، هذا ما تحققنا منه في مقابلة أجريت معه في أبريل (نيسان) 2008، أثناء انعقاد تجمع لاتحاد التنظيمات الإسلامية في «لو بورجيه» (Le Bourget): «أنا من أصل جزائري، الجزائر بالنسبة إلي هي الفولكلور والغريب، أنا أعتنق أفكار اليمين، بل أقصى اليمين. أنا فرنسي، مسلم ووطني، وأنا أجد نفسي كلياً في الخطاب الوطني للجبهة الوطنية». كما أنه ساهم في الرحلة البحرية التي توجهت إلى غزة. وهو مسؤول عن الكشاف المسلم في فرنسا عن منطقة «آكيتين» (Aquitaine) (جنوب غرب فرنسا). وهو كان المعد للمحاضرة التي جمعت آلان سورال، أحد العناصر القدامى للجنة المركزية في الجبهة الوطنية، مع طارق أوبرو، الصحافي العامل لحساب المجلة الفصلية فلاش.

لا يُخِفي كامل بشيخ إرادته في تقريب مسلمي فرنسا من أطروحات الجبهة الوطنية ولا إرادته أن يرى انبثاق «إسلام من التربة»، إسلام متحرر من تأثير البلد الأصلي، أو الصراع ضد الهجرة وتأثير الولايات المتحدة. هو يعلن أنه مع النزعة السيادية. وفي 2008 كان مدعواً إلى البرنامج العالمي (Visitor Program)، وهو برنامج تموله الدولة الأمريكية، ويهدف إلى استقدام شخصيات يعتبرون من قادة الرأي في فرنسا لزيارة الولايات المتحدة. عام 2012 أسس ناد للتأمل تحت اسم (Fils de France) والذي يؤكد: أن وصول مليون فرنسي من الديانة الإسلامية حديثاً إلى الأراضي الفرنسية أمر يستدعي طرح أسئلة جديدة. إن حب العلم والأمة يبقى واحداً من الروابط الكفيلة وحدها بالترفع عن الاختلافات السياسية الحالية، الدينية والإثنية. [...] وفي اتجاه معاكس للعديد من الأفكار المتوارثة، نريد أن نعقلن إحدى البديهيات: إن

باستطاعة المسلم الفرنسي أن يكون وطنياً على غرار الفرنسي الكاثوليكي، اليهودي، البروتستانتي، اللاأدري أو حتى الملحد. لا أحد يعلن أسلمة فرنسا. مقابل هذا التعريف الغامض نحن نفضل الدعوى في تعهداتنا إلى «إسلام فرنسي». وهو إسلام يحترم كلياً القيم الفرنسية القديمة، مع القول: «لا للاندماج» وهذا مفهوم غامض، بل ندعو «للتثاقف» مع هذا البنيان الوطني، الذي مرّ عليه ألفا سنة من التاريخ، وتناوب عليه (40) ملكاً، وإمبراطوريتان وخمس جمهوريات. أما الهدف، فهو أن لا يكون إيماننا موضوع نقاش. نحن فرنسيون».

في مقابلة إذاعية له مع راديو «فرانس أنفو» في أبريل (نيسان) 2012 أعلن كامل بشيخ ما يلي: «نحن نعتبر أنفسنا من أنصار محبي الوطن الفرنسيين [...] وفرنسا التي شهدناها في طفولتنا لم تعد تشبه ما كانت عليه بين (مطاعم) الماكدونالد والكباب، بات صعباً علي أن أجد المطاعم الصغيرة التي يتميز بها الفرنسيون (بالمعنى العادي للكلمة) والتي كنت أتردد عليها صحبة والدي. أما الخطر الثاني فيتمثل بالهجرة الكثيفة. فلا يعني كوننا مسلمين ونحن أيضاً أبناء مهاجرين، أن علينا أن نبرر تدفق المهاجرين الذي لا ينقطع، والذي يجعل اقتصاد البلد عرضة للخطر، كما يحف الخطر «العيش معاً»، والذي لا يمكن تحقيقه اليوم. قد يقال لنا اليوم ما يقوله البعض بأن الهجرة غنى وثروة، حسناً، لقد راكمنا العديد من الثروات، والآن بات علينا أن نجرب الاندماج، والتكيف والتثاقف، وليختر كل من يريد الكلمة التي يريد أو تناسبه، لقد بات الآن من الواجب الاستراحة من هذا التدفق للمهاجرين» [21].

عام 2012 أسس كامل بشيخ مؤسسة أبناء فرنسا، والتي جعلت هدفها نشر أفكار السيادة والحس الوطني بين الفرنسيين الذين يدينون بالإسلام. وحتى نكوِّن فكرة مقنعة عن ذلك، يكفي أن نذكِّر بمضمون مداخلته العامة في تجمع مسلمي فرنسا في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا عام 2012: «إذا أصبحت فرنسا اليوم بلداً كبيراً وعلى مستوى عالمي، فذلك لأنه تمّ الحفاظ على استقلالها الفعال. ويجب القول باعتبارنا مسلمين: إننا غيرنا مواقع المشروعات الفرنسية، وإنها باتت تعود إلى فرنسا. إننا كمسلمين، يجب أن يكون باستطاعتنا القول: إن سيرورة التماثل إلى أوروبا هي عملية احتيال وإن سيادة البلد، البلد الذي مضى على وجوده أكثر من ثلاثة آلاف سنة هي سيادة تواجه صعوبة. يجب أن يكون باستطاعتنا القول، باعتبارنا مسلمين: إن الثقافة الفرنسية تتفوق على الثقافة الأمريكية، وإن الأدب الفرنسي يتفوق على الأدب الأمريكي، وإن السينما الفرنسية، سينما إيف بواسيه وكلود سوتيه هي أفضل من السينما الأمريكية وتتفوق عليها».

الخاتمة

إذا كان رهاب الإسلام مما يقول به اليمين المتشدد، فمن الخطأ الاعتقاد أن ذلك لا يعني إلا أعضاء اليمين، والمتعاطفين معه. بل إن هذه النزعة آخذة بالانتشار أكثر فأكثر حتى عند بعض أعضاء أحزاب اليمين التقليدي، وشرائح النخب الثقافية أمثال الفلاسفة: باسكال بروكز (Pascal Bruckner)، وآلان فينكل كراوت (Alain Finkielkraut) أو حتى ميشال أونفري (Michel Onfray) أيضاً، الذي يحسب على اليسار وعلى مجموع المجتمع الفرنسي الأوروبي. وللتدليل على تجذر الخوف من الإسلام في أوساط الرأي العام الفرنسي، نسوق نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجريت في فرنسا عام 2012 والتي أظهرت أن (42%) من الفرنسيين يرون في الإسلام تهديداً، كما يرى (68%) منهم أن المسلمين غير مندمجين جيداً في المجتمع [22]. وفي استطلاع آخر أكثر حداثة أُجري عام 2013 أكدت النتائج هذه المخاوف: (74%) منهم يعتقدون أن الإسلام «لا يتوافق مع قيم المجتمع الفرنسي» [23]. وفي العامين 2015 و2016 أثبت قرابة ما بين ربع وثلث الفرنسيين (28%) الموقف الصلب الذي يرى في الإسلام تهديداً. وفي يوليو (تموز) 2017، أكد (74%) من الذين أجري معهم الاستطلاع أن الإسلام «يحاول أن يفرض طريقة عمله على الآخرين». وكان هذا الرأي مما يتقاسمه وبشكل أكثري معظم الأطراف السياسية. ومهما بدا هذا الرأي مفاجئاً، فإن الأيديولوجيا المناهضة للإسلام عند أحزاب اليمين المتشدد تتلاقى مع جزء من السكان الفرنسيين الذين يعتقدون أن هدفهم ليس إجرامياً في نهاية الأمر، ذلك أنهم يريدون الدفاع عن الوطن ضد المسلمين. يثير هذا الموقف قلق الجمعيات العاملة ضد الاضطهاد والتي تعتقد أن هذا المناخ المثير للقلق يعزز أعمال الاضطهاد التي تقترف بحق المسلمين.

==

1. باحث في جامعة ليون الكاثوليكية. ↑

2. أكاديمي ومترجم وباحث لبناني متخصص في التصوف الاسلامي. ↑

3. نجد هذه التصريحات أيضاً عند الهولندي غيرت فيلدرز، رئيس حزب الحرية: «ثقافتي أفضل من ثقافة المسلمين. نحن لا نسيء معاملة النساء، ولا المثليين ولا ننظر إلى العلاقات السياسية وسط المجتمع كما تفعل ذلك هذه الحضارة المتأخرة: الأفراد عندنا متساوون». راجع:

Great wilders, «l’idelogie islamique est fascists». Le Figaro, 7 mars 2008. ↑

4. للتعرف إلى الخلفية الأيديولوجية لهذه المنظمة يمكن زيارة موقعها على الرابط التالي:

https://generationidentitaire.org ↑

5. Marwan Mohammed et Abdellali Hajjat, Islamophobie: comment les élites françaises fabriquent le problème musulman, La Découverte, 2013. ↑

6. Malek Chebel et Christiane Godin, Vivre ensemble, éloge de la différence, Le Livre de poche, 2013. ↑

7. في برنامجها، عرضت تجنيد (6000) رجل جمارك في السنوات الخمس القادمة، وتقليص حق اللجوء: على أن تكون طلبات اللجوء في السفارات والقنصليات الفرنسية في البلد الأصل الذي يأتي منه المهاجرون، أو البلدان المجاورة وتحديد الهجرة الشرعية بعشرة آلاف شخص سنوياً. ↑

8. Klaus Von Clausewitz, De la guerre, édition Rivages poche, 2014. ↑

. Contre la radicalisation, il est urgent de repolitiser la parole des musulmans, le monde, 22 janvier 2016;

http//www.remonde.fr/idees/article/2016/01/25centre-la-radicalisation-il-est-urgent-de-repolitiser-la-parole-des-musulmans-4853231-3232.html#5ss2xyfr890i8Ex.99 ↑

10. هذا العنف تجاه المسلمين لا يتعلق بفرنسا فقط، بل نجده في بلدان أخرى مثل كندا: الاعتداء على جامع في كيبك في يناير (كانون الثاني) 2017، المسؤول عن الاعتداء هو شخص يدور في فلك الأوساط السرية

لليمين المتشدد الكيبكي. ↑

11. يشكل العديد من أفراد القوى المسلحة والشرطة مثل هذه التجمعات الصغيرة. لأنهم الأكثر حساسية من حيث مهنتهم لهذه الخطابات المطالبة بالدفاع عن الوطن وعن الدولة. ↑

12. ثمة تحليل آخر يتسم بتأييد اليمين المتشدد: نظرية (Eurabia)، التي تقول بها الكاتبة البريطانية بات يور (Bat Ye'or) والتي تؤكد أن انهيار أوروبا لا يمكن أن يعطى إلى دور مركزي في العلاقات التي تجعل هدفها البعيد جعل أوروبا مستعمرة إسلامية. وبحسب أنصار هذه النظرية تعتبر فرنسا أصل هذا الانهيار، لأنها استسلمت أمام الإسلام. ومن ثم يشار إلى فرنسا باعتبارها أول المحرضين على سياسة الاستسلام للإسلام منذ نهاية العلاقات الفرنسية– الإسرائيلية المميزة بعد حرب 1967. ↑

13. Ronaud Camus, Le Grand Remplacement, Avid Reinharc, 2011. ↑

. L'islamophobie Est À La Source Du Nouveau Populisme De Droite, Libération, 4 Janvier 2011;

https://npa_2009.org/content/l'islamophobie-est-a-la-source-dunouveau-popublisme-de-droite-liberation-du-0401 ↑

15. المرجع نفسه. ↑

16. هذا العضو القديم في الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي انضم إلى الجبهة الوطنية، هو أيضاً من المقربين إلى النظام الإيراني ولا يتردد في مدحه في العديد من المقابلات الصحفية. يعارض إجراءات المقاطعة ضد إيران، ويرى أن لهذا البلد دوره في الحفاظ على الأمن في المنطقة من خلال تقليصه للنزعة التوسعية لإسرائيل في الشرق الأوسط. وعلى

الموقع الإلكتروني للجمعية نقرأ ما يلي: «إن هدفه هو جمع المواطنين الذين يجعلون من الأمة الإطار المحدد للعمل السياسي ومن السياسة الاجتماعية أساس الأخوة، وهي المكوِّن الأساسي للوحدة الوطنية. نحن نعلن عن أنفسنا أننا «يسار العمل ويمين القيم» ضد النظام المكون من اليسار البرجوازي التحرري واليمين الليبرالي. ↑

17. Alain Soral, Comprendre l’empire, Paris, ed. Blanche, 2011. ↑

18. آلان دي بنوا مواليد 1943، هو فيلسوف سياسي، ومن القراء الكبار لكارل شميت، وهيدغر وكارل ماركس. هو الممثل الأساسي لليمين الجديد، وهو مجموعة صغيرة من اليمين المتطرف. ↑

19. كريستيان بوشيه، مواليد 1955. هو طبيب وعالم أثنولوجيا، وله العديد من المؤلفات. وكان مقرباً من برونو ميفريت قبل أن ينظم إلى الجبهة الوطنية عام 2008. وهو اليوم سكرتير جهوي في منطقة اللوار الأطلسي. ترشح للانتخابات التشريعية عام 2012 بوجه جان– مارك إيرولت وحصل على (8.5%) من الأصوات. ↑

20. فيليب راندا، مواليد 1960، هو مؤلف كتابات عن الخيال العلمي وناشر لكتب اليمين المتشدد. وكان مشاركاً في تحرير المجلة الفصلية «فلاش» (Flash). ↑

21. في أبريل (نيسان) 2012 حقق كامل بشيخ سبقاً إعلامياً نسبياً، إذ كان ضيف روبرت مينار في مقابلة على راديو وتلفزيون الجنوب. ↑

22. Islam et intégration, le constat d’échec franco-allemand» Le Monde 4 Janvier 2011. ↑

23. France 2013, «Les nouvelles fractures», sondage Ipos, Le Monde – Fondation Jean – James, Ce pof, Janvier 2013. ↑

الجبهة الوطنية في فرنسا والإسلام

ستيفان فرنسوا [1] (Stéphane François)

ترجمة: جورج كتورة [2]

في الانتخابات الرئاسية 6 مايو (أيار) 2017، أثبتت الجبهة الوطنية -وصار اسمها اليوم التجمع الوطني- أهمية حضورها، وذلك بفضل حملة جادة قادتها رئيسة التجمع مارين لوبان (Marine Le Pen). حصلت على (%33.94) من الأصوات وعلى ثمانية نواب ومنهم الرئيسة لوبان، وعلى أحد أعضاء مجلس الشيوخ (بعد ترك كلودين كوفمان (Claudine Kauffman) في مارس (آذار) 2018، بديلة دافيد راشلين (David Rachline) الذي فضل أن يظل رئيس بلدية فريجيس). وقد أصبح الحزب حزباً له أهميته في الحياة السياسية الفرنسية. يعود الفضل في نجاح هذا الحزب جزئياً إلى استراتيجية لوبان التي أصرت على رفض «أسلمة فرنسا» مستعيدة الأطروحة التي قام عليها الحراك من أجل الهوية منذ بداية سنوات 2000. وإذا كانت هذه الأطروحة قد تطورت منذ زمن طويل على يد أقصى اليمين، فهي اليوم جزء هام مما يشغل الرأي العام الفرنسي.

وبالفعل نجد اليوم، ونقرأ ونسمع بوفرة عبارات تجعل من الآخر، الغريب، المهاجر، شخصاً على درجة كبيرة من الخطورة والإجرام. وإذا كانت هذه الأطروحة قديمة فإن مجلة (Europe-action) التي أسسها الناشط دومنيك فينر (Dominique Venner) مع نهاية حرب الجزائر، أكدت أن المهاجر الجزائري كان أساس الاغتصابات والاعتداءات التي اقترفت في حينه في فرنسا، وهذا ما يدخل اليوم في إحياء أصداء دفينة في اهتمامات عدد كبير من الرأي العام الفرنسي.

شعبوية الجبهة الوطنية

يعتبر التجمع الوطني، الشعب الفرنسي بمثابة أمة إثنية، أي باعتباره كياناً من أشخاص من أصل أوروبي، بقومية فرنسية وبثقافة «وثنية– مسيحية». إلا أن هذا التعبير يحيل إلى معنى آخر، أي إلى الطبقة العمالية، أو بشكل أعم إلى الطبقات الشعبية، التي زعزعتها العولمة. وهذه الفئات هي هدف هذا الحزب الانتخابي، وهي تقترع أكثر فأكثر له وبشكل ساحق. وفعلاً ومنذ تولي لوبان زعامة الجبهة الوطنية، انعطف الخطاب باتجاه أكثر «شعبوية»: وهي لا تتوانى

تصر على دورها كمدافعة عن الشعب ضد العولمة، وعن تخلي الأحزاب في الحكم عن مواقعها والتي قامت بخيانتها (سواء من اليمين أو من اليسار).

الشعبوية هي أيديولوجيا تتميز بخطابها المدافع عن الشعب ضد «أعدائه»: النخب، الغرباء، والإسلام تحديداً. منذ تغيير الرئيس يحاول هذا الحزب احتلال موقعه بوصفه حزب الشعب، معتمداً الخطاب المدافع عن الطبقات الشعبية والطبقات الوسطى المهددة بخسارة موقعها، والمندّد بـ«التفقير»، والمحذّر من عملية «الاستبدال الكبير»، أي بافتراض وجود تبديل تقني وثقافي، حيث يصار لاستبدال السكان الأوروبيين بسكان من خارج أوروبا ومن الديانة الإسلامية.

وكلمة شعبوي عبارة عن تعبير متعدد المعاني، يجب تحليلها باعتبارها ردة فعل ضد «النخب» في البلد، وهم كوسموبولوتيون بالضرورة ومن محبذي الهجرة، وهم لا يبالون باهتمامات الشعب. بهذا المعنى يتعلق الأمر باستخدام حزب متطرف لانحراف في النظام التمثيلي. كانت هذه الشعبوية علامة فارقة استخدمها جان– ماري لوبان (Jean-Marie Le Pen) وأعطاها هذا الأسلوب المتميز في فرنسا، مشدداً على مسائل هامة (الهجرة، عدم الأمان، البطالة، نقد أوروبا، الهوية الوطنية أو الإقليمية... إلخ)، في نظام عدواني يبعث على التحريض؛ ومنذ عام 1997 راح لوبان يؤكد أن «بديلنا هو الشعبوي» والبعض يقول الشعبوية، ونحن لا نخجل من ذلك، بل إننا فخورون بهذه التسمية» [3]. يمكن تحديد الانعطافة الفعلية للجبهة الوطنية بسقوط النظام السوفيتي، وهذا ما حرض على تجديد سوسيولوجيته الانتخابية، أي بارتباط قسم من الهيئة الشعبية الناخبة بهذه الأطروحات. وبالفعل بدأ هذا الحزب بإغراء القطاع العمالي منذ عام 1986 (فبين 1984 و1986 ارتفع عدد المقترعين للجبهة الوطنية في أوساط العمال من «8%» إلى «19%»)، قبل أن تستوعبها بشكل كثيف منذ عام 1995.

إن شعبوية الجبهة الوطنية، ومن ثم شعبوية التجمع الوطني الآن، هي شعبوية تقوم على مراجعة توزيع المكاسب الاجتماعية المحصلة بصعوبة وعلى المدى الطويل مع القادمين الجدد، المهاجرين، وبتقدير الجبهة أنهم لا يستحقون ذلك. يتعلق الأمر بإرادة واضحة جداً بالاحتفاظ بحسنات دولة الرعاية الفرنسية لأجل الفرنسيين «الأصلاء»، الفرنسيين الإثنيين (البيض، بالفعل). يعرف هذا الخطاب صدى كبيراً في الأوساط العمالية غير المستقرة بسبب منافسة العمال الأجانب وبسبب تدني موارد دولة الرعاية. ترفض هذه الشعبوية، «الشعبوية اليعقوبية الجديدة» [4] إذا صح القول، التضامن بين أعضاء مجتمع مقسم، متفجر.

سياسة الانتماء للهوية

أفادت الجبهة الوطنية من أصوات جزء من الناخبين الفرنسيين ولا سيما ناخبي الطبقات الشعبية التي تتمنى عودة مجتمع محافظ، مع قواعد ومع استقرار مطبق وتقليص لتدفق الهجرة. يتعلق الأمر ظاهرياً بإعادة تظهير صراع الطبقات، والارتباط السائد في الأوساط الشعبية بالقيم التراتبية التقليدية تبعاً لرؤية استخدمها اليمين المتشدد منذ نهاية القرن التاسع عشر، عبر النظر إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية من الزاوية الإثنية. وبالفعل، بعد أن شعرت الطبقات الشعبية بعدم أخذ متطلباتها الاجتماعية بالحسبان من جانب رجال السياسة، استثمروا منذ عام 1990 الحقل الأيديولوجي المستند إلى الهوية باعتباره بوصفه تعويضاً، بل إرادة للتمكن من الوصول إلى الطبقة العاملة.

نظر اليمين المتشدد منذ وقت مبكر وبحدة إلى هاتين النقطتين: وقد شجعهم على ذلك ومنذ عام 1980 ما قام به بعض استراتيجيي اليمين المتشدد أمثال: جان– إيف لو غالو (Jean-Yves Le Gallou) في البداية، ثم مع إيفان بلوت (Yvan Blot) –وكان هذا بدوره موظفاً سامياً- بإطلاق مفهوم «الأفضلية القومية» والتي أُعيد تعميدها عام 2011 تحت صيغة «الأولية القومية»، أي الاحتفاظ بحسنات دولة الرعاية للفرنسيين، ما يعني المواطن الفرنسي «الأبيض». وبدوره كان غالو موظفاً سامياً، وقد دان منذ عام 1970 الهجرة الكثيفة والتي حللها بوصفها شكلاً من الاستعمار المعكوس. وفي 1985 أصدر كتاباً –بمثابة برنامج بعنوان «الأفضلية القومية، في الجواب على الهجرة» La Préférence Nationale:) (Une Réponse à L'immigration. ومنذ ذلك الحين راح يسدد على المواقف الهوياتية مؤيداً فكرة الهجرة صفر، في مواجهة «الغزو» المتمثل بالهجرة. أتاح هذا التطور الشعبوي للجبهة الوطنية أن تستثمر دور «الناطق باسم الفرنسيين من الأسفل»، مستبدلة الإشارة إلى الهوية بالإشارة إلى العرق.

نجد الفكرة العنصرية، أو العرقية شديدة الحضور في أوساط اليمين المتشدد. فكلهم على قناعة بوجود نوع من مخطط تستخدمه «النخب» من أجل الحث على استبدال إثني (Substitution Ethnique) للسكان الأوروبيين: وهذا ما يطلقون عليه اسم «الاستبدال الكبير» (Grand Remplacement)؛ إنها فكرة تأتي من بعيد: إذ هي تطورت منذ سنوات 1950 في الأوساط النازية الجديدة. ظلت هذه الفكرة ولمدى طويل حبيسة الأوساط النازية الجديدة و/أو لدى دعاة تفوق العرق الأبيض، وهي تتجدد اليوم في الحراك الهوياتي، حيث استثمر بعض الكادرات ذلك في الجبهة الوطنية، مثل فيليب فاردون (Philippe Vardon). إن الغاية التي تنشدها تلك النخب، كما يرى ذلك هؤلاء المناضلون، هي إيجاد نوع

من «الإبادة» البطيئة للسكان الأوروبيين. ومن ثم، نحن نلمح لدى مختلف أنواع اليمين المتشدد قلقاً على «العرق الأبيض» لذلك هي تحارب سياسات الهجرة، التي قد تكون مصدراً للفوضى الاجتماعية وللتقهقر الحضاري، بل الوراثي بفعل اختلاط الأجناس (التهجين).

تُعبر الهيئة الناخبة عند اليمين المتشدد، ومعها جزء من الرأي العام الفرنسي عن إرادة الانطواء «على الذات» وعلى «من هم مثل بعضهم البعض»، وهي إرادة تربط مع رفض «الآخر» الذي حثت عليه العولمة النيو ليبرالية، خصوصاً إذا كان هذا الغريب مسلماً. ظل هذا الشعور الجماعاتي/ القائم على التشابه أو على الأصل المشترك متواصلاً حتى أواسط 1980، متمثلاً بالأحزاب والنقابات العمالية وما تمثله من خطاب سياسي. بعد هذه الفترة لم تعد الحال كما كانت، والحس المشترك الذي تتقاسمه هذه الطبقات الشعبية من خلال أزمة الهوية، وبسبب انعدام وجود نقاط الاستدلال التقليدية، والتي أنتجها عالم العمل، كل ذلك أدى إلى استبدال صفة «فرنسي» بالصفة القديمة «صفة العامل». ولذلك يبشر بعض من هم في صلب هذا الحزب «بالقومية الاجتماعية».

المعركة ضد أسلمة فرنسا

إذا كانت الجبهة الوطنية قد ركزت بقوة على المسائل الاقتصادية والسياسية المنسوبة للعولمة، فذلك لا يقلل من كونها، وعلى غرار أحزاب شعبوية أوروبية أخرى، قد تبنت المقولة الهوياتية، لا سيما بعد الدخول الكثيف لأنصار المبدأ الهوياتي إلى هذا الحزب لا سيما خلال عامي 2015 -2016. فمثل هذه المقولة لا تقوم سوى على استعادة شعور ينتشر في وسط السكان الفرنسيين منذ العقد الماضي: ثمة شهادات يطلقها الفرنسيون تعبر عن الشعور بكونهم منفيين في بلدهم. وبالفعل، إن الرؤية التي ظهر بها الإسلام بدءاً من عام 1980 قد زعزعت عادات السكان الفرنسيين، من خلال ارتداء الحجاب، واستهلاك المنتجات الحلال، ومضاعفة أماكن العبادة. وجد الإسلام صعوبة في تموقعه في فرنسا، ما أثار الرفض والارتياب «إننا لسنا في بيتنا». أضف إلى ذلك أن هذا الإسلام نفسه قد انشغل وطيلة هذه الفترة بمسألة التشدد الإسلامي. وبعد أن انحصرت هذه الانتقادات ولمدة طويلة في أوساط اليمين المتطرف، راحت فيما بعد تجد لها صدى في أوساط الرأي العام ومنذ نهايات عام 1990: لن يكون بمقدور المسلمين الاندماج ولا قبول قيم الحضارة الأوروبية... بل إن الإسلام سيكون خطراً على القيم الليبرالية الفرنسية: العلمنة، حقوق النساء، وحرية العبادات... إلخ.

سمح المظهر المتنامي للإسلام المتشدد بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول)

200 للأحزاب الشعبوية والهوياتية بتركيز هجماتها على الخطر الإسلامي، فالإسلام لم يعد ينظر إليه كديانة ظلامية وحسب، بل بوصفه ديانة متعصبة وتوسعية. وفي أيامنا يتداخل هذا الرفض مع اهتمامات الآراء العامة الأوروبية، لا نتيجة الأحداث التي قامت بها داعش منذ عام 2013، بل منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001. إن المناضلين في أوساط اليمين المتشدد- وجزء من الرأي العام الفرنسي- على قناعة بأن الإسلاميين المتشددين قد أعلنوا الحرب على الغرب: بأعمال القتل على ما يظهر، وأيضاً باستعمار مقلوب أو معاكس يستهدف الثقافة والعرق.

أضف إلى ذلك، أن تدفق الهجرة في السنوات الأخيرة، والآتية من العالمين العربي والإسلامي (الشرق الأوسط والأدنى ومن أفريقيا) هي بنظر اليمين بمثابة تهديد: إن الأمر يتعلق بسياسة يعتمدها أنصار المشروع العولمي لاستبدال السكان الأوروبيين، بالمعنى الإثني لهذه الكلمة، بسكان من خارج أوروبا ومن أتباع الديانة الإسلامية. ومن المروجين لهذه الفكرة نذكر المنظِّر الفرنسي والمدافع عن الهوية غيلوم فاي (Guillaume Faye) الذي أصدر عام 1995 كتاباً بعنوان «استعمار أوروبا، خطاب حقيقي حول الهجرة والإسلام» La) Colonisation de l’Europe. Discours vrai sur l’immigration et l’islam). وهكذا قامت الجبهة الوطنية عام 2012 بتقديم شكوى أمام نائب الجمهورية في نانتير حول الغش في البضاعة، ذلك لأن الفرنسيين يستهلكون اللحم الحلال دون أن يعرفوا ذلك.

بشكل واضح، وعلى جهة اليمين المتشدد، حلت المعركة ضد الإسلام بدل معركة رفض المهاجرين. وهذا ما يبدو بشكل فاضح عند مارين لوبان. انتقل النقد من المستوى البيولوجي إلى المستوى الثقافي: لم يرفض المهاجر تبعاً لحجج عرقية، بل بات الآن يرفض باسم حجج ذات طابع حضاري (افتراض عدم تطابق الثقافة/ الحضارة العربية الإسلامية مع الثقافة/ الحضارة الأوروبية/ الغربية). هكذا طال النقد الهجوم على الصلاة في الشارع، أو ما يعرف «بالمساجد الكاتدرائية» (Mosquées Cathédrales) وطال أيضاً المنتجات الحلال، وهو تعبير يشير بنظرهم إلى عدم قدرة العرب– المسلمين على الاندماج والتكيف. ومع ذلك لا بد من لفت النظر إلى أن جزءاً من هذه المقولة المعادية للإسلام ليس محصوراً بالجبهة الوطنية وحدها، بل هو نقد يتأتى من أقصى اليمين، الكتلة الهوياتية، التي أصبحت تعرف بعد عام 2017 باسم أصحاب الهوية (Identitaires) أو المدافعين عن الهوية.

وبالفعل، إن انتقاد الطعام الحلال، والصلوات في الشارع هي من

الموضوعات التي طرحتها الحركة المنادية بالهوية وغير المتجانسة، والتي استعادتها الجبهة الوطنية بعد الحملة المعروفة باسم «المقانق الخمر» والتي نظمتها الكتلة الهوياتية في صيف العام 2010. إن الهدف الأول من هذه العملية كان رفض شغل الفضاء العام من قبل المؤمنين المسلمين. ويتعلق الأمر بطريق تبعث على التحريض على إبراز ظاهرة الصلاة في الحي الباريسي الشعبي ذي الكثافة السكانية المعروف بـ (La Goutte d’or)، ولا سيما حول شارع (Myrrha). ترافقت إدانة الإسلام مع الدفاع عن المنتجات التي هي من «أرضنا»: النبيذ والمنتجات المستخرجة من لحم الخنزير. استعادت مارين لوبان هذه الموضوعات: في أيام صيف حزبها عام 2011، أعلنت الرئيسة الجديدة للجبهة أن «المجيء الكثيف، وبوقت قصير، ما بين (20) إلى (30) سنة، لنساء ورجال لهم في غالبيتهم ثقافة تختلف كلياً عن ثقافتنا سيجعل كل اندماج لا فائدة منه، بل مستحيلاً.

حرب استرداد

منذ ذلك الوقت ركزت هذه التشكلات على الأساسي في استراتيجياتها، في التواصل وفي الأفعال، على فضح الخطر الذي يمثله الإسلام، إذ شكلت هذه الأطروحة قوة حراك هائلة. اعتبر بعض المناضلين في أوساط اليمين المتشدد أن هذا الرفض للأسلمة المفترضة لفرنسا بمثابة فعل مقاومة في إطار «حرب إثنية» مناهضة للاستعمار، وكانت هذه الإشكالية مطروحة بحدة حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001، لا سيما عبر كتاب عنوانه «أسلمة أوروبا» وهو كتاب لقي رواجاً واسعاً، تمت قراءته والتعليق عليه في الأوساط المتطرفة: أوروبا ستخضع لاستعمار أفريقي– مغربي؛ أعمال الاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، والتي شكلت أخبار الصفحات الأولى في الأخبار في سنوات 2000، هي بمثابة عمليات «تطهير عرقي» ويجب لذلك إعلان حرب «استرداد» ثانية لاستعادة هذه الأراضي الضائعة. ولذلك أمل المنظرون الأكثر تطرفاً تنظيم اتحاد يجمع العالم الأبيض، أو بالتحديد اتحاد المجموعات الصغيرة الأكثر التصاقاً بالهوية.

كان هذا الخطاب حاضراً في أوساط الجبهة الوطنية، مع المواقع التي دافع عنها برونو ميغري (Bruno Mégret). كان ذلك عام 1989، ولا ننسى أننا كنا آنذاك عند نهاية الحرب الباردة، وكانت الجبهة الوطنية تعبر عن الانتقال من مناهضة الشيوعية إلى الشعبوية، ولذا أصدرت مجلة عقائدية تحت اسم «الهوية» (Identité) معتبرة أن سقوط الأنظمة الشيوعية سيؤدي إلى انقلاب جيو– سياسي. أكد ميغري «أن المواجهة السياسية الأساسية لم تعد مواجهة الاشتراكية الماركسية ضد الرأسمالية الليبرالية»، بل «المواجهة بين مؤيدي الكوسموبوليتية ضد المدافعين عن القيم المناصرة للهوية» [5]. ازداد الخطاب

الأيديولوجي الذي تبنته الجبهة تجذراً وراح يركز على تأثيرات الحجاب الإسلامي على الرأي العام، ولا سيما في «إبنال» (Epinal). ففي مجلة «الهوية» دان ميغري «إرادة انتزاع الجذور الإثنية، إرادة التهجين الثقافي» للنظام الذي يستخدم الهجرة لتأمين استعمار فرنسا بإسلام فاتح. يكمل هذا الخطاب وبشكل مفيد أطروحات لو غالو حول «الأفضلية القومية». هكذا أصبح حزب الجبهة الوطنية حينذاك حزب «المقاومة» لأسلمة فرنسا. هذا وقد أصبح ميغري أكثر تطرفاً من منظور هوياتي: ففي 1991 أفصح عن اقتراحاته وعددها (50) اقتراحاً، حول الهجرة، وفيها يقترح موجة من الحرمان من حقوق الجنسية، معتبراً أن الهوية الفرنسية ستكون مرتبطة برابطة الدم. قام جان– ماري لوبان بعرقلة هذه الصياغات الأيديولوجية، الأمر الذي دفع ميغري للقطيعة معه، ولكن من الواضح أن إعادة الصياغات هذه إنما كانت تهدف لأخذ القيادة في الحزب... حينها ترك ميغري الجبهة الوطنية ليؤسس الحركة الوطنية الجمهورية، آخذاً معه أغلبية كادرات الحزب الجبهوي، حيث سيقوم البعض منهم بتأسيس أول المجموعات الهوياتية الصغيرة، مثل «الأرض والشعب» (Terre et Peuple). عاشت الحركة الوطنية الجمهورية ببطء لوقت قصير قبل أن تختفي. وعلى الرغم من هذا الإخفاق، فإن استراتيجية التلطيف/ أو إعادة الصياغة التي قام بها مغيري، هي استراتيجية أخذ بها العديد من الشخصيات الذين أتوا بعده، إلا أنهم عادوا لاحقاً إلى الجبهة الوطنية، أمثال، نيقولا باي (Nicolas Bay)، الذي هو حالياً نائب رئيس التجمع الوطني. وبالفعل نحن نجد في المحيط القريب من مارين لوبان العديد من أنصار مغريت (فيليب أوليفييه (Philippe Olivier)، برونو بيلد (Bruno Bilde)، ستيف بريوا (Steeve Briois) وغيرهم).

تعود الحماسة المنادية بالهوية والواعدة سياسياً إلى عام 1990. وقد اكتسحت هذه الفكرة اليمين المتشدد، إذ سمحت بالتعبير بشكل مختلف، عبر «احترام الهويات» ورفض الاختلاط البيولوجي والثقافي. تمت استعادة هذا التمايز الإثني، بمتغيراته المتعددة (المتطرفة أو المتبصرة) عند بداية الألفية الثانية، وذلك عبر خطابات الحركات التي تعتبر نفسها «هوياتية» والتي تماثلت بها الجبهة الوطنية. وبالفعل، اعتبر هذا الحزب الإسلام ديانة عدوانية، وهدفه الإخضاع الثقافي والسياسي لأوروبا، وخصوصاً لفرنسا والتعددية الثقافية. وهذا الهدف ستقوم النخب «المؤيدة للهجرة» بفرضه.

يعتبر اليمين المتشدد أن هدف هذه السياسة، غير المسؤولة، سيؤدي إلى فرض الإسلام لنظام «الذمة» –الذي يعتبر بطبيعته نظاماً غازياً، فهذا من الأمور الحتمية عندهم. ترافق هذا الخوف مع فكرة تقول: إن هذه الديانة ستصبح في المستقبل أغلبية في فرنسا، وذلك عبر الهجرة وتوطن السكان المسلمين. تشكل هذه المقولة استعادة لأطروحة بات يور (Bat Ye’or) وهو الاسم المستعار لجيزيل ليتمان (Gisele Littmann) الكاتبة البريطانية في كتابها

المعنونة «يورابيا» [6] «Eurabia».
وهي واحدة من قواعد الخطاب القومي– الشعبوي الأوروبي، ولكنها في الآن نفسه نظرية مؤامرة تحلل التاريخ المعاصر في ضوء تحالف تواطئي لصالح الإسلام السياسي، لذلك ظل الحزب باطنياً معارضاً للهجرة.

في موازاة هذا الخطاب المعادي للآخر، ركزت الجبهة الوطنية كثيراً على الخطاب الاقتصادي منذ سنوات، ولا سيما على قلة الاهتمام بالتصنيع في فرنسا. وهنا تعود الجبهة الوطنية من بعيد؛ إذ علينا أن لا ننسى أن جان– ماري لوبان قد اعتبر نفسه ومنذ الثمانينيات بمثابة «ريغن الفرنسي»، إذ نادى وعلى المستوى الاقتصادي بسياسة ليبرالية قصوى. وفي 2007 كان برنامج الجبهة الوطنية أيضاً ليبرالياً جداً. وحتى تاريخ حديثٍ ظل هذا الحزب غائباً عن كل صراعات الطبقات، ولم تحدث الانعطافة إلا فيما بعد، بحدود عام 2010.

يرتبط تطوره في هذا المجال مع التطور السوسيولوجي لهيئته الناخبة، التي انتقلت من البرجوازية المحافظة «القديمة، أو الهرمة في فرنسا»، إلى هيئة ناخبة شعبية محبذة لنزعات إدارية اقتصادية. هكذا تم التحول من الأفضلية القومية إلى الوطنية الاجتماعية، حصل ذلك مع مارين لوبان التي قدمت نفسها المدافعة عن الخدمات العامة ضد ضرر العولمة. إن أطروحة عدم الاهتمام بالتصنيع في فرنسا، سهّل حصول خطاب منافسة اجتماعية بين الوطنيين والغرباء، المسلمين بالتحديد، كما رأينا ذلك فيما سبق. والخطاب هذا اكتسب فاعلية أكبر حيث اندرجت الظاهرة الاقتصادية في عملية تفكيك شاملة لمجتمعات السوق الديمقراطية. فالتذرر الاجتماعي، وظهور مقولة الأحياء، والعولمة: كلها أمور أتت لتؤكد الخطاب الذي يندد بهدم الإطار الوطني. يتعلق الأمر –إذاً- باستخدام أداتي للإرادة، عند قسم من الرأي العام، وبالانطواء على الذات ورفض الآخر، صاحب العادات والديانات الغريبة، بل المعادية.

الجبهة الوطنية والعلمانية

هكذا، وخلافاً للعديد من الأحزاب الشعبوية الأوروبية، تفضل الجبهة الوطنية الدفاع عن العلمانية، أو على الأقل عن تصور خاص عن العلمانية التي روج لها عالم اجتماع الفرنسي جان بوبيرو (Jean Bauberot) مطلقاً عليها تسمية «العلمانية الصلبة» على حساب مسيحية اليمين المتشدد «الكلاسيكية». هكذا، تمنت مارين لوبان أن يدرج في الدستور عدم الاعتراف بالجماعات، وهي تعني «الجماعات الدينية». وقد شكل ذلك واحدة من أطروحاتها في الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2012. أتاح لها اتخاذ هذا الموقف أن تفلت من الاتهام «بكره الأجانب» (xénophobie). ومثل هذه الخصوصية نجدها أيضاً لدى تشكيلات

سياسية أخرى من تشكيلات اليمين المتشدد، مثل دعاة الأخذ بالهوية. فعند مثل هذه المجموعات الصغيرة نجد أنهم بذريعة الدفاع عن العادات الغربية، و«الليبرالية»، إنما يدينون الإسلام الذي يعتبرونه من حيث الجوهر ظلامياً، رجعياً، يرجع القهقرى، وذكورياً. وقد أظهرت الدراسات أن الشباب المناضلين من مثليي الجنس، والذين انضموا إلى هذه الحركة، قد شعروا بالتهديد من كارهي اللواط عند الشباب من أصل عربي– مسلم.

استبدل هؤلاء المناضلون الجدد الخطاب القديم المتطرف عند اليمين بخطاب آخر، معادٍ للإسلام وبوضوح. وقد انضم هؤلاء المناضلون الجدد إلى هذا المجال عبر كل من يشعر بالتهديد من وجود الإسلام في فرنسا. علماً أن مواقف الناخبين الجدد في الجبهة الوطنية، ثم التجمع الوطني، إنما تتوافق مع الخطاب الجديد الذي يتماشى بعناية مع الأفكار الجمهورية والعلمانية لدى رئيسة الجبهة الوطنية، ومن الواضح أيضاً أن هذا الخيار النظري ليس إلا قناعاً لرفض الإسلام والمسلمين، حتى لو سعت رئيسة هذه الجبهة باستمرار للتفرقة بين الديانة الإسلامية والانحرافات الأصولية. بكل الأحوال لم يفهم بعض المناصرين هذا الفارق، وهم ظلوا ينادون بخطاب عنصري واضح. لذلك بإمكاننا أن نتساءل عما إذا كانت الاستعانة بالعلمانية هي بمثابة تطور فعلي في خطاب التجمع الوطني، أم هي مجرد اصطناع يستبدل بلاغة معاداة الإسلام بخطاب معاد للهجرة في العقود السابقة. هذا، وتظهر العبارات التي أدرجتها مارين لوبان مقابلة أُجريت معها في جريدة «لوموند» (Le Monde) في 21 سبتمبر (أيلول) 2012 [7]، إن علمانيتها تتضمن كرهاً للأجانب بالكاد يمكن تغطيته. والعبارات التالية هي مما قالته في 2010: «أكرر أن ثمة عدداً من المناطق وهي عديدة، قد خضعت لقوانين دينية استبدلت فيها قوانين الجمهورية. أجل، ثمة احتلال، بل احتلال غير شرعي. وأنا أسمع أكثر فأكثر بشهادات عن وجود أحياء لا يستحسن فيها وجود لنساء، ولا لمثليي الجنس، ولا ليهود، بل ولا لفرنسي أو أبيض» [8]. تعيدنا هذه الإحالة إلى إسلام معادٍ، إلى مقولة قالت بها الجبهة قديماً، وما زالت قائمة إلى اليوم: إنها مقولة العدو الداخلي الطابور الخامس، «الحزب الخارج». بكل الأحوال، لقد تغير هذا العدو الداخلي منذ سنوات الجبهة الوطنية إلى الآن: فنحن قد انتقلنا من خطر الشيوعية إلى الخطر الإسلامي.

إن الانزياح نحو الدفاع عن العلمنة وعن الجمهورية هو بمثابة طريقة للظهور بصورة جديدة. ثم إن حزب التجمع الوطني بزعامة مارين لوبان، قد استلهم من الأحزاب الشعبوية في شمال أوروبا، ليحيد خطابه من وهم المهاجرين إلى رفض الإسلام. وهذا ما يتيح تلطيف الخطاب مع الاستمرار برفض الآخر، والربط بنعومة بين رفض الإسلام ورفض الهجرة باعتبارها استعماراً إسلامياً مضاداً. خصوصاً أنَّ ما يصار للتعبير عنه من خلف القول «بأسلمة» فرنسا لا علاقة له بالإسلام، بل بحالة مجتمعاتنا التي باتت مزودة

اجتماعياَ، ثقافياَ واقتصادياَ، حيث يكوِّن كل واحد رؤيته للعالم من خلال تهجين الأعراق والأفكار المتفرقة. إن رفض الإسلام يسمح بإعادة توحيد فضاء وطني يعتبر الآن مفككاً إلى حواضر لا قانون فيها، وإلى جماعات على حافة الانشقاق.

الخاتمة

يعتبر التطور الخطابي عند الجبهة الوطنية أكثر تماسكاً حين يعمد إلى حجج ليبرالية، وهذا ما يعزز نزعة تأكيد تحوله برفض الإرث الليبرالي منذ عصر الأنوار: الدفاع عن حقوق الأفراد، وعن شرائح اجتماعية (النساء، مثليو الجنس، اليهود، الذين يجدر الدفاع عنهم بوجه محاولة الأسلمة هذه)، وهذا ما يندرج لا في الأمر السياسي غير الصحيح بل في الخطاب السائد، والذي يوفر له رهاب الآخر صيغة متجذرة.

إن العودة إلى الدولة، ونقد الليبرالية الاقتصادية، والإحالة إلى الجمهورية، وهي إحالة هامة بالنسبة إلى الجبهة الوطنية وقد تنامت منذ عام 1990، والإشارة إلى المقاومة، وإلى العلمانية، و... إلخ، إن ذلك كله قد جعل من الجبهة الوطنية، وبالنسبة إلى قسم من السكان أكثر الأحزاب تمسكاً بالعلمانية، مع نشر برهاب الإسلام يرضي ناخبيها. إلا أن هذا الحزب، وعلى غرار نزعات اليمين المتشدد الأخرى (وعلى غرار أحزاب أوروبية قومية شعبية) لا يرى في الإسلام إلا المتطرفين: كلاهما يتصارع من أجل بناء يجعلهما أكثر راديكالية ويعززهما معاً. إننا والحالة هذه وسط منطق حرب، تزداد اليوم حساسية الرأي العام تجاهه، وللأسف. إن رفض الإسلام هو النقطة المشتركة، نقطة تجمع كل هذه التشكيلات المتطرفة في اليمين الفرنسي، وقد دمجت وفي آن واحد بين «صدام الحضارات» والعودة إلى الهوية.

==

1. أستاذ العلوم السياسية في جامعة فالنسيان (l’université de Valenciennes) (فرنسا). ↑

2. أكاديمي ومترجم وباحث لبناني متخصص في التصوف الاسلامي. ↑

3. Jean – Marie Le Pen, «Discours de clôture» Xème congrès du Front national, Strasbourg 29 – 31 Mars 1997. ↑

4. ↑

5. Bruno Megret, «Le basculement géopolitique», La Lettre de Jean – Marie Le Pen, 1e décembre 1989. ↑

6. انظر:
Eurabia: The Euro-Arab Axis (Cranbury, NJ: Fairleigh Dickinson University Press/ Associated University Presses, 2005). ↑

7. Marine Le Pen: «Je mets à la porte tous les intégristes étrangers»»,» **http://www.lemonde.fr/politique/article/2012/09/21/marine-le-pen-je-mets-a-la-porte-tous-les-integristes-etrangers_1763542_823448.html**. Consulté le 21/09/2012. ↑

8. AFP, 11 décembre 2010. ↑

فرنسا والهجرة: الدرب الملوكيّ لشعبويّات اليمين المتطرف

حواس سنيجر [1]

ترجمة: عفيف عثمان [2]

منذ 2015 ومسألة الهجرة موضع نقاش محتدم في فرنسا، وقد وُظِفت ودخلت في جدل واسع في أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً. فهي قريبة من «الواقعة الاجتماعية الشاملة»، وبهذا المعنى هزتّ مجمل المجتمع والمؤسسات، التي أُجبرت على نحو ما على التعامل معها، من دون توافق بتاتاً، ونادراً بطريقة حازمة، وغالباً في صيغة نزاعية، وأحياناً أيضاً بتمييز. واعتبرت في شكل مسلم به بمثابة «مشكلة».

هذا الاعتبار الأولي أوجب، لدى أولئك الذين يناضلون في صالحها، ولا سيّما من وجهة نظر المقررين، معالجة شديدة، أمنيّة، من دون أي مساومة. وكانت موجة الهجرات وترك الأوطان لبلدان أخرى، أفضل فرصة لليمين الأوروبي الشعبوي المتطرف، والفرنسي، لتثبيت وبث أطروحاته المعادية للهجرة على نحو واسع، مُقرِناً واقعة الهجرة مع الخطر المميت للسكان «البيض» أصحاب التراث أو/ والثقافة الكاثوليكية. وبحسبهم، يمثل المهاجرون تهديداً للهويّة الفرنسية، إلاّ أنهم يخدمون، من دون وعي، بمراتبهم الثانوية في الإنتاج، الرأسمالية المالية والتجارية ذات البعد الدولي. ما يسمح بالاستنتاج أن أجزاءً من اليسار المتطرف ومن اليسار يُعانون صعوبة في مقاومة «فعل الجذب (المغناطيسي) الذي تمارسه موضوعات اليمين المتطرف».

الهجرات ما هي وأين «المشكلة»؟

من الخطأ الظن أن النجاحات الانتخابية، قريبة العهد، أو أن الخروق المعتبرة بهذا القدر أو ذاك، لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، والموصوفة أحياناً أيضاً بالحركات «الشعبوية»، تصدر عن شيء جذري جديد. فتوسعهم الحالي لا يظهر مفاجئاً، إذا أدرجنا في تحليل رسوخهم وتقدمهم الزمني الطويل. في المقابل، يمكن القول: إن ما اُصطلح على تسميته، من دون وجه حق «أزمة المهاجرين»، كان ومن دون منازع، نابضاً ورافعة غير مأمولة لهذه الحركات في أثناء البحث المستمر عن صدقية ما لعرضهم السياسي، وإعادة

إضفاء الشرعية المتينة لمشروعهم الأيديولوجي المستند إلى القاعدة الهوياتيّة في شكل رئيس. وأتت عوامل دورية، مثل الآثار المستمرة للأزمة المالية في 2008، وغداة التخلص من فتنة «الربيع العربي» عام 2011، في سوريا وليبيا تحديداً، أتت لتضاف إلى عوامل بنيوية، مع يسار يُعاني صعوبات أمام السيرورات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والتي اصطدم بها، من دون قدرة على حرف اتجاهاتها السلبية عن السكان الأكثر هشاشة.

من وجهة النظر هذه، من المفيد إجراء رسم تخطيطي موجز للوضع العام في أوروبا، ما يتيح، في المقابل، فهماً أفضل للصدى الأكيد المتلقى، لدى قطاعات من السكان الأوروبيين والفرنسيين، لخطاب اليمين المتطرف في أوروبا عموماً، وفي فرنسا خصوصاً.

إثر الانتخابات الأوروبية في 2014، أبرز عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي البرازيلي، ميكائيل لوي (M. LÖwy)، الطابع المبتكر للمركزية الظاهرة أكثر فأكثر في خطاب اليمين المتطرف في السياسة على مستوى القارة الأوروبية [3]. ويمكننا، من دون شك، إضافة الولايات المتحدة زمن دونالد ترمب، المحافظ المُغالي، صاحب الخطابات التي ليس لدى الشعبويات الأوروبية المتطرفة شيء يحسدونه عليها. يتعلق الأمر، بحسب لوي، بظاهرة غير مسبوقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين المنصرم، أي في اللحظة نفسها التي كانت فيها الحركات الفاشية، ولا سيّما في إيطاليا وألمانيا، في حال صعود. وتشهد دلائل ملموسة على ذلك، ويكفي الفترة التي أعقبت مباشرة انتخابات 2014، فقبل ذلك كان اليمين المتطرف يحقق نتيجة بين (10%) و(20%) في أوروبا. ويكفي في هذا السياق إعطاء أمثلة من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا.

ويؤكد لوي أن اليمين المتطرف في فرنسا تحديداً «نقل عدوى أفكاره إلى اليمين «التقليدي» وحتى إلى قسم من اليسار الاشتراكي– الليبرالي. وتبدو الحالة الفرنسية الأكثر خطورة، فالاختراق الذي حققته الجبهة الوطنية [4]، فاق كل التوقعات، حتى الأكثر «تشاؤماً». فالحزب الفرنسي لليمين المتطرف، وصل في 2017، للمرة الثانية في تاريخه، بعد 2002، إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إذ حققت مارين لوبان(M. Le Pen) في هذه المناسبة نتيجة (33.94%) من أصوات المقترعين، في تفوق صريح على نتائج والدها، جان ماري لوبان (J. M. Le Pen)، الذي حقق منذ خمس عشرة سنة نحو (17.79%) من الأصوات، مقابل (82.21%) لمرشح اليمين، جاك شيراك (J. Chirac). ففرنسا ليست رائدة ولا تمثل استثناءً في مجال الحضور والاندفاعة ذات المغزى، بهذا القدر أو ذاك، لأحزاب وحركات اليمين المتطرف، فهذه الحركات توصف أحياناً بـ«الشعبوية».

الشعبوية تتقدم في فرنسا وأوروبا

يمكن وجود شعبوية لليمين، وحتى لليمين المتطرف، مثل شعبوية اليسار، وحتى اليسار المتطرف. ويمكننا فهم لفظة شعبوية، بداية بمعنى عادي، مثل المطالبة والتماس وجود «شعب» يكون متجانساً، موحداً أو متراصاً، حيث يدعي من يتخذونه مرجعية أنهم يتحدثون باسمه ويُسمِعون صوته ويُدافِعون عن مصالحه العُليّا. إنها أيضاً الفكرة الكامنة عن رابط حميم، مصنوع من القُرب ومن المودة، الذي يجمع من يدعون إلى الشعب.

توجد دراسات عدة باللغة الفرنسية في موضوع الشعبوية، ولا يتعلق الأمر بعرضها أو مناقشتها. الفيلسوف كريستيان غودان (CH. Godin)، في مقالته «ما الشعبوية؟» [5]، لاحظ، في آن واحد، الجذع المشترك للشعبويات، عند اليمين وعند اليسار والفروق بينهما: «بالتأكيد، يوجد بينهما فروق (اليمين المتطرف واليسار المتطرف) مخصوصة جذرية وأساسية، ولكن أيضاً نوع من القربى، حيث يوجد عدد من السمات المشتركة. فرق مخصوص: شعبوية اليمين تحمل كرهاً للأجانب، في حين أن شعبوية اليسار ليست كذلك، لكن هذه الأخيرة حمائية مثل شعبوية اليمين، الاثنان قوميان، يضادان أوروبا ويكافحان ضد العولمة، ويشطرون الطبقة السياسية والنخب بالعبارات نفسها تقريباً ولأسباب متشابهة» [6].

وفي وسعنا إضافة أن اليسار المتطرف، على غرار «فرنسا الأبيّة» (La France Insoumise) بزعامة جان لوك ميلنشون (J.L. Mélenchon) اعتمد نبرات غامضة أو متضاربة في موضوع الهجرة واستقبال المهاجرين أو رفض ذلك، وسنعود إلى هذا الأمر لاحقاً. علاوة على ذلك، ثمة سمة أخرى للشعبوية، سلط غودان الضوء عليها، والتي يمكن أن تلفت انتباهنا، وتتعلق بمسألة الهجرة وكيف اعتادت الشعبوية النظر إليها:

«تملك الشعبوية بُنية من **أربعة أضلع:** تقابل أولئك في الأعلى/ أولئك في الأدنى، مع تقابل أولئك هنا (في هذا الجانب)/ أولئك في الجانب الآخر. على مستوى المضمون، سمات عدة تُميّز الشعبوية الحالية، سواء من اليمين أم من اليسار: أ– إدانة لا نظير لها للنُخب، ب– الدفاع عن هوية وطنية مُهددة، ج-نبذ القوى الأجنبية المهدِدة لهذه الهوية» [7].

تُشدِد الباحثة بياتريس غيبلين (B. Giblin)، في مقالة بعنوان «اليمين المتطرف في أوروبا: تحليل جيوبوليتيكي» [8]، على الوضع «الاستثنائي» لفرنسا في أوروبا بإزاء «الصعود الانتخابي للجبهة الوطنية منذ بداية سنوات

الثمانينيات، وهي المؤسسة عام 1972»، وهذه، على نحو ما، فتحت الطريق لبقية الأحزاب والحركات ذات الولاء الوطني، بالمعنى الذي تقصده الباحثة، أي (أولئك الذين يدعون أنهم وطنيون، ويُقدِمون أنفسهم بصفة المدافعين «الحقيقيين» عن الأمة، في معارضة شرسة لممثليّ أغلبية الشعب، المتهمين بـ«تبخيس» القيم الوطنية، بإضعاف الهوية الوطنية، وحتى التخلي عن الأمة للأجانب) [9]. فالمتخصصة في الجيوبوليتيكا لم تنفر من إعطاء تقدير شخصي للهيكل الأيديولوجي للجبهة الوطنية، والتي عُمِدت باسم التجمع الوطني في ربيع 2018. «أظن أن التصويت في صالح أحزاب اليمين المتطرف في بلدان أوروبية عدة يعود لسبب رئيس؛ هو رفض الهجرة المسلمة التي رأى فيها بعض المواطنين تهديداً للهوية الوطنية وقيم الأمة» [10].

فصحيح، كما سنرى ذلك لاحقاً، أن أحد القواسم المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي، هو شعبوية ذات نمط وطني شديد معادٍ للهجرة ومنغلق للغاية، ولا سيّما إزاء المهاجرين، سواء كانوا من أصول أم لا، من ثقافة و/ أو دين إسلامي.

يملك اليمين المتطرف اليوم ظهوراً قوياً على المستوى الأوروبي، إلى حد أنه أصاب وأثر في خطاب مجمل الأحزاب في الرقعة السياسية، والتي توجب عليها طوعاً أم قسراً أخذه في الحسبان.

لم يعد التجمع الوطني الفرنسي شيئاً شاذاً أو استثنائياً في أوروبا، فأحزاب قد خلفته في النمسا وإيطاليا، حيث يوجد «اليمين المتطرف الأكثر بأساً» [11]، في حال راقبنا عن كثب كل بلد أوروبي خلال عمليات الاقتراع الأخيرة، منذ ربيع 2018، ما الوضع الذي يمكن أن نحدده على نحو ملموس؟ في إيطاليا ثمة حزبان منفصلان: واحد سيادي تمثله رابطة الشمال، ويحمل بوضوح أفكار اليمين المتطرف، والآخر شعبوي، هو حركة خمس نجوم.

في هذا الشأن، ماتيو سالفيني (M. Salvini)، وزير الداخلية الإيطالي، المعيّن في حكومة يقودها ائتلاف مكوّن من رابطة الشمال وحركة خمس نجوم (اللذان حصدا في مناسبة الانتخابات العامة في 4 مارس (آذار) 2018، نحو «70%» من الأصوات)، نجح في جعل مجلس الوزراء في 24 سبتمبر (أيلول) 201، يتبنى نصاً مُقيِّداً حول الهجرة مع ملحق إضافي أمني مهم، حيث يظهر تجريم المهاجرين المنظور إليهم كمستفيدين من أنظمة الحماية الاجتماعية، والمُورِدين، فوق ذلك كله لـ«الإرهابيين» [12]. وصرح الوزير الإيطالي بالآتي: «إنها خطوة إلى الأمام لجعل إيطاليا أكثر أمناً. لمحاربة رجال المافيا والمهربين بمزيد من القوة، ولخفض كلفة الهجرة المبالغ فيها، ولإبعاد الجانحين وطالبي

اللجوء المزيفين بسرعة أكبر، ولنزع الجنسية عن الإرهابيين، ولإعطاء مزيد من السلطة لرجال الأمن» [13].

في النمسا، فرض اليمين المتطرف نفسه على الدوام في الحياة السياسية للبلاد مع حزب الحرية (FPÖ)، وهو حزب قومي تأسس عام 1955، ما يمنعنا منطقياً من الكلام عن جيل عفوي من أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي بطريقة شاملة، ومن تناول التجمع الوطني الفرنسي على نحو معزول. وفي 1983، وفي حين أن الحزب النمساوي ظهر في تلك اللحظة مستلهماً الفكر الليبرالي المحافظ، دخل في حكومة ائتلافية مكونة من اشتراكيين– ديمقراطيين (وكانت هذه سابقة بعد نهاية الفاشية والنازية الإيطالية والألمانية إثر الخروج من الحرب العالمية الثانية)، ومن ثم دخل مرة جديدة في حكومة عام 1986، ودوماً إلى جانب الاشتراكيين– الديمقراطيين. غير أنه، ولا سيّما، ما بين الأعوام 1986 و2001، وتحت هيمنة يورغ هايدر (J. Haider)، سيتموضع الحزب أكثر فأكثر كيمين قومي متطرف في الرقعة السياسية النمساوية، وحديثاً وبمناسبة الانتخابات التشريعية في 2017، دخل حزب الحرية (FPÖ) مرة أخرى في حكومة ائتلاف بصحبة المسيحيين الديمقراطيين المحافظين من الحزب الشعبي (Le Övp).

يجب في هذا الشأن التشديد على أن الحزب النمساوي اليميني المتطرف، وبلسان بعض أعضائه، قد زاد من خطاباته المعادية للإسلام والمسلمين والمهاجرين (ومن باب أولى المهاجرون)، ويذهب هؤلاء أحياناً إلى حد تسويغ النظام النازي. وزير الداخلية النمساوي، هربرت كيكل (H. Kickl)، المنتسب إلى حزب الحرية طالب خلال مؤتمر صحافي في فيينا في يناير (كانون الثاني) 2008 بـ«إنشاء بنية تحتية ملائمة تتيح تجميع أولئك الذين تقدموا بطلبات لجوء في مكان واحد» واستخدام فعل «التجميع» يمثل إحالة كامنة إلى نظام الاعتقال النازي [14]. فالحزب الذي يستحوز على ستة مناصب في حكومة المستشار المحافظ، سيباستيان كورز (S. Kurz)، ومن بينها وزارات مهمة مثل الشؤون الخارجية والداخلية أو الدفاع، يناضل من أجل وقف الإعانات المالية لطالبي اللجوء، ويُرافع لوضعهم مجموعين في مراكز مخصصة لهم، تديرها الدولة، حيث لا يُمنحون إلا مساعدة مادية، خصوصاً الطعام.

في أمكنة أخرى ترتسم، نزعات مشابهة. في ألمانيا يسجل اليمين المتطرف نجاحات انتخابية بصعود «بديل من أجل ألمانيا» (AFD)، إضافة إلى حركة معادية للمسلمين بشدة هي (Pegida). هاتان المنظمتان تجعلان من معاداتهما للهجرة ومن القدوم للعمل في بلدهم أحد محركات تحشيدهم ومطالبهم. إنهما يُعارضان بحدة سياسة استقبال المهاجرين (مليون طالب لجوء

حسب التصريحات)، التي أطلقتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل [15] (A. Merkel).

ولقد اختارت ألمانيا سياسة الاستقبال في اللحظة التي تبنت فيها بلدان أوروبية أخرى، علاوة على ذلك، موقفاً متصلباً فيه الانغلاق والرفض، وفي أحسن الأحوال، سياسة تقييد. ولكن في 2016، توصلت ألمانيا إلى اتفاق مع تركيا هدفه وقف وصول طالبي لجوء جدد، ويبدو أن الحكومة الألمانية كانت، على الأرجح، في حال غليان بسبب الحرب الكلامية المتكررة، والتي يغذيها معارضوها من اليمين المتطرف حول الخطورة والضرر المفترضين من المهاجرين المقيمين في البلد.

علاوة على ذلك، فاليونان وهولندا ومالطا وقبرص وفنلندا وبلغاريا وجمهورية تشيكيا وأيضاً سلوفاكيا، كانت كلها معنيّة هي أيضاً من قريب أو بعيد بالمركزية المتعاظمة لليمين المتطرف في الحياة والمناظرات الداخلية، ويمثل حزب الاتحاد المدني المجري (Fidesz) لرئيس الوزراء الهنغاري، فيكتور أوربان (V. Orban)، ومن دون منازع الزعامة الصورية لهذه الحركة الواسعة جداً: «لإضفاء الطابع اليميني في الحياة السياسية»، والقائم على «عملية جذب أيديولوجي وسياسي لطروحات اليمين المتطرف» [16]، إلى حد أنه في مكابدة مختلف الأحزاب، انقادت رغماً عنها، لاستعادة هذه الطروحات لصالحها أو لاستدخالها، مع تدرج في الفروق الدقيقة المتغيّرة، ولا سيّما في موضوع المهاجرين، ولهذا السبب نتحدث عن طيب نفس عن فعل المساميّة، وحتى عن استدخال أفكار تعود في أصلها لليمين المتطرف، في خطاب كثير من الفاعلين السياسيين، بغض النظر عن حساسيتهم السياسية.

في 11 سبتمبر (أيلول) 2008، وأمام البرلمان الأوروبي، أعاد فيكتور أوربان التذكير بعدائه الشديد للهجرة، وقدم نفسه في هذه المناسبة، بمثابة حارس حدود أوروبا، وهو لا يريد بطريقة صريحة أن يكون بلده ولا أن يصبح، بدرجة أقل، أرضاً للهجرة. فهو يتصدى لمن يسميهم «القوى المناصرة للهجرة»، ويقدم نفسه في الآن عينه، عكس ذلك، كضامن للديمقراطية والسيادة الشعبية. ويقترح بهذه الصفة، أن هؤلاء المهاجرين سيكونون، في شكل جوهري، تهديداً، ليس لهنغاريا فحسب، ولكن لمجمل الديمقراطيات الأوروبية، التي يحكم عليها، في خاتمة المطاف، أنها كثيرة الخوف ومتساهلة في هذا الشأن. ويضع نفسه ويقدمها على النحو التالي: الرجل الذي فهم أفضل من الممثلين السياسيين الآخرين للاتحاد الأوروبي، الذين يمضون وقتهم في نقد سياسته، صوت الشعوب. هذا النمط من خطاب قائد اليمين المتطرف الهنغاري الحكومي بتناغم، مع الخطابات التي اعتاد التزامها على المستوى الوطني أو الأوروبي. في 15 مارس (آذار) 2018، إبان حملة الانتخابات

التشريعية في بلده، صرح أوربان: «لا يتوجب علينا النضال ضد أحزاب المعارضة، المصابين بالضعف والهزال، عندنا، ولكن ضد الشبكة العالمية ذات البُنية الإمبراطورية (...) ضد وسائط الإعلام، التي ترعاها المجموعات الأجنبية والطبقة الأوليغارشية في الداخل (...)، ضد شبكة المنظمات غير الحكومية (NGO) الممولة من المضاربين الدوليين، مجموعين ومجسدين في شخص جورج سوروس [17] (G. Soros).

الرجل السياسي الهنغاري، الذي يتبنى لهجة معادية للسامية وتآمرية، يقدم الهجرة بعبارات قاطعة جداً: «إذا تركناهم يفعلون ما يريدون، خلال العقدين القادمين، فإن ملايين المهاجرين سيسلكون طريق أوروبا، انطلاقاً من أفريقيا والشرق الأوسط، والجزء الغربي من أوروبا ينظر إلى هذا كله مكتوف الأيدي (...) وسيشهد شبان أوروبا اليوم الذي سيجدون فيه أنفسهم أقلية داخل بلدهم» [18].

كان الإدراك أن، جورج سوروس، الملياردير اليهودي، ذو الأصول الهنغارية، هو المنظم لهذا العمل من هدم الجذور المسيحية، من خلال تدبيره بنيّة مقصودة «الإحلال الكبير» للسكان الأوروبيين بأفراد ومجموعات بشرية أجنبية عن تقاليد القارة، ولهذا، وعلى نحو كامن، نجد معاداة السامية تفرض نفسها ومعها، في الآن عينه، معاداة أمريكا: «نجدنا نتعامل مع عدو مختلف عنا، وهو لا يعمل علناً، بل متستراً، إنه ليس مستقيماً، ولكنه مراوغ، إنه ليس شريفاً، ولكنه واسع الحيلة، إنه ليس وطنياً، لكنه دولي. لا يؤمن أبداً بالعمل، بل بالمضاربة بالنقود، وليس له وطن، لأنه يعتقد أن العالم بأكمله مُلك له (...). وقد أنهينا الأمر وأرسلنا السلطان وإنكشاريته إلى بلدانهم، وكذلك إمبراطور هابسبورغ وأنصاره، والسوفييت ورفاقهم، والآن سنقوم بالقدرِ نفسه مع العم جورج وشبكته. فمن فضلك، عد إلى أمريكا، والأولى أن تهتم برفاه الأمريكيين» [19].

الخطابة المستخدمة من أوربان والقادة الشعبويين في أماكن أخرى من أوروبا تجد صدى كبيراً لها في ما يحصل في فرنسا، والتي هي واحدة من صناديق ترداد رئيسة أخرى لصوت التشدد العام في الخطاب حول المهاجرين.

المهاجرين في فرنسا: من يتحدث عن «أزمة هجرة»؟

قبل أن يُبرعم ويسلك طريقه إلى الأذهان، شغل اليمين المتطرف مكانه وازدهر مسبقاً بوساطة الكلمات ومقولات اللغة، التي تترجم تمثلات الواقع الاجتماعي. وتنتهي، بلمسات صغيرة متتابعة، بأن تفرض على بقية الطيف

السياسي، وعلى المجتمع، الإيقاع والانذارات النهائية. فالكلام عن «أزمة هجرة» لا يجعل من قائله مُتطرِفاً من اليمين، نصيراً أو محبذاً للتجمع الوطني، ولكنه يُساهم، مع ذلك، من جهة، في ترسيخ الفكرة السائدة عن «مشكلة» مخصوصة، في شكل أولي، منسوبة إلى المهاجرين وحدهم، ومن جهة أخرى، يُعزز بطيب خاطر، فكرة الاحتواء أو تعامل علاجي، يجب إجراؤه بأي ثمن لتجنب تفاقم هذه «الأزمة» الحقيقية أم الافتراضية، على حساب الشعوب المحلية أو الوطنية.

وفي هذا الشأن، كتب كل من كلير روديه (C. Rodier) وإيمانويل بلانشارد (E. Blanchard)، الأعضاء في «مجموعة الاتصال والدعم للمهاجرين» (GISTI)، اللذين «يناضلان للوصول على نحو متساوٍ إلى الحقوق والمواطنة من دون اعتبارات الجنسية ولحرية التنقل» [20]، كتبا: إنه «خلال صيف 2015، أدى الفتح الموقت للإمكان العملي للوصول وطلب اللجوء على أراضيه، بالاتحاد الأوروبي إلى الدخول في (أزمة)، الذي ومن زمن طويل عدل عن توقع استقبال اللاجئين والمهاجرين» [21]. وبالنسبة للمراقبين، فإنه يُشتم من التعبير المعاناة، لأنه يتداخل وثيقاً مع تقدير يُقلِل من قيمة الهجرة في ذاتها، حيث تتميع الرهانات وتنخفض إلى اعتبارات حول «التدفق»، حول الطابع «غير المعروف» أو «التاريخي» لعدد القادمين المسجلين خلال 2015. وقد أبرز الباحث في الجيوبوليتيكا، بيار بلان (P. Blanc)، أنه في اللغة اللاتينية للعصر الوسيط «لفظ أزمة» (Crisis)، يعني بزوغاً في الطبيعة أو الظهور العنيف لمرض ما [22].

وجد جملة من العاملين الأفراد والائتلافات مصلحة في الكلام عن «أزمة»، من أجل إضفاء الشرعية لاحقاً وبسهولة على المنطق الأمني والقمعي بإزاء المهاجرين، وهذا، بغض النظر، عن وضعهم الشخصي والعائلي والسياسي. والتطور في مسألة الهجرة حرّك حقول اجتماعية عدة: سياسية، إعلامية، أكاديمية، أدبية، فنية... إلخ. ما مكننا من الحديث عن «واقعة اجتماعية شاملة»، بالمعنى الذي قصده عالم الاجتماع مارسيل موس (M. Mauss)، أي «إنه أربك مجمل المجتمع ومؤسساته».

الهجرات: من اليسار المتطرف إلى اليمين المتطرف

من المؤكد أن الأكثر رواجاً هو سماع كلمات من اليمين المتطرف ومن اليمين سِمتها التشاؤم، إن لم نقل شكلاً جذرياً، وفي آن، بإزاء القدرة الحقيقية للمهاجرين على التوحد مع بقية الأمة، وفي «الاندماج»، كما يُقال غالباً، وحتى «التماثل» من خلال إظهار إرادة بالتحرر على نحو مُعبِر من روابطهم الهوياتية والثقافية أو الدينية، في الأصل و/ أو بالاختيار. وإذا كان في اليسار واليسار

المتطرف، لم يرد الجانب الثقافي والهوياتي والديني إلا على نحو ضئيل في ثبت مصطلحاته، إن لم نقل: إنه غير موجود، بالصلة مع الهجرة، فإنه يبقى مع ذلك، آثار شكل من الارتياب ومن الارتباك والحيرة، حين يتعلق الأمر بإرادة استقبال حقة للمهاجرين.

في 2014، وقد مضت سنتان على حكومة يقودها الرئيس الاشتراكي فرانسوا هولند (F. Hollande) (2012 – 2017)، أعلن الحزب الاشتراكي (PS) بلسان أمينه الوطني المسؤول عن الهجرة آنذاك، ساندرين مازتييه (S. Mazetier)، كما لسان الحكومة، أنه يجب على إيطاليا وقف عمليات الإنقاذ في البحر. إذ قدّر الحزب الاشتراكي أن هذا النمط من العمليات يُغري كثيراً المرشحين للهجرة. فيزيد على نحو خطر العدد، وأزيد من ذلك، يستفيد منه المهربون. وجرى تبني مقاربة أمنية من طرف وزارة الداخلية، على سبيل المثال، التي دعت إلى تعزيز إجراءات الـ(Frontex)، الوكالة الأوروبية المكلفة ضبط تدفق المهاجرين عبر البحر. وقد صاغت ساندرين مازتييه اقتراحاتها التي لا تشكل قطعاً تاماً مع تلك الخاصة بالأحزاب الواقعة على يمين الرقعة السياسية الفرنسية: «يجب تنظيم عملية الإنقاذ في المنطقة على نحو أفضل، في أو بالقرب من بلدان الأصل، التي تُعاني من البربرية. وهذا يتطلب زيادة محسوسة في تمويل المفوضية العليا للاجئين، التي لا تضم أكثر من عشرة بلدان مانحة» [23].

وتعود تلك الفكرة التي تقول: إن المهاجرين يكلفون الدولة والبلدان غالياً، ولا سيّما فرنسا، وإنه من الأفضل في هذه الحالة، التعامل مع شركاء فرعيين آخرين (بالباطن) في عملية الإنقاذ، أو أن تأخذ بلدان أخرى على عاتقها طالبي اللجوء، تكون قريبة جغرافياً من مناطق الانطلاق.

وما شكل حقاً الحال الحرجة، أو التركيز السياسي على ما يُفترض أنه يوضح بامتياز «أزمة المهاجرين» فكان المجادلات والحروب الكلامية الدورية في موضوع مخيمات المهاجرين في منطقة كاليه (Calais) شمال فرنسا. فأولى الملاذات تشكلت من دون موافقة أجهزة الدولة في بداية عام 2000، في ظل حكومة التشارك (أو التساكن) (1997 – 2000)، حيث ترأس جاك شيراك (J . Chirac) الجمهورية، المتحدر من صفوف اليمين، وليونيل جوسبان (L . Jospin)، المتحدر من صفوف الحزب الاشتراكي.

وفي 24 أكتوبر (تشرين الأول) 2016، قررت الدولة إطلاق عملية واسعة النطاق لإزالة مخيمات اللاجئين في كاليه. وجرى تعداد نحو (7400) مهاجر تقريباً، كانوا يرتادون هذه الأمكنة قبل أن يتم نهائياً إخلاؤهم نحو مراكز الإيواء والتوجيه (CAO)، وفق المعطيات المتوافرة [24]، ومن بين هؤلاء المهاجرين

(95%) رجال، قادمون في (60%) من الحالات من السودان، (25%) أفغان، (5%) إريتريون، (4%) باكستانيون وإثيوبيون، وقد استخدمت وسائل الإعلام وبعض الفاعلين السياسيين، مثل جان-لوك ميلنشون من «فرنسا الأبية» من اليسار المتطرف في الندوة البرلمانية، أو مارين لوبن، من اليمين المتطرف في الندوة البرلمانية أيضاً، وجرت على ألسنتهم لفظة «الأدغال»، للإشارة إلى مخيمات كاليه. وهذا المصطلح يُعزِز، كما أشرنا آنفاً، في شأن الاستخدام السياسي لكلمة «أزمة»، من إضفاء سمة «الفساد» على المهاجرين، تحوطهم «الفوضى» وفقدان النظام، غير متحضرين اجتماعياً، مع قانون الأقوى بمثابة القاعدة الجمعية الوحيدة. إنها استعارة حيوانية، هي ما يغذي مخيال النظام الوحشي، الذي من الضروري مراقبته وترويضه أو إقصاؤه.

في خصوص كاليه ومصير المهاجرين، وعدد من هؤلاء في وضع «مرور» (ترانزيت)، أي إنهم راغبون في الذهاب إلى المملكة المتحدة، كانت لغة السلطة الاشتراكية آنذاك مطبوعة، في آن، بعلامات الحذر والحمولة الأمنية. وبمناسبة مراسم شكر للعاملين في الدولة وفي الجمعيات في كاليه في 7 نوفمبر (تشرين الثاني) 2016، ومنذ بداية مداخلته، قام برنار كازنوف (B. Cazneuve)، أمام المسؤولين المُنتخبين وكبار الموظفين والفاعلين في المجتمع المدني، وعلى نحو ظاهر، بإطلاق فكرة أن المهاجرين المقيمين موقتاً في كاليه، هم عامل اضطراب للنظام العام: «فمنذ بداية أزمة الهجرة التي واجهها العالم وأوروبا، كان على سكان كاليه لأسباب جغرافية، في المقام الأول، مواجهة موقف صعب على نحو خاص، وفي آن، ضائقة بشرية واضطرابات حادة في النظام العام».

وعلى الرغم من البيانات والتدابير المتخذة قبل وخلال وبعد إزالة المخيم، لإيجاد حلول، أقله انتقالية، لأولئك المقيمين، فإن مسألة الهجرة في المنطقة، لم يجر حلها، بالكامل، إذ لا تزال تُغذي خطاب الأحزاب السياسية، أفراداً ومجموعات، المعارضين بحدة للمهاجرين، وأولئك المهاجرين المتوطنين للعمل، أي مهما كان شكل الهجرة، على غرار الجبهة الوطنية سابقاً. فمارين لوبان، التي كانت في زيارة عابرة لكاليه، في 2 نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، عادت من جديد وأقامت رابطاً يوحد جوهرياً بين المهاجرين وبين «انعدام الأمن». فأقل حدث أمني صغير يرتكبه مهاجر، مُفترض أم حقيقي، يتم استغلاله لغايات تفضي إلى إضفاء صدقية على هذا الرابط. وهذا ما كان عليه الحال إبان زيارة ممثلة الأمة هذه، حيث استخدمت حادثة اغتصاب إريتري لامرأة، والذي هو في المبدأ، مفترض بريء حتى إدانته النهائية:» أريد أن أسلط الضوء على تزايد هذا النمط من الجرائم في بلادنا. جرائم هي من صنع المهاجرين، والتي على ما يبدو، يقلل من شأنها (...). أريد أن أسلط الضوء على تزايد الجرائم، والتي يتبين في بلدنا أنها من صنع المهاجرين» [25].

وإضافة إلى ربط المهاجرين بميول شبه جوهرية للجريمة وللفعل غير الشرعي والمذموم، فإن المهاجر، ولا سيّما المسلم، عنده مشاكل في علاقاته مع النساء: «أتيت كي أندد بالعنف الذي تتعرض له النساء، من جانب عدد من المهاجرين» [26].

نلاحظ إذاً، في الواقع، أنه منذ 2015، وفي وسط المجتمع الفرنسي، بالمعنى الواسع، جرى استغلال مفرط لموضوع الهجرة من طرف مشتغلين عدة، أفراداً وتكتلات، سواء كانوا مُدرجين (في المجال) أم لا، متموضعين أيديولوجياً في اليسار المتطرف، أو في اليمين واليمين المتطرف. وفي الفترة التي تسبق الانتخابات الأوروبية التي ستحدث في مايو (أيار) 2019، كيف لأولئك الذين يتناوبون على الوسائط الإعلامية و/ أو لديهم جمهور مهم، في الصحافة التقليدية و/ أو الإنترنت، أن يتموضعوا في شأن الهجرة في فرنسا؟

هل يمكن الحديث عن نصر «ثقافي» لليمين المتطرف؟

يوضح فانسان غايسر (V. Geisser)، في «الوريد الجيد» للانتخابات التمهيدية: مسألة الهوية في قلب الحملة الانتخابية المقبلة» [27]، كيف أنه وخلال الحملة الانتخابية الرئاسية في 2017، صوّب مرشح «الجمهوريين» (Les Republicains)، فرنسوا فيلون (F. Fillon) نحو «إعادة التشكيل العميقة لليمين الفرنسي (...) حول قيم الأمة والعائلة والعمل»، مستنداً إلى غير الشرعيين» إلى «اللاجئين»، من «المسلمين»، على أنهم الوجوه الجديدة للدخيل (المستأمن: أي الأجنبي المقيم)، مع قدر من الأبوية إزاءهم (الأفضل بينهم يكافؤون ويستوعبون في الجماعة الوطنية) [28]. ويشير الباحث إلى أن هذا النوع من الخطابة، الذي يُقدِم أجواء العائلة مع الخطاب المعتاد لليمين المتطرف، يمنح «نسباً مباشراً مع ذلك الخاص باليمين الكلاسيكي، الذي ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم قد (تشدد) على نحو واسع تحت تأثير الاندفاع الانتخابي للجبهة الوطنية» [29]. وفي الحقيقة، يخرج من فحص خطاب بعض الشخصيات الكبيرة في اليمين الفرنسي أن الجذرية التي تسِم «الخطابة المعادية للمهاجرين والمعادية للاجئين»، على ما يبدو، قد تثبتت وجرى الاستهانة بها منذ زمن طويل، وقد أدمن هذا الخطاب، مع ذلك، التنديد المنهجي بـ«تساهل اليسار في مجال الهجرة» [30].

وكل المكَّونات التي كانت أكثر ميزة، العرض السياسي والأيديولوجي لما كان سابقاً الجبهة الوطنية منذ تأسيسها في 1972 وخلال مجرى الثمانينيات، نجدها اليوم في سجل المفردات الاستدلالية السياسية لليمين، وبعض السمات نجدها أيضاً عند اليسار. وفي ما يخص فرنسوا فيلون، من الممكن رصد عناصر

تشير إلى تصور «هوياتي للأمة، تنشئ من دون الدفع بها بوضوح، تراتبية بين الفرنسيين بحسب الأصول، مع إحالات متواترة إلى الجذور المسيحية لفرنسا. وهذا يعني، تحديداً، الحكم على المهاجرين والمسلمين بأنهم أقل توافقاً، على نحو أولي، مع «الجذور» المذكورة، مع تصاعد الحمى الدورية في قلب اليمين الكلاسيكي، كانت قد ظهرت سابقاً زمن رئاسة نيقولا ساركوزي (N. Sakozy)، بين 2007 و2011، مع إنشاء وزارة عارضة «للهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتطور المتكافل» (2007 – 2010)، حيث يُظهر المسمى بوضوح أنه يوجد، في تمثلات نيقولا ساركوزي، وحلفائه، رابط وثيق بين الهجرة وما عليه المهاجرون، شكوك حول إمكانية «الاندماج» لدى الناس المهاجرين، سواء كانوا من أصول أم لا، وهوامات حول «نقاء» أو تمامية «هوية وطنية» متصورة، بطريقة ضمنية، على أنها بيضاء، وهي على الأقل، تاريخياً وثقافياً كاثوليكية.

من وجهة النظر هذه، من الجائز لنا، ولاعتبارات عدة أن نتوقع نجاحاً أيديولوجياً وثقافياً للجبهة الوطنية سابقاً أو التجمع الوطني (راهناً)، والذي توصل، في مدة زمنية، إلى فرض طروحاته، إن لم نقل توجهاته، على بقية الطيف السياسي.

مارين لوبان: أسس الخطاب المعادي لأوروبا والمعادي للهجرة

اختارت مارين لوبان، لدخولها السياسي مدينة فراجيس (Fréjus) التي يديرها عضو من حزبها، دايفيد راشلين (D. Rachline)، للإدلاء بخطاب في 16 سبتمبر (أيلول) 2018، حيث، من بين مسائل عدة، اتهمت من جديد الاتحاد الأوروبي بكل الشرور في فرنسا، في الصلة تحديداً بمسألة الهجرة: «ومن ثم هناك الخضوع لبروكسل ولسياساتها المتهورة حول الهجرة. فاليوم، لم يعد أمام كبار مسؤولي الأمن إلا نشاط واحد: توطين المهاجرين» [31].

بالنسبة للوبان، فإن المؤسسات الأوروبية ليست مسؤولة عن الهجرة فحسب، بل إنها تهدد رفاه المواطنين المحليين، المعتبرين ثقافياً وتاريخياً أكثر شرعية، وكذلك التطور الاقتصادي الاجتماعي للأمم: «الاتحاد الأوروبي لا يُدافِع عن أوروبا، إنه يُسقط الفكرة الأوروبية: بل أسوأ، إنه يُنظِم دمارها بإغراقها بموجات الهجرة بخضوعه للطغمة (الأوليغارشيا) المالية، بتراجع أنظمة الحماية الاجتماعية عندنا، بدمار هويتنا، ومن خلال معاهدات التبادل الحر الذي ينظم نهب أراضينا واقتصادنا» [32]. والفكرة كلية الحضور داخل التجمع الجمهوري (الجبهة الوطنية FN سابقاً)، إن الاتحاد الأوروبي يتآمر ضد فرنسا وأمم أوروبا، مستحضراً «إغراق بالهجرات» يُنظمها الاتحاد بتصميم، خدمة لرأسمالية ليبرالية– جديدة عنيفة بإزاء الأكثر هشاشة أو المعدومين على المستوى الاجتماعي– الاقتصادي. إن استفحال الوضع الاجتماعي للفرنسيين مقرون

باستمرار بمسائل الهوية، والتي هي بحسب الوطنيين الفرنسيين، قد جرى الإضرار بها، بواسطة المذنبين أنفسهم.

وما دافعت عنه الجبهة الوطنية أن تأسيسها، وخلال ثلاثة عقود في شأن المهاجرين (المتوطنين) من شمال أفريقيا ومن الصحراء، وفي شأن أعقابهم، يجد صداه اليوم حول المهاجرين (الجدد)، الذين يُقدمون، ومن دون تمييز، كمنتفعين من الأنظمة الاجتماعية. والحال، ألا يمكن أن يكونوا، ومن دون وعي، عملاء للرأسمالية المعولمة، الذين لا يبالون بالحفاظ على «الهوية الوطنية» الفرنسية. هؤلاء المهاجرون يُهددون بالضرورة هذه الهوية نظراً لأصولهم البعيدة من أوروبا، وأكثر من ذلك، مُسلِمة، هذا النمط من الخطاب يشغل أيضاً وظيفة أخرى، أو بعداً آخر: إنه يُحوِل أنظار السكان الفرنسيين، الذين يقال لهم «من أصول» (حتى ولو لم يستخدم في أي لحظة على هذا النحو)، نحو أفراد لا يشبهونهم على ما يبدو، أي المهاجرون القادمون من بلاد الأغلبية فيها مسلمة. من هذه الواقعة، فإن خلطاً يمكن أن ينشأ أيضاً بين المسلم الفرنسي، الذي يعيش في فرنسا منذ أجيال عدة وهؤلاء المهاجرين، الفارين أساساً من مسارح الحرب، أو سلطات الاستبداد السياسي. وقد ذهبت مارين لوبن أبعد من ذلك، **أولاً:** من خلال تشكيكها بسياسة الهجرة التي يتبعها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون (E. Macron)، المنتخب رئيساً للدولة في يونيو (حزيران) 2017، **وثانياً:** في التركيز المتفاقم على شخصية المهاجر، الذي يُبلوِر كل شرور المجتمع الفرنسي، وبغض النظر عن الجسم الاجتماعي المتوجس منه. فالمهاجرون يوصفون على أنهم طفيليات اجتماعية.

«في سبيل هذه السياسة المجنونة التي أثارت أكثرية الفرنسيين، تدفقت الأموال بغزارة»، لا شيء في أحسن حالاته: تجديد المباني، وضع القصور في التصرف، البيوت، الثكنات، دور التقاعد، الأشخاص المُساعِدون، النثريات، الدورات التدريبية... يجب على الفرنسيين أن يعرفوا أن مهاجراً قاصِراً يُكلِف (4200) يورو في الشهر، وأن المساعدة الطبية (AME) للمهاجرين غير الشرعيين تكلف ملياري يورو في السنة!

ملياران في السنة، تأمل في ذلك؟ تماماً حاصل ما يقترحه إيمانويل ماكرون في السنة كي يُحجِم الفقر، لكن، عند (8,8) ملايين من مواطنينا. لم يعد هناك أموال، لإعانات سكن الفرنسيين، لكنْ هناك أموال للهجرة! لم يعد هناك أموال للقدرة الشرائية للمتقاعدين، لأصحاب الإعاقات، أو للعائلات ولكنْ هناك للمهاجرين! وفي حين أنه خلال ثلاثين سنة، لم يكن هناك قط أموال لأولئك الذين لا يملكون مسكناً ثابتاً (SDF)، ويموتون في الشوارع من البرد، نجد اليوم ومن دون مشكلة، عشرات الآلاف من أماكن السكن: كل شيء تمت مصادرته وحتى سكن المهاجر لدى الأفراد عرضة للإعانة.

وفي الوقت نفسه، فإن الدعاية الرسمية تعمل بكامل قنواتها: يبتدعون لنا قصصاً خرافية: فكل المهاجرين مهندسون، وكلهم أطباء، لاجئو الحرب المفترض أن الأغلبية الساحقة منهم لاجئون اقتصاديون، وما يُزعم، أنه هجرات عائلية، في حين يكفي رؤية المراكب حتى نفهم أن الأمر يتعلق بشبان في العشرين من عمرهم يدخلون إلى أوروبا بأعداد جمة، وحتى إن بعض المستفيدين من حق اللجوء يمضون إجازاتهم في البلدان التي هربوا منها، والتي هي -بحسب قولهم- خطرة. في هذا الوقت، فإن مضطهدين حقيقيين، على الأرجح، يفور دمهم، وهم يرون الاحتيال الذي أصبح عليه إجراء اللجوء، هؤلاء من يستحقون حمايتنا» [33].

ثمة تشابهات كثيرة يمكن رصدها، بين خطاب التجمع الوطني و«النهوض بالجمهورية» (Debout La République) بزعامة نيقولاس ديبون – آغنان (N.D. Aignan)، الشيراكي السابق. فخلال مؤتمر لحزبه في افتتاح النشاط السنوي في 23 سبتمبر (أيلول) 2018، أكد هذا الأخير، أن فرنسا تواجه «استعماراً اقتصادياً، سياسياً وثقافياً ودينياً» [34]. فبالنسبة لهذا النائب المنتخب، الذي اختار التحالف مع مارين لوبان في الدورة الثانية، خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام 2018، قد تبدى له أن الفرنسيين شعروا بالتهديد الذي يجثم على «حضارتهم». والأمر نفسه بالنسبة لزعيم خط اليمين المتطرف، فإن كان ثمة تهديد حضاري، فيجب النظر إليه بالضرورة بالصلة مع الهجرة والمهاجرين:

«نعم، أيها المحبون لفرنسا، إذا أردنا ألا نتحول إلى أجانب في بلدنا، فعلينا الاتحاد! توحيد قوانا لمقاومة أولئك الذين يريدون استعمارنا اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ودينياً» [35].

والرجل السياسي هذا يعتقد بشدة، وبطريقة لوبان نفسها، بوجود مؤامرة رأسمالية تستخدم بوعي المهاجرين كأدوات ملائمة، خانعة. وتعمل على التخفيض المُعمم لأجور الفرنسيين. في حين أن الرأسمالية، صيرورة غير شخصية بطرق مختلفة من أولئك الذين يناصرونها أنفسهم، فالمنتخب شعبياً عن «النهوض بالجمهورية» يواصل اعتقاده بتلاعب العملاء، الذين وبقصد ينتظمون ضد مصالح الوطنيين. وفي هذا الشأن يتهم إيمانويل ماكرون وأنصاره بخدمة هذه الرأسمالية من النمط المالي والنهّاب. ويستخدم اللهجة الشعبوية، مؤكداً أن الفرنسيين، وهو يعرف، بصنيعه هذا، آمالهم الأعمق، سيكونون ضحايا سياسة الهجرة هذه، في الشروط الاقتصادية والاجتماعية. ولا يتردد في إضافة بُعد هوياتي أو ثقافوي: «كي تخفي خضوعها لمجموعات الضغط (اللوبيات) وللمصالح المالية، تتزيّا السلطة بوعي شبه أخلاقي. فقد وجدت قضيتها:

المهاجرين. تدعي الدفاع عنهم، بإظهار كرم مظهري زائف، في حين أنها لا تفعل إلا ضمان انتقال يد عاملة رخيصة في خدمة تجار العبيد الجدد في القرن الحادي والعشرين (...) وكل هذا، بكل تأكيد على حساب الفرنسيين. هل تعلمون أن الحكومة أضافت ملياري يورو على الرصيد المخصص لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين. مليارا يورو ممولان من تخفيض الإعانات المخصصة لكم في السكن، وإلغاء (150,000) وظيفة إعادة إدراج في المجتمع»[36].

يستعيد نيقولاس دوبون– أغنان موضوعات قديمة جداً للتجمع الوطني «الأفضلية الوطنية». فهذه، أُهملت وجرى التضحية بها من رئيس الجمهورية لصالح «الأفضلية الأجنبية»، والتي يلازمها الإفقار أو نزع الترتيب الاجتماعي للفرنسيين. وهو يعيد تعريف نفسه، على الضد مما كان من المفترض أن يجسده إيمانويل ماكرون، كمهموم بمصلحة وهوية الفرنسيين، ضد واقعة الهجرة: «يُندِد ماكرون بالأفضلية الوطنية، ولكنه يطبق الأفضلية الأجنبية بسرقته الفرنسيين المتوسطين والمتقاعدين، من أجل تمويل الهجرة غير الشرعية. وإذا كان الحُكم اختياراً، حينها أنا أختار إعادة الأموال للفرنسيين، ولا سيّما للمتقاعدين عندنا، الذين عملوا طوال حياتهم في خدمة المُتحدات والأمة. وكل من يعارض إفقار الفرنسيين، واقتلاع الكائنات، ونقل الشعوب، يُهزأ به وتشوه سمعته»[37]. وكالعادة، تُقرن الهجرة، فوراً، مع «غير الشرعية»: «النمو متقطع، البطالة لا تنخفض، وانعدام الأمن ينتشر، والهجرة غير الشرعية تتزايد»[38].

وإذا ما اتهم زعيم «النهوض بالجمهورية»، الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، والحكومة بتشجيع إقامة المهاجرين في فرنسا، فإن القانون رقم (778 – 2018)، في 10 سبتمبر (أيلول) 2018، «في سبيل هجرة مضبوطة، حق باللجوء حقيقي واندماج ناجح»[39]، الذي أوحت به رئاسة الجمهورية، والحكومة ونواب الأغلبية في حركة «الجمهورية إلى الأمام» (La République En Marche)، قد شجبته منظمات الدفاع عن الحقوق الإنسانية. وفي «بيان مجلس الوزراء للصحافة» في 21 فبراير (شباط) 2018 ، أن المشروع الآنف الذكر نصّ على «متابعة ثلاثة أهداف: «خفض مُدد التحقيق في طلب اللجوء، تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتحسين استقبال الأجانب المقبولين للإقامة لمؤهلاتهم ومواهبهم»[40]. ويمكننا قراءة أن القانون وبفضل «فاعلية أكبر في معالجة طلب اللجوء والحزم في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جعل ممكناً وجود سياسة استقبال سخيّة ومنفتحة لأولئك الذين لديهم استعداد ليكونوا مقبولين للإقامة والمساهمة في تقدم فرنسا»[41]. وبعبارات أخرى، يتعلق الأمر باختيار المهاجرين والمهاجرين المؤهلين للتوطن، وذلك وفق ما يمكن أن يقدموه للبلد

في مجال «التقدم»، ومن جهة أخرى محاربة «الهجرة غير الشرعية». وهذا يعني تحديداً رفض استقبال المهاجرين الذين لا يقدمون، بحسب المعايير، الخاضعة للتغيير حكماً، أي قيمة مضافة بعبارات النمو والتقدم الاقتصاديين. إنه تصور نخبوي أو ذو نزعة اصطفاء.

في حين أن المنظمة الفرنسية غير الحكومية، التي تساعد المهاجرين من أجل حماية حقوقهم، حكمت بصورة سلبية على بعض النقاط [42] من القانون المقدم، والذي دافعت عنه الأغلبية الرئاسية، مثل «تمديد فترة الاحتجاز الإداري (...) عزل طالبي اللجوء (...) التنظيم الممنهج لإجراءات الإبعاد وزيادة إجراءات المراقبة ضد الأشخاص الأجانب (...)، تكوين ملفات أمنية للقاصرين المنفردين... إلخ».

الشخصيات والأحزاب غير المنسوبين لليمين المتطرف

جيرار كولومب (G. Collomb)، المتحدر من الحزب الاشتراكي، والذي أصبح وزيراً للداخلية في عهد ماكرون (قبل أن يستقيل)، صرح في 30 مايو (أيار) 2018، وخلال جلسة استماع علنية في مجلس الشيوخ بالآتي: «يقوم المهاجرون أيضاً بقليل من (مقارنة المزايا) (Benchmarking)، وذلك لرؤية التشريعات الأوروبية، والتي يمكن القول: إنها الأكثر هشاشة، وترون على سبيل المثال، أن أصحاب جنسية ما، والتي لن أذكرها، يتجهون –غالباً- نحو بلد ما، لا لأنه ناطق بالفرنسية، بل لأنهم يحكمون أنه الأكثر سهولة» [43].

المسؤول الاشتراكي القديم ينزع الصدقيّة عن وضع المهاجرين، حيث يختزله في الفاعلين العقلانيين، الذين يحتسبون المزايا والسيئات للأمكنة والبلاد التي يعتزمون الذهاب إليها. وبكلمات أخرى، وزير الدولة لا يكترث بتاتاً للحاجة المُلحة وللضيق والهشاشة التي يتعرض لها المهاجرون. وفي هذا الخصوص، وحتى قبل تبني نص القانون، أدلى جيرار كولومب بتصريحات شبه مماثلة: «إذا بقينا من دون رد فعل، سيتوجب علينا أن نستقبل في فرنسا كل عام بضع عشرات من الأشخاص (...) هل يمكن أن نفكر أنه بإمكاننا كل سنة بناء مدينة بحجم متوسط لاستقبال هؤلاء اللاجئين» [44].

وفي ما يتعلق بحالة «الأكواريوس» (Aquarius)، المركب المستأجر منذ 201 من جمعية «الإنقاذ في المتوسط» (SOS Méditerranée)، بغرض تقديم النجدة للمهاجرين في المتوسط، فقد أثارت حرباً كلامية سياسية وإعلامية. في ربيع 2018 أولاً، ومن ثم في خريف 2018، أظهرت فرنسا هلعاً وتردداً إزاء استقبال المركب على الشواطئ الفرنسية. وبحث قصر الإليزيه عن تدبير لحفظ العنزة

والملفوفة معاً على نحو ما، وذلك حتى لا يتنازل لدوائر من اليسار، وحتى لا يُقدِم موضوعياً، حجة تؤيد موقف اليمين المتطرف. ولهذا السبب لزم الإليزيه والحلفاء السياسيون لإيمانويل ماكرون الصمت، قبل أن تتم الإحالة بلسان الناطق الإعلامي لرئاسة الجمهورية، بنجامين غيفو (B. Giveaux)، إلى «القانون البحري الدولي»، الذي يفرض على البلدان الأكثر قرباً من «المركب في حال الخطر» استقبال المهاجرين [45]. وبالنسبة لمارين لوبن أو ماتيو سالفيني، فإن رفض فرنسا ظهر شافياً. وفي الخريف، مُنِعت «أكواريوس» من الرسو على شواطئ مدينة مرسيليا، ولو أنه تم في نهاية المطاف استقبال (18) من أصل (58) مهاجراً في فرنسا.

وقد اعتبر زعيم «الجمهوريين»، اليمين الفرنسي التقليدي، لوران ووكيز (L. Weuquiez)، أن حيرة إيمانويل ماكرون ومناصريه كانت معيبة، بخصوص الأكواريوس أو المهاجرين بصورة عامة. وبالنسبة له، ثمة مشاكل هوية وأمن بسبب المهاجرين، فهؤلاء ليسوا حقاً ضحايا «مهربين في المافيا»، ولكنهم مثيرو شغب [46].

وجدت حركة «فرنسا الأبيّة» لجان لوك ميلنشون نفسها أكثر فأكثر في وضع حرج بسبب الهجرة، ودخلت تحت هذا العنوان في صدامات عميقة. ومنذ 2016 التزم زعيم اليسار المتطرف، وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية، خطابات غير معهودة بالنسبة للطيف السياسي الذي ينتمي إليه. فالتكتيك المتبع من ميلنشون تأسس على اقتناع أنه في شأن الهجرة، يجب عدم ترك الميدان خالياً لليمين، مع البحث عن تبني لهجة مختلفة عن اليسار، ولا سيما الحزب الاشتراكي. وقد صرّح في 24 أغسطس (آب) 2016، لصحيفة «لوموند» (Le Mor)، عن موقفه المتحفظ، إن لم نقل المعادي للمهاجرين، وعندما كان يُظهِر بعض الانفتاح، فإنه يلجأ إلى الانتقائية: «لم أكن يوماً مع حرية الإقامة، ولن أبدأ ذلك اليوم، لكن، هل سيأتي ألف طبيب للإقامة في فرنسا، ستكون هذه فرصة؟ نعم» [47].

يُقِر ناشطون في حركة ميلنشون السياسية -بطيب خاطر- بأن مواقف زعيمهم تتأتى فعلياً من مسعى تكتيكي، وبحسب قول أحد الكوادر: «يجب التحلي بالواقعية، إذا تبنينا خط تشكيلات اليسار المتطرف نفسها حول الهجرة، وفي السياق الحالي، فسيُقضى علينا سياسياً. وعلى النقيض من بعض التشكيلات، لدينا استعداد لنربح في الانتخابات» [48].

في التصرف على هذا النحو، فإن حزب «فرنسا الأبيّة» خلق لا محالة مساميّة (Porosité) (أي القدرة على الامتصاص) مع تشكيلات اليمين المتطرف

الشعبوي، المعادي لإقامة المهاجرين والتكفل بهم مادياً. وأبعد من الحقل السياسي القائم، فقد اهتزت الحقول الإعلامية والجامعية، ويمكن إضافة الحقل الأدبي.

حالة فيليب دو فيليه (Ph. De Villiers)

في 24 أغسطس (آب) 2017، أبدى فيليب دو فيليه (كاتب وفاعل سياسي سابق)، رد فعل على كلام البابا فرنسيس (François) في شأن المهاجرين والإجراءات الحادية والعشرين التي طالب بها في صالح استقبالهم [49]. فقد قال رجل الدين: إنه يُعارِض أي شكل من التقييد على الاستقبال. وقد بنى البابا موقفه على بيان محدد من الأناجيل، إذ أعلن في هذا الخصوص: «كل مهاجر يطرق بابنا هو فرصة لنلتقي مع المسيح، الذي يتماهى مع الأجنبي (الغريب) في كل عصر، إن استقبل أم رفض». وصرح بأنه يؤيد: «منح تأشيرات إنسانية»، إضافة إلى تشجيع «لم الشمل العائلي»، و«التأشيرات الموقتة الخاصة» لأولئك الفارين من النزاعات في البلدان المجاورة»، ودعا إلى تجنب «الطرد الجماعي والاعتباطي» و«تأمين مساعدة من القنصليات للمهاجرين»، و«حرية التنقل وإمكانية العمل والنفاذ إلى وسائل الاتصال»، والسماح للمهاجرين واللاجئين بالوصول من دون حد إلى «الرعاية الصحية الوطنية وإلى أنظمة الإعانة... إلخ».

وبالنسبة لسكرتير الدولة الفرنسي السابق، فإن البابا بتصريحاته هذه يُساهم «في انتحار الغرب»، ويُضحي «بالجذور المسيحية» لأوروبا، حيث ومن غير وجه حق «لا يتحدث عنها»، «يفتتح البابا فرنسيس لاهوتاً معولماً جديداً مُميتاً لأوروبا»، وهذا الخطاب «يضع الكنيسة في قرب مشبوه مع الداعين للعولمة العابرة للأجناس البشرية، ولتسليع العالم». ولا يعترف فيليب دو فيليه بأي شرعية أخلاقية للبابا ولروما، لأنه، وفي النهاية أدار الاثنان الظهر لتعاليم المسيحية التمامية الحقة، والهوياتية، بالتالي فإنهم يلعبون -وفقاً له- وبطريقة مميتة، ضد الأمة، الأمم، السيادة، والسيادات الوطنية، بحيث تُساهم «حقوق المهاجرين» في تلاشي أوروبا، التي «هي في طور التحول إلى ترصيعة جماعاتية متعددة النزاعات، ومتعددة عديمي الثقافة». فالإسلام والمسلمون، والذين لم يذكرهم البابا في مقترحاته، هم الهدف الرئيس للمآخذ التي أبداها رجل السياسة الفرنسي: «في النقطة الحادية والعشرين، حين يذكر البابا تحويل الهويات الثقافية، بمعنى آخر رفض الاستيعاب (أو الاندراج). وعملياً، يحمل هذا خطر أسلمة أوروبا مع الحجاب، والحلال... إلخ. وقد لفت مسيحيو الشرق انتباهنا: «انظروا ما يحدث لنا، لأنه سيطالكم الشيء نفسه غداً» [50]. وقد ذهب فيليب دو فيليه أبعد من ذلك أيضاً: «يبدو لي أن هذا الالتماس يذهب في اتجاه واحد. البابا فرنسيس لم يتحدث في أي لحظة عن عِظم الضيق

المادي والأخلاقي والروحي للمواطنين في بلدان الاستقبال، وعن انعدام الأمن وعن مواجهتهم الأليمة يومياً مع مجتمع آخر يحمل أعرافاً لا تتوافق معه» [51].

إنه يتحدث عن الإسلام كـــ «دين غازٍ في الجوهر»، مؤكداً أن «الإسلام يراهن على أن أوروبا ستأفل، ولن يكون هناك طفرة ديموغرافية ولا روحية، ولا حضارية». وعلينا ذكر أن موضوع الهجرة قد التصق بإسلام يُنظر إليه وكأنه سلبي تماماً في أساسه، في نظر هذا الأخير.

إلى ذلك، فإن مسألة الهجرة تُختصر في جوهرها في مسألة الدين، فالإسلام سيكون -علاوة على ذلك- غير متوافق مع أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً، إلى جانب أنه سيحث بحركيّة أنصاره ونشاطهم على غزو القارة الأوروبية. وهو يستحضر بلدان الاستقبال «الغارقة»، «التي تعاني في جسدها من جراء التفجيرات»، مُحدثاً بذلك، مرة أخرى، خلطاً بين الهجرة، الإسلام، الإسلاموية والإرهاب.

تبدو رؤية الرجل السياسي تآمرية في العمق، ففي الواقع -ووفقاً لرأيه- فإن النخب الرأسمالية «المعولمة» هي من تنظم الهجرات بحثاً عن «الأيدي الأرخص في العالم»، إذ إن «العولمة الإسلامية» و«العولمة الهندوسية»، يشبكان أيديهما معاً لتدمير أوروبا، مهددين بقاء المسيحيين الحقيقيين.

حالة إريك زمور (E. Zemmour)

إن أحاديث الكاتب وصاحب الجدالات، إريك زمور، تسير على السجيّة نفسها، وهو كان، زيادة على ذلك، قد أُدين من القضاء الفرنسي في مايو (أيار) 201، لأنه أدلى «بأحاديث عن رهاب الإسلام» [52]. وفي مناسبة حلقة تلفزيونية عن الخدمات العامة في 6 سبتمبر (أيلول) 2016، أكد أنه يجب على المسلمين المقيمين في فرنسا «الاختيار بين الإسلام وفرنسا»، وأنه سيحصل «غزو» و«نضال لأسلمة الأراضي (الفرنسية)» [53]. ففي الواقع، بالنسبة لزمور، تواجه فرنسا نوعين من «الإغراق»: إغراق بالهجرة، قادم من الخارج، ذات طابع إسلامي في شكل أساسي، وإغراق داخلي، من صنع مسلمين يعيشون في فرنسا، لكن -ووفقاً له- يتبعون أعرافاً أجنبية عن تقاليد الأسلاف في البلد. فبالنسبة لهذا الكاتب، لا يوجد أدنى شك بأن الإسلام والمهاجرين من النمط المسلم يُمثِلون حُكماً خطراً على بقاء الحضارة الغربية والفرنسية.

يتابع زمور قائلاً: «يوجد اليوم مشكلة هائلة مع الإسلام. من دون الحاجة إلى إضافة مئات الآلاف من السنين! عندما يكون لدينا (100,000) طلب حق

لجوء، فإن ذلك لم يعد حقاً للجوء. منظمة الأمم المتحدة تُنظِم غزو أوروبا، على نحو أكيد وعن سبق إصرار (...) هناك أرقام مفجعة (...) اليوم، لدينا ومنذ سنوات (100,000) مهاجر نظامي في السنة. لم شمل العائلة، طلاب، زواج (...) هذا يطرح عندي مشكلة (...) فعلى الحقيقة، اليوم، ما هو حق اللجوء هذا؟ أغلبهم رجال، هناك قلة من النساء، وقلة من الأطفال، إنهم مسلمون في غالبيتهم، يأتون من بلاد مثل أفغانستان (...) إن الإحلال الكبير واضح (...) أنا لا أريد استقبالهم» [54].

وهناك فرنسيون آخرون أصحاب مواقف جدالية، على صورة الكاتب المعادي للسامية، ألان سورال (A. Sorel) الذي يتبنى وينشر، عبر موقعه على شبكة الإنترنت ويزوره بانتظام مِئات بل ملايين الأشخاص، كل أنواع الكلام وشرائط الفيديو التي تشجب أيضاً «الغزو الذي تمثله الهجرة»، لكن هذه المرة في صلة مباشرة مع هواجسه المعادية لليهود.

حالة آلان سورال (Alain Soral)

يكشف آلان سورال عن نزعة تآمرية معادية للسامية، عنصرية، لديها رهاب المثلية، وتُمثِل الهجرة، والمهاجرين بالنسبة له، بنيوياً مشكلة، فهم يطرحون صعوبات هائلة على فرنسا والفرنسيين الذين يُقال لهم «من أصول» (يتحدرون من)، وعلى الحضارة الغربية والحضارة الفرنسية في آن.

ما يشكل -في نظر سورال- أساس هذه المشكلة، أي مصادر الصعوبات المذكورة آنفاً، وخصوصاً ذات الصلة بمسألة الهجرة، فهي النخب الرأسمالية التي أنشأ نواتها «الماسونيون»، و«اليهود» الذين يُنظمون على نحو إرادي وفي شكل خفي، تدفق الهجرة إلى فرنسا، بهدف منع الفرنسيين من النضال ضد الرأسمالية المعولمة. وقد ذهب سورال إلى حد اتهام إسرائيل واليهود والولايات المتحدة، بأنها نظمت التفجيرات في فرنسا عام 2015، إلى جانب مبادرتها بإشعال حروب في أجزاء من العالم العربي [55] ويقول «استراتيجية الهجرة المتسارعة هذه، هي -في رأيي- استراتيجية منع، بواسطة التدمير لكل طفرة وطنية وقومية ضد النظام العالمي الجديد، المتناغم مع الأزمة الرأسمالية والمالية المتقدمة، هكذا يجب فهمها! (...) نحن في مرحلة إغراق وفوضى لا يمكن إدارتهما، وسينتج عنها -في رأيي- ميليشيات وعنف محض، واغتصاب، ونهب... إلخ. وأظن أن الفوضى هذه هي ما تريده الرأسمالية، لكي تستطيع الثبات في مواقعها. أي استراتيجية الفوضى المعممة. وفرنسا تواجه خطر الموت، وهذا واضح وبيّن! وهذا يتوافق مع ما أعلنته منذ سنوات، وأنا مرعوب جداً أن أكون محقاً إلى هذا الحد (...) إنه مشروع دنيء في طور التنفيذ

تحت أنظارنا»[56].

فكاتب المقالات الجدالية مقتنع إثر ذلك بأن هناك «أسلمة لفرنسا»، نتاج «نزعة الهجرة والعلمانية الماسونية»، ومآلها حرب أهلية، في حين أن فرنسا هي جوهرياً «هلينية – مسيحية»، قد خانها اليهود وحلفاؤهم[57]. فالهجرة في فرنسا تستجيب لمخطط قديم وضعه الأعداء المفترضون للبلاد، وفي الأساس هم اليهود، الذين يبذلون طاقتهم في التهجين وتعدد الجماعات بغية حل الوحدة الفرنسية، وعلى نحو ما، يتلاقى سوريل مع طروحات الكاتب من اليمين المتطرف، رونو كامو (R. Camus)، الذي يتكلم عن «الإحلال الكبير»، ما يعني الخسارة النهائية للهوية الفرنسية لصالح سكان لا يمكن استيعابهم، غرباء تماماً عن التاريخ والأعراف الفرنسية.

غير أنه، وحتى لو كان الكتّاب أو أصحاب الآراء الذين يتبنون وضعيات مقفلة جداً وتستهدف المهاجرين وخصوصاً من اليمين واليمين المتطرف، إلا أن كتاباً أو بعض الباحثين المندرجين في اليسار على ما يبدو، يثيرون في بعض وجوه خطابهم مسامية (Porosité) مع بعض المواقف المتطرفة التي يُدافع عنها في الفضاء العام بموضوع الهجرة في فرنسا.

حالة كامل داود

يتعلق الأمر بكاتب جزائري، كتب في 31 يناير (كانون الثاني) 2016، مقالاً لصحيفة «لوموند» (الفرنسية)[58]، يشجب فيه موقف المهاجرين إزاء نساء في مناسبة رأس السنة في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2015، في كولونيا بألمانيا، إذ أعلن مئات النساء «أنهن تعرضن لاعتداءات من زمرة من الرجال من أصول شمال أفريقية»[59].

وبعد إدانته لليمين المتطرف الذي يستفيد من هذا النوع من الحوادث، كي يزايد على رفض المهاجرين والأجانب، يستعيد كامل داود، مع ذلك، لصالحه الشعارات الثقافوية التي تعيد الدينامية تحديداً، ولو على نحو غير مقصود، إلى الخطابة عند أحزاب وحركات اليمين المتطرف المعادي جذرياً للهجرة غير الأوروبية: «نزعة ملائكية أيضاً؟ استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء الهاربين من تنظيم داعش، أو الحروب الراهنة يُستغل في الغرب بسذاجة مفرطة: نرى، في اللاجئ وضعه لا ثقافته، إنه الضحية الذي يجمع إسقاط الغربي أو شعوره بالواجب الإنساني أو الشعور بالذنب. نرى الناجي وننسى أن اللاجئ يأتي من فخ ثقافي يختصره خصوصاً صلته بالله وبالمرأة».

يختزل الكاتب اللاجئ بالمسلم، والذي هو إلى ذلك سجين جبلته الوراثية، ثقافته الأصلية، وعلاقته غير السوية بالمرأة. بالنسبة لكامل داود، لا يتعلق الأمر بالتشديد على فداحة القضايا البسيطة المُدانة لما هي عليه فحسب، ولكنه يقيم محاكمة لمجمل اللاجئين ولثقافتهم، التي إلى جانب أخذها جامدة، نجدها يتسرب إليها، افتراضياً، رؤية حرفية وبربرية للإسلام.

فالمهاجر، في كولونيا وغيرها، لديه مشاكل مع الليبيدو [60]، ومتاح شرحها بصلة أداتية مع المرأة ومع الجنس، بسبب تنشئة اجتماعية مُدمرة «في عالم الله»، وهو معد لذلك، لتبني هذا النمط المخصوص من السلوك خلال مجرى وجوده: «يأتي الآخر من هذا العالم الشاسع المؤلم والمروع، أي من البؤس الجنسي في العالم العربي– الإسلامي، من العلاقة المرضيّة مع المرأة والجسد والرغبة. واستقباله لا يعني شفاءه، العلاقة مع المرأة هي «عقدة غورديان» (Le Noeud Gordien)، هي الثانية في عالم الله. المرأة منبوذة، مرفوضة، مقتولة، مغتصبة، محجور عليها أو مملوكة لأحد. وهذا يشير إلى صلة مضطربة مع الخيال والرغبة في العيش بحسب نظام الخلق والحرية. المرأة انعكاس للحياة التي لا نريد القبول بها. إنها تجسيد للرغبة الضرورية، وهي مذنبة –إذاً- بجريمة مروعة: الحياة» [61].

يُقدِر الكاتب أن المهاجرين من أصول عربية ومسلمة، لديهم من جهة أخرى، جوهرياً مشكلة مع المرأة، بما يجعل منهم إسلاميين كما يشهد بذلك أحد مقاطع النص. ينتقل من المهاجر إلى المسلم ومن ثم إلى الإسلامي، من دون أي فترة انتقالية: «إنه اقتناع مشترك يصبح مرئياً عند الإسلامي، على سبيل المثال، الإسلامي لا يحب الحياة. بالنسبة له، إنها إضاعة وقت قبل الأبدية. إنها فتنة، تخصيب غير مفيد، بُعد عن الله والسماء، وتأخر عن الموعد مع الأبدية. فالحياة هي نتاج عصيان، وهذا العصيان نتاج امرأة» [62].

وإذا ما ذهبنا مع كامل داود إلى الغاية القصوى لتفكيره، فلن يكون هناك استقبال للاجئين المسلمين في أوروبا، التي تُعادل، من أن تدبر ذلك مسبقاً، تعليماً جنسياً غربياً. كامل النص، على الرغم من بعض التنازلات المهمة، حول رفض منح الصدقية لخطاب اليمين المتطرف، الذي لا يرى في وصول وحضور المهاجرين إلا «غزواً»، يلخص الكاتب في المقام الأخير سهرة كولونيا مع المهاجرين المسلمين بأن لديهم مشكلة ثقافية مع الحداثة، وأوروبا والنساء. إنه يُشبه سهرة كولونيا بأنها حجة إضافية عن «بورنو (عمل إباحي)– إسلامي» و«كاميكاز» (انتحاريين) يحلمون «بعذارى» في الجنة: «الجنس هو البؤس الأكبر في (عالم الانتحاريين)، إلى درجة أنه أتاح ولادة هذا (البورنو– الإسلامي) الذي حوله الدعاة الإسلاميون إلى خطاب لتجنيد «المؤمنين» خاصتهم. هوام العذارى

عند «الكاميكاز» (الانتحاريون)، مطاردة للأجساد في الفضاء العام، طهورية الدكتاتوريين، الحجاب والبرقع» [63]!

مع ذلك، وفي فحص الوقائع، تبدو الأمور أكثر تعقيداً مما تظهر لأول وهلة، فمن أصل (153) شخصاً مشتبهاً بهم بارتكاب اعتداءات، (103) هم من التابعية الجزائرية أو المغربية، بحسب المدعي العام المكلف بالتحقيق، وللكحول دور في ارتكاب الجنح، وبتقدير التحريات الجارية، تبيّن أن الحوادث تتعلق بالسرقة أو محاولة السرقة تحديداً، أي أكثر منه اغتصاباً أو اعتداء جنسياً مُنظماً أو مُعمماً [64].

لم يتحقق شيء: هناك، حسب قراءة يمينية أكثر، أو ببساطة يمينية متطرفة، سلوك ديني و/ أو ثقافي يشجع الاعتداءات العادية، كما إيقاع الأذى الجنسي. هذا ما يغرف منه تحديداً الكاتب الجزائري، من دون أن يُصدر أي إشارة تحذير. فقسم صغير من الحقل الجامعي الفرنسي ليس محصناً ضد اللهجات الثقافوية في إدراك ظاهرة الهجرة.

حالة لوران بوفيه (L. Bouvet)

في مقال منشور في الصحيفة اليمينية «لوفيغارو» (Le Figaro)، واستعاده في مدونته «المهاجرون: اليسار وتناقضاته» [65]، لا يتفادى الأستاذ في العلوم السياسية لوران بوفيه: بعض العوائق في شأن الهجرة. فهو ينطلق من افتراض مسبق، حيث الوقائع مغلوطة، بأن «اليسار» يصنع «من مأساة إنسانية» «مجرد قضية أخلاقية بسيطة»، والتي ترتسم، خطأ بحسبه، في «سياسة». إنه يتصرف كما لو أن كامل اليسار كان مؤيداً لاستقبال كل المهاجرين، سواء كانوا لاجئين أم لا. وعلى هذا النحو، وبطيب خاطر، يتبنى بوفيه خطاباً مماثلاً لليمين المتطرف الذي يلوم اليسار، من دون تمييز، على انضمامه لفكرة استقبال شامل أو «واسع». بالنسبة للباحث، من الواجب الحفظ التام للطابع الضروري والإلزامي لـ«الحدود» ولا يجب النظر إلى أنه يمكن عبورها بيسر، ولو كان لمسائل ذات طابع إنساني. المقاربة العددية، مرة أخرى، ليست غريبة عن علم الحساب، الخاص عموماً بأيديولوجيا اليمين واليمين المتطرف: فإذا جرى استقبال كل المهاجرين، فسيكون بالضرورة على حساب الأشخاص المقيمين سابقاً، وفي الحالة المذكورة، ثمة مجازفة في انهيار وحدة الأمة، ولوران بوفيه لا يستخدم بدقة هذا النوع من المفردات، لكن الفكرة، على الرغم من ذلك كامنة: «غير أن مثل موقف كهذا، علاوة على طابعه الوهمي، لن يكون إلا بسبب عدد اللاجئين الذي سيفضي إليه إذا ما استمر النزاع الشرق أوسطي، للموقف هذا إذن نقيصتان رئيستان: إيقاع الظن

بأن الحدود ليست إلا شيئاً طارئاً غير شرعي يمكن اجتيازها بخاطرنا، والنظر إلى كل نقد أو مساءلة كتعبير عن رفض غير إنساني للآخر، مثل إرادة انغلاق وانطواء هوياتي» [66].

وفي نوع من التعميم غير الملائم، يُناصِر الأستاذ الجامعي فكرة أن الفرنسيين لم يتنازلوا عن «ضبط الحدود الأوروبية أو الوطنية» أو أيضاً عدم القبول «بالهجرة الاقتصادية». كما لو أن الكاتب يُسقِط على الفرنسيين تحفظاته الخاصة به في ما يتعلق باستقبال فرنسا للمهاجرين. إنه مخطئ بالنسبة للنزعة الأخلاقية المفترضة لليسار في مواجهة دفق الهجرة. إلى ذلك، فإنه يشكك في صحة أساس السياسة الألمانية للهجرة، مستحضراً، في حالة ألمانيا «استقبالاً واسعاً للمهاجرين»، متبعاً الخط نفسه لما يُندِد به باستمرار، الفاعلون والعاملون في اليمين المتطرف. وفي العمق، يُناضل لوران بوفيه للحفاظ على الحدود الوطنية والأوروبية، وإعادة تأسيس لسيادة قائمة على الدولة– الأمة، ومن أجل أوروبا منشغلة بـ«هوية مشتركة»، من خلال تجاوز الانهمام الوحيد، وهو «حماية الحقوق والحريات الفردية». ومن هنا يتبدى البعد الهوياتي في الكلام والموقف السياسي لرجل السياسة هذا.

ولهذا يستخدم الأستاذ في العلوم السياسية التعبير اللفظي «انعدام الأمن الثقافي» الذي استعاره من كاتب المقالات كريستوف غيلي (Ch. Guilly). وقد بادر عالم الاجتماع فيليب كوركوف (Ph. Corcuff) إلى سبر التعبير اللفظي أو المقولة، آخذاً على العامل بالسياسة لوران بوفيه، أنه يجعل طبيعياً ويحفز المناخ المقلق حول «الثنائي: هجرة، إسلام» والذي هو «رثات انعدام الأمن الثقافي» [67]: «إن مقولة «انعدام الأمن الثقافي» تفترض في هذه الحال أن الكيان الثقافي المتناغم المزعوم (الثقافة الفرنسية) مُهدد ذاتياً وموضوعياً من ثقافة أخرى هي أيضاً ملتحمة ومتماسكة (الإسلام)، وهو ما لا يلتفت إلى الطابع المركب، والمختلط والمتحرك لكثير من الثقافات الجمعية كما الهويات الفردية. وهذا ما يشبه مواكبة شبه عالمة (Para – Savant) للقراءة الهوياتية للعلاقات الاجتماعية التي تروج لها النزعة المحافظة الجديدة. وحين نصل في خلاصة الكتاب إلى توجيه أصابع الاتهام لـ«التعددية الثقافية» و«الترويج للتنوع» باسم «الجمهورية» (واحدة وغير المنقسمة؟)، فذلك يرسم ثقافوية الفرنسي المتوسط التي تتكئ على نزعة دولتية تبغي فرض التأحيد وما بعد استعمارية» [68].

الهجرة بعيداً من رهاب الأجانب

ثمة كثير من الهوامات حول الهجرة، بسبب، وقبل أي شيء آخر،

العبارات التقريبية، أي غير الدقيقة، وعدم الدقة والمنحى التقريبي يكثران ويزيدان من سماكة حجاب الأفكار المسبقة والغموض، والذي يستغله بالكامل كل أنواع المقاولين الهوياتيين، مع «تفسيرات مُنحازة، كارثية، وحتى عنصرية» [69].

مع أن اليمين المتطرف واليمين، وقسماً من اليسار المتطرف واليسار يخشى من واقعة الهجرة «الواسعة»، ويبدو أن هذه الأخيرة تبقى، في العالم، ضعيفة للغاية، فهي تخص نحو (3.5%) من سكان المعمورة. ومع ذلك، تبقى مسألة «الإغراق»، في حين أنه من المستحيل مادياً تحديد حجم أو رقم، بالتعريف، الهجرات غير الشرعية، والتي ليست تحديداً موضوعاً للتعداد. كذلك هي أكثر التصورات الفردية والجمعية التي تدرك الهجرة بوصفها «مشكلة»، انطلاقاً من بعض الحالات التي سلطت وسائل الإعلام الضوء عليها، على صورة مخيم كاليه. غير أنه نادراً ما جرى استحضار الفوارق البالغة بين «مهاجر، مُهجر، مقتلع، طالب لجوء» [70].

فعبارة «مهاجر» تمنح استخدامات مختلفة، ومن بينها الأقل تحديداً والأكثر أيديولوجية. وقد فرض نفسه، أقله منذ 2000، على حساب «أجنبي» و«مهاجر متوطن». إنها عبارة وحيدة لا تقول -مع ذلك- شيئاً عن الأشكال والصيغ، علماً أن المهاجر، وفي تعريف بسيط، يُحيل إلى من ينتقل في إطار تغيير «محدد في الزمن أو نهائي لمكان الإقامة الاعتيادي» [71]. فالمهاجر يمكن أن يكون موضوعياً طالب لجوء، مترحلاً من وطنه، مهاجراً متوطناً، من لا وطن له، أجنبياً. لكن ليس ثمة تعريف متفق عليه، حتى على مستوى الهيئات الدولية [72].

علاوة على ذلك، ومن ضمن المهاجرين يوجد لاجئون والذين «هم في غالبيتهم أشخاص فارون من النزاعات المسلحة و(أو) الاضطهاد الذي يمكن أن يتعرضوا له في بلدانهم بسبب انتماءاتهم السياسية، الدينية، الاجتماعية، الجنسية أو الإثنية» [73]. وبخلاف الشائع من الأفكار، «البلدان الرئيسة لاستقبال اللاجئين في العالم هي خارج الاتحاد الأوروبي: تركيا، لبنان، باكستان، تشاد، الأردن، إيران، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية (RDC). و(53%) من اللاجئين في العالم تأتي من بلدان في حال حرب أو فيها عدم استقرار سياسي: سوريا، أفغانستان والصومال» [74].

وفي السياق نفسه، يذكر عالم الديموغرافيا، فيليب فارج (Ph. Fargues) بأن أوروبا استقبلت (11%) من اللاجئين مقابل (86%) للبلدان النامية، فالبلدان الثلاثة التي استقبلت لاجئين أكثر في 2015، هم بحسب الهيئة العليا للاجئين

(HCR): تركيا (2,5 مليون)، لبنان (1,5 مليون)، وباكستان (1,6 مليون) [75]. ويُلِح على واقعة أن أكثرية المهاجرين حافظوا على وضعهم كلاجئين. وبين الأعوام 2011 و2015، فإن المهاجرين الذين دخلوا خلسة إلى اليونان وإيطاليا، قد أتوا في شكل أساسي من: سوريا، أفغانستان، إريتريا، العراق، ألبانيا، باكستان، نيجيريا، الصومال، بنغلادش، ومن تونس. وخلال هذه الفترة، فإن المجموعات الأربع التي حظيت بنسبة معتبرة من قبول طلب اللجوء، هم على التوالي: السوريون (94.6%)، الإريتريون (86.6%)، العراقيون (66.8%)، والصوماليون (62.7%)، وأغلب المهاجرين هم بالتالي «لاجئون».

أبرز أدريان بوشيه (A. Boshet) وجان باتيست غيجان (J. B. Guégan) على نحو بيّن وجهة النظر التي بحسبها «الانطباع بتزايد ظاهرة الهجرة مرتبط مباشرة بطابعها الظاهر (المرئي) في الفضاء الإعلامي وفي الدائرة الإعلامية، ويقوم على عنصرين يرعيان نفسيهما ذاتياً. الأول، يقوم على الظهور الإعلامي المرئي للظاهرة. مترافقاً مع بناء للمعلومات يدفع إلى تبسيط مفرط، وحتى أيديولوجي لظواهر الهجرة. فالجدل الدلالي حول استخدام كلمات: «مُهجر»، «لاجئ» و«مهاجرين»، هو خير مثال. وأيضاً استخدام عبارات من الحقل الدلالي للبحرية والكوارث المناخية، هو مثال آخر: «تدفق»، «إغراق» (...)، وأثر التمركز هو العنصر الثاني في التفسير. وعند كثير من سكان المدن الكبيرة، فإن الطابع المرئي للظاهرة قد تفاقم بفعل أن المهاجرين يلتقون ويتجمعون فيها».

الخاتمة

يبدو، بشكل لا لبس فيه، أننا نلاحظ «إضفاء الطابع اليميني المتطرف على السياسة» الفرنسية، والأوروبية على نحو أوسع. وهذه اليمينية المتطرفة تجرف في طريقها، ولا سيّما في فرنسا، قطاعات من اليسار ومن اليسار المتطرف، الذي استعاد لصالحه، على نحو واعٍ أم لا، صيغاً أو تعابير. والتي تأتي تاريخياً كما أيديولوجياً بالأحرى من اليمين المتطرف. فمسألة الهجرة وطريقة معالجتها من الفاعلين السياسيين، أفراداً أو تجمعات، بواسطة بعض الباحثين وكتاب المقالات، تُضفي الصدقيّة في جزء كبير منها على الفرضية الجليّة في أعمال عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي، فيليب كوركوف. ويظهر الوضع على نحو غير معروف سابقاً، لأننا نجد أنه قد تحالفت، حتى ولو دافعت وشجبت كل شكل من أشكال التقارب الأيديولوجي، قوى اليسار واليمين واليمين المتطرف، التي تعتبر أن ظاهرة الهجرة، على نحو مسلم به، تمثل «مشكلة كبيرة»، وعلى نحو أولي عصية على الإدارة. وبعض هذه القوى لا يتردد بالاندفاع نفسه، في شجب «الإغراق الديموغرافي» لفرنسا، وفقدانها لهويتها، وحتى الذهاب، في بعض الحالات، إلى تجريم لا الرأسمالية فحسب، ولكن اليهود في

معاداة للسامية لا تشوبها أي عقدة نفسية. والسيرورة اليمينية المتطرفة هذه الموصوفة في مجرى الدراسة مُعرضة للاستمرار بقوة في السنوات القادمة.

==

1. أستاذ محاضر في العلوم السياسية في جامعة ليون (فرنسا). ↑

2. أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية. ↑

3. موقع ميديا بار، على الرابط التالي:
https://blogs.mediapart.fr/michael-lowy/blog . ↑

4. أعيد تسمية الجبهة الوطنية في الأول من يونيو (حزيران) 2018، باسم «التجمع الوطني». ↑

5. Christian Godin, «Qu’est-ce que le populisme?», Cités, 2012/1 (n°49), p. 11-25. ↑

6. Ibid., p. 13-14. ↑

7. Ibid. ↑

8. Béatrice Giblin mExtrême droite en Europe: une analyse géopolitique,
http://herodote.org/IMG/pdf/GIBLIN.pdf ↑

9. Ibid., p. 43. ↑

10. Ibid., p. 5. ↑

11. Mathilde Damgé, En carte: la progression des extrêmes droites en Europe , le monde :
https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/03/07/carte-comment-les-extremes-droites-progressent-en-europe_5267127_4355770.html ↑

12. Le gouvernement italien adopte son tour de vis sécuritaire et anti-migrants, B F M TV, 24-9-2018,
https://www.bfmtv.com/international/le-gouvernement-italien-adopte-son-tour-de-vis-securitaire-et-anti-migrants-1529523.html ↑

13. Ibid. ↑

14. Autriche: évoquant les migrants, un ministre utilise un terme faisant référence au nazisme, 11 janvier 2018, France 1 :
http://www.europe1.fr/international/autriche-evoquant-les-migrants-un-ministre-utilise-un-terme-faisant-reference-au-nazisme-3543539
Allemagne: Merkel ne regrette pas sa politique d’accueil des réfugiés, 28-8-2017, lexpress ;
https://www.lexpress.fr/actualite/monde/europe/allemagne-merkel-ne-regrette-pas-sa-politique-d-accueil-des-refugies_1938400.html ↑

15. التعبيرات بين مزدوجين في المقطع هي من عالم الاجتماع الفرنسي، فيليب كوركوف (Ph. Corcuff). ↑

16. Discours de Viktor Orban au Parlement européen, 18 septembre 2018, volontaires,

https://volontaires-france.fr/discours-de-viktor-orban-au-parlement-europeen /

En Hongrie, Viktor Orban radicalise son discours, tout en restant au Parti populaire européen, le Monde, 22 mars 2018 ;

https://www.lemonde.fr/europe/article/2018/03/22/en-hongrie-viktor-orban-radicalise-son-discours-tout-en-restant-au-parti-populaire-europeen_5274764_3214.html.

من الطبيعي، أن مواقع اليمين الفرنسي المتطرف الإلكترونية، على صورة ذاك الذي أعاد إنتاج خطاب أوربان في البرلمان الأوروبي، تحيي وتهنئ نفسها بأن هذا النوع من الخطاب المعادي للهجرة يمكن إلقاؤه وسماعه في المحافل الدولية. ↑

17. Ibid. ↑

18. Ibid . ↑

19. L’histoire du Gisti, Gisti,

https://www.gisti.org/spip.php?article170 ↑

20. Emmanuel Blanchard et Claire Rodier, «Crise migratoire»: ce que cachent les mots, n° 111, décembre 2016 ;

https://www.gisti.org/spip.php?article5586 ↑

21. Pierre Blanc, «Crise: les deux versants d’un mot », dans Pierre Blanc (dir.), Crises sans frontières, n°94, été 2015, Confluences méditerranée, p. 9-16. ↑

,Propos rapportés dans le journal La Croix .22

https://www.la-croix.com/Actualite/France/Immigration-le-parti-socialiste-precise-sa-ligne-2014-09-18-1208214 ↑

Edouard de Mareschal; Calais: que sont devenus les 7400 migrants ;évacués de la jungle ? 24/10/2017, le Figaro .23

http://cutt.us/LJGbK ↑

France: à Calais, Marine Le Pen accuse les migrants d›aggraver ; l›insécurité, 03-11-2017, Rfi .24

http://www.rfi.fr/france/20171103-france-politique-calais-marine-le-pen-securite-agressions-migrants . ↑

Viol par «un migrant» à Calais: Marine Le Pen tente de récupérer ,l›affaire, 03 novembre 2017, L'Obs .25

https://www.nouvelobs.com/politique/20171103.OBS6874/viol-par-un-migrant-a-calais-marine-le-pen-tente-de-recuperer-l-affaire.html ↑

Vincent Geisser, «Le «bon filon» des primaires: la question identitaire au cœur de la future campagne présidentielle?», Migrations Société, .2016/4, n°166, p. 3-14 ↑ .26

.Ibid., p 5 ↑ .27

.Ibid ↑ .28

29. Ibid. ↑

30. Discours de Marine Le Pen à Fréjus, 18 septembre 2018, Rassemblement National, https://www.rassemblementnational.fr/videos/discours-de-marine-le-pen-a-frejus-2/ ↑

31. Ibid. ↑

32. Ibid. ↑

33. Discours de Nicolas Dupont-Aignan; https://www.youtube.com/watch?v=-9ITnMwVO1g ↑

34. Discours de Nicolas Dupont-Aignan, 25-9-2018, Debout la France, http://www.debout-la-france.fr/actualite/vie-congres-de-debout-la-france-discours-de-nicolas-dupont-aignan. ↑

35. Ibid. ↑

36. Ibid. ↑

37. Ibid. ↑

.38 Legifrance,12-11-2018:-
lDocument=JORFDOLE000036629528&type=general&legislature=15

.39 .Ibid ↑

.40 .Ibid ↑

.41 DÉCRYPTAGE DU PROJET DE LOI ASILE ET IMMIGRATION , ,30 juillet 2018, La Cimade
https://www.lacimade.org/decryptage-projet-de-loi-asile-immigration ↑

.42 Benchmarking» des migrants: les propos de Gérard Collomb font» ; polémique, 31 mai 2018, Le Monde
https://www.lemonde.fr/politique/article/2018/05/31/benchmarking-des-migrants-les-propos-de-gerard-collomb-font-polemique_5307655_823448.html ↑

.43 ; Immigration: le malaise Collomb, Liberation, 4-4-2018
https://www.liberation.fr/france/2018/04/04/immigration-le-malaise-collomb_1641104 ↑

.44 Aquarius»: la France refuse de se mouiller, Macron éclaboussé,12-7-» ,2018, Liberation
https://www.liberation.fr/france/2018/06/12/aquarius-la-france-refuse-de-se-mouiller-macron-eclabousse_1658634 ↑

45. Macron, impôts, migrants: le discours de rentrée de Laurent Wauquiez ; en trois phrases choc, 26-8-2018, LCI

https://www.lci.fr/politique/macronisme-budget-migrants-les-trois-phrases-qui-resument-le-discours-de-wauquiez-2096552.html ↑

46. Les positions de Mélenchon sur l›immigration crispent à gauche, 9-9-2016, le figarom

http://www.lefigaro.fr/politique/le-scan/citations/2016/09/09/25002-20160909ARTFIG00170 ↑

47. Ibid. ↑

48. Le pape François propose 21 mesures pour l›accueil des migrants, 22-8-2017, le Figaro,

http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2017/08/22/01016-20170822ARTFIG00186 - ↑

49. Les déclarations du pape sur les migrants encouragent le suicide de» l'Occident», 24-8-2017, Famille chrétienne.

https://www.famillechretienne.fr/politique-societe/societe/les-declarations-du-pape-sur-les-migrants-encouragent-le-suicide-de-l-occident-223281 ↑

50. Ibid. ↑

51. Eric Zemmour condamné pour ses propos islamophobes;3-5-2018 ; ; Lexpress

https://www.lexpress.fr/actualite/societe/justice/eric-zemmour-condamne-pour-ses-propos-islamophobes_2005721.html ↑

52. Ibid. ↑

53. la chaîne Paris Première mise en demeure suite à des propos d’Éric Zemmour sur les migrants musulmans ;21-9-2018 ; fdesouche ;

http://www.fdesouche.com/1075957-la-chaine-paris-premiere-mise-en-demeure-suite-a-des-propos-deric-zemmour-sur-les-migrants-musulmans

يتعلق الأمر بموقع إلكتروني لليمين الفرنسي المتطرف، الذي يستعيد لصالحه هذا النمط من التصريحات التي يتشاطرها على نحو واسع على صعيد الأفكار. ↑

54. Vincent à la Nouvelle Librairie: remarques sur les défaillances d’un travail critique ;

https://www.youtube.com/watch?v=1W1v0jZDrQ0 ↑

55. . في شريط الفيديو، المشار إليه، لم يكف ألان سورال عن اتهام شخصيات دينية، وثقافية أو ذات أصول يهودية. ↑

56. Alain Soral: «Qui veut la guerre civile en France ?» Breizh-info;

https://www.breizh-info.com/2018/09/04/101689/interview-alain-soral-egalite-reconciliation ↑

57. Kamel Daoud: «Cologne, lieu de fantasmes»; Le Monde, 31-1-2016,

https://www.lemonde.fr/idees/article/2016/01/31/cologne-lieu-de-fantasmes_4856694_3232.html ↑

58. ,Agressions à Cologne: L’enquête impossible?, 20 Minutes, 28-6-2016 **https://www.20minutes.fr/monde/1862175-20160628-agressions-cologne-enquete-impossible** ↑

59. .Ibid ↑

60. مصطلحٌ استخدمه سيغموند فرويد للتعبير عن الرغبة الجنسية، وهو مصطلح يدخل في حقل التحليل النفسي. ↑

61. .Ibid ↑

62. .Ibid ↑

63. Agressions de Cologne: «Ce n’est pas une vengeance des migrants envers les Allemands»,17-1-2016, francetvinfo; **http://cutt.us/DH61q** ↑

64. ,Migrants: la gauche et ses contradictions, 12-9-2015, laurent bouvet **https://laurentbouvet.net/2015/09/12/migrants-la-gauche-et-ses-contradictions** ./ ↑

65. .Ibid ↑

66. Face à la montée du FN, la dérive des «néocons» de gauche, 30-3-2015, liberation, - **https://www.liberation.fr/france/2015/03/30/face-**

↑ a-la-montee-du-fn-la-derive-des-neocons-de-gauche_1231682

67. Ibid. ↑

68. Hervé Le Bras, L'Âge des migrations, Paris, Autrement, 2017, p. 116. ↑

69. Adrien Boshet et Jean-Baptiste Guégan, Comprendre les migrations. Approches géographique et géopolitique, Paris, Bréal, 2017, p. 19-58. ↑

70. Ibid., p. 11. ↑

71. Ibid., p19. ↑

72. Ibid., p. 30. ↑

73. Ibid., p. 31. ↑

74. Population Societies: - /fichier/s_rubrique/25200/532.population.societes.avril.2016.migrants.europe.fr.pdf ↑

75. Adrien Boshet et Jean-Baptiste Guégan, Comprendre les migrations. Approches géographique et géopolitique, op.cit., p. 95-96. ↑

حزب البديل من أجل ألمانيا والصدى اليميني الشعبوي

ياسمين سيري [1] (Jasmin Siri)

ترجمة: جورج كتورة [2]

تأسس حزب البديل من أجل ألمانيا عام 2013. بداية عبّر الحزب عن نفسه باعتباره حزباً شكوكياً بأوروبا وحزباً محافظاً– ليبرالياً. هذا ما انعكس في برنامج الحزب، كما في خطابات مرشحاته ومرشحيه. ومع مر السنوات وحتى اليوم تطور الحزب ليصبح حزباً يمينياً شعبوياً، حيث أوجد فسحة لأصحاب الحجج اليمينية المتطرفة.

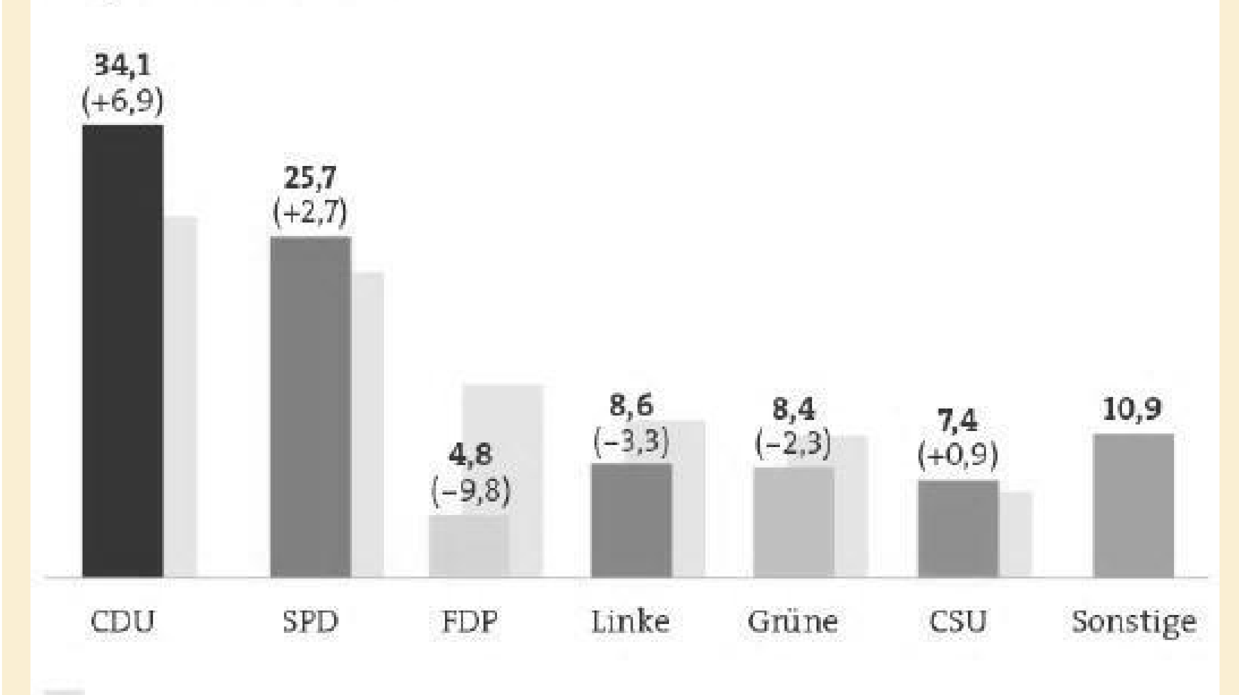
تأخذ هذه الدراسة على عاتقها أولاً، التطرق لتطور هذا الحزب. وفي هذا الصدد سيصار إلى تناول التطورات الشخصية والمضمونية. كما ستتطرق الدراسة وبمنهجية أمبيريقية إلى ما عرضه هذا الحزب وإلى مؤيديه والمتعاطفين معه، وإلى نتائج الأبحاث حول الانتخابات. ولتحقيق هذه الأهداف سأعتمد على التحليل السوسيولوجي لبعض الملصقات الانتخابية وذلك باختيار بعض موضوعاتها، والتي تقدم أنموذجاً قاطعاً لما يعرضه الحزب أيديولوجياً عن ذاته. والفقرة التالية ستبحث في شروط نجاح هذا الحزب في ظل السياق الاجتماعي– التاريخي لانبثاق هذا الحزب الجديد. كما ستلقي الدراسة نظرة على واقع الحزب اليوم وعلى موقعه وسط طيف الأحزاب في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

حزب البديل من أجل ألمانيا واليمين الشعبوي

أعرب حزب البديل من أجل ألمانيا في بداية الأمر عن شكوكه بأوروبا وكان حزباً محافظاً– ليبرالياً. هذا ما عكسه برنامجه وكذلك خطابات المرشحات والمرشحين من أعضاء الحزب. ومع مرِّ السنوات وحتى اليوم تطور هذا الحزب ليصبح حزباً يمينياً شعبوياً. حيث أمَّن مساحة لأصحاب الآراء اليمينية المتطرفة والمدافعين عن ذلك. قبل أن يظهر حزب البديل على خشبة السياسة، كانت الجمهورية الاتحادية الألمانية حالة استثنائية إزاء الشعبوية اليمينية الأوروبية، إذ لم تحرز الأحزاب اليمينية والأحزاب اليمينية المتطرفة نجاحاً دائماً. صحيح أنه كان ثمة محاولات لإقامة حزب يميني، مثل الجمهوريين أو حزب اتحاد الشعب

الألماني (DVU)، إلا أن هذه الأحزاب لم تستمر طويلاً ولا استطاعت النجاح في كل البلاد. في الانتخابات الاتحادية لعام 2013 لم يستطع حزب البديل تخطي حاجز (5%) ولم يستطع الدخول في البرلمان الاتحادي.

نتائج انتخابات البرلمان الاتحادي 2013 - / بعد الجولة الثانية	
CDU	**حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي**
SPD	الحزب الديمقراطي الاجتماعي
FDP	الحزب الديمقراطي الحر
Linke	اليسار
Grüne	حزب الخضر
CSU	حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي
Sunstige	andere مختلف



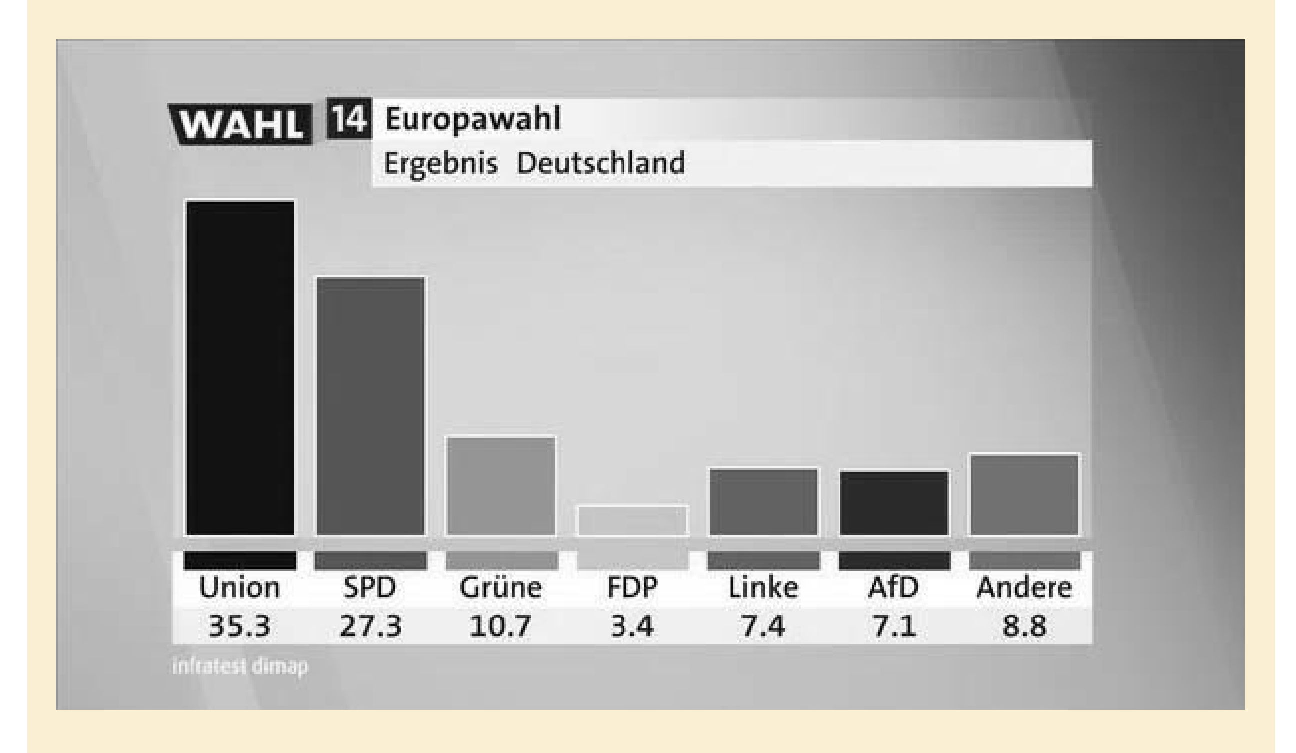
المصدر: المركز الرئيس للمعلومات السياسية: على الموقع التالي: آخر مطالعة: 18/10/29

http://www.hpb.de/iznb/250400/die-bundestagowahl-2013-und-ihre-folgen

إن استبعاد الحزب الديمقراطي الحر وحزب البديل لعدم حصولهما على عتبة تتجاوز الخمسة بالمئة أمن للأحزاب التالية: (الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني وحزب الخضر واليسار) أغلبية ضئيلة من المقاعد في البرلمان الاتحادي. إلا أن مستوى الانتخاب قد جعل محور نظام الأحزاب يميل باتجاه اليمين. فإذا كانت حصة الاتحاد المكونة عام 2009 من (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي)، مع الحزب الديمقراطي الحر بما معدله (48.4%)، فإن ممثلي معسكر اليمين الوسط (مع حزب البديل) عام 2013 قد حصل على معدل (51%) إن حصة اليسار لم تتجاوز (42.7%) (مقابل «45.6%» عام 2009)، على ما يستفاد من دراسة العالم بالسياسات فرانك ديكر [3] (Frank Decker).

توقف ديكر عند هذا المعطى الأمبريقي الهام، وهو أن الطيف السياسي قد تغير بشكل ملحوظ، إلا أن عدم تجاوز حاجز الخمسة بالمئة لم يتح لهذا الحزب الوصول إلى البرلمان الاتحادي (عام 2009).

وفي الانتخابات الأوروبية حصل حزب البديل من أجل ألمانيا على ما نسبته (7.1%) من الأصوات، وأصبح وبشكل يدعو للمفارقة قوة جديدة في البرلمان الأوروبي علماً بأنه ينتقده ويرفضه بقوة.[4]



Quelle: Infratest Dimap, Wahlanalyse zur Europawahl 2014, Online unter: https://www.infratest-dimap.de/umfragen-analysen/bundesweit/wahlreport-europa/2014/ , letzter Aufruf 29.10.2018

أما في انتخابات الولايات لعام 2014 فكانت نتيجة حزب البديل ناجحة جداً في الولايات التالية: ساكسن (Sachsen)، ثورنغن (Thüringen) وبرندنبورغ (Brandenburg). هكذا حصل هذا الحزب على ما معدله (9.7%) من الأصوات في ساكسن، و(10.6%) في ثورنغن وعلى (12.2%) في برندنبورغ. وفي 2016 كانت نتيجة هذا الحزب ناجحة جداً في الولايات الشرقية من ألمانيا. هكذا حصل في انتخابات الولايات في ولاية مكلنبورغ فوربومرن (Mecklenburg-Vorpommern) على (20.8%) من الأصوات، وفي ساكسن انهالت على (24.3%) من الأصوات.

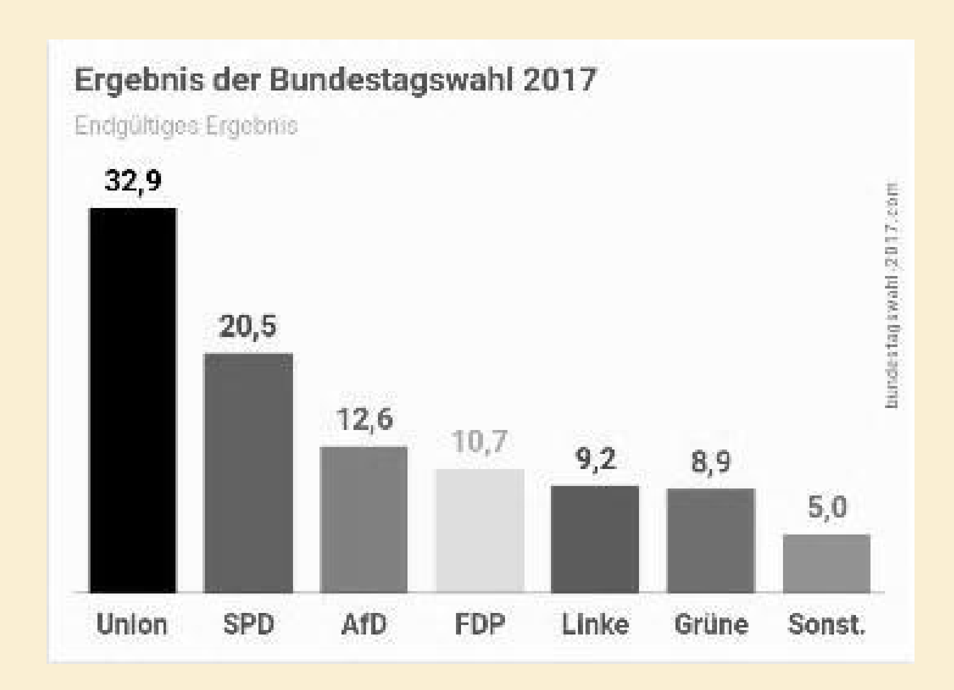
وبعد الانتخابات التي جرت في أكتوبر (تشرين الأول) 2018 في ولاية هسن، أصبح حزب البديل ممثلاً في كل برلمانات الولايات الألمانية دون استثناء [5].



Quelle: Die Welt vom 29.10.2018, Online: https://www.welt.de/politik/deutschland/article182892676/Hessen-Wahl-2018-Das-Ende-einer-beispiellosen-AfD-Serie.html , letzter Aufruf 29.10.2018

وبعد انتخابات 2017، الانتخابات الاتحادية، كان يحق لهذا الحزب أن يحتفل

بانتصاره. إذ حصل على معدل (12.6%) من الأصوات وأصبح القوة الثالثة في البرلمان الألماني الاتحادي. استطاع هذا الحزب (حزب البديل) أن يحصل في هذه الانتخابات -كما حصل سابقاً- على المزيد من الأصوات من معسكر الذين لا يصوتون عادة.



(نتائج انتخابات عام 2017)

Quelle: https://www.wahlen.info/ergebnis/#ergebnis :المصدر

وبما أن الجمهورية الاتحادية الألمانية ما زالت إلى الآن تحكم بواسطة تحالف من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي، فإن حزب البديل قد أصبح حزب المعارضة الذي يملك العدد الأكبر من النواب. لا لهذا السبب وحسب حصل في معسكر الحزب الديمقراطي الاجتماعي بشكلٍ خاص معارضة قوية ضد التحالف الكبير وضد المشاركة في الحكومة أيضاً. وكانت حجة هذه المجموعة أنه من الأفضل، ومن الأفضل ديمقراطياً أن لا يكون في ألمانياً حزب يميني شعبوي معارض في البرلمان الألماني ولا التحالف مع اليمين. ولكن وبعد سقوط المحادثات بشأن تحالف يضم الحزب الديمقراطي الحر مع ما يسمى بالاتحاد (CDU + CSU)، وبعد العديد من الاعتراضات تم التحالف بين الحزب الديمقراطي الاجتماعي مع الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي لتشكل الحكومة بزعامة أنجيلا ميركل[6].

وقبل تتبع نتائج انتخابات الحزب، التي تظهر أن البحث يجب أن يكون ثاقباً ومهماً، حتى نفهم الوسط اليميني والشعبوي لهذا الحزب، فإن من الأهمية بمكان أن نفهم هذا الحزب بوصفه تجمعاً لتيارات مختلفة ولأوساط شخصية مختلفة أيضاً. إن حزب البديل بالنسبة إلى كثير من الأحزاب التي لم يصر إلى التطرق إليها بوضوح من الجانب الأيديولوجي أو من حيث مواقفه وما يعلنه عن نفسه [7]. هكذا يمكن أن نوضح أن هذا الحزب (البديل) قد استطاع أن يتطور من حزب يشكك بأوروبا ومن حزب محافظ ليبرالي ليصبح حزباً يمينياً شعبوياً. إنه حزب يفسح اليوم مكاناً لأقصى اليمين وللتطلعات الشعبوية، التي تتعدى كونها منظوراً يمينياً شعبوياً. وسنعود لاحقاً إلى هذه الفكرة.

فيما يلي سيكون هدفي أولاً، وفي فقرة أولى تناول تطور حزب البديل، أن أتناول بالنقاش المجالات العينية والسياسية لهذا الحزب. وستتناول الدراسة أيضاً التطورات الشخصية والسياقية والأحوال السياسية، ذلك بهدف الإحاطة بالتطورات السياسية– الاجتماعية وتأويلها. ولذلك وبدراسة أمبريقية سيتناول البحث ما يعرضه الحزب وكذلك المتعاطفون معه، كما سنعود إلى البحث في نتائج الانتخابات.

وسندرس أداء حزب البديل في المعارك الانتخابية وفي الحملات الانتخابية. ولهذا الهدف سنحلل الملصقات الإعلانية، والحملات الإعلانية التي قادها عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تقتصر على موضوعات تمّ اختيارها، والتي تبرز بشكل أنموذجي العرض الذاتي والأيديولوجي الذي قدمه هذا الحزب عن نفسه. كما سنتناول أيضاً كيف استطاع حزب البديل أن يستخدم في تكتيكات المعركة الانتخابية التعامل مع طرق جديدة استخدمتها وسائل الإعلام الرقمية بطرق خاصة. وهذا لا علاقة له بكون قاعدة مؤيدي هذا الحزب غير متجانسة وغالباً ما تكون غير منظمة سياسياً مع سياسة الحزب.

ستعرض الدراسة أيضاً لتشكل الحركة ولصداها اليميني الشعبوي في جمهورية ألمانيا الاتحادية. إذ إن النظرة إلى مؤيدي الحزب من الإناث والذكور تظهر بوضوح أنهم يستندون إلى تجارب أخذت من سياقات منظمات وحركات أخرى. أضف إلى ذلك أن الحزب قد أفاد من عمل شبكة متنوعة من حيث السياقات السياسية والإعلانية. لذلك سنحاول درس شروط نجاح هذا الحزب الجديد إلى جانب دراسة انبثاقه من ناحية السياق الاجتماعي والتاريخي. وباختصار سيلقي القسم الأخير من البحث الضوء على وضعية الحزب في الوقت الحاضر، وعلى التراتب الذي يمثله وسط طيف الأحزاب في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

حزب البديل: من تشكيك بأوروبا إلى حزب شعبوي

تأسس حزب البديل من أجل ألمانيا عام 2013، وذلك بوصفه مشروعاً معارضاً للأحزاب الأوروبية، وبوصفه حزباً يشكك بأوروبا وحزباً محافظاً– ليبرالياً. وكان يهدف إلى الاستحواذ على المواطنات والمواطنين غير الراضين عن الوضع الاقتصادي، ولا سيما منهم من ينتمي إلى الطبقة الوسطى.

مرحلة التأسيس: تشكيك بأوروبا وشعبوية

في فترة تأسيس الحزب كان ثمة عدد من الأشخاص المحافظين والاقتصاديين الذين شعروا بانجذابهم لهذا الحزب. كانت الأزمة المالية الأوروبية بمثابة صدمة لليبراليين الأوروبيين، سواء على صعيد السياسة أو على صعيد الاقتصاد، وكان ذلك إخلالاً بالمثال السياسي الانتظامي ولأسطورة الدولة القومية التي تركزت في أوروبا، والتي كانت تعنى بنفسها قبل أي شيء آخر... وسياسة مظلة الإنقاذ كانت بالنسبة للفئة المحافظة– الليبرالية، تشابه ما كانت عليه أجندة الاشتراكية الديمقراطية عام 2010: القطيعة مع البديهيات المبرمجة بشكل وهمي. إن تكوُّن هذه السياسة بالنسبة لأحزاب المعسكر البرجوازي قد ولد تأثيراً كارثياً على المدى الطويل، كما هو الحال مع أجندات الحزب الديمقراطي الاجتماعي، فذلك ما ليس محققاً إلى الآن، على ما جاء في التحليل الصائب الذي أطلقه ريتشارد غابهاردت حول أسطورة تأسيس حزب البديل [8].

أدت زعزعة البديهيات المحافظة– الليبرالية، وصيغة انعدام بديل عن إنقاذ المصارف، والتي لقيت معارضة بسيطة من جانب الحزب الديمقراطي الحر ومن جانب الحزب الديمقراطي المسيحي، إلى ابتعاد قسم آخر من القاعدة المنتمية للطبقة الوسطى في هذين الحزبين عن قياداتها الحزبية. وهكذا يقول غابهاردت (Gebhardt): «إن الحزب الديمقراطي الحر كان علامة على التوجه السيئ والتمثيل الخاطئ لسياسة الطبقة الوسطى، والأوساط الأكاديمية بالتالي، والتي تتحدد من حيث وضعية الحزب بوصفها القائدة لهذه الطبقة» [9]. بغض النظر عن وجود سياسة أوروبية بديلة فعلية في الأحزاب القائمة في ألمانيا، أفاد حزب البديل من أجل ألمانيا من ذلك، إذ لا وجوه اختلاف كبيرة في الموقف من أوروبا بينه وبين الأحزاب الأخرى (الديمقراطي الاجتماعي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي والديمقراطي الحر، وحزب الخضر) إذا أحس قسم من الوسط الأكاديمي المنتمي إلى الطبقة الوسطى بأنه ليس محمياً بما فيه الكفاية [10].

أفاد الحزب الناشئ إذاً من الأزمة الأوروبية ومن النقاش الذي دار حول إنقاذ النظام المصرفي والتضامن الأوروبي. كما انتقد الالتزام بالأورو، وبالالتزام

بمساحة اقتصادية مشتركة وطالب ببديل هو كناية عن سياسة وطنية. بالمقابل وجد العديد من علماء الاقتصاد أنفسهم مع بداية هذا الحزب وسط حلقة تأسيسية. فرئيس الحزب برند لوقا (Bernd Lucke) وكان عضواً ومنذ وقت طويل في حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي هو أستاذ اقتصاد. ومثله كان أيضاً ألكسندر غولاند (Alexander Gauland) وكان أيضاً عضواً في الحزب الاجتماعي المسيحي. ثم إن ثمة عدداً من الزعماء المؤسسين الآخرين يتحدرون من سياقات مسيحية محافظة.

في هذه اللحظة الحاسمة ظهرت أيضاً وبوضوح التطلعات الشعبوية. ففي 21 يوليو (تموز) 2013، وفي مدينة غيستروف (Gustrow) بدأ رئيس الحزب برند لوقا خطابه بانتقاد تقليدي لسياسة الأحزاب. فالأحزاب القائمة الجاهلة لا تهتم بالمسائل الفعلية التي تتعرض لها البلاد، بل هم يهتمون بالمناصب. لذلك لا بد من بديل طالما أنه لا إجابات عن الأسئلة الكبرى التي يطرحها المجتمع، هذا ما جاء في خطاب لوقا [11]. ثم إن انتقاد الأحزاب هو بمثابة تقليد، سواء جاء ذلك من اليمين أو من اليسار [12]. انتقد حزب البديل المعارضة في سياستها الأوروبية؛ إذ لم تمارس أية معارضة منظمة، ولذلك لم تستطع أن تفرض نفسها «بديلاً» مقبولاً.

وفي السنتين اللتين تلتا بدا واضحاً أنّ الموضوعات الاقتصادية المطروحة من جانب المحافظين الليبراليين لم تجد صدى قوياً في النقاشات العامة، ولم تستطع أيضاً الأطروحات من جانب اليمين أن تجد تأييداً. ثم إن هؤلاء الأشخاص كانوا قد انضموا إلى الحزب وهم كانوا من المحافظين الليبراليين ثم أصبحوا من المتشددين في جبهة اليمين. ثم إن البديل من أجل ألمانيا لم يكن حزباً له برنامجه الواضح. بل بالإمكان وصفه في مرحلة التأسيس باعتباره مساحة تطلق مشاريع شديدة الاختلاف، بل متناقضة من حيث تحديد الحاجات والمطالب. ولذلك لم يكن أمراً مفاجئاً أن تستمر المعركة حول قيادة الحزب إلى عام 2015. هكذا تعبر المعارك على السلطة في الحزب، والتي تناولت - على سبيل المثال- مسائل تتعلق بأسلوب القيادة الصحيح أو بالأسلوب السياسي بحد ذاته، عن الأفكار السياسية المختلفة وعن المعارك بين السياسيين. هكذا يندرج السياسيون في الأقاليم على يمين الحزب ومنهم من أوائل الموقعين على توصية تعرف بتوصية أرفورت (Erfurter) وهم بيورن هوكي (Björn Höcke)، أندريه بوغنبورغ (André Poggenburg) وألكسندر غولند (Alexander Gauland)، والذين نادوا بخط يميني والاهتمام بالمسائل الاجتماعية السياسية، مثل الجندر والهجرة، بدل أن تكون المسائل الاقتصادية في صلب العمل السياسي لديهم. وبشكل خاص دعا كل من هوكي وبوغنبورغ إلى التواصل العلني مع اليمين المتطرف والمجموعات الشعبية، الذين يرفضون الجمهورية الاتحادية، والذين يتصرفون تصرفات مخالفة للدستور بوضوح.

الانقسام الأول: إعلان أرفورت (Erfurter) **والتنويه «بالسياسة غير اللائقة»**

حول دائرة المؤيدين والمؤيدات لإعلان أرفورت، اندلعت حول انطلاقة هذا الوضع معركة سلطة قاسية، إذ اهتم أرباب السياسة ذكوراً أو إناثاً في حزب البديل، وبخصوص ما تقدمه الصحافة السيئة والاتهامات لمناصري اليمين مثل هوكي (Hocke) في الدعوة إلى الحزب، بالإعلان بأنهم يقفون بشكل سلبي ضد المواقف اليمينية. كذلك تعامل كل من لوقا وباتري وموتين بتحفظ كوسيلة تواصل سياسي. إذ لم ينظروا إلى العلاقة مع مجموعات اليمين المتطرف بشكل مقبول، إذ لا بد من التيقظ والحذر تجاه هذه الفئات.

في يوليو (تموز) 2015 برز انشقاق بعد اصطفافات طويلة حول قيادة الحزب، وكان ذلك بزعامة برند لوقا الرئيس آنذاك، والذي وقف مع المنتقدين للموقف من أوروبا. إلا أن هذا الحزب لم يكن موفقاً في السوق الانتخابية، ثم اختفى لاحقاً عن الإدراك العلني. وبزعامة كل من السيدة فروكي باتري (Frauke Petry) ويورج موتين (Jörg Meuthen) تحول ما تبقى من الحزب باتجاه اليمين، حتى لو حاول كلاهما تصوير نفسه على أنه من السياسيين– أو السياسيات، الذين يعتمدون الموقف «الوسط» [13].

وإذا ما أعدنا النظر في توصية أرفورت وما تبعها من نتائج باعتبارها مدخلاً إلى حزب البديل، فإننا سنرى أن الحزب قد سلك درباً يمينياً شعبوياً. فمن الآن وصاعداً برزت الموضوعات التي تتناول التعامل مع اللاجئين، ونقد المساواة في التعامل مع اللواطيين والسحاقيات لتحتل أجندة الحزب، في حين تراجعت الموضوعات الاقتصادية والسياسية. وفي الوقت الذي كان فيه حزب البديل من أجل ألمانيا يعبر من نجاح انتخابي إلى نجاح آخر، حدث انقسام آخر، وهو الآن بين (باتري) التي أرادت اعتبار الحزب حزباً «طبيعياً» مثل الأحزاب الأخرى، وبين الذين أرادوا نقد النظام والتموقع إلى أقصى يمين طيف الأحزاب. ومن جديد اصطف المناضلون الذين وضعوا إعلان أرفورت وبما لهم من علاقات قوية إلى جانب طيف اليمين المتطرف على الجانب الآخر لمجموعة اتخذت موقعاً «وسطياً» قوياً.

مع ذلك تسللت عبر اليمين المتطرف أطروحات مثل معاداة التقسيم الجندري ومعاداة الإسلام لتنضم إلى الأوساط المحافظة والمسيحية الأصولية [14]. فكل السياسيين والسياسيات العاملين في حزب البديل، وما لهم من حضور في الإعلام الاجتماعي، يتوسعون الآن من خلال إظهار التأثيرات السلبية للباقة السياسية على طريقة الحياة الحرة. من هنا كان التحريض والتقارير

الناجحة عن ذلك الخيار الأول في العمل الصحفي لحزب البديل. هكذا أدت الحملات -على سبيل المثال- ضد يمين اللواطيين والسحاقيات، وضد الحرية الدينية وضد «الإسلام» باعتباره عدواً إلى فتح الطريق أمام حزب البديل للعديد من المجموعات المعادية للإنسانية ولحركة مناهضة للإسلام، والتي اكتسبت حضوراً قوياً في شرق البلاد عند نهاية 2014، خصوصاً بعد قيام حركة (Pegida = اختصار: الأوروبيون الوطنيون ضد أسلمة الغرب).

أبدى حزب البديل ردة فعل قوية في محيطه. إذ اكتسحت فكرة الاهتمام بسياسة معادية لعبارة السياسة اللائقة في الحملات الانتخابية الأخيرة، والمعاداة الواضحة للإسلام والخط المعادي للجوء. وحول شكل الحملة وطريقة عرض الصور المعادية، والتي تصور الإسلام كما لو كان لا ينتمي إلى ألمانيا، مقولات سنعرض لها لاحقاً. وعبر المقولة الكبيرة والجديدة المتعلقة «بأزمة اللجوء» تم إرساء معسكر سياسي انطلاقاً من المعارك الانتخابية التي أثارها النقاش حول هذا الحقل. وهذا ما جعل حزب البديل يركز -على الأرجح- على موضوع الهجرة. ولأن هذه الموضوعة هي من الموضوعات التي يتناولها اليمين، فإن الاتجاه نحو التطرف أصبح ممكناً.

الانقسام الثاني: حزب البديل باعتباره حزباً يمينياً بشكل علني

في سبتمبر (أيلول) 2017 ومباشرة بعد انتخابات المجلس الاتحادي، تركت السيدة فروكي باتري الحزب. وعلى الرغم من أنها في حملتها الانتخابية وفي خطاباتها قد أظهرت اتجاهاً يمينياً واضحاً، فإن سياستها بدت لكثيرين آخرين أقل يمينية، كما أن تطلعاتها لزعامة الحزب قد واجهت معارضة واضحة. ثم إن باتري -وكذلك لوقا قبلها- لم تعد تُرى علناً إلا قليلاً. بعد هذا الانسحاب المتجدد لأحد رؤساء الحزب، لم يعد ثمة نقاش في أوساط الحزب الداخلية بشأن التوجه اليميني. قد يمكن تفسير ذلك بكون الأعضاء النقديين قد تركوا الحزب أو قد انضموا إلى تنظيمات أخرى، أي إلى جانب لوقا أو باتري. مع أننا لا نزال نرى بعض المؤيدين الذين ولأسباب استراتيجية أقل تطرفاً، مثل السياسيين ذكوراً وإناثاً في انتخابات الولايات في هسن، وراينلاند– بفالز، حيث لا نجد تناقضاً واضحاً مع تموقع متطرف للأعضاء، وللتعاون مع أنصار الدعوة لإظهار الهوية ومع الحركة اليمينية المتطرفة. إذ لفت انتباه الحزب البديل أنه لا يمكن لهؤلاء دخول البرلمان؛ إذ إن سلطات البوليس تعتبرهم بمثابة خطر على الدولة. خلصت جريدة (Die Zeit) الأسبوعية في عددها الصادر في مارس (آذار) 2018 إلى نتيجة مفادها أن (27) من العاملين مع حزب البديل ينتمون إلى اليمين المتطرف أو إلى طيف اليمين المتشدد: وأن (18) من المنتدبين في حزب البديل يشغلون مساعدين من هذا الوسط. ومن ضمنهم من ينتسب إلى الحزب

الوطني الألماني (NPD) وإلى النازيين الجدد، وإلى منظمات ممنوعة مثل الشبيبة الألمانية الوفية للوطن (HDJ) وإلى الناشطين في الحركة المطالبة بالهوية والمجموعة الراديكالية والمنظمات الطلابية اليمينية المتطرفة والأيديولوجيين الجدد. كما نجد بين العاملين في انتخابات المجلس الاتحادي في أوساط حزب البديل العديد من الجنود القدامى [15].

توضح هذه الوقائع أن حزب البديل لا يأخذ بجدية عدم تعاونه مع اليمين، حتى لو قدم قرارات تنم عن عدم تقبله لذلك. عدا ذلك تظهر التقارير الإعلامية المتشددة إشارات على ترابطه مع الوسط اليميني المتطرف واليميني المتشدد، بل حتى مع تلك السياقات النضالية.

وإلى جانب الأوساط السياسية المتطرفة، يسعى حزب البديل لعلاقات -على سبيل المثال- مع مجموعة مواطني الرايخ، وهذه مجموعة تشكك حتى بوجود ألمانيا الفدرالية. ومواطنو الرايخ هم تحت ملاحقة خاصة من قبل السلطات الأمنية، خصوصاً بعد أن قام اثنان منهم بإطلاق النار على البوليس. ومنذ ذلك الوقت صارت «عملية نزع السلاح» من هذه المجموعة الجيدة التسلح هدف السياسة الأمنية الألمانية. واللافت للنظر أن أنصار حزب البديل، من ذكور وإناث، يقيمون علاقات مع هذه المجموعة. هكذا يلتمس العديد من نواب حزب البديل، وكتلة حزب البديل حصول من يعرفون بمواطني الرايخ على «بطاقات انتماء للدولة» [16].

منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2018 باتت وضعية صورة هذا الحزب الجديد كما يلي: لقد ثبتت المجموعة السياسية اليمينية الشعبوية نفسها باعتبارها مجموعة يمينية متطرفة. أما المجموعات الأخرى فباتت على الهامش. ثم إنه قد تم التعامل على العلاقات مع المشهد اليميني وتم البناء على ذلك. والعلاقات مع «مواطني الرايخ» والتي يتم التنكر نظرياً لها واضحة جداً: إن حزب البديل يتقرب دون خجل حتى من مجموعات الجمهورية الهامشية -على ما يبدو- ولا يجد حرجاً في التقارب مع قوى مناهضة للديمقراطية. وبالمقابل يجد أقطاب اليمين الألماني واليمين المتطرف فائدة في إقامة نقاش حول حزب البديل. بسبب التاريخ الألماني ولمنع المجموعات المعادية للدستور ما زالت هذه المجموعات هامشية، ولذلك تحاول أن تجد عبر حزب البديل موقعاً محاوراً آمناً، وبذلك تحاول توسيع نفوذها. إلا أن ذلك يصطدم بالطبع مع الأداء الليبرالي النظامي الذي عمل له كل من برند ولوقا من حيث المضمون. وبالتالي فإن هذا، وحتى في أبسط مناسبات المعركة الانتخابية في الولايات الليبرالية قد بات من الماضي.

مادة الحملات الانتخابية عند حزب البديل

الآن وبعد أن صار تاريخ الحزب بيد أشخاص أصحاب قرارات يعرضون موضوعاتهم، فلا بد من إلقاء نظرة على أداء حزب البديل في المعارك الانتخابية وأثناء حملاته الانتخابية. ولذلك سأكرس جهداً خاصاً للنواحي الشعبوية بشكل خاص، والتي فرضت نفسها على الحزب. ففي حين كانت الملصقات الإعلانية في المرحلة الأولى قد ركزت على إنقاذ الأورو والكفاءة الاقتصادية التي غيبها النظام، أصبحت اللوحات والحملات مع مرور الوقت أكثر تنوعاً وقد غطت المزيد من الموضوعات. هكذا تمّ اللجوء في مرحلة تأسيس الحزب وربطه بأنظمة التواصل الاجتماعي، بالفيسبوك بشكل خاص، إلى حملات أخرى وإلى موضوعات اجتماعية سياسية مختلفة. غالباً ما تمّ اللجوء إلى موضوعات محافظة مثل الدفاع عن صور أدوار رجال ونساء أو إلى رفض أشكال حياة بديلة. وبالطبع تم اللجوء أيضاً إلى موضوعات تعادي الغرباء. إلا أن ذلك لم يكن قد بلغ درجة متكاملة كما جرى تصويره في البرامج بعد عدة سنوات لاحقة [17].

حزب البديل ووجوب الدفاع عن المرأة الألمانية

إذا ألقينا الآن نظرة على الحملة الانتخابية، فإن ثمة العديد من النقاط ستكون لافتة للنظر من بينها أن صورة العائلة، ولا سيما صورة المرأة في الحزب هي صورة تقليدية، حتى لا نقول رجعية في جمهورية ألمانيا الاتحادية. تمنى حزب البديل من أجل ألمانيا العودة إلى أنموذج يصور حياة القليل من الألمان. صحيح أن على النساء الالتزام، إلا أن التوجه إليهن يصار باعتبارهن كائنات وأمهات بحاجة للحماية. هكذا نجد في الحملات الانتخابية مبالغة في رسم صورة عن الأم الألمانية تتسم بالمبالغة، كما نجد فكرة المرأة الألمانية التي تحتاج للحماية من الرجال السود أو العرب. ففي عام 2018، وفي أوروبا تم التعبير عن هذه الأفكار المستغربة حول الأنوثة وحول المساواة في الحقوق بشكل لم يصر إلى التعبير مثله منذ ستينيات القرن الماضي.

وفي الوقت نفسه لا بد من الإشارة هنا، وبسبب هذا الموقف لأن نوضح أن عدد العضوات في حزب البديل ضئيل جداً. فنسبة الناخبين الرجال تفوق نسبة الناخبات النساء. بل بالإمكان اعتبار حزب البديل «حزباً ذكورياً» وهذا ما يتساوى فيه هذا الحزب مع الأحزاب الأوروبية الأخرى ذات التوجه اليميني الشعبوي. ينعكس نصيب النساء المتدني في العضوية إلى هذا الحزب، وكذلك التأييد الضئيل له من قبل الناخبات، في العدد الضئيل من المرشحات إلى المجالس التمثيلية [18].

لنلق الآن نظرة على الحملة الانتخابية التي قادها حزب البديل، وعلى اللوحات الإعلانية والملصقات التي استخدمت في الحملة الانتخابية لعام 2017.

من غير المعتاد بالنسبة لامرأة ألمانية تعمل في الحقل السياسي مثل السيدة فروكي باتري -على سبيل المثال- أن تعمد لتقديم صورة فوتوغرافية لها مع أصغر أولادها الخمسة (علماً أن حزب البديل يطالب المرأة الألمانية بإنجاب العديد من الأولاد؛ بهدف إعاقة ما سماه بالتأثير الدخيل عبر من هم من غير الألمان). وفي حين كانت فروكي باتري مع بداية الحزب ممثلة للطبقة الوسطى، فإنها تحولت فيما بعد ومنذ انتخابات الولايات عام 2014 لمدافعة عن مواقف الأسر اليمينية المحافظة وعن سياسة التكامل. هكذا راحت تدلي بأقوال مفادها أن السياسة الألمانية (...) هي مسؤولية خاصة لتأمين سلامة الأمة والشعب وبقائه الأصلح» [19].



Quelle: AfD Bundestagskampagne 2017

تظهر الصورة فروكي باتري مع طفلها مع عبارة: «ما السبب الذي يدفعك للنضال من أجل ألمانيا؟» تمزج اللوحة بين صورة هذه المرأة التي تتعاطى السياسة مع الأم ووليدها. والأمومة ستصبح هنا سبباً أو حجة للالتزام بالعمل السياسي. والمفارقة هنا هي أن هذه المرأة قد تركت عائلتها الأولى المكونة من أب قسيس وأربعة أولاد، لتتابع هنا مع هذا الولد الخامس حياة أو مهمة سياسية. ومثل هذه المفارقات والتناقضات نجدها بكثرة في هذا الحزب. على سبيل المثال نجد أليس فيدل (A. Weidel) وهي من نواب الحزب شريكة لأحد مثليي الجنس مع أربعة أبناء، في حين أن الحزب يرفض مثليي الجنس.

ثمة لوحة إعلانية أخرى وهي تظهر صورة تربط بين الأمومة والإثنية ومرفقة بعبارة: «الألمان الجدد؟ نحن وحدنا من يصنعهم». والصورة تظهر امرأةً حامل، بيضاء على ما يظهر. والإحالة تعيدنا إلى موضوع يقوم المشهد اليميني بالترويج له في ألمانيا، وهي تشير إلى الخوف من أن الألمان في طريقهم إلى

الزوال لأن «المهاجرين» ينجبون عدداً أكبر من الأولاد. وفي الآن نفسه تشير الصياغة إلى ما يتعدى النص، أي إلى عدم الترحيب بالهجرة.



Quelle: AfD Bundestagskampagne 2017

وبهذا المنطق نجد أن معنى «صناعة الألمان من قبل الألمان» لا تعني الإشارة إلى الانتماء إلى الدولة، بل إلى فكرة الوجود الألماني الأبيض دون خبرات المهاجرين. هنا تبدو الإشارة واضحة أيضاً، وهي أن حزب البديل ينظر إلى النساء بوصفهن أمهات بشكل خاص، وهذا هو الحال أيضاً في العديد من الحركات اليمينية المتشددة والحركات القومية أيضاً. هنا تلعب صورة المرأة الضعيفة، المحتاجة للحماية دوراً كبيراً، وهذا ما سنجده أيضاً في ملصق آخر لاحقاً. فمنذ بداية أزمة اللاجئين تم توصيف هجرة الرجال الشباب (المسلمين) من قبل اليمين الألماني باعتباره معضلة أو مشكلة. فمن جهة أولى تمت الإشارة إلى الهم التالي، والذي أشير إليه بأن هؤلاء «سيأخذون النساء الألمانيات» وسيحملون ثقافة غريبة. ومن جهة ثانية وبشكل أكثر وضوحاً، تم البناء على فكرة تفيد بخطورة الشاب المسلم. ولأن ثمة اعتداءات على النساء قد حصلت فعلاً في إطار الهجرة من قبل رجال شباب مسلمين، فإن هذه الاعتداءات قد تم استخدامها وبقوة من قبل اليمين في إطار العلاقات العامة.

وبالتناغم مع هذا النقاش تم وضع هذه الصياغة على اللوحة الإعلانية

التالية: «مكافحة الجريمة!» الأمان لنسائنا وبناتنا!«. وعلى لوحات إعلانية أخرى تم استخدام صور شبان لاجئين، وهذا ما يثير المزيد من القلق.



Quelle: AfD Hessen, 2018

وقد تعلمنا، كما رأينا أن صور النساء والإشارة الدلالية إلى الهجرة يسيران جنباً إلى جنب. وفي الإشارة إلى موضوعات لاحقة ستصبح الدلالة إلى معاداة الإسلام أكثر وضوحاً.

«الإسلام لا ينتمي إلى ألمانيا» إنه العدو

«الإسلام لا ينتمي إلى ألمانيا» هي صيغة تحمل دلالة رمزية كبيرة بالنسبة إلى المحافظين الألمان وإلى اليمين الألماني. وبناءً على ذلك تم التعبير عن هذه الحالة بشكل عيني مباشر في العديد من اللوحات والملصقات الإعلانية.



Quelle: AfD Berlin 2018

هكذا تظهر الصورة التي ظهرت على لوحة إعلانية أطلقها حزب البديل في برلين، صورة امرأة ترتدي نقاباً إلى جانب رجل طويل اللحية، وتحت الصورة نجد عبارة معناها: «شهادة على ثقافة ألمانية رائدة». والثقافة الرائدة أو القائدة إشارة إلى مفهوم يشير إلى طريقة الصراع الثقافي بين الغرب المسيحي بالتمايز عن الشرق.

وبما أن العديد من المنتسبين إلى حزب البديل، ذكوراً أو إناثاً، لا علاقة لهم مع الكنيسة، فإن لنا في ذلك مفارقة ذات دلالة. فالرمز الأهم الذي يركز عليه هذا الرفض هو «النقاب» باعتباره رمزاً للحجاب الكامل. وبما يوازي ذلك، تظهر اللوحة التي ستلي صورة فتاتين بالبيكيني، وفوق الصورة كلمة «برقع» مع علامة استفهام؟ ثم العبارة بكاملها كما يلي: «برقع»؟ «نحن نتمرد بالبيكيني». وبالطريقة الساخرة نفسها يتعامل الملصق التالي مع نمطيات ثقافية تقليدية. هنا يشار إلى خنزير صغير مع عبارة مكتوبة وهي »الإسلام؟، لا يتماشى مع مطبخنا». والخنزير الصغير يشير إلى تحريم استهلاك لحم الخنزير من جانب المسلمين، ويعمم أن المطبخ الألماني يقوم على استهلاك لحم الخنزير.






„BURKAS?“
WIR STEH`N AUF
BIKINIS.
TRAU DICH,
DEUTSCHLAND!
Alternative
für
Deutschland



(نساء بالبيكيني – وصورة خنزير)

ومن طرق العرض النمطية للإسلام نجد الإشارة إلى الإخلال بالمجال القريب للحياة الألمانية: العطلات على الشاطئ، الأسرة والطعام، ويبدو أنها كلها بخطر. كذلك تربية الأولاد بحد ذاتها، كما توصي بذلك صورة اللوحة الإعلانية التالية. مع أن درس الدين الإسلامي لا يعطى إلا في عدد قليل من المدارس الألمانية، ولأن أولاد المسلمين -وكذلك أولاد اليهود- غالباً ما يتعلمون وسط جماعاتهم الدينية، في حين أن الديانة المسيحية غالباً ما تعطى من قبل

أستاذ في المدارس، فإن الملصق يطالب «بالتحرر من المدارس الإسلامية» ما يوحي بخطر التأثير البالغ للإسلام الدخيل.



Quelle: AfD Bayern, 2018

يجب أن يبرهن هذا الخيار على صغره، لما تمثله اللوحات والملصقات الإعلانية في الحملات الانتخابية والتي اعتمدها حزب البديل، يجب أن يبرهن على التوجه الأيديولوجي للحزب والذي يقع بوضوح وسط الطيف اليميني. نادراً ما يتطرق الحزب إلى الموضوعات العينية، بل يتطرق إلى الموضوعات الثقافية التي تثير القلق. والأمر الذي يبدو لي أنه الأشد وضوحاً هو اعتماد الحزب الشديد على الإعلام الرقمي، وذلك بهدف إيصال رسالته أولاً واختبارها ثم إلى تعميمها في أوساط المتعاطفين معه. ينفق حزب البديل من المال أكثر مما تنفق سائر الأحزاب على مواقع التواصل ثم إنه يخطط لإقامة محطة تلفزيونية خاصة به. هنا باستطاعة الحزب أن يتعلم من اليمينيين الشعبويين في فضاء أممي. هكذا -وعلى سبيل المثال- التقى كبير مستشاري دونالد ترمب: ستيفان بانون مع ممثلين من حزب البديل ليتشاور معهم في سياسة التواصل. وبواسطة الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي توصل حزب البديل من بلوغ مجال مؤيد له، وإن لم يكن من الملتزمين بالضرورة معه، فهو استطاع مع

ذلك أن يوصل المعلومات التي يرغب بها، الأمر الذي شكل صدى واسعاً لسياسيي حزب البديل. وهذا ما سنعالجه في الفقرة التي ستلي.

شروط النجاح الحزب اليميني الشعبوي

إن إلقاء نظرة على مؤيدي ومؤيدات الحزب تظهر بوضوح أنهم قد استجابوا لخبرات عن سياقات حركات وتنظيمات أخرى. يشار هنا -على سبيل المثال- إلى بياتريس فون ستورش (Beatrix von Storch) التي يدين لها الحزب بجزء كبير من سياسته الرجعية بخصوص الجنس [20]. وهي كانت ولوقت طويل من الناشطات في الأوساط المسيحية المحافظة. يقوم التزامها على معارضة الموقف من المساواة بين الشركاء المثليي الجنس، وعلى معارضتها حق المرأة التصرف بجسدها وعلى معارضة الموت الرحيم. اصطبغت إسهاماتها بصبغة قومية قوية. ومن ستورش انطلقت سياسة ترفع علم المطالبة بسياسة للعائلة ومن زاوية مسيحية محافظة بعدم المساواة مع ثقافات أخرى وبرفض السياسة الجندرية [21].

كذلك شهد حزب البديل التزام فاعلين آخرين لا سيما في مرحلة بدايته، أمثال: برند لوقا (Bernd Lucke)، يواخيم ستارباتي (Joachim Starbatty)، أو هانس– أولاف هنكل (Hans-Olaf Henkel)، وكان توجههم اقتصادياً وسياسياً وقد عملوا بشكل مجموعة على غرار جمعية «فريدريش فون هايك» (F. Von Hayek) [وهي جمعية ضمت رجال اقتصاد وإعلام وسياسيين]. وكانوا يدعون لمبادرة من أجل اقتصاد سوق اجتماعي جديد، وهكذا أقامت ستورش اتصالات مع «جمعيات مدنية». وفي حين غادر الأول أو في معظمهم الحزب ظلت النساء المحافظات في الحزب، وقد حاولن صبغ الحزب بقوة بأفكارهن عن المجتمع وعن العائلة.

إلا أن الحركة الداعية للحفاظ على الهوية سرعان ما شكلت شبكة خاصة بها وقد حاولت أن يكون لها تأثيرها في الحزب. والحركة الداعية للحفاظ على الهوية هي حركة ناشئة وكناية عن تجمع شعبي صغير، وهي تطالب بموقف ثقافي عنصري مجندة القيام بحملات ذات فاعلية. كذلك تجعل الحركة الداعية للحفاظ على الهوية معركتها موجهة ضد «أسلمة» أوروبا. وفي هذه الأحيان تحولت الحركات الداعية للحفاظ على الهوية إلى منظمات شبابية وطلابية يمينية، وإلى صحافة يمينية، وإلى متطرفين أوروبيين يمينيين، وهم يتواصلون جيداً عبر شبكات الاتصال. وفيما يخص الشبكات الصحافية يجب أن نلاحظ أن هذه المجموعات تنتظم من خلال الإنترنت، وهم بذلك يستفيدون تبعاً لمنطقهم الخاص من هذه الشبكة. فبدون إمكانات التواصل الاجتماعي ما كان للحزب البديل ولا لحركة (Pegida) [المعادية لأسلمة أوروبا – ومركزها مدينة درسدن

أن يستطيعا تكوين جمهور عريض لهما.

الخاتمة

بات حزب البديل اليوم جزءاً من البرلمان الأوروبي، ومنذ خريف 2018 بات هذا الحزب أيضاً ممثلاً في كل برلمانات الولايات في ألمانيا. وهذا نجاح مؤكد؛ إذ إن الديمقراطية الألمانية تحدد عتبة الخمسة بالمئة للدخول إلى البرلمان، وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان أن تستطيع الأحزاب الصغرى أو الناشئة أن تجتاز هذه العتبة ليكون لها من يمثلها. وبذلك أصبح حضور التطرف اليميني في الفضاء العام حقيقة ألمانية. ولذلك لم يكن ثمة مبالغة في القول: إن انتخابات عام 2017 قد أحدثت زلزالاً بكل معنى الكلمة [22]. إن التحالف الكبير المكون من ستة أحزاب، واعتبار حزب البديل حزباً في المعارضة، يعتبر تغييراً كبيراً في البنية الموضوعية للرأي العام الألماني. لقد استطاع حزب البديل وعلى مدى زمني طويل، أن يسيطر مستخدماً لذلك أجندة سياسية تقوم على موضوعة اللاجئين. تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في بافاريا وهسن قد أوصلت لنجاح حزب الخضر، وهو حزب صغير، إلا أنه حزب ليبرالي ينادي بحرية نظام الحياة، كما أنه من جهة أخرى يعتبر عدواً لحزب البديل، إذ إن الخضر وبما لا يضاهي الأحزاب الأخرى هم مع التعددية الثقافية ومع التسامح. وستظهر السنوات القادمة إذا ما كان باستطاعة الأحزاب الشعبية أمثال الاتحاد الديمقراطي المسيحي أو الاتحاد الاجتماعي المسيحي أو الديمقراطي الاجتماعي أن تنجح في وضع حد لحزب البديل، وأن تستطيع مجدداً تحقيق أجندتها. من الواضح أنه في السنتين الأخيرتين راحت الأحزاب مثل الاتحاد الديمقراطي المسيحي وحزب الاتحاد المسيحي، تأخذ بموضوعات وتوصيفات لمشاكل كان حزب البديل من قام باستعمالها، لا الأحزاب المحافظة القديمة. أخيراً تطرح المسألة المثيرة للاهتمام السؤال التالي، كيف ستحكم السلطات الأمنية وأجهزة الإعلام على النشاطات غير الشرعية والمعادية للدستور التي يقوم بها حزب البديل أو من هم في محيطه؟ قد يرى القانون الألماني وبسبب نشاطات الحزب ومعاداته للدستور سبباً يوجب منعه.

==

1. أستاذة علم الاجتماع في جامعة ميونيخ (University of Munich)، ألمانيا. ↑

2. أكاديمي ومترجم وباحث لبناني متخصص في التصوف الاسلامي. ↑

.3 Decker, Frank (2017): Die Bundestagswahl und ihre Folgen. In: BpB Info aktuell. Online unter: **http://www.bpb.de/izpb/250400/die-bundestAgswahl-2013-und-ihre-folgen, letzter Aufruf 29.10.2018** . ↑

.4 Wagner, Aiko/Lewandowsky, Marcel/Giebber, Heiko (2015): Alles neu macht der Mai? Die Alternative fur Deutschland (AfD) und die Europawahl 2014. In: Kaeding, Michael, Switek, Niko (Hrsg.): Die Europawahl 2014. Wiesbaden, S. 137 – 148. ↑

.5 Shroeder, Wolfgang et al. (2017): Plarlamentarische Praxis der AfD in den deutschen Landesparlamenten. Discussion Paper, WZB Berlin. ↑

.6 حول تصرف حزب البديل في البرلمان الألماني. راجع:
Ruhorne, Feder (2018): Die AfD in Deutschen Bundestag. Zum Umgang mit neuen politschen Akteur. Wiesbaden: Vs. and Schonberger, Christoph und Schönberger, Sophie (2018): Die AfD in Bundestag, Zum Umgang mit einem parlamentarischen Neuling. Juristen Zeitung 3/72. Jahrgang, 105 – 160. ↑

.7 vgl. Siri, Jasmin (2018): The Alternative for Germany after the 2017 Election, German Politics, 27:1, 141-145, DOI: 10.1080/09644008.2018.1445724. ↑

.8 Richard Gebhardt (2013): ‘Eine «Partei neuen Typs»? Die» «Alternative Fur Deutschland» (AfD) vor den Bundestagswahlen’, Forschungsjournal Soziale Bewegungen 26/3 (2013), p. 90. ↑

9. Siehe Gebhardt 2013, S. 87. ↑

10. Berbuir, Nicole, Lewandowsky, Marcel & Siri, Jasmin (2014): The AfD and its Sympathisers: Finally a Right-Wing Populist Movement in Germany? German Politics, DOI: 10.1080/09644008.2014.982546 Published Online: 24 Nov 2014, p. 9ff. ↑

11. مصدر:
https://www.alternativefuer.de/2013/09/11/bernd-lucke-beim-sommerfest-der-afd-mv/letzter Aufruf 29.10.2018 ↑

12. Siri, Jasmin (2012). Parteien. Zur Soziologie einer politischen Form. Wiesbaden: Springer VS. ↑

13. قابل:
Kemper, Andreas (2015): Wie viel NPD hockt in der AfD? Online unter: **https://andreaskemper.wordpress.com/2015/03/15/wieviel-npd-hockt-in-der-AfD, letzter Aufurf 29.10.2018** . ↑

14. Siri, Jasmin (2015): Geschlechterpolitische Positionen der Partei Alternative fur Deutschland. In: Haustler, Alexander (Hg.). Die Alternative fur Deutschland. Programmatik, Entwicklung und politische Verortung. Wiesbaden: Springer VS, S. 67-68. ↑

15. Biermann, Kai et al. (2018): AfD-Abgeordnete beschaftigen Rechtsextreme und Verfassungsfeinde in: ZEIT ONLINE vom 21. Marz 2018. Online unter: https://www.zeit.de/politik/deutschland/2018-03/afd-bundestag-

mitarbeiter-rechtsextreme-identitaere-bewegung, letzter Aufruf .29.10.2018 ↑

16. .Deutscher Bundestag, 19. Wahlperiode, Drucksache 19/3516 ↑

17. Vgl. Sirir 2015 Siri, Jasmin & Lewandowsky, Marcel (2015). Alternative fur Frauen. Heinrich-Boll-Stiftung. Online unter: **ps://www.boell.de/sites/default/files/policypaper_siri_lewandowsky.pdf. Letzter Aufruf: 30.10.2018** . ↑

18. .Siri & Lewandowsky 2015, S. 12 ↑

19. نقلاً عن:

Davic Behnowski (2015), Die Alternative fur Deutschland. Aufstieg und gesellschaftliche Repreasentanz einer rechten populistischen Partei, Wiesbaden: VS Verlag, S. 8. ↑

20. قابل:

Siri & Lewandowsky 2015, S. 14 f. ↑

21. المصد نفسه. ↑

22. قابل:

Siri, 2018. ↑

صعود كوكلوكس كلان واليمين المتطرّف في أمريكا

فرحانة قاضي [1]

ترجمة: عمر الأيوبي [2]

الإرهاب المحلي وجه من أوجه المجتمع الأمريكي. وثمة عدد متزايد من الهجمات التي يشنّها دعاة تفوق البيض، بما في ذلك الميليشيات على أهداف دينية وسياسية. ويبدو أن لمرتكبيها دوافع سياسية وعنصرية، وبعضهم مناهضون للحكومة، ما يشير إلى اتجاه مثير للقلق يطرح أسئلة عن الأمن الوطني والحرّيات المدنية وحقوق الأقليات [3].

في السنوات الخمس الماضية، عكست هجمات المتطرفين اليمينيين نوايا النازيين الجدد. ففي أكتوبر (تشرين الأول) 2018، قتل روبرت باورز (Robert Bowers) (11) شخصاً في كنيس «شجرة الحياة» اليهودي في بِتسبرغ (Pittsburg) وكان دافعه معاداة السامية -نشر آراءه على شبكة وسائط التواصل الاجتماعي التي يستخدمها القوميون البيض [4]. ولا يتم الإبلاغ عن حوادث أخرى ارتكبها متطرّفون يمينيون، لكنها تشمل تهديدات للمساجد المحلية في الولايات المتحدة قامت بها جماعات وأفراد معادون للمسلمين. وفي 2017، اتُّهِم كِنيث جيمس غليسون (Gleason James Kenneth) بإطلاق النار وقتل الأمريكي الأفريقي دونالد سمارت (Smart Donald) في لويزيانا. وفي 2015، أطلق ديلان روف (Roof Dylann)، الذي عبّر عن معتقدات متطرّفة على الإنترنت، النار على أبناء الرعية في كنيسة ميثودية في ساوث كارولينا، فقتل تسعة منهم. وقبل ذلك بسنة، هاجم غلِن فرَيزر كروس (Cross Frazier Glenn) مركزاً اجتماعياً يهودياً وقتل شخصين، ثم توجّه إلى مركز يهودي آخر فقتل شخصاً آخر قبل اعتقاله وهو ينادي باسم هتلر [5].

كشفت دراسة جديدة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهي مجموعة أبحاث في واشنطن، أن الهجمات التي نفّذها متطرّفون يمينيون في الولايات المتحدة تضاعفت من 2016 إلى 2017. ومن المرجّح أن يستمرّ هذا الاتجاه في 2018 ويمكن أن يشمل أهدافاً إسلامية و/أو المهاجرين. وفي معظم الحالات، يكون المتطرّفون اليمينيون رجالاً بيضاً ذوي معتقدات عنصرية

ومتطرّفة، ويستخدم بعضهم الإنترنت للتعبير عن آرائهم قبل الهجوم. وتدّعي السلطات أن هؤلاء المهاجمين منفردون، أو «ذئاب منفردة»، و«يحاولون أن يكونوا أقل بروزاً ووضوحاً... تجنّب ظهور الرؤوس الحليقة التقليدية، وأحذية القتال ذات الرأس الفولاذي، وغيرها من الملابس التي قد تكون واضحة للشرطة» [6].

يرى الخبراء أن مرتكبي هذه الهجمات يلجؤون إلى الإنترنت للتعبير عن الغضب وإطلاق المشاعر الغريبة تجاه الأمريكيين غير البيض [7]. وثمة أسباب عديدة للتطرّف اليميني: انتخاب رئيس أمريكي- أفريقي، باراك أوباما؛ وتدفّق المهاجرين المتصوّر إلى أمريكا من بلدان إسلامية مثل سوريا، أو المكسيك، الدولة التي تشترك في الحدود الجنوبية مع الولايات المتحدة وتُتهم بنقل المخدرات والأسلحة إلى الأراضي الأمريكية؛ ومعاداة الرئيس دونالد ترمب للمهاجرين ومشاعره المتصوّرة المؤيّدة للجناح اليميني التي تروق دعاة تفوّق البيض وشبكات المتشدّدين المناهضين للفاشية [8].

تشير تقارير عدة في الواقع إلى أن ترداد الرئيس ترمب لآراء وأفكار دعاة تفوّق البيض أكثر إثارة للقلق من التهديد الذي يمثّله المتطرّفون المسلمون في أمريكا [9]. فقد حظي ترمب، منذ تولّيه منصبه، بشعبية واسعة لدى القوميين البيض الذين يعبّرون عن دعمهم له على مواقع إلكترونية تدعى (American Renaissance) (النهضة الأمريكية) و(Stormfront) (ستورمفرونت)، ويهلّلون له بوصفه «الإمبراطور ترمب». ويضمّ هؤلاء دون بلاك (Don Black)، وهو تنين أكبر سابق لفرسان كوكلوكس كلان (Klu Klux Klan)، وروكي سوهايدا (Rocky Suhayda)، رئيس الحزب النازي الأمريكي، وراشيل بندرغرافت (Rachel Pendergraft)، وهي منظمة وطنية لحزب الفرسان، خليفة فرسان كوكلوكس كلان الذين أنشأهم ديفيد ديوك [10].

إن لمناخ الإرهاب العرقي المتزايد والتعصّب الديني السائد حالياً جذوراً عميقة في التاريخ الأمريكي. وليس من المستغرب أنه يمكن إرجاع دعوات المحافظة على تفوّق البيض إلى المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة، وبعضهم أسر الهنود الأصليين واسترقّهم. وفي سنوات لاحقة، أصرّ دعاة تفوّق العرق الأبيض على الفصل بين الأعراق واستمرّوا في اضطهاد الأقليات الأخرى.

تسلط هذه الورقة الضوء على نوع التفوق الأبيض الأشدّ عنفاً وقسوة، الذي لا يزال قائماً حتى اليوم. تسمّى هذه المنظمة «القوميون الملثّمون» (Masked Nationalists) أو كوكلوكس كلان، وهي ترعى المتطرّفين والسياسات والممارسات العنصرية للسيطرة على المجتمع الأمريكي والتأثير في المشهد

السياسي.

جذور اليمين الراديكالي

يرتبط وهم تفوّق العرق الأبيض ارتباطًا وثيقًا بالعبودية. بحلول سنة 1640، أصبحت العبودية تجارة مربحة في الجنوب الأمريكي وأجازت بضع ولايات شمالية، مثل ماساتشوستس، تجارة الرقيق. وقد حقّقت تجارة العبيد الأفارقة الثروة لرجال الأعمال البيض، ومنحتهم مورداً لا ينضب من العمال بأجر زهيد أو بدون أجر. ومكّنت العبودية، باعتبارها مؤسسة عرقية، وشجعت ملّاك المزارع البيض والجيش والعديد من السياسيين –وأفادت منهم أيضاً. وعزّز استمرار إساءة معاملة «الرقيق» الأيديولوجيات العنصرية والداعية لتفوّق العرق الأبيض، وأخضع المزيد من «الرقيق» الأفارقة لمعاملة قاسية ووحشية – واستمرّت هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبها دعاة تفوّق العرق الأبيض عقوداً دون أن تلحظ [11].

وفي غضون جيلين، بدأ تعليم الأطفال فكرة تفوّق الشعب الأبيض، وأصبحت أيديولوجية أساسية ومجيدة لدى السكان، لا سيما في الولايات السبع التي شكّلت الكونفدرالية الانفصالية لاحقاً. ولم يعد تفوّق العرق الأبيض مجرّد فكرة، بل مفهوم مقبول الآن لدى كل شرائح المجتمع الأبيض في الولايات الجنوبية الأمريكية. غير أن معظم الولايات الشمالية اعتبرت جوهر المؤسسة العبودية وفكرتها بغيضة وأطلقت حملات لوقف العبودية.

في النهاية أدى فشل الدبلوماسية والخيارات السياسية الأخرى إلى الحرب الأهلية الأمريكية سنة 1861. وأشعل تنصيب الرئيس أبراهام لنكولن فتيل الحرب ودفع إلى الهجوم على حصن فورت سُمتر في ساوث كارولينا. وكتبت سنوات الحرب الست نهاية العبودية لكنها لم تنهِ تفوّق العرق الأبيض والحركة اليمينية المتطرّفة، التي حظيت بتعاطف صامت في بعض المجتمعات البيضاء في أنحاء من أمريكا.

ظهرت أصول كوكلوكس كلان في هذا المناخ المتقلّب، وأصبحت كراهيتهم للعبيد ومن ألغوا مؤسستهم معروفة على نطاق واسع بمعارضتهم اللفظية وهجماتهم العنيفة. ويحظى صعود كوكلوكس كلان، أو الكلان (KKK) اختصاراً، بتوثيق جيد، لكن لم يُدرك تأثيرها في المجتمع الأمريكي بأكمله والرئيس الحالي إلا الآن، باعتبارها تساهم في الانقسامات العميقة القائمة اليوم [12].

أبناء مالطا

كانت الكلان من بنات أفكار مجموعة من ستة ضباط سابقين في الجيش الكونفدرالي، وأصبحت حقيقة واقعة في بولاسكي (Pulaski)، بولاية تِنيسي بين ديسمبر (كانون الأول) 1865 وأغسطس (آب) 1866. واتخذت صورة نادٍ اجتماعي أخوي يستند إلى طقوس وإجراءات وطرق سرية يستخدمها أبناء مالطا، وهي جماعة تقوم على طريقة عمل الماسونيين الأوروبيين. اعتمدت الكلان في بدايتها أنموذج مراسم قبول العضوية التي يتبعها أبناء مالطا، واستعارت غرضها من ابتكار «مراسم قبول العضوية المضحكة» وإثارة «حيرة» الجمهور الفضولي لتسلية الأعضاء. ومع تزايد أعداد المنتمين للجماعة، خصّصت أسماء ملتبسة لمختلف مراكز السلطة، مثل السايكلوب الكبير والساحر لكبار أعضائها [13].

احتفظ أبناء مالطا ببنية هرمية مميّزة، وبمرور الوقت أصبح للمنظمة تأثير رمزي قوي في أنحاء الولايات الأخرى. على سبيل المثال، في ولاية جورجيا الجنوبية، سمّيت المنظمة غراند دراغون (Grand Dragon) (التنّين الكبير) بقيادة الجنرال جون ب. غوردون (John B. Gordon)، الذي أشرف فعلياً على الجماعة في دوائر انتخابات مجلس النواب، التي يقود كلاً منها «غراند تيتان»، ثم تعمّم السلطة إلى «العملاق الكبير» -قائد الشؤون اليومية لأعضائها على الأرض. وقد سمحت هذه البنية الشبيهة بالبنية العسكرية للقادة الرفيعي المستوى بالوصول إلى قوات الكونفدرالية السابقين، وكثير منهم يتشاركون عنصرتهم الضمنية وعدم الولاء للحكومة المركزية. وتمكّن قادة أبناء مالطا من الحصول أيضاً على البنادق والخيول. وتعمّد أبناء مالطا الحفاظ على سرّية المعلومات عنها. وعملت الجماعة بمثابة جمعية سرّية أنشئت في مدينة سانت لويس وفي مدينة موبايل الجنوبية بولاية ألاباما أيضاً سنة 1855 تقريباً - واعتمدت الكلان أنموذج السرية نفسه.

يُرجع المؤرّخون أصول الكلان في ولاية تنيسي إلى سنة 1866 -كلمة «كلان» (Klan) مشتقة من كلمة (kuklos) اليونانية التي تعني دائرة أو حلقة، وبالتالي فإن الكلان حلقة للإخوة الذين يتقاسمون أيديولوجية ورؤية مشتركة لأمريكا بيضاء. وربما شغل الجنرال السابق في الكونفدرالية، ناثان بدفورد فورست (Nathan Bedford Forrest)، منصب الساحر الكبير للكلان، أو قائدها، وقام بدور مهمّ في انتشار المنظمة في أوائل سنة 1868. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تعهّد محافظون آخرون من البيض بالولاء للكلان، بما في ذلك في جورجيا [14].

سنة 1868، استخدمت الكلان الترهيب العلني وهاجمت السكان السود وقادة جمهوريين مختارين. وامتدّ العنف في تلك السنة، إلى قلب جورجيا. وبدأت جماعات الكلان المعروفة باسم «كلافنز» (Klavens) بتسيير دوريات

ليلية لبثّ الخوف في مجتمعات السود وارتكاب أعمال عنف. وكان رجال الكلان يمتطون الخيول ويسيرون بمواكب ليلية وهم يرتدون ملابس الجماعة ويحملون الصلبان المشتعلة. وشملت أنشطة الكلان العنيفة جلد النساء السود اللواتي يعتبرونهن وقحات، وضرب الرجال السود، ومهاجمة القادة الجمهوريين.

يمكن تقسيم هجمات الكلان إلى فئتين: هجمات اقتصاص من السود وسواهم من السكان غير البيض، والإرهاب السياسي الذي يستهدف الخصوم الجمهوريين. لم تلقَ هجمات الكلان رداً من المؤسسة السياسية، التي لم تكن قادرة على التصدّي لمجموعة مغلقة من الرجال الملثّمين أو غير راغبة في ذلك، فأصبحت هجماتها أشدّ عنفاً وفتكاً. وأفاد وكلاء مكتب فريدمن عن (336) حالة قتل أو اعتداء بنيّة القتل في كل أنحاء ولاية جورجيا بين يناير (كانون الثاني) ونوفمبر (تشرين الثاني) 1868.

الكلان (Klan) **الأولى**

سمحت سرية الكلان بأن تصبح منظمة قوية ومحصّنة في الظاهر، تهاجم كل من يعارض آراءها المتطرّفة وسياساتها. وكما أشير أعلاه، فإن الخراب المالي للولايات الجنوبية ونهاية العبودية، التي شكّلت نسيجها الاقتصادي، أذكى الخوف والغضب والكراهية. فعبّأت رؤية العبيد السابقين وهم يعيدون بناء حياتهم ومجتمعاتهم الكلان ومؤيديها -وكانوا عازمين على القتال من أجل ما يعتبرونه حقّاً مشروعاً من حقوقهم.

مع أن الحقيقة أكثر تعقيداً وأن قصة الكلان متشابكة مع سياسة البيض، فإن هناك عناصر أخرى ساهمت في تشدّد الكلان والاحتقار الذي تكنّه للعبيد وداعميهم. ويشمل ذلك: الاستياء من العبيد السابقين، الذين قاتل بعضهم في الحرب الأهلية إلى جانب الاتحاد؛ ودعوة العبيد المحرّرين للحصول على الحقوق الاجتماعية، بما في ذلك الحق في التصويت؛ والرجال والنساء البيض الآخرين، الذين أيّدوا قيام أمريكا ليبرالية تقوم على الإدماج لا الإقصاء. وبرّر قادة الكلان، الذين نشروا العنصرية وكراهية «الآخر»، أعمال العنف لتأمين مكانهم في المجتمع الأمريكي. وأصبحت الكلان، بشنّها هجمات إرهابية متعدّدة، أول جماعة إرهابية محلية في أمريكا.

بالإضافة إلى ذلك، دفعت كراهية أمريكا الجديدة التي ألغت العبودية ووعدت بمنح حقوق متساوية لكل مواطنيها، بغض النظر عن العقيدة واللون، الكلان إلى مزيد من السرّية. وشهدت عضوية الكلان ارتفاعاً مطرداً في العقود القليلة التالية، إذ أيّد مزيد من الرجال البيض الساخطين رؤيتها وآراءها،

وساعدوا في القيام بأعمال العنف باسم القومية الأمريكية [15]. وفي عشرينيات القرن العشرين، أصبحت الكلان قوية على وجه الخصوص في ولايات الجنوب الغربي الأربع: تكساس ولويزيانا وأوكلاهوما وأركنساو. وقدّم المؤلف تشارلز ألكسندر(Charles Alexander)، في كتابه «كوكلوكس كلان» (The Ku Klux Klan)، دراسة عن النزعة الأهلية والعنصرية والسلطوية الأخلاقية من خلال «أعمال الإرهاب والعنف المجهولة»، ولاحقاً من خلال السياسة، لوقف تغيّر النظام الاجتماعي واستعادة «التقاليد المتشدّدة المألوفة للأخلاق» [16].

اعتمدت الحركة القائمة على الفصل العنصري وتفوّق العرق الأبيض القلنسوات البيضاء واللباس الأبيض الواسع للتنكّر والتضليل [17]. واختارت الكلان، بوصفها جماعة من الإرهابيين السياسيين والاجتماعيين غير محكمة التنظيم، إبقاء هويتها مجهولة لارتكاب العديد من أعمال العنف. فأقدم «الرجال الملثّمون» التابعون للكلان على إحراق الكنائس والمؤسسات التابعة للسود والرجال والنساء السود دعماً لرسالتهم المشوّهة: تأمين وجود «شعبنا ومستقبل الأطفال البيض» [18].

وقعت إحدى أوائل الهجمات الفتّاكة للكلان في 31 مارس (آذار) 1868 في كولومبوس، بولاية جورجيا، عندما أطلقت مجموعة من خمسة رجال ملثّمين النار على جورج آشبورن (George Ashburn) وأردته قتيلاً، وهو جمهوري مشهور كان معارضاً قوياً ومجاهراً لانفصال جورجيا قبل الحرب الأهلية. كان أشبورن صوتاً للمجتمع الأمريكي الأفريقي، وقاضياً عيّنه الحاكم العسكري جورج سي ميد، وعمل بلا كلل لصالح الفئات المحرومة في جورجيا [19]. كما كان أول ضحية من ضحايا جرائم الكلان في جورجيا [20].

بعد ذلك بعقود، استمرّت الكلان بمهاجمة الأفراد والمؤسسات الأمريكية الأفريقية، والعمل بمثابة قوة شرطة أخلاقية وخارجة على القانون. وظلت جرائمها البسيطة ظاهرياً والوحشية ذات دوافع سياسية ومصمّمة للترويج لإقصاء الأمريكيين الأفارقة عن السياق العام للمجتمع الأمريكي والسياسة الأمريكية السائدة.

ظهور جماعات الكلان الجديدة

جماعة الكلان الثانية

ظلّت الكلان منظمة غير نشطة لمدة نصف قرن تقريباً، حتى خريف سنة

1915. وفي 16 أكتوبر (تشرين الأول) 1915، تسلّق الواعظ الميثودي وليام جوزف سيمُنز (William Joseph Simmons) و«(15) رجلاً آخر -على الأقل- جبل ستون في جورجيا»، حيث أقاموا مذبحاً، وأضرموا النار في صليب، وأدوا قسم الولاء «للإمبراطورية غير المرئية» وأعلنوا إحياء جماعة كوكلوكس كلان.[21] واستُخدمت المسيحية لتبرير موجة ثانية من الإرهاب. كما استخدم سيمُنز نسخة من «القانون» [22] الأصلي للكلان وأدخل عليه تغييراً لاستحداث الكلان الجديدة بعد أن أعدم الغوغاء ليو فرانك، وهو يهودي دِين بقتل ماري فاغان في جورجيا وتلقّى حكماً بالسجن مدى الحياة بدلاً من الإعدام، ما دفع الغوغاء الغاضبين إلى سحب فرانك من السجن وإعدامه على الملأ –قدّمت هذه الحادثة لسيمُنز وحلفائه التوقيت الملائم والعمل المتهوّر الذي يحتاجون إليه لإعادة ابتكار الكلان وتجديدها.

سمّى سيمُنز النظام الجديد للكلان فرسان الكوكلوكس كلان. ودعا إلى مذهب الفصل العنصري واستخدمه لتشكيل أيديولوجيته السياسية والاجتماعية. وارتدى الأعضاء ثانية ملابس مثل الجلابيب والأقنعة والقبّعات المخروطية، المصمّمة لترويع السود وإخفاء هوياتهم أيضاً. وبرعت هذه النسخة الجديدة من الكلان في استخدام العنف وسيلة لإحداث تغيير في المجتمع الأمريكي. وسعت الجماعة لمنح أعضائها منبراً سياسياً يشيطن في نهاية المطاف كل أقسام المجتمع الواسع الذي يختلفون معه اختلافاً جوهرياً. فدانوا الأمريكيين الأفارقة واليهود والمكسيكيين والآسيويين وهدّدوهم، وهاجموا الكاثوليك والشيوعيين. وقامت الكلان بدور شرطة أخلاقية فمنعت الكحول وتحديد النسل ورفضت تدريس نظرية التطوّر الداروينية في المدارس باعتباره من الأباطيل الأساسية. وقدّمت الكلان نفسها، بهذه الأجندة بعيدة المدى، باعتبارها الجماعة المسيحية الأصلح، وهاجمت كل ما ينحرف عن معتقداتها ومُثُل البروتستانتية الأنغلوسكسونية البيضاء. ولذلك ازدهرت واكتسبت بضعة آلاف عضو جديد في غضون السنوات القليلة الأولى.

كانت جماعة الكلان الجديدة التي أنشأها سيمُنز وحلفاؤه مختلفة اختلافاً كبيراً عن الجماعة التي أنشئت في ستينيات القرن التاسع عشر في تطلّعاتها ومقدار حقدها، وكان سيمُنز رجلاً مختلفاً اختلافاً ملحوظاً أيضاً. أدرك قوة الإعلان والتسويق، فاستخدم ماري إليزابيث تايلر وإدوارد يونغ كلارك وكيلين للدعاية ومروّجين. وقرر هذان الاختصاصيان في الإعلان أن أفضل طريقة لزيادة الاهتمام بالكلان وعضويتها توظيف أكثر من (1000) محامٍ للتعبئة واختيار الأعضاء الجدد من المرشحين المحتملين. ودفع كل مقدّم طلب عشرة دولارات للمحامي رسماً للعضوية. وأصبح رسم العضوية استراتيجية فعّالة إذ كلما ارتفع عدد الأشخاص الذين يجلبهم المحامون إلى الكلان ارتفع الأجر الذي يتلقونه مقابل ولائهم لها.

رفعت خطة سيمُنز عضوية كلان إلى أكثر من (100,000) في غضون بضعة أشهر فقط. وفي 1921، كشف تقرير لصحيفة محلية عن أكثر من (100) عمل عنيف ارتكبته جماعة الكلان المتنامية. وعلى الرغم من أن الخبر كان يرمي إلى تشويه سمعة الكلان، فإن المزيد من الأمريكيين البيض انضمّوا إليها. وبحلول نهاية 1922، ارتفع عدد أعضاء الكلان في كل أنحاء البلاد إلى أكثر من مليون عضو. وزعمت الكلان في ذروتها في منتصف عشرينيات القرن العشرين أن ما يقرب من (4) إلى (5) ملايين شخص أعضاء في أخويتها السرّية [23].

كانت الكلان تسيّر المواكب وتحتجّ علناً عندما لم تكن ترتكب أعمال عنف -فيرتدي المشاركون في المواكب قبّعات مدبّبة، «لكن وجوههم كانت واضحة للعيان... لأن المسؤولين [الحكوميين] لا يجيزون الموكب إلا إذا وافق المشاركون على السير من دون قناع. لكن لم يكن القناع ضرورياً حقاً، لأن معظم أعضاء الكلان لم يجدوا ما يحملهم على إخفاء وجوههم [في المسيرة في واشنطن دي سي سنة 1926]» [24]. لم يكن هناك ما تخشاه الكلان بوجود ملايين الأعضاء، بمن فيهم النساء، الذين يحملون تشكيلات لحرف (K) أو صليباً مسيحياً.

في عشرينيات القرن العشرين، بلغت الكلان أوج شهرتها في الولايات المتحدة. وكان معظم أعضائها من الرجال والنساء البيض المولودين في أمريكا الذين ينتمون للطبقة الوسطى، ويعتنقون «قيم البلدة الصغيرة التقليدية والمرح المفيد للصحة». لكن ما لم يرَه الأعضاء هو أن الكلان اعتمدت وأعلت شأن «التعصّب والترهيب والمضايقة والعنف غير القانوني» التي اعتبرتها ضرورية «للوطنية الجديرة بالاحترام» [25].

غير أن الانقسامات الداخلية المتصاعدة، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية التي قام بها كبار أعضاء الكلان، والمعارضة المنسّقة خفّضت أعضاء المنظمة. وبحلول سنة 1930، بلغ العدد التقديري لأعضاء الكلان (30,000)، وانحسر حجم النسخة الثانية للكلان ونطاقها في نهاية المطاف في أربعينيات القرن العشرين.

جماعة الكلان الثالثة

ظهرت موجة ثالثة من **الإرهاب المحلي** عندما ثار نشاط جماعة الكلان وأعمال العنف رداً على حركة الحقوق المدنية في الستينيات [26]. فقد عارضت الكلان حركة الحقوق المدنية ورأت أن الحرّيات الممنوحة للسود تشكّل تهديداً «لأسلوب العيش الأمريكي». وفي حين أن الموجتين الأوليين

للكلان كانتا عنيفتين، فإن انبعاثها في الستينيات ربما كان الأشدّ قسوة.

مرة أخرى، أحيا جماعة الكلان رجل أبيض عادي، شعر بالظلم لمنح الحريات المدنية لغير البيض. فقد أنشأ النسخة الثالثة للجماعة إلدون لي إدواردز (Eldon Lee Edwards)، وهو دهّان في مصنع للسيارات تصوّر النسخة الحديثة للأخوية السرّية الكلاسيكية وأقنع الآخرين بالانضمام إليه. نمت الجماعة بسرعة، وأطلقت على نفسها اسم فرسان كوكلوكس كلان (Knights of the Ku Klux Klan) -الاسم نفسه الذي استخدمه سيمُنز. ومنح إدواردز نفسه اسم «الساحر الكبير السابع للفرسان»، وسرعان ما بدأ سياسة العنف والترهيب التي ميّزت النسختين السابقتين للكلان. وعلى غرار سلفه، لجأ إدواردز إلى وسائل الإعلام لزيادة عدد أتباعه. واستخدم الإذاعة ووسائل التسلية المرئية، وأجريت معه مقابلات ترويجية لتثبيت شرعيته وتبرير استخدام العنف [27].

أدلى إدواردز أمام الكاميرا ببيانات عنصرية ومتحيّزة. وفي 5 مايو (أيار) 1975، قال:

«إنني واثق من الاعتقاد بالفصل العنصري لسبب بسيط هو أننا نؤمن بالمحافظة على كلام الله وحمايته. لقد خلق الإنسان الأبيض، وقصد له أن يبقى أبيض. وخلق الزنجي، وقصد له أن يبقى أسود. ونحن نعتقد أن التمازج يدمّر كلا العرقين ويخلق مغوليين، وهم ليسوا عرقاً».

خلافاً للحقب السابقة التي ركزت فيها الكلان على إنهاء العبودية، مثّلت الخمسينيات تحدّيات جديدة لجماعة الكلان. وكان على الكلان أن تقاتل من أجل الكثير، مثل التشريع الحكومي الذي منح الأمريكيين الأفارقة مزيداً من الحريات وسمح لهم بتقاسم وسائل النقل مع البيض، ودخول المدارس المختلطة، ومنحهم الأهلية للتصويت. وكان منح السود حقّ التصويت صعباً على وجه الخصوص ومزعجاً لرجال الكلان -الذين لا يسعهم قبول مشاركة غير البيض، وبالتالي التأثير في المستقبل السياسي لأمريكا. كانت تلك المعركة النهائية حفاظاً على تفوّق العرق الأبيض: منع حقّ التصويت للسود. ولذلك قرّرت الكلان ترهيب السود للتسليم والخضوع [28]. وهكذا استمرّت الكلان في استخدام أيديولوجيتها القائمة على التعصّب والعنف العنصري والتوسّع فيها باسم النشاط السياسي والكرامة الوطنية للبيض.

لجأت الكلان إلى العنف المفرط في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وشملت بعض الهجمات البارزة التي نفّذتها الجماعة مهاجمة مزرعة كوينونيا، وهي مجتمع ثنائي العرق في مقاطعة سُمتر، ومتظاهرين سود

يحتجّون على شركات تمارس الفصل العنصري في وسط مدينة أتلانتا، وليمويل بن، وهو عسكري أسود قُتل بينما كان يقود سيارة في مقاطعة ماديسون. ومع تزايد الفظائع التي ارتكبتها الجماعة، أدّت إدانة الرئيس ليندن جونسون الصريحة للجماعة والحملة القضائية الصارمة على كبار أعضائها إلى تضاؤل أعداد رجال الكلان مرة أخرى.

حركة اليمين المتطرّف الحديثة

عمد منظّمو الكلان، منذ سبعينيات القرن العشرين، «إلى تحويل حركة مضادّة رجعية فشلت في الحفاظ على تفوّق العرق الأبيض بترهيب منظمي الحقوق المدنية والمواطنين السود، إلى حركة ثورية للقوة البيضاء تجرّم اليهود والحكومة الاتحادية» [29]. «وأخذت أيديولوجيا الكلان تجمع بين «قوى الدفع الثورية الكامنة... ومزيد من الخطابات الباطنية المعادية للسامية والمناهضة للجمهوريين، وتغرس المبادئ الأساسية الأمريكية المسيحية –أي خليط الكلان الخاص بتفوّق العرق الأبيض» [30]. ومن ثم وسّعت الكلان نظامها اللاهوتي الأصلي القائم على الفصل العنصري الأصلي بجمعه مع الأفكار العنصرية المعادية للسامية والمناهضة للهجرة، التي تشمل معاداة المسلمين والمكسيكيين وسواهم. على سبيل المثال، شكّل إطلاق النار على خمسة ناشطين مناهضين للعنصرية في غرينزبورو، بولاية نورث كارولينا، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1979 الخطوة الأجرأ التي تخطوها الكلان منذ الستينيات عندما كانت تركّز على «تعطيل النضال المتنامي من أجل الحقوق المدنية وترهيبه» [31].

توسّعت الكراهية الأيديولوجية للكلان، التي تركّزت في الأصل على مناهضة الأمريكيين الأفارقة، لتشمل المثليين وبعض المسيحيين واليهود والمسلمين وكل من يعارض تفوّق العرق الأبيض. واجتذبت الكلان الأمريكيين البيض المولودين في الولايات المتحدة، ومنحتهم فرصة للاستقواء على السود والمهاجرين وضربهم، وبالتالي دعمت الكراهية الصرف لغير البيض وتبريرها باعتبارها أخلاقية ومقبولة ثقافياً. وأتاحت نزعتهم الأخلاقية المحافظة والتعبير عن تفوق البيض ازدهار العنصريين المتهوّرين [32].

يقدّر عدد أعضاء الكلان اليوم بما بين (5000) و(8000) عضو في (25) ولاية [33]، ويتزايد احتمال توسّع الكوكلوكس كلان باستمرار الانقسام في أمريكا. ويخشى الناشطون من أن تكون حركة تفوّق البيض أكثر من مجرّد نسخة رابعة للكلان، فلهذه الجماعة الجديدة جاذبية واسعة في أواسط البيض، وتشرك أعضاء الكلان السابقين، بمن فيهم الساحر الكبير السابق ديفيد ديوك، الذي

لديه صلات بأعضاء في الكونغرس ويشارك في الأنشطة السياسية. واليوم، أصبح للكلان باع أطول، بوجود الإنترنت واستخدام مقاطع فيديو يوتيوب والمواقع الإلكترونية ووسائط التواصل الاجتماعي، لدعوة مجتمع جديد من البيض إلى المشاركة في الاحتجاجات والتجمّعات، بالإضافة إلى التدريب شبه العسكري [34].

إن تصاعد الهجمات اليمينية المتطرّفة وارتباطها بالأيديولوجية العنصرية والدعوة لتفوّق الأبيض التي تنتهجها الكلان أمر مروع. ووفقًا لما قاله المدعي العام الأمريكي جيف سِشنز (Jeff Sessions): «لا تعتنق العصابات الداعية لتفوّق البيض أيديولوجية بغيضة وكريهة فحسب، وإنما تشارك في النشاط الإجرامي العنيف الواسع والمنظّم أيضاً» [35].

تقدّم الهجمات التي يشنّها اليمينيون المتطرّفون مؤشراً واضحاً على أنهم عازمون ومتفانون وفتّاكون. وهم مثل الكلان، يعملون بمثابة فاعلين منفردين، ويستخدمون الإنترنت للإعلان عن أيديولوجية تفوّق البيض واجتذاب أتباع جدد، يتقاسمون معهم كراهية الأجانب والتعصّب الديني. ويؤكّد بعض الخبراء، ومن بينهم قائمون على إنفاذ القانون، أن الجماعة الجديدة من المتطرّفين اليمينيين نشطت بانتخاب الرئيس ترمب وسياساته المناهضة للهجرة [36].

إن حركة المتطرّفين اليمينيين الحديثة «تقاتل لصالح ترمب»، ولذلك يُزعم أنها تتمتّع بقوة سياسية أشدّ وقدرة أكبر على الإقناع. وتبرّر الكلان والمتطرّفون اليمينيون الآخرون المؤامرات الشرّيرة ضد الأهداف الحكومية والعرقية والدينية والسياسية، وتحضّ نزعتهم الأخلاقية المحافظة واستغلال الخوف والقلق على إطلاق النار على غير البيض، وقتلهم وتعبئة الغوغاء لمهاجمتهم في المستقبل -وتشجّعه. وهؤلاء المتطرّفون اليمينيون المعاصرون يتسمون بالحيوية والفاعلية والنزعة الشرّيرة مثلهم مثل جماعة الكلان الأصلية.

الخاتمة

على الرغم من أن التطرّف اليميني ليس شيئاً جديداً، فإن هناك ما يدعو للقلق. فالسلطات تواجه على نحو متزايد فاعلين منفردين يرتكبون أعمال العنف باسم أيديولوجية تنكر الحرّيات المدنية الأمريكية وحقوق الإنسان الأساسية لكل المواطنين والمقيمين الشرعيين. ولأن اليمين المتطرّف، أفراداً وجماعات، يعملون دون أن يلاحظوا، بدلاً من الخضوع لقائد أعلى في بنية هرمية، فقد تمكنوا من ارتكاب هجمات مفاجئة عنيفة [37]-وكانت الكلان الأصلية شبكة اجتماعية غير محكمة ارتكبت هجمات ناجحة أيضاً. وهؤلاء

الفاعلون المنفردون والشبكات الصغيرة يجعلون تحديد الهوية أمراً متزايد الصعوبة.

يستهدف المتطرّفون اليمينيون المعاصرون أيضاً شخصيات السلطة، مثل قادة الشرطة المحلية، بدافع من أفكارهم المتطرّفة المناهضة للحكومة والنازية الجديدة، ما يجعل التهديد أكثر تقلباً وأشدّ قسوة. وعلى غرار الكلان، فإن استهداف الشخصيات الحكومية سياسة مميتة تهدف إلى إزاحة المعارضين من أمام الهدف المشترك المتطرّفين وهو جعل المجتمع والنظام السياسي الأمريكي للأمريكيين البيض فحسب.

إن تزايد استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي من قبل الجماعات اليمينية المتطرّفة والأفراد ذوي التوجّهات النازية الجديدة و/أو الدعم الهادئ للكلان يمكّن المتطرّفين اليمينيين من الاجتماع والتعبئة ووضع الخطط لهجمات محتملة وغير ذلك. ويوجد كثير من المواقع والمدوّنات ومقاطع الفيديو وحسابات وسائط التواصل الاجتماعي التي تمنح الحركة اليمينية المتطرفة صوتاً - وتتعرّض هذه المواقع للإغلاق دائماً. ويُسمح لحركة اليمين المتطرّف باستخدام الكثير من وسائط الإعلام وقنوات الإنترنت لنشر رسالتهم والترويج لرؤيتهم، ما دامت لا تستخدم لغة عنيفة. وبينما تكافح الحكومة الأمريكية هذا التهديد الجديد على الإنترنت، فإن التعاون مع القطاع الخاص قد يكون ضرورياً لإزالة مواقع الأفراد على فيسبوك أو تويتر، الذين يخالفون شروط الخدمة التي تحدّدها تلك الشركات، على سبيل المثال [38]. وتستطيع الشركات الخاصة والهيئات الحكومية التي تعمل معاً لتحقيق هدف مشترك، مراقبة الإرهاب المحلي على الإنترنت لملء الفراغات المهمّة.

أخيراً، يشير صعود اليمين المتطرّف إلى مزيد من الهجمات. فقد وقع (6 هجوماً إرهابياً عام 2017 [39]، وفقا لقاعدة بيانات الإرهاب العالمي، وهي برنامج للاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والردود على الإرهاب في جامعة مريلند، ويمكن أن يرتفع هذا العدد. ويتفق خبراء الإرهاب على أن الوقت قد حان لتركيز الاهتمام على تهديدات المتطرّفين اليمينيين، وذلك يبدأ بوضع تسمية للجماعات الإرهابية المحلية، وهذه التسمية غير موجودة في الوقت الحالي [40]. كما أن «التقييم الرصين للتهديد والحلول المدروسة» [41] لمواجهة الإرهاب المحلي الذي يمارسه اليمينيون المتطرّفون خطوة مهمة للحفاظ على سلامة أمريكا.

===

1. أستاذة مساعدة في كلية إليوت للشؤون الدولية، جامعة جورج تاون

(George Washington University)، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة. ↑

2. مترجم فلسطيني. ↑

3. United States of America v. Dylann Storm Roof, Indictment, in the United States District Court for the District of South Carolina, Charleston Division, July 2015, **https://www.justice.gov/usao-sc/file/632581/download** ; and «Inside the Trial of Dylan Roof,» The New Yorker, 2017.

متوافر على الرابط التالي:

https://www.newyorker.com/magazine/2017/02/06/inside-the-trial-of-dylann-roof ↑

4. United States of America vs. Robert Bowers, Criminal Complaint, United States District Court for the Western District of Pennsylvania, October 27, 2018, **https://www.justice.gov/usao-wdpa/press-release/file/1105371/download** ↑

5. «Frazier Glenn Cross ID’d as suspect in Kansas attacks at Jewish centers,» The Associated Press, April 13, 2014. ↑

6. Seth Jones, «The Rise of Far-Right Extremism in The United States,» Center for Strategic & International Studies, November 7, 2018. ↑

7. المصدر نفسه. ↑

8. Department of Homeland Security, Rightwing Extremism: Current Economic and Political Climate Fueling Resurgence in Radicalization and Recruitment (Washington, DC: DHS Office of Intelligence and Analysis, April 2009). Also see «3 in 10 strong Trump supporters accept or are indifferent to white supremacist views,» The Washington Post, August 22, 2017, ↑

9. انظر التقارير الآتية:

«A White Supremacist Black Swan?» USA News & World Report, August 19, 2016.

متاح على الرابط التالي:

https://www.usnews.com/opinion/articles/2016-08-19/why-donald-trumps-kkk-and-white-supremacist-supporters-matter ;

«For Whites Sensing Decline, Donald Trump Unleashes Words of Resistance,» The New York Times, July 13, 2016; «Negative Views of U.S. Race Relations Grows, Poll Finds,» The New York Times, May 4, 2015; «Former KKK leader David Duke, citing Trump, announces Senate bid,» The Washington Post, July 22, 2016; and «How Trump Took Hate Groups Mainstream,» Mother Jones, October 14, 2016. ↑

10. «How Trump Took Hate Groups Mainstream,» Mother Jones, October 14, 2016. ↑

11. For background, see Dr. Alan Rice, «Slavery over time and the abuse of human rights,» Revealing Histories, Remembering Slavery,

متاح على الرابط التالي:

http://www.revealinghistories.org.uk/africa-the-arrival-of-europeans-and-the-transatlantic-slave-trade/articles/slavery-over-time-and-the-abuse-of-human-rights.html ;

Thomas Foster, «The Sexual Abuse of Black Men Under American Slavery,» Journal of the History of Sexuality, University of Texas

Press, Vol 20, No 3, September 2011, pp.445-464; Dr. Joshua Glawson, «American Slavery and Its Repercussions,» University of California, posted on **academia.edu**

متاح على الرابط:

https://www.academia.edu/36726034/American_Slavery_and_Its_Repercussions ;

,Slavery in America,» History Channel»

متاح على الرابط:

https://www.history.com/topics/black-history/slavery ↑

12. لمعرفة المزيد، انظر:

Kat Eschner, The Horrible Fate of John Casor, The First Black Man to be Declared Slave for Life in America; Smithsonian; March 8, 2017;

https://www.smithsonianmag.com/smart-news/horrible-fate-john-casor-180962352/#6cOOLwcKK1OL1IwI.99 و

PBS (2018), Grant, Reconstruction and the KKK,

متوافر على الرابط:

www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/grant-kkk/ ↑

13. Loric, K., «The Sons of Malta: Recollections of a Secret Order that Forced Good Men to Give Themselves Away,» The Courier-Journal, Louisville, KY, April 1, 1883. ↑

14. K. Berger, Our Dishonorable Past: KKK's Western Roots Date to 1868,

متوافر على الرابط التالي:

https://crosscut.com/2017/03/history-you-might-not-want-to-know-the-kkks-deep-local-roots-west-california-washington-oregon ↑

15. للاطلاع على وصف مفصّل لأنشطة الكلان، انظر الآتي:

Frances Osborn Robb. «Two Men in Ku Klux Klan Disguises»: A Photograph from Reconstruction Alabama,» Alabama Review, The University of Alabama Press, Volume 70, Number 3, July 2017, pp.222-246;

انظر أيضاً:

Elaine Frantz Parsons, «Ku-Klux: The Birth of the Klan During Reconstruction,» (University of North Carolina Press: 2016); Jenny Irons, «The Rise of the Ku Klux Klan: Right-Wing Movements and National Politics (review),» Social Forces, Oxford University Press, Vol. 89, No 3, March 2011, pp.1059-1060 ↑

16. Charles C. Alexander, The Ku Klux Klan in the Southwest, (The University Press of Kentucky: 2015). ↑

17. The Ku Klux Klan: A History of Racism and Violence,

متوافر على الرابط التالي:

https://www.splcenter.org/sites/default/files/Ku-Klux-Klan-A-History-of-Racism.pdf ↑

18. Autumn Brower, «Hate Groups and Fear,» ETC: A Review of General Sentiments Journal, Vol 66, No 2, April 2009, pp.138-141. ↑

19. David Rose, The Big Eddy Club: The Stocking Stranglings and Southern Justice, (The New Press: New York, 2007), pp.65-72.

انظر أيضاً:

Elizabeth Otto Daniell, «The Ashburn Murder Case in Georgia Reconstruction, 1868,» The Georgia Historical Quarterly, Vol. 59, No. 3 (Fall 1975), pp.296-312. ↑

20. Michael Newton, The Encyclopedia of Unsolved Crimes, Second .(Edition, (Facts on File: New York, 2009 ↑

21. DeNeen Brown, «The preacher who used Christianity to revive the Ku .Klux Klan,» The Washington Post, April 10 ↑

22. .Ku Klux Klan (1867). Prescript of the Ku Klux Klan

متوافر على الرابط التالي:

https://archive.org/details/prescriptoforder00kukl/page/n3 ↑

23. Joshua Rothman, «When Bigotry Paraded Through the Streets,» The ,Atlantic Magazine, Dec 4, 2016

متاح على الرابط التالي:

https://www.theatlantic.com/politics/archive/2016/12/second-/klan/509468 ↑

24. المصدر نفسه. ↑

25. المصدر نفسه. ↑

26. انظر المصادر الآتية للاطلاع على خلفية حركة الحقوق المدنية:

Steven Kasher, The Civil Rights Movement: A Photographic History, 1954-1968, (Abbeville Press Publishers: New York); Juan Williams, Eyes on the Prize, America’s Civil Rights Years, (Penguin: New York, 1987); Dana Canedy, Darcy Eveleigh, and Rachel L. Swarns, Unseen: Unpublished Black History from the New York Times Photo Archives, (Hachette Book Group, Inc.: New York, 2017). ↑

27. .Wallace, M. (1957). The Mike Wallace Interview of Eldon Edwards
متوافر على الرابط التالي:
[...].hrc.utexas.edu/multimedia/video/2008/wallace/edwards_eldon_t.html

28. انظر:
Cunningham, D. (2015) The Ku Klux Klan in history and today,
متوافر على الرابط التالي:
https://blog.oup.com/2015/01/klansville-usa-david-cunningham-ku-klux-klan/ ؛ و
PBS (2018) Jim Crow Laws,
متوافر على الرابط التالي:
https://www.pbs.org/wgbh/americanexperience/features/freedom-riders-jim-crow-laws/ .
انظر أيضاً التشريع الخاص بالحرّيات المدنية للسود:
Brown v. Board of Education (2009),
متوافر على الرابط التالي:
https://www.history.com/topics/black-history/brown-v-board-of-education-of-topeka ↑

29. John Drabble, «From White Supremacy to White Power: The FBI, COINTELPRO-WHITE HATE, and the Nazification of the Ku Klux Klan in the 19702,» American Studies, Mid-American Studies .Association, Vol 48, No 3, Fall 2007, pp.49-74 ↑

30. المصدر نفسه. ↑

31. Baxter Smith, «The Resurgence of the KKK,» The Black Scholar, Vol. .12, No. 1, Police Violence, (January-February 1981), pp.25-30 ↑

32. Rothman. ↑

33. Jon Levine, July 1, 2015. 7 Facts About How The KKK Is Operating In the United States Today.
متوافر على الرابط التالي:
https://mic.com/articles/121628/7-facts-about-the-kkk-operating-in-america-today#.kA1DMdABJ ↑

34. المصدر نفسه. ↑

35. U.S. Department of Justice, U.S. Attorney's Office, Northern District of Texas, «57 Member/Associates of Various White Supremacists Gangs Charged in Kidnapping and Drug Conspiracies,» May 1, 2018, **https://www.justice.gov/usao-ndtx/pr/57-memberassociates-various-white-supremacists-gangs-charged-kidnapping-and-drug** .
انظر أيضاً:
Janet Reitman, «U.S. Law Enforcement Failed to See the Threat of White Nationalism,» New York Times Magazine, November 3, 2018, **https://www.nytimes.com/2018/11/03/magazine/FBI-charlottesville-white-nationalism-far-right.html** ↑

36. Jones. ↑

37. تشمل الهجمات المفاجئة المتعمّدة الهجوم على كنيس شجرة الحياة في بتسبرغ (أكتوبر/ تشرين الأول 2018) وهجوم ديلان روف على كنيسة ميثودية في ساوث كارولينا. لمعرفة المزيد، انظر:
Jelani Cobb, «Inside the Trial of Dylann Roof,» The New Yorker, February 6, 2017 issue,
متوافر على الرابط التالي:

https://www.newyorker.com/magazine/2017/02/06/inside-the-trial-of-dylann-roof و ؛

Jelani Cobb, «From Charleston to Pittsburg, An Arc of Premeditated American Tragedy,» The New Yorker, November 1, 2018,

متاح على الرابط التالي:

https://www.newyorker.com/news/dispatch/from-charleston-to-pittsburgh-an-arc-of-premeditated-american-tragedy?mbid=nl_Daily ↑

38. Sirwan Kajjo, «Far-Right Extremism Rising in US, Report Says,» Voice of America, November 17, 2018,

متاح على الرابط التالي:

https://www.voanews.com/a/far-right-extremism-rising-in-us-report-says/4663410.html ↑

39. Global Terrorism Database, University of Maryland,

متاح على الرابط التالي:

https://www.start.umd.edu/gtd/search/Results.aspx?country=217 ↑

40. Jones.

انظر أيضاً:

National Public Radio All Things Considered Interview with Peter Bergen, «Right-Wing Extremists More Dangerous Than Islamic Terrorists In U.S.,» June 24, 2015,

متوافر على الرابط التالي:

https://www.npr.org/2015/06/24/417192057/right-wing-extremists-more-dangerous-than-islamic-terrorists-in-u-s ↑

41. Jones. ↑

الشعبويات السياسية: التاريخ وماهيَّة الخطاب في الشرق الأوسط

عبدالحميد العيد الموساوي [1]

حسام الدين علي مجيد [2]

إنَّ مفهوم «الشَعْبَوية» (Populism) لا يزال مُبهماً نسبيًا، بل تكادُ الاتجاهات السياسية تتفاوت في بيانهِ والتعريف بهِ. ففي الغالب يشيعُ الاعتقاد بأنَّ الشعبوية مُرادفة لكلمات: الفاشية والديماغوجية والانتهازية، غير أنَّ بينها وبينهم تفاوتات شكلية وموضوعية جديرة بالاعتبار، وهو ما سيتبدّى لنا من إضاءاتٍ حول معاني الشَعْبَوية واستخداماتها في الموروث الثقافي الغربي، ولا سيَّما من زاوية كونها خطاباً سياسياً وفكرياً في المقام الأول.

ومن أجل ذلك، يستلزم تحديد إشكالية الدراسة وعبر مجموعةِ تساؤلاتٍ رئيسة حول الجذور التاريخية للشَعْبَوية، ولماذا تتولّد في دائرة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف يتم وصف «الشر» بالنسبة للشَعْبَويين وكذلك ماهيّة «الخير» من منظورهم السياسي؟ أي بمعنى: ما الصور التي يَبنيها الشَعْبَوي عن «نفسهِ» وعن «الآخر»؟ وكيف تنظر الشَعْبَوية عموماً إلى القيم والممارسات التي يُدافِعُ عنها الساسة؟ هذا سيؤدي بنا تدريجياً إلى التفكير في طبيعة العلاقة بين الشَعْبَوية والديمقراطية من حيث بيان علاقة التأثير والتأثّر القائمة بينهما.

هذه التساؤلات سنعمل على معالجتها في ظلِّ فرضية الدراسة القائلة بأنَّ الشعبوية هي عملية بناء للآراء السياسية والتوجهات الفكرية النقدية في أوساط عامة الناس، بحيث يتم تحويلها إلى معتقدات جماهيرية عبر تعبئتهم أيديولوجياً وعلى نحوٍ هادِف ومُتواصل بهدف الوصول إلى دائرة السلطة أو إحكام القبضة عليها. ومن أجل تجريب هذه الفرضية سنعمل في سياق هيكلية الدراسة على توزيع موضوعها على أقسام ثلاثة: بحيث سنحاول في أولاها تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري، وفي ثانيها يتم مناقشة كيفية تطور الشعبوية بوصفها خطاباً سياسياً في أوساط الأنظمة العسكرية والأحزاب الإسلامية المقارنة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيّما من حيث الماهيّة والمرتكزات الفكرية. أما القسم الثالث فيسعى للبحث في خصائص الشعبوية واستمراريتها في المنطقة العربية خصوصاً، أي أسباب الانبعاث والخصائص المشتركة

المقارنة وصولاً إلى الخاتمة.

التأصيل التاريخي والنظري للشعبوية

تفاوتت امتدادات الشعبوية وجذورها على مرِّ العصور، غير أنَّ هذا المفهوم قد جرى استخدامهُ بشكل عام لتحديد نداء المطالَبة بمصالح «الشعب»، وبوصفهِ ديماغوجية، وكذلك باعتبارهِ قضية سياسية. وقد ظهرت الشعبوية في ظل الديمقراطيات الحديثة على نحوٍ بارز، ولكن يبدو أنَّها عَرِفَتْ وجودًا لأول مرة، وبحسب بعض المؤرخين، في ظل الدولة الرومانية إبّان عصرها الجمهوري (509-27) ق.م [3]. حيث تنحدر الشعبوية من الأصل اليوناني لكلمة (Populus) أي الشعب، وقد انتقلت هذه المفردة إلى اللغة الفرنسية لأول مرة عام 1912، وعبر كتاب (غريغوار أليكسْيِنسكي) الموسوم: «روسيا الحديثة» [4]. ونظراً لِكون الشعبوية مُشتقة من كلمة «الشعب»، فقد عمد قاموس لاروس [5] إلى جعلها لصيقةً بمعنى العضوية في الأحزاب ذات الأطروحات الاشتراكية، أي الحركات السياسية التي ظهرت في القرن الـ(19) في روسيا منذ 1860، والتي كانت تحلم باستعادة «المجتمع الضائع أو المفقود». كما أعاد الأديب (ليون لومونييه) عام 1929، استعمال المفهوم بُغية الإشارة إلى مدرسة أدبية جديدة كان قد كَتَبَ بَيانها الأول. بحيث عمل على ربط الأدب بعالم الواقع ومن خلال جعلهِ يُلامِس معيشة «الفقراء» وحياة المَحرومين والمُعدمين [6]. وإنَّ ما تشترك فيه جميع هذه المعاني هو الفكرة اللاتينية المُتمثلة في كلمة (Popularis)، أي كلُّ ما يَنتمي إلى الشعب. إذ إنَّ كلمات من مثل «الشعبي» و«الشعبية» غالباً ما تكون طريقةً لِبناء الممارسات الثقافية والاجتماعية وتصنيفها وحتى نبذها عند عامة الناس. ويعني ذلك -وفقاً لِتعبير جون ستوري (John Story)- أنَّهُ: (لا يُمكن أنْ تكون تعريفات الشعبي حياديةً أبداً، بل هي دائماً ما تكون عالِقةً بقضايا الثقافة والسلطة) [7]. وفي ضوء ذلك، يمكن توزيع الشعبويات الغربية عموماً إلى نوعَين رئيسين: أولهما: الشعبوية الريفية، وثانيهما: الشعبوية السياسية، بحيث يَشتمل كلٌّ منهما على توجهات وحركات سياسية متباينة، ويمكن معالجتها على النحو التالي:

الشعبوية الريفية

وهي تشتمل تاريخياً على اتجاهَين مُتفاوتَين للغاية: فالأول يتجسَّدُ في الشعبوية اليسارية، حيث بَرَزَتْ في روسيا القيصرية إبان النصف الثاني من القرن الـ(19). فالشعبوية اليسارية حركة ثورية نشأت في أوساط المثقفين اليساريين الذين رفعوا الفلاحين إلى مرتبة المثل الأعلى، وتصوّروا إمكانية إنشاء مجتمع اشتراكي بوصفهِ ذات جذور وتطبيقات تاريخية في الحياة القَرَوية

الروسية. فرأت إمكانية محاربة النظام القيصري استناداً إلى عامة الناس، وقام جوهر خطابها السياسي على فكرة تحويل المجتمعات الزراعية التقليدية وتطويرها ضمن إطارٍ اشتراكي. وقد بلغت هذه الحركة ذروتها عام 1874 غير أنّ دعوتها بعامة لم تلقَ الرواج في أوساط الفلاحين. ثم عرفت الشعبوية الريفية منذ الستينيات المنصرمة انبعاثاً جديداً في العالم الثالث، كما أنَّ تصاعد النقد في الدول الغربية ضد النخبوية الديمقراطية بعث الحياة في هذه الشعبوية. أما الاتجاه الثاني، فيتمثَّلُ في شعبويةٍ ليبرالية تبلورت في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي عام 1890، وخصوصاً على يد حزب الشعب الأمريكي، والذي كان يُعبِّر حتى بداية القرن الـ(20) عن مطالب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في ولايات الغرب والجنوب الأمريكي. وقد شددت هذه الشعبوية على تمثيل كل الشعب المؤسِّس للديمقراطية الأمريكية، واستهدفت «إعادة حكومة الجمهورية إلى أيدي الناس البُسطاء»، وانتقاد سياسات المؤسسات المالية الفدرالية منها والخاصة، وأنْ تَنصرِفَ الحكومة لمساعدة صغار المنتجين بشكلٍ عام [8].

الشعبوية السياسية

وهي بالمعنى العام، تعني «التوجه إلى الشعب»، وإلى عامة الناس ضد النخبة والنخبوية، كما إلى المواطنين ضد الأجانب. ويمكن للشعبوية السياسية أنْ تتخذَ صوراً عديدةً؛ فمثلاً يمكن للثقة بالشعب أنْ تُتَرجَم إلى ديمقراطية شعبية معادية للديمقراطية النيابية، بحيث تكون مؤيِّدةً لإبقاء أكبر قسمٍ ممكن من الحكم بين أيدي المواطنين العاديين، ويكون «الاستفتاء» بمثابةً الأداة المؤسساتية محل التفضيل لدى الشعبويين [9]. فالجانب السياسي لِمصطلح الشعبوية بذلك يُشير إلى أيديولوجية أو مواقف فكرية لبعض الحركات السياسية المعارضة للحكّام والنخب السياسية عموماً، ومحاربة احتكارات رؤوس الأموال الكبيرة، وكذلك مُناهَضة الأقليات التي تحظى بمكانةٍ سياسية متميزة. إذ إنَّ هذه الشعبويةُ تَتَّهِمُ الأقليات المحتكِرة للسلطة بالأنانية وخيانة مصالح الشعب. وبالتالي، يرى الشعبويون أنَّ الديمقراطية النيابية لا تعمل على النحو المطلوب، ولذلك كثيراً ما يَصبُّونَ تأييدهم في دائرة الديمقراطية المباشرة، لِكونهم يهدفون أصلاً إلى إعادة السلطة إلى الشعب [10].

على أية حال، يمكن القول: إنَّ الشعبوية اتخذتْ أشكالاً مختلفة منذ منتصف القرن الـ(19)، بحيث يبدو أنَّ وجودها قد أخذَ يَزدادُ رسوخاً وثباتاً في العالم الغربي مع بداية القرن الـ(21)، ضمن سياق زعزعة استقرار العولمة والتحركات الديموغرافية الكبرى، ولا سيّما الناجمة عنها بفعل موجات اللاجئين والهجرات الدولية نحو أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن ثمَّ، فإن أهمية استخدام

مفهوم «الشعبوية» وتعريفهِ لا تزال موضوعاً للنقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية بخاصة. فالشعبوية بوصفها خطاباً سياسياً تذهب في الاتجاه الذي يُحقق وضعية التعبئة السياسية والتحشيد الشعبي. فعندما تُطرح موضوعات وتساؤلات الهوية والاندماج القومي والثقافي، فإنَّ الشعبوية ستكون حينئذٍ في حالٍ من الارتباط بالظاهرة القومية، ومن هنا جاءت العبارة المركّبة: الشعبوية الوطنية، أو الشعبوية القومية. وفي أحيانٍ أخرى يجري استغلال الشعبوية من قبل الأحزاب السياسية الفاعلة، وحينها، سيتسِم هذا الاتجاه الشعبوي بملامح ديماغوجية من خلال تبني الحلول التبسيطية في معالجة مشاكل الدولة وأزماتها، وكذلك دعم المعالجات التَعْبَوية في سياق التعامل مع عامة الشعب. أما في الغالب فيكون «للشعبوية» معنى سلبي، بحيث يُستخدم بهدف تشويه سُمعة المعارضين السياسيين، وعبر مقارنتهم والربط بينهم وبين أنصار الحركة الفاشية التي تبلورت في عشرينيات القرن المنصرم [11].

إنَّ الشعبوية ظاهرة سياسية حديثة على الرغم من كونها ذات آثار وامتدادات تاريخية سابقة على الدولة الحديثة. فهي وفي صورتها الريفية تكون ناتجةً عن التحديث الاقتصادي وربَّما بفعل سياسات بناء الدولة-الأمة. أما الشعبوية في صورتها السياسية فيرتبط نموها هو الآخر بالتحديث السياسي، وكذلك التعبئة السياسية للجماهير [12]. إذ إنَّها تُشيرُ إلى كونها نداءً للشعب، وتتخذ شكلاً تعبوياً وتحشيدياً في المقام الأول، بحيث يتوزَّع خطابها السياسي على: أيديولوجيات وأحزاب متنوعة ومتفاوتة، وأشكال متباينة من العمل السياسي. كما يتميَّز هذا النداء الشعبي بتخلي الأطراف السياسية الفاعلة عن وظائفهم المُخطَّط لها لِيَحِّلَ محلّها خطاب سياسي مُتكرر ومُبالغ فيهِ بخصوص «المطامح الشعبية»، والمقصود من ورائهِ هو التحكم بفاعلية في هذه المطامح، وفرض نظام تسلطي على الأقل جزئياً. بمعنى أنَّ هذا النداء يَستنِدُ إلى إعطاء القيمة العليا للشعب ليقابلها في الجانب الآخر سياسة المؤسسات الفاسدة [13]. ذلك أنَّ هنالك وجهاً آخر تُطِّلُ منهُ الشعبوية، ويتمثل في الفساد المالي في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وهو يُعدُّ من المَسالك التي تجد فيها الشعبوية طريقها إلى توسيع دائرة انتشارها حتى في المجتمعات المتقدمة التي تسيطر عليها أنظمة الحَوكمة. فإذا كانت الشعبوية تواجه المؤسسات الليبرالية، فإنَّها ستطالب في مثل هذه الحال ببناء مؤسساتٍ قادرة على ضبط الموارد والإنفاقات الحكومية [14].

وفي الآونة الأخيرة، كَثُرَ الحديث عن تحوّل الديمقراطية نفسها إلى القيصرية (Caesarism) أي الحكم النخبوي وربّما الفردي. وهو ما حدا ببعض الأكاديميين الغربيين إلى الحديث عن كون التحوّل الذي أصاب الديمقراطية من جرّاء انتكاساتها المتواصلة سيذهب بها نحو القيصرية. وربَّما المصدر الرئيس

لهذه المخاوف يتمثل في تَوَغُّلِ السلطات التنفيذية وإصدارها قرارات معينة، وقيامها بممارسات تبتعد كثيراً عن تقاليد الديمقراطية، بحيث يكون مصدرها غير ديمقراطي أصلاً. ويبدو أنَّ عواملاً كثيرة ساهمتْ في اتساع ظاهرة اللاّيقين هذه، ومن بينها الأزمات الاقتصادية ودكتاتورية الأسواق وتضخّم ظاهرة الإرهاب [15]. وبالتالي أضحتِ الشعبوية منذ التسعينيات المنصرمة حركةً سياسية منظمة ذات أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية محددة. وهي ليست مقتصرةً على نوعٍ معيَّن من التيارات اليسارية، بل تستوعب التيارات اليمينية أيضاً. ففي غرب أوروبا شهدت التيارات الشعبوية المرتبطة باليمين المتطرف تنامياً واضحاً؛ فقد حصلت مارين لوبان، مرشحة حزب الجبهة الوطنية، في انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام 2012، على (20.6%) من الأصوات، ويُعدُّ هذا الحزب بمثابة أقوى الأحزاب الشعبوية في غرب أوروبا، ويحظى بدعم الفقراء وعدد لا يُستهان بهِ من أبناء الطبقة الوسطى. كذلك شهدت النرويج حضوراً متميزاً للشعبوية، فقد حصل حزب التقدم فيها، وهو حزب يميني شعبوي، على (22.1%) من إجمالي أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية لعام 2009، بينما حقق حزب «من أجل الحرية» اليميني الشعبوي في هولندا (15.5%)، ليكون الكتلة الثالثة في البرلمان الهولندي، وحصد حزب «الفنلنديون الحقيقيون» نسبة (20%) من الأصوات الانتخابية في 2011 [16]. إضافةً إلى ذلك، ازدادَ صعود الشعبوية في مجتمعات أمريكا اللاتينية، بحيث تميَّزت بكونها ذات نزعة قومية وتستهدف منع سيطرة الأقلية الأرستقراطية على مقاليد السلطة، وانتزاع السلطة من النخب الحاكمة. فهي تُنادي بصهر الطبقات الاجتماعية الفقيرة والوسطى في قالبٍ واحد. وتُعدُّ فنزويلا وبوليفيا والبرازيل بمثابة أمثلة جوهرية للغاية على تنامي التيارات الشعبوية سياسياً. فالحركة الشعبوية الفنزويلية صنعت من (هيوغو تشافيز) أُنموذجاً للقيصر اللاتيني، غير أنَّهُ كان قيصراً ديمقراطياً ومَسْنوداً بشعبيةٍ عالية بين الفقراء والطبقة الوسطى، كما استمر بقاؤهُ في الحكم بمحض إرادة ناخبيهِ. كذلك في بوليفيا، مثَّلَ صعود (إيفوا مورالس)، الذي ينتمي إلى طبقة اجتماعية مهمَّشة ومُضطهدة، نجاحاً للمطالب الشعبية الواسعة بإحداث التغيير الجذري في المجتمع نتيجة المعاناة الشعبية من الخَصْخَصة وسياسات اقتصاد السوق والتضخم الاقتصادي. وفي ظلِّ رئاستهِ للدولة وسياساته الاجتماعية، ازدادت ثقة البوليفيين بالسلطة السياسية، بدليل تمكّن الدولة من رفع إجمالي ناتجها المحلي من (3.4%) عام 2009 إلى (5.1%) في 2011 [17].

ومن ثمَّ، يُمكن الخلوص إلى القول بأنَّهُ قبل عام 1990 كانت مصطلحات «الشعبوية» و«الشعبي» و«الشعبية» يمكن أنْ تشير -بشكلٍ أو بآخر- إلى معانٍ سياسية متقاربة، غير أنَّ اليوم يجري استخدام «الشعبوية» بقصدٍ «تحقيري» في عالم السياسة. وكذلك، تتفاوت الخطابات السياسية الشعبوية -إلى حدٍّ

كبير- بين اليسار واليمين السياسيَين في أوروبا وأمريكا اللاتينية. إذ غالباً ما ترتبط الشعبوية في يومنا الراهن بالأحزاب اليمينية في أوروبا، إما بفعل ما يَكيلهُ خصومهم اليساريون من التُهم والأحكام المسبقة أو بفعل برامج اليمين السياسية نفسها، بينما ترتبط الشعبوية ولهذه الأسباب نفسها بالأحزاب اليسارية والمحرومين في أمريكا اللاتينية. ويقول المؤرخ الفرنسي فيليب روجيه (Philippe Roger) في هذا الخصوص: «إنَّ كلمة الشعبوية بذاتها «تُشير إلى مجموعةٍ معقّدة من الأفكار، والخبرات والممارسات التي تتسم بالشمول وليس لها من تصنيفٍ بذاتهِ». ومنذ 1980 نجد الحركات والأحزاب الشعبوية قد عرفت نجاحات متفاوتة من حيث الوصول إلى دائرة الحكم في العديد من الديمقراطيات المتقدمة، مثلما حصل في: كندا وإيطاليا وهولندا والنمسا والدول الإسكندنافية، وأيضاً في العالم النامي مثل فنزويلا والأرجنتين وغيرهما [18]. وهنا سيبدو أن قلق بعض الأكاديميين الأستراليين كان في محلِّهِ؛ حين أشاروا إلى إمكانية صعود منْ سمّوهم «الديمقراطيين القياصرة» إلى دوائر الحكم والسلطة. فقد أوضح غريغ مِيلوش ما يَعنيهِ بهذه التسمية بالقول: «إنَّ الديمقراطي القيصر يُعبِّر عن مَيلِ قطاعاتٍ كبيرة من السكّان إلى وضع ثقتهم في زعيمٍ ما، بوصفهِ شخصاً يعتقدون بأنَّهُ سيُحسِّن أحوالهم ويُحقِّقُ مطامحهم». ويُشير مِيلوش إلى أنَّ الطبيعة الدورية للديمقراطية شأنها شأن الطبيعة الدورية للسياسة، ستقودها حتماً إلى حكم الرجل الواحد. وهو عينهُ ما حذَّرَ فلاسفةُ اليونان مثل أرسطو وبوليب من إمكانية حدوثهِ. بيد أنَّ ذلك لا يعني -على أية حال- العودة إلى النظام الدكتاتوري، وإنَّما العودة إلى الزعيم الحاكم الذي يُلخِّص رغبات مجتمعهِ ويعمل على تحقيقها [19].

التأصيل النظري لمفهوم الشعبوية

في ظل النظام الديمقراطي، وحيث يُعدُّ الشعب هو صاحب السيادة، فإنَّ صوتَ الشعب ورأيَهُ لا يُمكِنُ وصفهُ أو نعتهُ بالشعبوي، لِكون الشعبوي هو في جوهرهِ ذلك التلاعب بالعقول والمشاعر الذي يقوم به السياسي تجاه الشعب أو أكثريتهِ، بهدف تحقيق مجموعة مصالح خاصة في المقام الأول، مما يجعل ذلك السياسي –بدورهِ- هو المسؤول عن الشعبوية وخطابها. فالشعبوية تُشير بذلك إلى استخدام رأي الشعب واستغلالهِ من قبل أحزاب وشخصيات سياسية معينة، مِمَنْ يَدَّعون بكونهم المتحدثين باسم الشعب، بينما -في غالب الأحيان- هم يُعبِّرون عن مصالح الطبقات الاجتماعية العليا [20]. أما بالنسبة إلى (فنسنت كوسودبير)، فيرى أنَّ هذا المفهوم ينتمي إلى «اللغة العامية الجديدة»، وهي كلمة «مبتذلة». إذ إنَّ استخدامها بصورة متكرِّرة وإيلاءها وزناً أكثر مما تَحْتَمِل، سيقود إلى أنْ تغدو الشعبوية بمثابة «أيديولوجية مُتقاعِسة، تسعى من خلالها النخب السياسية والفكرية إلى تجنب التحدي المتمثل في إعادة تقديم عروض

ومشاريع سياسية حقيقية للشعب». إذ إنَّ التقارب الحاصل بينهُ وبين مفاهيم أُخرى مثل: «التطرف الفكري» و«اليمين المتطرف» و«النزعة القومية»، هو تقاربٌ غير دقيق وليس خالياً من الغموض. بل هو في جوهرهِ يَدْحَضُ «التطرف الشديد للحركات الشعبوية التي لا تحوز على أيِّ شيءٍ متطرف»، كما يُشكِّكُ (كوسودييز) في الطابع الاحتجاجي لهذه الحركات وأنشطتها السياسية. ففي الوقت الذي تُعارِضُ وسائل الإعلام بشكل خاطئ «الأحزاب الحاكمة»، نجد أنَّ الحركات السياسية الشعبوية قد تكون في دائرة ممارسة السلطة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر [21]. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، نجد أنَّهُ من الخطأ مساواة الشعبوية مع الديماغوجية. فالديماغوجي يهدف أصلاً إلى تضليل الآخرين بعامة، بينما الشعبوي يؤمن بأفكارهِ وعملية تعبئتهِ للجمهور [22].

يؤكد ذلك كون معاني الشعبوية مختلفة وتكاد تكون متضاربةً، فهي تتراوح بين الرومانسية الثورية والدُّونِيّة السياسية أو التحقير السياسي لـ«الآخر»، لكن ما يجمع معظم دُعاة الشعبوية هو: مقاربتهم التبسيطية في استخدامهم لمفردة «الشعب»، وادعاؤهم جميعاً بأنَّهم صوت وضمير هذا «الشعب»، فضلاً عن احتكارهم لتمثيلهِ من دون مراعاة مفاهيم التفويض والتعاقد السليم، وتركيزهم على خطابٍ عاطفيٍّ لا يستند بالضرورة إلى أُسسٍ موضوعية دقيقة. وبالتالي أضحى الخطاب الشعبوي خطاباً مُبْهَماً وعاطفياً إلى حدٍّ كبير، بحيث إنَّهُ لا يعتمد الأفكار والرؤى الموضوعية، بل يميل إلى إثارة الحماس وإلهاب المشاعر؛ ليتماشى تماماً أو يتطابق مع المزاج المجتمعي السائد، أو حتى يختاره صُنّاع الخطاب نفسه ليبدو على أنَّهُ سائد، دون الأخذ بنظر الاعتبار كونه يُجديَ نفعاً في التعامل الجدّي والمسؤول مع المشاكل الواقعية. كذلك يُكْثِرُ الخطاب الشعبوي من التركيز على تبسيط مشاكل المجتمع وأزماتهِ بشكلٍ مسرحيٍّ كرنفاليٍّ، مع الإحالة إلى التاريخ الذي يتم استحضاره واستخدامه كوسيلةٍ أيديولوجيةٍ ذات عمقٍ عاطفي وانفعالي في المقام الأول [23].

وبناءً على ذلك، تستند الشعبوية عموماً إلى مجموعة مقومات أساسية لوجودها وفي المقدمة منها: المزايا الكاريزمية لقائدها، أو على الأقل شعبيته، وتمجيد مختلف صفات الشعب الذي تتوجهُ الشعبوية إليه. فالأخيرة تعمل على تمجيد الأمة والهوية القومية، لِتَصِلَ من خلال ذلك إلى تخوم دائرة معاداة الأجانب، ثم تنادي بفضائل الهوية القومية والاستقلالية الاقتصادية والسياسات الحمائية وحتى النقاوة الإثنية. بحيث يصبح رفض كل ما هو غريب والاختلاط مع الإثنيات والأجناس والجاليات المهاجرة من الموضوعات المشتركة لِخطابها السياسي [24]. وبالتالي يُمكن القول: إنَّ الديمقراطية الغربية بعامة تشهد تحولاً تاريخياً أشبه ما يكون بذلك الذي شهدتهُ أوروبا خصوصاً في ثلاثينيات القرن العشرين. فالانجراف نحو دائرة السلطة التنفيذية قائمٌ ومتواصل، «حيث

الساسة والحكومات والوزراء وآخرون يتصرفون كما لو أنَّهم قياصرة، ولا بدَّ من أنْ يقود هذا إلى المزيد من الانحدار». إذ إنَّ أحد الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية النيابية هي أنَّها من الممكن أنْ تقودَ إلى حكم الطُغاة، وإلى الشعبوية، وفي الحالة القُصوى إلى ظاهرة الهتلرية [25].

وفي غير هذا المَسار الفكري لكلِّ ما تقدَّم ذِكرهُ، وفي سياق تقديمه لكتاب «ثورة النخب وخيانة الديمقراطية» للكاتب كريستوفر لاش (Christopher Lasch)، أعطى جان كلود ميشيا معنى نبيلاً للشعبوية، حيث ينظر إليها على أنَّها بمثابة الكفاح من أجل الحرية والمساواة التي تقودها النخب بالنيابة عن الشرائح المُهمَّشة والمُسْتَضعفة. وبهذا المعنى يمكن للشعبوية أنْ تكون - بحسب منظور المؤرخ الأمريكي- «نَقداً متقدماً للنخب الرأسمالية». فالشعبوية -وفقاً لهذا المنظور- ليست سوى جهد أبناء الشعب البسطاء للتخلص والهروب من التأثير المتزايد للخبراء والمستشارين، وما يُمارِسونهُ من التحكم والسيطرة في تنظيم حياة الناس اليومية. إنَّ هذا «النقد المتقدم للنخب الرأسمالية» جرى تناولهُ أيضاً من قبل الفيلسوف الإيطالي دييجو فوسارو (Diego Fusaro)، الذي عمل على صوغ مفهومٍ جديد لهذا الغرض وهو: «الجلوبوكراسي» (Globocracy). فهذا الأخير، بحسب قولهِ: «مصطلح مُسْتَتِر ومَحمي ولا توجد أية ثقافة أو دولة أو قوة قادرة على كَبْحِهِ وإيقافهِ»، لكونهِ يُعبِّر أصلاً عن نظام العولمة وسياساتهِ العالمية [26]. وفي هذا الإطار نفسه، يُعرِّفُ كلٌّ من: (دانييل ألبرتازي ودانكان ماكدونيل) الشعبوية على أنَّها: «أيديولوجية المُعارضة التي تقود شعبًا صالحًا ومتجانسًا، وذلك على الضدِّ من مجموعة النخب والجماعات ذات المصالح الخاصة في المجتمع، بحيث يجري اتهام هذه النخب وجماعات المصالح بحرمان (أو محاولة حرمان) شعبٍ ذي سيادة من حقوقهِ وممتلكاتهِ ناهيك عن هويتهِ وحريتهِ في التعبير» [27]. أي بحسب رؤية (آلان بونوا): «فإنَّ الشعبوية الحديثة قد ولدت بسبب غياب البديل» [28]، أو بمعنى آخر: «إنَّ الشعبوية هي نتاج فشل النخب» [29]. ويَكشِفُ ذلك – بدورهِ- عن فكرة مفادها كون الشعبوية بذاتها تعمل على تفسير ظاهرة تنصُّل النخب الحاكمة من طريقة الحياة البسيطة لعامة الناس وبُسطائهم، ومن ثمَّ تولد الحاجة الاجتماعية الملحة إلى فرض معايير عيش موحَّدة تُناسب أكثرية المجتمع، بدلاً من قيام تلك النخب بإعفاء نفسها من تحمل المسؤولية، والعيش على حساب المهمَّشين وأكثرية الشعب. وبالتالي تلجأ النخب إلى اعتماد مصطلح «الشعبوية» بُغية التخلص من النقد الموجه إليها. لِتَهدِفَ أكثرية الشعب بذلك إلى تصويب العملية الديمقراطية، وإعطاء الديمقراطية نفسها مفهوماً أكثر صواباً، وعلى النحو الذي تتمكن فيهِ الأغلبية من التحكم في الشؤون العامة لِتصبح من ثمَّ أكثر مسؤوليةً عن تصرفاتها وسياساتها [30].

من جانبٍ آخر، هناك منْ يرى، مثل (كاثرين كايو تيرين)، بأنَّ وصف حركة سياسية «بالشعبوية» «يُعدُّ بمثابة عقبة في طريق أي تفسيرٍ جِدِّي للتحولات السياسية في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية... بالتأكيد هو مصطلح غير مُؤهَّل لتحليل الآراء وسلوك الأفراد على السواء». فقد أصبحت «الشعبوية، في اللغة اليومية، تسميةً للمعارضة السياسية التي يُمكن أنْ تَتجلَّى في شكل حركات سياسية من خارج دائرة الأحزاب الكلاسيكية أو حتى في داخلها». وإنَّ انعدام هذه الثقة بالأحزاب والنخب التقليدية يَجِدُ لَهُ أسبابهُ ومُبرِّراتهُ. فعلى سبيل المثال نجد أنَّ الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مدى عدة عقود، انتهجا سياساتٍ اقتصادية قادت إلى توليد مستويات كبيرة من اللامساواة الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي، وعلى نحوٍ لم يَسبِقْ لهُ مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [31]. كما أنَّ هذا التحليل التاريخي والاجتماعي الهادف إلى نقد النخب، قد وَجَدَ صَدَاهُ في فرنسا بخاصة والدول الفرانكوفونية بعامة، ولا سيّما في كتابات (كريستوفر غولي) والذي كتب قائلاً: «إنَّ الشعبوية ستبقى ضرورية لِكونها قادرة على التصدي لِخيارات الطبقات الحاكمة وشَيْطَنَةِ الشعب». أو بعبارةٍ أُخرى: إنَّ الاتهام «بالشعبوية» هو دِرعٌ واقٍ ومُلائم في غالب الأحوال، بحيث يجري اللجوء إليهِ من قِبل النخب الحاكمة بُغية الإفلات من نقد الشعب [32]. وفي هذا الاتجاه عينه، وضمن إطار دراستهِ للانتخابات الفرنسية لعام 2017، استخدم مركز الأبحاث الفرنسي للعلوم السياسية (خمسة معايير رئيسة) لقياس درجة الشعبوية عند المُستَطلَعين الفرنسيين لإعداد الاستبانة، بهدف وضع أُسس موحَّدة لقراءة المواقف السياسية ومن ثمَّ تصنيفها، وهي:

- يجب على النواب في الجمعية الوطنية اتباع إرادة الشعب.
- يجب اتخاذ القرارات السياسية الأكثر أهمية من قبل الشعب وليس من قبل السياسيين.
- إنَّ الاختلافات السياسية بين المواطنين والنخب أكثرُ أهميةً من الاختلافات بين المواطنين أنفسهم.
- إنني أُفضِّلُ أنْ يتم تمثيلي من قبل مواطن عادي وليس سياسياً محترفاً.
- السياسيون يَتحدثون كثيراً ولا يَتصرفون بما يكفي.

وبُغية تحليل نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2017، أشار الباحث (لوك روبان) إلى أنَّ «متوسط مستوى الالتزام بتلك المعايير كان عالياً جداً، وإلى الحد الذي تجاوز نسبة (75%) في أوساط الفرنسيين. مما يعكس -بدورهِ-

وجود مستويات عالية من النقد الشعبي أو حتى السَخط العام تجاه سياسات وممارسات النخب السياسية والاقتصادية، لا سيّما التي تمسُّ منها معيشة الأفراد واحتياجاتهم الأساسية [33].

في ضوء كلِّ ما تقدَّم ذِكرهُ، ربّما يصح القول بأنَّ الشعبوية مفهومٌ متعدد المعاني؛ فهو تارةً يُستخدم بمعنى تحريضي من قبل المعارضين للسلطة، وضد الطبقات الحاكمة أو السياسيين في السلطة، بهدف انتقادهم ودفعهم إلى تغيير سياساتهم. كما يُستخدم (مفهوم الشعبوية) تارةً أُخرى لإدانة الديماغوجيين الذين يُعبِّئون الناس ويُحشِّدونهم عبر الوعود الانتخابية الكاذبة والعزف على أوتار غرائزهم وعواطفهم، من مثل: الطائفية والنعرات القومية أو كراهية الأجانب أو حتى العنصرية [34]، أي بمعنى، أنَّها هنا تَعزِفُ على ما يَهوى الشعب أو أكثريتهُ من خطاباتٍ تعبوية، دونما إيلاءِ اعتبارٍ للأُسس والحقائق الموضوعية.

ومع كلِّ ذلك، نحنُ نذهب في تعريف الشعبوية مع ما أورده الكاتب اللاتيني (توركواتو دي تيلا) في بداية الستينيات الماضية، بأنَّ الشعبوية خطابٌ وحركة سياسية موجَّهةٌ إلى الطبقات الشعبية وخصوصاً الطبقة العاملة الحَضَرية وطبقة صغار الفلاحين، لكنها لا تتولَّد بفعل القوة التنظيمية المستقلة استقلالاً ذاتياً لأيٍّ من هذين القِطاعَين. كما تتلقى الدعم من قطاعاتٍ أُخرى لا تنتمي أصلاً إلى العمّال، وتؤمن بأيديولوجيا مُناهِضة للوضع القائم، وعبر انتقاد النظام ومسؤوليهِ ونخبتهِ السياسية. فالشعبوية هي خلق خطاب سياسي عام يتحدى المؤسسات التقليدية، ديمقراطية كانت أم غير ديمقراطية، ومن قبل سياسيين يَتمتعون بدعمٍ شعبي مباشر [35].

خطاب الشعبوية في الشرق الأوسط

تعود جذور ارتباط الشعبوية بالنزعة القومية إلى القرن الـ(18) ولا سيَّما عند مؤسِّسي النظم التمثيلية الديمقراطية. ومنذ أواخر هذا القرن يجري استخدام مُصطلَحي: الأمة والشعب بشكل مُترادف من قبل مؤسِّسي الأنظمة النيابية إلى الآن. فقد كانت الشعبوية والقومية ثمرةً لارتباط هذين المصطلحَين أحدهما مع الآخر، بحيث يتم التركيز على التضامن والاندماج القومي الحقيقي لأفراد المجتمع [36]. غير أنَّ الأنظمة الشعبوية العربية خصوصاً، كانت خارج دائرة هذه العلاقة وثَمَرتها إلى حدٍّ ما. فمنذ البدء كانت الأيديولوجية الوحدوية العُروبية (Pan-Arabism) بمثابة ردَّة فعل أكثر من كونها مُبادرة أيديولوجية أو نظرية سياسية، ودوماً ما تُحاولُ أنْ تستجيب لِتحدٍّ آتٍ من جانب «الآخر»: **فأولاً** كانت على الضدِّ من سياسة التتريك التي انتهجتها الإمبراطورية العثمانية في مرحلتها الأخيرة، ثم غدتْ ضدَّ التقسيم والسيطرة اللذين

فرضتهما القوى الاستعمارية، ثم وقفتْ على الضدِّ من الاستعمار الاستيطاني الذي فَرَضتهُ إسرائيل على مركز (أرض الآباء العربية). ومع ذلك، فإنَّ الوحدوية العروبية بقيت منذ ولادتها في منتصف القرن الـ(19) وحتى يومنا الحاضر قائمةً على أساسٍ لغوي وبصورةٍ أساسية. ذلك لأنَّ العُروبة أصلاً هي أقرب إلى مفهوم «الأمة الثقافية» (Cultural Nation) وتكاد لم تدخل في دائرة مفهوم «الدولة القومية» عملياً. فالعُروبة جماعةً ثقافية ورباطٌ عاطفي يُمكن استحضارهُ في الساحة السياسية، ولم تستطعْ أنْ تُصبِحَ جزءاً من ممارسات سيادة الدولة [37].

إضافةً إلى ذلك، فإنَّهُ مما يَلفِتُ النظر بخصوص الشعبوية في الشرق الأوسط، أنَّ المؤسسة العسكرية –خصوصاً- هي التي أسهمتْ في توليد هذه الظاهرة، بخلاف الحال في معظم الدول الغربية. فالعسكر تسلّموا مقاليد السلطة بداعي مُناهَضة الوضع القائم، وتحقيق المطامح والآمال الكبيرة. ففي ستينيات القرن الماضي، سادَ الاعتقاد بأنَّهُ وبعد تصفية الاستعمار، ستغدو المؤسسة العسكرية قُطباً للتحديث السريع في هذه الدول، لا سيما وأنَّها المؤسسة الوحيدة المنظَّمة والقادرة على تحقيق التنمية والاستقرار، ومن ثمَّ، فهي الأنجح لِحلِّ مشكلات دول العالم الثالث، ذلك أنَّ القدرة العلمية والكفاءة والتدريب المدني، عناصرُ مهمة تَفتقِدها المؤسسة المدنية في هذه البلدان. فاجتاحت المنطقة العربية سلسلة شبه منظمة من الانقلابات، غيّرتْ مجريات وشكل النظام السياسي لبعض الدول. وكانت انطلاقتها تحديداً من مصر في 1952، ثم العراق في 1958 وسوريا في 1961، فضلاً عن اليمن عام 1962 وليبيا في 1969. وعادة ما برزت خلال تلك المرحلة قيادات شابة تَنحدِرُ من الطبقات الاجتماعية المتوسطة أو الريفية استولت على السلطة، مُحدِثةً –بعامة- انقلاباً على النظام الملكي. أما المرحلة الثانية من استلام العسكر للحكم، فقد تميَّزت بالاستقرار النسبي، إذ أضحت المؤسسة العسكرية صانعةً للقرار السياسي، بينما تميزت المرحلة الثالثة بالابتعاد عن ممارسة السياسة وحماية الديمقراطية، كما الحال في تونس ومصر في 2011، والعراق منذ 2003 [38].

وقد بقيت المؤسسة العسكرية في الشرق الأوسط –عموماً- بمثابة المؤسسة التي لا تستطيع وحدها المحافظة على الأنظمة القائمة فقط، بل إنَّ في مقدورها أيضاً العمل على تغييرها من الداخل. ويُمكننا تأكيد عدم حدوث أيِّ تغييرٍ ثوري بالمعنى السياسي والاجتماعي في هذه الرقعة من العالم، دون المرور عبر المؤسسة العسكرية. وبهذا الصدد يمكننا ذكر الرئيس جمال عبدالناصر وزملائه من تنظيم «الضباط الأحرار» الذين بدؤوا سلسلة التغيير الاجتماعي الثوري عبر استيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم في 1952. ومنذ هذا التاريخ، رصدنا أنَّه كلَّما تم توسيع القاعدة الاجتماعية للجيش باجتذاب شباب الطبقات الفقيرة والمتوسطة، حَدَثَ انقلاب قادَهُ هؤلاء الشباب لاحقاً.

لقد نجحت الجيوش السورية والعراقية واليمنية والليبية في إسقاط أنظمة الحكم القائمة في الخمسينيات والستينيات، في حين فشلت جيوش أخرى في دولٍ مثل تونس والأردن والمغرب. أما في دول الخليج العربية، فإن العائلات الحاكمة حرصت على عدم توسيع القاعدة الاجتماعية لجيوشها وحافظت على أعداد محدودة واحترافية من الضباط والجنود، بحيث رَكَّزَتْ جهودها في استيراد التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وربط دولها باتفاقيات حماية دولية مع الدول الكبرى. ويبدو أنَّها أفادت من تجارب العسكر لِجاراتها من الدول العربية المجاورة [39].

أما في عالم اليوم، فقد انطفأت شعلة الأيديولوجية العروبية. ففي ظلِّ الفشل الشامل للتجارب الناصرية والبعثية، بدأت مرحلة ما بعد العروبة والوحدة القومية تتجه نحو المزيد من الانقسام العربي- العربي. وبهذا المعنى، فإنَّ آخر حروب صدام حسين ولا سيّما قيامه بغزو دولة الكويت عام 1990، يمكن عدّها بمثابة الضربة القاصمة ليوتوبيا العروبة السياسية، ليعقب ذلك ظهور اتجاهٍ جديد، ومنذ الثمانينيات يأخذ في الاعتبار حقوق الأقليات العرقية والدينية، ويستنكر اضطهاد وسياسات الدولة القومية العربية [40]. وفي الوقت نفسهِ، **ينبغي القول:** إنَّ تجارب الأيديولوجيا العروبية هي التي أتاحت المجالَ أمام الإسلاميين للوصول إلى السلطة بعد 2010. ومع ذلك، فإن ممارسة السلطة بعد ثورات «الربيع العربي» في تونس ومصر في 2011 و2013 على الترتيب، كانت تجربةً أصابتِ الإسلام السياسي في مقتل. إذ سرعان ما ظهر الفشل والرفض الشعبي بشكلٍ ملحوظ في كل من تونس ومصر. فقد ظلَّتِ المشكلات والتحديات التي جاؤوا من أجلها على حالها، والمتمثِّلة في النضال من أجل الوحدة الوطنية والتحديث والتنمية [41].

ومن بين العديد من الدول، التي عاودت الشعبوية فيها الظهور خلال السنوات الأخيرة، نجد أنَّ تركيا تقع في موقع الصدارة. فهذه الدولة تُقدِّم مفارقة كبيرة مقارنةً بغيرها من دول المنطقة، بل نستطيع القول بأنَّهُ قلَّما لم تظهر الشعبوية في تركيا [42]. ففي وقت مبكر من 1920، جعل مصطفى كمال أتاتورك من «الأمة التركية» بمثابة حجر الأساس لِرؤيتهِ حول بناء الدولة التركية الحديثة. بحيث غَدَتِ الشعبوية واحدة من المبادئ الكمالية التي أُنشئ على أساسها الدستور والدولة التركية منذ 1930. فالشعبوية باتتْ تُسهم في إضفاء الشرعية على ممارسة السلطة بالرجوع إلى التطلعات الشعبية، حتى وإنْ كانت السلطة في يد حزب واحد. بالنسبة إلى الكماليين، فإنَّهُ لا يمكن بأيِّ حالٍ من الأحوال أنْ تُختزلَ الجماهير المُحرَّرة من أيِّ قيودٍ سياسية في شخصٍ بعينهِ. وعلى العكس، وضمن سياق رؤيتهم، فإنَّ عامة الناس –عموماً- سيكونون دوماً في حاجةٍ ماسّة إلى التوعية والإرشاد. وبذلك فإنَّ الشعبوية

الكمالية تكون مصحوبة عادةً بفكرة وجود طليعةٍ مُستنيرة، ومن ثمَّ وجود نخبة سياسية شعبوية تقود عملية بناء الدولة الحديثة. غير أنَّهُ وفي مطلع الخمسينيات المنصرمة، أدى التحول إلى التعددية الحزبية والتنافس السياسي إلى تغيير عميق لمبادئ الشرعية السياسية هذه. فحزب المعارضة الرئيس، أي الحزب الديمقراطي، وهو حزب محافظ وليبرالي، قد اعتمدَ -بشكل كبير- على انتقاد هيمنة النخب البيروقراطية التي انقطعت عن عامة الشعب التركي، وشدَّد على فكرة إعادة الكلمة للشعب وإدانة النخبوية الكمالية، ليُحقِّقَ هذا الحزب بذلك نقلةً نوعية من حيث تركيزهِ على أنَّهُ لم يعد الشعب بحاجة إلى التوجيه أو الإشراف بواسطة بيروقراطية السلطة السياسية [43].

على أية حال، توجد هناك مجموعة من القوى المُحرِّكة للنظام السياسي الشعبوي في الشرق الأوسط؛ والتي لعبت دوراً مباشراً في تحديد طبيعة الأنظمة الشعبوية العربية. حيث نجد أنَّ سياسات الدول الشعبوية العربية –خصوصاً- تقع في مكانٍ ما بين تعريف أنظمة الحكم السلطوية وبين تعريف الأنظمة الشمولية. فقد كانت شؤونها تَتَمَحورُ، ولو بدرجاتٍ متباينة بين حالةٍ وأخرى، حول ثلاثة أقطابٍ وهي: رئيس الجمهورية، والجيش، والحزب. وبذلك، فإنَّ الذي تولَّد كان مزيجاً من دولة-رئيس، ودولة-أمنية التي –بدورها- تضم جوانب من الدولة البوليسية أو دولة المخابرات، وكذلك دولة-الحزب (Partitocrazia) التي تُهيمن على معظم الاتحادات والجمعيات في المجتمع. ويكون توجيه البيروقراطيبة المدنية وإخضاعها للسيطرة بيد هذه الأطراف الثلاثة. فأما تعبئة الناس وتوجيههم ضمن هذا النظام، فهي في جزء منها ذات صفة كاريزمية (من خلال الزعيم)، وفي جزءٍ منها أيديولوجية/ سياسية (عبر الحزب)، وفي جانبٍ آخر منها تنظيمية (من خلال البيروقراطية وأحياناً الجيش). ففي مثل هذه الأنظمة يغدو «للزعيم دور حاسم إلى أبعد حد وهو (ملكٌ رئاسي)، أي إنَّهُ يمتلِكُ ولاية دستورية أو ولاية تستمر مدى الحياة واقعياً... وإنَّ رئيساً للجمهورية في دولةٍ راديكالية شعبوية عربية لا يترأس الدولة زمناً طويلاً فقط، بل يتمتَّعُ بقدرٍ كبير من النفوذ السياسي؛ فالدولة إنَّما تتجسَّدُ تقريباً فيهِ «هو» [44] (L’état, C’est Presque Lui). وكذلك، كانت هناك مَرْكَزة للسلطة الاقتصادية وتوحيدها في دائرة قرارٍ واحد مع السلطة السياسية. وجرى دمج السلطتَين السياسية والاقتصادية في سلطةٍ واحدة، كما جرى إدماج «المواطنة» و«أسباب العيش» في دائرة واحدة، بحيث أمسى وجود المواطن مَحكوماً بعلاقةٍ أُحادية الاتجاه وهي (الأمر-الطاعة) دون وجود أدنى فصلٍ بين المجالَين العام والخاص، «وبدون ولاءاتٍ منقسمة، وبدون مراكز متوازية للسلطة، وبدون مَلاذات أو أيِّ مكان يُسعى إليه». بيدَ أنَّ المهم –بخاصة- هو تأكيد شرعية الحكم في ضوء الأهداف بدلاً من أنْ تكون في ضوء الإجراءات والمُنجزات. إذ «إنَّ المَهَمات والحَمَلات بالاستيلاء على ذُرى جديدة أو لِسحق الشرور» تحلُّ محل الأُطر القانونية بصفتها لغة الدولة. وبمعنى أدق،

فإنَّ نجاحَ الأداء أضحى أقل أهميةً من واقع المَهمات: وبالتالي فإنَّ بإمكان زعماء مثل جمال عبدالناصر أنْ يَعجزوا عن الدفاع عن أرض الوطن في حربِ عام 1967، إلا أنَّ ذلك يُغفَرُ لهم، بل ويستطيعون الاستمرار في السلطة [45].

كانت بداية نجاح الإسلام السياسي من حيث التأثير في السلطة قد ترافقت مع اغتيال الرئيس محمد أنور السادات عام 1981، وذلك في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران في 1979، بعد أنْ استنفدت الأنظمة العسكرية التي انبثقت من الانقلابات العسكرية معظمَ إمكانات الدولة المادية والمعنوية. فلم تتمكن تلك الأنظمة من تحقيق الاستقلال السياسي وبناء دولة حديثة، ناهيكَ عن بناء دولة الوحدة العربية، والذي من أجلهِ اتقدتْ جذوة القومية العربية [46]. بعبارةٍ أُخرى أكثر وضوحاً، فإنَّهُ في ظلِّ استمرارية القبضة المُحْكَمَةِ للعسكر، غدا من الصعب على عناصر من مؤسستهم الحاكمة أو من بيروقراطية الدولة بأكملها، أنْ تتمرَّدَ على النظام السياسي القائم.

كان على جميع التحديات الممكنة للوضع القائم أن تأتيَ عملياً، من مجموعاتٍ هي في الأساس طَرَفية بالنسبة إلى مؤسسة الدولة، بحيث تُعبِّرُ عن نفسها باستخدام لغةٍ دينية احتجاجاً على الدولة العلمانية- الحديثة وعلى نُخبتها العسكرية والتكنوقراطية والرأسمالية- الدولتية.

كانت النُخب الحاكمة تتمسّك بالسلطة وبأقصى درجةٍ ممكنة من الضَرَاوة، بحيث إنَّ «الدولة» التي يُديرونها لم تُخفِق في تحقيق أهدافها المُتنَبأ بها في تعبئة ودمج الطبقات الأقل حظاً وانتفاعاً في ظلِّ نظام سوسيو-اقتصادي جديد فحسب، بل باتت أيضاً عاجزةً عن حلِّ الأزمات الداخلية، ناهيكَ عن عجزها المستمر في المحافظة على «الشرف القومي» بعد قرابة ربع قرنٍ من الهزائم العسكرية على يدِ إسرائيل.

ففي هذا السياق، وبينما كانت تحرم الآخرين من حقِّ المحاولة، فإنَّ البرجوازية البيروقراطية في الدول العربية خصوصاً، ولا سيّما نواتها العسكرية الهامّة، ستجعل من المحتَّم –تقريباً- أن تكونَ هناك إمكانية كبيرة لحدوث التغيير على يد الجماعات الإسلامية الواقعة في أطراف وهوامش مؤسسة الدولة العلمانية [47]. ففي مصر وتونس على سبيل المثال، تستمدُّ فيهما الحركات الإسلامية الجزءَ الرئيس من أعضائها من جماعاتٍ اجتماعية شملها الحراك الاجتماعي، نتيجة للسياسات الاقتصادية الناصرية والبورقيبية، لكنها حُرِمتْ من الفرص الملموسة للتقدم الاجتماعي، بسبب تغير السياسات الاقتصادية نفسها لنظام الحكم. بحيث كان أكثرهم من المهاجرين الجُدد إلى أحزمة الفقر المُدقِع التي بُنيتْ في محيط مركز الدولة والمدن الرئيسة

الأخرى، أو من ذوي تعليمٍ عالٍ، غير أنَّهم قلقون بشأن إمكانية تشغيلهم، أو مِن الذين حصلوا على وظائف حكومية لا تنطوي على أيِّ مُحتوى مِهني حقيقي وبشروطٍ مالية وتشغيلية مُتدنية [48].

الشعبويات العربية وخصائصها من منظور مقارن

لقد تميَّزتْ نُظُم الحكم الشعبوية العربية بعددٍ من الخصائص، والتي يُمكن مقارنتها مع امتدادات هذه الظاهرة في دولٍ ومناطق أُخرى من العالم على النحو التالي:

من حيث كونها حركة طبقية حَضَرية

في حين أنَّ الفاشية حركة سياسية تتمتَّع بشيءٍ من دعم الطبقة العليا، وتَستهدِفُ المنع دون تسييس الطبقات الدنيا، وبشكلٍ خاص الطبقة العاملة وما دونها، والدفع بها إلى خارج الحلبة السياسية، نجد أنَّ الشعبوية -بخلاف ذلك وفي معظمها- هي حركةً نابعة من الطبقة الوسطى، تقوم بتعبئة وتحشيد الطبقات الاجتماعية الدنيا وخصوصاً فقراء الحَضَر، وذلك بإغوائهم للانخراط في عالم السياسة. فالشعبوية لا تقتصر على نظامٍ سوسيو-اقتصادي معيّنٍ، بل ترتبط بالسياسة الانتقالية أو المرحلة المُبكِّرة لِنظام اقتصادي قائم أصلاً على أساس التصنيع والاستعاضة عن الاستيرادات. بحيث يشتمل ذلك على خدمات «دولة الرفاه» والتوسع الصناعي السريع الذي يفتح –بدورهِ- الباب أمام البروليتاريا والتكنوقراط معاً للإفادة منه في وقتٍ واحد، مما يقود إلى إيجاد الظروف اللازمة لقيام تحالفٍ طبقي مفتوح بين الطبقات الشعبية الحَضَرية وزعامةٍ من أبناء الطبقة الوسطى بهدف تغيير الوضع القائم. فأنظمة الحكم الشعبوية العربية –مثلاً- قد صاغتْ خطابها السياسي وتحالفاتها الطبقية لِتمييز موقفها المُناهِض لكتلة السلطة الأوليغارشية المتكوِّنة من: طبقاتٍ تجارية -حضرية وريفية- مالِكة للأرض (محلية وأقَلَوية وأجنبية). وهو ما يُميِّزُ هذه الشعبوية العربية عن الشعبوية التركية المعاصرة مثلاً، والتي هي النقيض المميَّز لِكتلة بيروقراطية دَوْلَتية، أي هي بالضدِّ من بيروقراطية النظام السياسي نفسه وبُنيتهِ الأيديولوجية. علاوةً على ذلك، هناك أسبابٌ كثيرة تُحفِّزُ تلك الزعامة على السعي من أجل إحداث تغييرٍ في «الوضع القائم» نفسهِ، ويشتمل ذلك على تفاوت المكانة الاجتماعية داخل التحالف الطبقي بذاتِهِ، وبروز شعورٍ قوي بالظلم الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني، وبتأخُّر تنمية المجتمع بعامة. ومع أنَّ الحركات الشعبوية لا تنشأ من قبلِ عامة الناس أنفسهم، فإنَّها تقوم بتعبئتهم، وغالباً ما تلجأ إلى استغلالهم سياسياً. بحيث إنَّ ما يَجْمَعُ بين هذه الجماعات المتفاوتة هو «الكراهية المُحتَدِمة تجاه الوضع القائم»، كما أنَّ من شأن الشعبوية أنْ تُطوِّرَ «أيديولوجيا مُزيَّفة وتُفصِّلها على مقاس

اللحظة» [49].

بعبارةٍ أُخرى، إنَّها لا تمتلك نظرةً عالمية شاملة وهادفة إلى تشكيل الفرد والمجتمع اجتماعياً، بل إنَّ أنظمة الحكم الشعبوية تَميلُ إلى أنْ تكونَ سلطويةً أكثر منها شمولية. بحيث يغدو هدف سياسات «التشاركية» لنظام الحكم مُتجسِّداً في ترسيخ سلطة النظام، وزيادة الاستقلال الذاتي للدولة. وفي سبيل ذلك، سَعَتْ الأنظمة الشعبوية العربية -خصوصاً- شأنها شأن نظيراتها في أمريكا اللاتينية، لا إلى تعبئة قاعدةٍ شعبية واسعة فحسب، بل كذلك إلى إحكام السيطرة على تلك القاعدة، وجعل علاقات الجماعات المؤيِّدة لها جزءاً من هيكلية الدولة وعبر سياساتها «التشاركية» تلك. فالأخيرة تتجسدُ في القيام بمنح المؤيدين مجموعة المنافع، كذلك تشكيل بُنى تنظيمية مُسيطرٍ عليها مركزياً؛ لِربط المجموعات الداعمة لها مباشرةً بمؤسسات الدولة. فوفقاً لِتَعبيرِ نزيه الأيوبي: «لم تكن هذه التشاركية نمطاً جديداً من أنماط الدولة أو المجتمع، بل كانت بالأحرى طريقةً جديدة لتنظيم القطاع الشعبي من خلال ربطهِ ربطاً خاضعاً للدولة الشعبوية، مما سهَّلَ دمجهُ الاجتماعي وتفعيلهُ السياسي المُسيطَر عليهما في حقبةٍ اتسمت بحركة تمدينٍ وتصنيعٍ سريعة». أي إنَّ تجارب الشعبويات الشرق أوسطية –عموماً- لم تستطع المَساسَ بالطبيعة الشعبوية لنظام الحكم دون أنْ يُهدِّدَ ذلك بِتفكيك تحالفها الطبقي. فقد كان التحالف الطبقي الشعبوي «توزيعياً» في جوهرهِ للمنافع والامتيازات، ولهذا فإنَّهُ ضمَّ بصورةٍ رئيسة طبقاته ومجموعاتهِ الاجتماعية المكوِّنة ضَمَّاً اقتصادياً بينما كان يُقصيها سياسياً [50].

من حيث كونها أنظمة تعبوية وتحشيدية

إنَّ الأنظمة الشعبوية العربية هي أنظمة تحشيدية وتعبوية بشكلٍ مميَّز، بحيث إنَّ حَيرتها السياسية الرئيسة تَتمثَّلُ في إيجاد الترتيبات المؤسساتية المُناسبة التي تستطيع أنْ تُزوِّدَ النخبة الحاكمة بدعمٍ واسع من القوى الاجتماعية، مع ضمان تمتعها في الوقت نفسهِ بسيطرةٍ أكبر على هذه القوى نفسها. وذلك أولاً من خلال «اتحادات سياسية» تحل محل المجتمع المدني بأكملهِ، مثل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في مصر وغيرها من الاتحادات والجمعيات المهنية والنسوية والثقافية، فهي تغدو بمثابة منابر للأيديولوجيا الحاكمة، لِتُصبح بذلك القاعدة مقلوبة، وهي أنْ يَكتَسِبَ المجتمع المدني شرعيتهُ من الدولة عوضاً عن أنْ تكتسِبَ الدولة شرعيتها من المجتمع المدني [51].

فالخطاب الشعبوي في الشرق الأوسط –على الرغم من تنوعهِ بين

العروبي والإسلامي- يَتقاسَمُ في سياقهِ التعبوي مجموعةً من الخصائص، لعلّ أبرزها أنَّهُ: خطابٌ للتضليل الكلامي والسجالي في المقام الأول، وهو أيضاً خطابٌ تبسيطي، وتحريضي: ضد النخب وضد الأجانب وضد المُجدِّدين في الفقه الإسلامي والعلمانيين، وكذلك هو على الضدِّ من الديمقراطيين ودُعاة اليمين واليسار السياسي بعامة. وبالتالي، فإنَّ قوة تأثير كلمات الخطاب الشعبوي لا تكمن في قوة مشروعهِ المثالي، بل في صدى أسماع المواطنين الذين يتأثرون بالقيم العليا، وجاذبية الشخصيات السياسية، والعاطفة الظرفية [52]. فالحشود المُعبأة تَقِفُ مُناهِضةً للنخبة الثقافية والسياسية وبخاصة الموجودة منها في الأوساط الأكاديمية، فانتقاد النخبة السياسية ومُهاجمتها يُعدُّ من أكبر مميزات الشعبوية. كما أنَّها بالضدِّ من التعددية الحزبية والديمقراطية، إذ ترى أنَّ هذه الأخيرة تحوي مجموعة من النواقص التي تتعلق بالتمثيلية السياسية، فهي لا تعني تمثيل جميع أفراد الشعب. كما ذكر (تاغييف) في هذا الشأن عددًا من خصائص الشعبوية: أولها: أنَّها تمثل «ثورة ضد النخبة»، وهي تزعم أنَّ السياسة أمرٌ سهل ويمكن إدراكها وممارستها من قبل الجميع، وأنَّ اعتبار كون السياسة معقدة ليس إلا مكيدة وضعها النخبويون لإبقاء المواطنين العاديين خارج دائرة المشاركة السياسية وصناعة القرار، وأنَّ معظم جمهور الخطاب الشعبوي هم من الأميين والفقراء، خصوصاً في المناطق الحضرية، أي الشرائح الاجتماعية التي وصفها كارل ماركس بـ(البروليتاريا الرثّة) أو قاع المجتمع، مما «يسهل أمر تضليلها وحتى إغوائها بغية دفعها نحو المغامرة والفوضى». لِكون هذه الطبقة المهمَّشة تعيش في بيئةٍ مجتمعية من عدم الرضا الشديد، ويُحاول الشعبويون استغلال استيائها وعدم رضاها عبر ما يلي:

- الحديث عن الوضع الاقتصادي من خلال التشديد على التفاوتات الاجتماعية الحادة، وكذلك ضعف وهشاشة وضع الطبقة العمّالية الرثّة التي تعيش في ظروف العيش والعمل السيئة، وهو ما يُطلِقون عليهِ تسمية «الإفقار العام للمجتمع».

- الحديث عن الانحطاط الأخلاقي والقيَمي في المجتمع، وفقدان المجتمع للقيم المرجعية والهوية الوطنية، وتراجع الطابع المدني، وبالتالي تَرَاخي الرابطة الاجتماعية وتفكّكها [53].

- إنَّ ما هو جوهري في الخطاب الشعبوي ليس دفع الجمهور إلى التأمل والتفكير، ولكن المهم هو حشدهم ودفعهم للانخراط في السياسة كمؤيِّدينَ ومُتحمسين لِدعاة الخطاب، ولا سيَّما إذا كان المؤيدون ينتمون أصلًا إلى مجموعات مُهمشة أو غير مُبالية بالشأن السياسي بعامة [54].

إلى جانب ذلك، تبرز ظاهرة التشاركية الشعبوية العربية في مراحلها المُبكِّرة، ولغرض الفوز بدعم الطبقات الدنيا، وتيسير اجتذابها إلى الحَلَبة السياسية، ستشتمل السياسات الشعبوية على تقديم سلسلةٍ واسعةٍ من المَزايا الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وحيث إنَّ استراتيجية الاستعاضة عن الاستيراد تميلُ إلى النجاح في مراحلها الأولى، فإنَّ أنظمة الحكم تميلُ – بدورها- إلى أنْ تكون إدماجية وضَمّية بدرجةٍ أكبر من أنْ تكونَ قَسْريةً في سياساتها [55]. فالنخب الحاكمة العربية، وهي تُواجِه الحيرة في الاختيار ما بين «التنمية» و«الرفاه»، فإنها اختارت «إدامة الرفاه» بدلاً من العمل على تحقيق التنمية، لِكي لا تزعزعَ أساس بقائها السياسي على المَدى القصير. ويُمكن تيسير ذلك نسبياً إذا كان بالإمكان توفير بعض المصادر المعقولة من الأموال الأجنبية أو العائدات من النمط الرَيعي، كما حدث في حالات عدّة مثل: مصر وسوريا قديماً، اللتَين تَلَقَّتا دعماً من دولٍ عربية وأجنبية، وكذلك من التحويلات النقدية التي كان يُرسِلها مواطنوها العاملون في الدول المصدِّرة للنفط. وفي ظلِّ غياب المجتمع المدني، رويداً رويداً، ستصبح التجمعات القائمة على المصالح، (مثل التجار ورجال الأعمال)، وكذلك التجمعات الثقافية (مثل الجمعيات والتنظيمات الدينية) مسموعةَ الصوت، وقد يضطر النظام السياسي في نهاية المطاف إلى الانفتاح على الديمقراطية. فمن خلال اقتراحها شكلاً محدداً من الديمقراطية، كما في مصر والجزائر وكذلك في تونس وسوريا، ولكن بدرجةٍ أقل قبل عام 2010، فإنَّ الدولة بذلك ستتخلّى عن بعض صلاحياتها في صنع القرار لِصالح مجموعات المصالح تلك مقابل قيام هذه المجموعات بضمانِ التزام أعضائها بتنفيذ هذه القرارات المتخذة أو تلك. ومن ثمَّ، فإنَّ من الممكن في حالة مصر على الأقل، أنْ يتطور نظام الحكم لاحقاً باتجاه أنموذجٍ مقيَّد من الديمقراطية والتشاركية المجتمعية

من حيث كون الشعبوية ليست اشتراكية

لقد أُطلِقتْ في كثيرٍ من الأحيان صفة الاشتراكية على أنظمة الحكم العربية في مصر وسوريا والعراق وكذلك السودان وليبيا واليمن، بيدَ أنَّها وعلى الرغم من استخدامها الشعارات الاشتراكية وتطبيقها لِسياسات اجتماعية وترتيبات مؤسساتية تُذكِّر المرء بأنظمة الحكم الأوروبية الشرقية، فإنَّه من المُضلِّل وصف أنظمة الحكم العربية بكونها اشتراكية. بل من الصواب القول بأنها مجموعة أنظمة راديكالية ذوات اهتمامات «سياسية» في المقام الأول [56]. فقد عَمَدَتْ إلى تبني ممارساتٍ تَغْلِبُ عليها صفة «الدَوْلَتية» (Estatism) وليس الاشتراكية. فهي شبيهة بما يُطلِقُ عليهِ أنطونيو غرامشي تسمية «الدولة التشاركية». فصحيح كون سياساتها العامة كانت تنحو بصورةٍ متزايدة منحى «الرفاه العام»، بل ومنحى «مساواتي» إلى حدٍّ كبير (مثل: الإصلاح الزراعي، التوسع في التربية والتعليم، توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، دعم السلع

الأساسية)، غير أنَّ هذه السياسات هي مما أوجبتها تحالفاتها الطبقية في ذلك الوقت، ولغرض مجابهة الأوليغارشيات القديمة والوقوف بوجه التحديات الخارجية. فمثلاً في حالة العراق بخاصة، نما الدور الاقتصادي للدولة في أعقاب انقلاب يوليو (تموز) 1958. ومع ذلك، بَقيَ القطاع الخاص مُهيمِناً ويُسهمُ بحوالي (78%) من إجمالي الدخل القومي وحوالي (71%) من صافي الإنتاج المحلي (باستثناء عائدات النفط) عام 1960. ولم يحدث إلا عام 1964 قيام الحكومة بإصدار المراسيم الاشتراكية التي أمَّمت الشركات الصناعية والتجارية الرئيسة، وقطاع المصارف وشركات التأمين. ويبدو أنَّ الباعثَ وراء التأميم كان الاعتبار (السياسي) في المقام الأول، وهو الحاجة إلى جعل النظام الاقتصادي العراقي أشبه ما يكون بنظيرهِ في مصر وسوريا لغرض تسهيل إقامة مشروع الاتحاد بين الدول الثلاث، والذي كان أصلاً مَوضِعَ تفاوضٍ إبان تلك المرحلة. ومع انقلاب البعث الثاني في 1968، أتتْ موجةٌ جديدة من السياسات الاشتراكية، وكان الباعث (سياسياً) وفي هذه المرة أيضاً، وتجسَّدَ في الحاجة إلى سحب البساط من تحت أقدام (الحزب الشيوعي العراقي) الذي كان يحظى آنئذٍ بتأييد طبقي وأيديولوجي واسع داخلياً. لِتقودَ السياسات البَعثية إلى وضع قطاع التجارة الخارجية والداخلية علاوةً على قطاع الصناعة بعامة في يَدِ الدولة العراقية [57]. ومن ثمَّ، ووفقاً لتعبير الأستاذ برهان غليون، فقد أنتجتِ العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، «واحدةً من أكبر التجارب التاريخية التي عَرَفتها الجماعات إحباطاً من الناحيتَين المادية والمعنوية... فلن يتأخرَ الوقت حتى يُجبِرَ انسداد آفاق التنمية الأنظمةَ التقدمية العربية على تقليص مطامحها، وتحويل مشروعها التنموي إلى مشروع تنمية مصالح الدولة والمجموعات المرتبطة بها، وفي موازاة ذلك تنمية الشوفينيات المحلية بدلاً من برنامج التنمية الوطنية المنشودة» [58].

وما يُؤكِّدُ خواء المشروع الشعبوي العربي فكرياً هو، أنَّ أنظمة الحكم الشعبوية كانت مستعدة أيضاً أن تتولّى الإشراف بنفسها على تنفيذ برامج اللَبْرَلة الاقتصادية والخَصْخَصَة بعامة. ولم تكن هناك قوى اشتراكية، شعبيةً كانت أم بيروقراطية، عازِمة على مقاومة مُخططات أنظمة الحكم الهادفة إلى النكوص عن الكثير عن السياسات (الاشتراكية) السابقة. فالصراعات السياسية في هذه الدول «لا تضع العمل ضد رأس المال» في سلسلة أولوياتها، وبدلاً من ذلك، فإنَّها «تضع المجتمع المدني ضدَّ الدولة». ذلك أنَّهُ في ظل الظروف الحالية للعولمة، أي عولمة عملية الإنتاج وعولمة سوق العمل معاً، فإنَّ التحالفات الرأسمالية الخارجية تبدو أكثر نفعاً لبورجوازية الدولة من الائتلافات الشعبوية المحلية. فالنظام الشعبوي يُصبِحُ لزاماً عليهِ التخلي عن سياسات الرفاه، غير أنَّ هذا لم يكن سوى عملية تكييف ضمن النظام الشعبوي نفسه، وليس تراجعاً عن التزام (اشتراكي)، فهذا الالتزام لم يكن موجوداً على أرض

الواقع [59].

وبكلمةٍ وجيزة، كانت الأنظمة العربية الراديكالية تُطبِّق مَزيجاً مميَّزاً من سياسات «الدَوْلَتية» والرفاه الاجتماعي (أي الشعبوية). وكلَّما كانت الأنظمة تُواجِهُ مشكلاتٍ متزايدة، كانت تفقد الكثير من خاصيتها الشعبوية وتعتمد ترتيبات «تشاركية» أكثر إتقاناً، وذلك بهدف احتواء حالات الاحتقان وعدم الاستقرار الداخلي. فقد تمَّ تكريس الشعبوية السياسية فيها بمباركةٍ دولية أو أمريكية على الأقل، وهو ما تَمثَّلَ في دعم شعبوية الإسلام السياسي. بحيث نَجَمَ ذلك عن تحوّل استراتيجي في طريقة تعامل أمريكا مع الإسلام السياسي، في ضوء القناعة بأنَّهُ بمثابة التركيبة السياسية المناسبة للدولة العربية. فالمهم من المنظور الأمريكي هو ترويضهُ سياسياً، ثم عدم التدخل في أدائهِ السياسي. وهذا ما أعطى جماعة الإخوان المسلمين في زمن ثورات (الربيع العربي) شرعيةً خارجية، حتى قبل أنْ تَكتَسِبَ الجماعة نفسها شرعيتها على الأرض.

الخاتمة

إن الشَعْبَوية في الإمكان تعريفها بأنَّها نَهْجٌ سياسي يَضَعُ الشعب بالضد من النخبة السياسية والثقافية. إذ إنَّ الشعور بالاستبعاد والتهميش في أوساط عامة الناس بفعل سياسات نظام الحكم، حتى وإنْ كانت عملية استلام السلطة تُجرى بطرق ديمقراطية، فإنَّ ذلك الشعور العام يُعدُّ بمثابة الدافع الجوهري وراء النفور الشعبي من السلطة نفسها وممارساتها. وفي عالمٍ عربي مفتَّت وشرق أوسط متقلِّب، بِكُلِّ ما تَحمِلهُ الكلمة من معنى، فإنَّ خطاب الشعبوية الإسلامية أو العروبية ربَّما سيدفعهُ إلى المزيد من التفتيت والفقر والجوع. فحتى لو انتهى نظام الحكم إلى تبني الديمقراطية النيابية في أحسن الأحوال. فإنَّ الأخيرة ستغدو سائرةً عملياً في وادٍ وعامة الشعب هم في وادٍ آخر. إذ إنَّ فاعلية تأثير الشعبوية السياسية في دول الشرق الأوسط، تُؤكِّدُ حقيقة يتجاهلها الكثيرون، وهي أنَّ أصل المشكلة تكمن في «الدولة» بعينها، فهي دولة الثنائيات التناقضية إلى حدٍّ كبير، فهي دولة وحدوية عروبية وقطرية في الوقت نفسهِ، كما هي دولةٌ حديثة وكلاسيكية، وكذلك دولة علمانية وطائفية دينية، ودولة نُخبوية وشعبوية، أو دولة الأغنياء جداً والفقراء للغاية في آنٍ واحد.

==

1. أستاذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد. ↑

2. أستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين- أربيل. ↑

3. Maurice Robin, Histoire comparative des idées politiques, vol. 1, Economica, 1988, p. 384. ↑

. G. Alexinsky, La Russie moderne, p. 324 .

وهنا ينبغي التركيز على أبعاد ومعاني كلمة «الشعب» (People). فإذا كانت الأخيرة تُمثِّلُ المعنى الإيجابي لِكلمة «الشعبي» (Popular) «فإنَّ الحشود والتكتلات البشرية الجديدة في هوامش المدن والحواضر تُمثِّلُ المعنى السلبي «للشعبي». أي إنَّ تعريف الشعبي، في المراكز الصناعية والحَضَرية لأوروبا وأمريكا، باعتبارهِ يحظى بالتفضيل لدى كثيرٍ من الناس ما بَرِحَ ينطوي على إيحاءات سلبية على نحوٍ عميق. إذ باتتْ كلمة الشعبية (Popularity) تُستخدَمُ بصورةٍ سلبية في حدود 1595، وذلك لِا يعني رغبة الفوز بِرضا الناس «الاعتياديين»، أو تُستخدم نحو عام 1701، لِتشيرَ إلى ممارسات الناس الشعبيين والطموحين. وبالرغم من أنَّ مصطلح «الشعبي» في أواسط القرن الـ(16) كان يُستخدم أيضاً بوصفهٍ مُرادِفاً «للشعب»، فإنَّهُ صار لاحقاً يُستخدم باستمرار للإشارة الى الناس ذوي «الأصل الوضيع» فقط، كما في العبارات (شخص شعبي أو اعتيادي) في حدود عام 1555، وكذلك (نبلاء وشعبيون) عام 1610. وبدءاً من القرن الـ(19)، صار «الشعبي» يُستخدَم للإشارة إلى صور الفن والتسلية التي ترجع إلى الناس العاديين، مثل استخدام مفاهيم: الصحافة الشعبية عام 1835، والفن الشعبي عام 1898، وصناعة الأُغنية الشعبية عام 1935. للمزيد من التفاصيل ينظر: جون ستوري، «الشعبي Popular»، في، طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، سبتمبر (أيلول) 2010، ص431-433، 435. ينظر أيضاً غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص255. ↑

5. إلى جانب ذلك، نُلاحِظُ أنَّ غالبية دُعاة النظرية الماركسية- اللينينية تُشدِّدُ إما على كون الشعبوية تدخل في دائرة الاشتراكية المثالية أو أنَّها ذات طبيعة تلفيقية ومحرَّفة في أحسن الأحوال. للمزيد من التفاصيل انظر: تعريف مصطلح «الشعبوية» من قبل مجموعة الأكاديميين السوفييت في: م. روزنتال وب. يودين (إشراف)، الموسوعة الفلسفية، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 2006، ص261-262. ↑

6. Philippe Roger, «Une notion floue et polysémique», sur le monde.fr, 10 février 2012. ↑

7. غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، مصدر سابق، ص434 و436. ↑

8. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ج1، ترجمة: د. أنطوان حمصي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1994، ص 408-411،409. ↑

9. ينظر: مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ج1، مصدر سابق، ص409-410. ↑

10. Le dictionaire de politique, **http://www.toupie.org/Dictionnaire/Populisme.htm** . ↑

11. Franck Nouchi, «Du bon usage du mot «populiste» dans «Le Monde», sur le monde.ch, 4 juillet 2018. ↑

12. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة من المؤلفين، قاموس الفكر السياسي، ج1، مصدر سابق، ص409-411. ↑

13. غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، مصدر سابق، ص253-254. ↑

14. ينظر: هاني سالم مسهور، الشعبوية تزداد اتساعاً وتوحشاً، جريدة البيان

الإماراتية، 21 يوليو (تموز) 2018. ↑

15. برهنت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 على أنَّ الاتحاد الأوروبي يرتكز على نظام سياسي سلطوي قادر على تعليق الإجراءات الديمقراطية، بذريعة الضرورات الاقتصادية أو المالية الملحّة. فقد عمد المصرف المركزي الأوروبي وبتأييد النخب المهيمنة إلى فرض خريطة طريق على المجتمعات الأيرلندية والهنغارية والرومانية واليونانية والإيطالية وحتى الإسبانية، وعلى النحو الذي مكَّنها من التحكم بميزانيات الدول الأعضاء ومراقبة أدائها المصرفي، وتحكُّم القطاع الخاص بعملية صناعة القرار السياسي. فأرغمت هذه الإجراءات وغيرها حكوماتٍ شرعية ومُنتخبة على الاستقالة واستبدالها بتكنوقراطيين لا يتمتعون بأيِّ شرعية سياسية. للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص167-168، 170. ↑

16. ينظر: عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول، مصدر سابق، ص168-169. ↑

17. للمزيد من التفاصيل انظر المصدر نفسه، ص168-169. ↑

18. Philippe Roger, «Une notion floue et polysémique», sur le monde.fr, 10 février 2012. ↑

19. عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية، مصدر سابق، ص171-172. ↑

20. Philippe Breton, La parole manipulée, Edition La Découverte, p.114. ↑

21. Vincent Coussedière, ««Populisme»: et si on arrêtait avec les poncifs?», sur lefigaro.fr, 26 mai 2016. ↑

22. للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الديماغوجية وأنواعها وخطابها المشترك الاستعلائي ينظر: ريمون رويّه، نقد الأيديولوجيات المعاصرة، ترجمة: عادل العوَّا، منشورات عويدات، بيروت، ط2، 1989، ص136-152. ↑

23. ينظر: طلال الميهني، في هجاء الشعبوية، جريدة المستقبل اللبنانية، 14/4/2013. ↑

24. للمزيد من التفاصيل ينظر: غي هرميه وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، مصدر سابق، ص254-255. ↑

25. عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية، مصدر سابق، ص171-172. ↑

26. Diego Fusaro, L'Europe et le capitalisme: Pour rouvrir le futur, Editions Mimesis, 2016, p.10. ↑

27. Daniele Albertazzi et Duncan McDonnell, «Twenty-First Century Populism», Palgrave MacMillan, 2008, p. 3. ↑

28. Jean-Paul Brighelli, «Alain de Benoist: pourquoi le populisme est populaire», sur causeur.fr, 31 mars 2017. ↑

29. Roselyne Febvre, Frederic Riviere et Charlotte Urien-Tomaka, «Hubert Védrine: «Le populisme c’est l’échec des élites»», sur france24.com, 23 mai 2018. ↑

30. Christophe Guilluy, La France périphérique, Paris, Flammarion, chap.5, p. 94. ↑

31. Antoine Flandrin, «Le terme «populisme» est un obstacle à une analyse sérieuse des transformations de la politique», sur lemonde.fr, 11 novembre 2016. ↑

32. Ibid. ↑

33. Luc Rouban, «Présidentielle: et le vainqueur est… le populisme», sur le jdd.fr, 24 avril 2017. ↑

34. le dictionaire de politique, **http://www.toupie.org/Dictionnaire/Populisme.htm** , on 19-11-2018. ↑

35. نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ديسمبر (كانون الأول) 2010، ص417. ↑

36. Hermet Guy., Populisme et nationalisme. In: Vingtième Siècle, revue d›histoire, n°56, octobre-décembre 1997, Les populismes. pp. 34-47. ↑

37. ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص306. وفي هذا السياق، يُمكن القول: إنَّ الأيديولوجيا الوحدوية العربية كانت في وادٍ ومشروع بناء الوحدة العربية في وادٍ آخر. ففي بعض الحالات جرى توظيف هذه الأيديولوجيا بطريقةٍ تضمن بقاء الدولة القُطرية إزاء جيرانها، الذين كانوا يتبنون المثل العليا العروبية نفسها. ولا ريب أنَّ العلاقات العدائية منذ أواخر الستينيات بين العراق وسوريا اللتين حكمَ كلٌّ منهما فرعاً معيناً من حزب البعث، تُشكِّل المثال الأبرز. فالنُخب العسكرية والتكنوقراطية الجديدة كانت –آنذاك- قد ربطت مصالحها وتطلعاتها بدولتها القُطرية القائمة أكثر من ربطها بالدولة الوحدوية المتخيَّلة. فكانت الأنظمة العربية الراديكالية مُنشغلةً بإصدار خطط للتنمية الهادفة إلى إعادة هيكلة اقتصادات دولها دون أن تُخصِّصَ أيَّ جزءٍ من اهتماماتها لِتكاملٍ اقتصادي عربي مستقبلي. فمثلاً، انتهى القطاع العام لأنْ يكون مانِعاً دون الوحدة العربية، بالرغم من أنَّ هذا القطاع قد أُقيمَ -في جزءٍ منهُ- بصفتهِ أحد المكوِّنات الوحدوية- العربية الراديكالية. للمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه، ص315-316. ↑

38. للمزيد من التفاصيل حول الدور السياسي والتنموي للمؤسسة العسكرية والانتماء الطبقي للعسكر في دول العالم الثالث –بعامة- والشرق الأوسط –بخاصة- ينظر: د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط2، 1989، ص310-316، 324-334. انظر أيضاً: ميثم العتابي، المؤسسة العسكرية العربية: تاريخ وآفاق ومستقبل، وكالة سما الإخبارية الفلسطينية، على الموقع الإلكتروني:

http://samanews.ps/ar/post/50136/% .

تاريخ الزيارة: 26/11/2018. ↑

39. ينظر: رياض الصيداوي، أي دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟، موقع الحوار المتمدن، على الموقع الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101701

تاريخ الزيارة: 28/10/2018. ↑

40. Olivier Carré,le nationalism arabe, Centre d›études et de recherches internationales (CERI) de la Fondation nationale des sciences

.politiques, Fayard, Paris, 1993,pp185-188 ↑

41. Georges Abou-Hsab du même auteur, Le nationalisme arabe, rétrospective et prospective: un essai, REVUE Guerres mondiales et .conflits contemporains, PP. 129-143 ↑

42. Corinne.Deloy,Le populisme dans la Turquie d'aujourd'hui, **http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri** ↑

43. Corinne.Deloy,Le populisme dans la Turquie d'aujourd'hui, **http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri** ↑

44. حينما سُئِلَ الحبيب بورقيبة عن طبيعة النظام السياسي التونسي، فإنَّهُ تساءلَ مع شيء من الاستغراب: (أيُّ نظام؟ إنني النظام). أما القوة النسبية للمؤسسات الأخرى (الجيش والحزب والبيروقراطية المدنية) فإنَّها تتباين من نظام حكمٍ إلى آخر، ومن فترةٍ زمنية إلى أخرى. ففي مصر عبدالناصر كان دور الَجيش والبيروقراطية هو الأعلى أهميةً، وفي سوريا نجد الحزب والجيش والجهاز الأمني هو الأكثر فاعليةً حتى اللحظة، وفي العراق كان الحزب والجهاز الأمني، وفي تونس كان الحزب والبيروقراطية. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص412-413. ↑

45. للمزيد من التفاصيل ينظر: وقارن مع: المصدر نفسه، ص410-411. ↑

46. Leveau Rémy. Islamisme et populisme. In: Vingtième Siècle, revue .d'histoire, n°56, Octobre-Décembre 1997. Les populismes. p215 ↑

47. نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص524، 527. ↑

48. أما في سوريا، فقد جاءت حركة الاحتجاج الإسلامية مختلفة إلى حدٍّ ما، فهي تقليدية بدرجةٍ أكبر مقارنةً بغيرها من الدول العربية، أي إنَّها تُمثل الحركة الاجتماعية للطبقات والمجموعات التي كانت قد حُرمتْ وبصورةٍ تدريجية من امتيازاتها. وتقليدياً، كانت الطبقة المُتنفِّذة سياسياً والبارزة اجتماعياً تتألف بشكلٍ رئيس من ملَاك الأراضي والتجّار السنّة (ومن الناحية الاقتصادية، وإلى حدٍّ ما من التجار المسيحيين الأرثوذكس). ومع تعزيز نظام اقتصاد الدولة في ظلِّ الحكومات والانقلابات البعثية المُتتالية (أي الإصلاح الزراعي، تأميم الصناعات... إلخ)، فإنَّ النفوذ السوسيو–سياسي قد تحوَّل نسبياً، من مجموعات التجّار وملّاك الأرض السنّة إلى بورجوازية الدولة بما فيها القوات المسلّحة، بحيث تمَّ فيها تمثيل الأقليات وخصوصاً العلويين (وكذلك -إلى حدٍّ ما- الدروز والإسماعيليين) على أساسٍ نسبي أكبر. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص524-526. ↑

49. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص415-417، 439-440. ↑

50. نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص418، 419-421. وإنَّ إحدى النتائج المتولِّدة عن غياب المجتمع المدني المنظم في جسد الدولة الشعبوية العربية كان هو: ظهور استراتيجيات نفوذٍ فئوية أدَّت إلى تشظي الدولة إلى فصائل بيروقراطية وشبكات زبائنية وشلل شخصانية. وكان رئيس الدولة يقف إلى جانب هذه الفئة أو تلك، أو حتى يُدينها على أساس كونها «مراكز قوى». وكانت حيرة جمال عبدالناصر –مثلاً- هي في كيفية صَهر ائتلافٍ داعم للنظام دون أنْ يتشابك تنظيمياً مع القطاعات الشعبية. وكان الحل لديهِ هو تشكيل ائتلافٍ يَحشِدَ القطاعات الشعبية أيديولوجياً ويَضمَّها اقتصادياً على أنْ يستبعِدها سياسياً، شأنهُ شأنَ أيَّ نظامٍ شعبوي آخر. أي كانت الاستراتيجية هي «أن يدعمَ الاستقلال الذاتي للدولة من خلال الإبقاء على الجماهير بلا تنظيم». ومن الناحية السياسية، هذا التحالف الشعبوي للناصرية قد جرتْ مُحاكاتهُ على نطاقٍ واسع في الدول العربية الأُخرى مثل: سوريا والعراق واليمن والسودان. ينظر: المصدر نفسه، ص 423. ↑

51. للمزيد من التفاصيل حول الخلفية التاريخية وواقع حال تنظيمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ينظر: باقر سلمان النجّار، «المجتمع المدني في الوطن العربي: واقعٌ يحتاج إلى إصلاح»، في، أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس (آب) 2008، ص63-65، 70. ↑

52. Patrick Charaudeau, «Réflexions pour l’analyse du discours populiste», Mots. Les langages du politique 2011, **http://journals.openedition.org/mots/20534** ↑

53. Ibid,pp101-116. ↑

54. للمزيد من التفاصيل ينظر: أمير طاهري، تقديم الشعبوية باعتبارها سياسة، جريدة الشرق الأوسط، العدد (10480)، 8 أغسطس (آب) 2007، ص9. ↑

55. ينظر وقارن مع: يوسف البشلاوي، هل تخيم الشعبوية على مصر؟ على الموقع الإلكتروني:

https://www.sasapost.com/virtues-and-dangers-of-populism ↑

56. إنَّ الاشتراكية لدى النماذج العربية الناصرية والبعثية والبورقيبية وكذلك الجزائرية (جبهة التحرير الوطنية) كانت مجرد ملحقٍ إضافي جاء في وقتٍ لاحق على تطور النظام السياسي. ونحن نعتقد بضرورة التفريق بين «الأيديولوجيا» و«البنية المؤسساتية». فالاشتراكية بصفتها أيديولوجية لم تنظر قط إلى الدولة على أنها «المُنتِج». فقد كانت الاشتراكية الماركسية –مثلاً- تُؤكِّدُ «اضمحلال الدولة». وثمة تعريف مألوف للاشتراكية يتمثَلُ في أنّها «أيديولوجية وبُنية من الممارسات المؤسساتية، مُستمَّدةٌ من تلك الأيديولوجيا نفسها التي تُعامل بصفتها الهيئة الرئيسة للتخطيط والإدارة الاقتصاديين المباشرَين، وتُحاول بناءً

على ذلك إعادة توزيع الموارد وفق الأولويات التي تُحدِّدها الدولة، بدلاً من أنْ يكونَ ذلك من خلال الآليات البديلة التي تُقدِّمها السوق». ومن ثمَّ يحدث أولاً انجذابُ الناس إلى الأيديولوجيا، ثم يجري في وقتٍ لاحق تبني «بُنية الممارسات المؤسساتية المستمدة من تلك الأيديولوجيا» والتي تضع الدولة في نقطة المركز، وليس العكس كما هو الحال في تلك الشعبويات العروبية، أي إطلاق حُزمة من «الممارسات المؤسساتية» ثم ربطها بأقرب «أيديولوجيا» وبأيِّ طريقة ممكنة. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص398-399، وص405-407. ↑

57. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص402-403. ↑

58. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، نوفمبر (تشرين الثاني) 1994، ص183. ↑

59. للمزيد من التفاصيل ينظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية، مصدر سابق، ص447-448. وينظر أيضاً ويقارن مع باقر سلمان النجّار، المجتمع المدني في الوطن العربي: واقعٌ يحتاج الى إصلاح، مصدر سابق، ص65-70. ↑

اليمين المتطرف في الغرب وأزمات الشرق الأوسط

بوحنية قوي [1]

تستمد التيارات الراديكالية اليمينية أصولها من خطاب المحافظين الذي انتعش بعد نهاية الحرب الباردة، وتحديداً الاتجاه اليميني المحافظ الأمريكي الذي ينظر إلى أوروبا كرواق استراتيجي ملحق للتيار الأمريكي. وأمام تنامي تأثير تيارات اليمين المتطرف على الساحة السياسية في دول الغرب وبروز أدواره المتعاظمة في مجال قضايا الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من ملفات ملحة كشؤون الهجرة غير الشرعية، وملف الصراع العربي- الإسرائيلي وقضايا التهديدات الراديكالية وما يرتبط بها من ملفات ذات صلة بما يعرفه الإقليم من تغير وحراك متعدد الأبعاد؛ تبرز الحاجة لدراسة العلاقة البنيوية بين اتجاهات اليمين المتطرف في الغرب وعلاقته بإدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

الجذور الراديكالية للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة

يستند التيار اليميني الأمريكي في حركته الخارجية حالياً إلى ما أطلق عليه «مشروع القرن الأمريكي الجديد» وهي فكرة ليست وليدة اليوم بل تعود إلى عام 1998، وذلك حين تم إنشاؤه على هيئة منظمة غير حكومية تهدف إلى الدعوة لتحقيق السيطرة العالمية للولايات المتحدة، ويضم هذا المشروع مجموعة من المثقفين والكتاب الأمريكيين ذوي الاتجاه اليميني المحافظ المتطرف، ويرأس المشروع وليام كريستول (William Kristol) المحرر بمجلة «ويكلي ستاندرد» (Weekly Standard) اليمينية المعروفة.

ويرى مؤسسو المشروع أنه يحقق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تصب في النهاية في الوصول إلى الهدف الأسمى وهو اكتمال السيطرة الأمريكية على الكرة الأرضية وفي سبيل تحقيق هذا يرى أنصار هذا المشروع أن على الولايات المتحدة القيام بالخطوات اللازمة ومن أهمها:

- استخدام القوة العسكرية للسيطرة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

- يجب أن تتركز مهمة الولايات المتحدة على التخلص من مختلف المعوقات بشكل حاسم وتحقيق النصر على القوى المناوئة لها.

- ضرورة الاحتفاظ بالقواعد العسكرية في الشرق الأوسط، وإضعاف أي قوة إقليمية تظهر في هذه البقعة الأرضية.

- تطوير نظام عالمي جديد يرتكز على القيادة الأمريكية من أجل ردع بعض الأنظمة المارقة الخطيرة مثل كوريا الشمالية وليبيا وسوريا وإيران [2].

يشير الإعلامي وليد شميط في حديثه عن المحافظين والتيارات اليمينية إلى أنه من المؤكد أن التقسيمات التبسيطية التي كثيراً ما تذكر في معرض تفسير العوامل التي تقف وراء سياسة أمريكا الخارجية، وخيارات هذه السياسة، من نوع: انعزاليين وأمميين، سياسة القطب الواحد أو ثنائية القطبية، سياسة أحادية الجانب أو سياسة متعددة الجوانب، صقور وحمائم، لم تعد اليوم تفي بالغرض؛ إذ إن المسألة أكثر تعقيداً من ذلك.

في كتابه: «كيف غيرت الدبلوماسية الأمريكية العالم؟»، يذكر الكاتب الأمريكي فالتر راسل ميد (Walter Russell Mead) بأن سياسة أمريكا الخارجية هي نتيجة تأثيرات متعددة مارستها مدارس فكرية عدة تبدأ مع ألكسندر هاملتون، وزير المالية في إدارة جورج واشنطن (1732-1799) الذي اعتمد على الشركات الأمريكية وعلى تنمية المبادلات التجارية لإرسال قوة ونفوذ الولايات المتحدة في الخارج، وتمر عبر «الولسونية»، نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون (1856-1924) الذي جسد اتجاهاً قديماً في السياسة الأمريكية، يرى أن من مهام الولايات المتحدة في العالم نشر القيم الأمريكية، وفي مقدمها الديمقراطية، وأن نشر هذه القيم من شأنه أن يضمن للبلاد أمنها واستقرارها، وهناك اتجاه سياسي يعود إلى فكرة أن الرئيس توماس جيفرسون (1743-1826) (Jefferson) الذي يعطي الأولوية للمحافظة على الديمقراطية الأمريكية في الولايات المتحدة نفسها، وهناك أيضاً مدرسة الرئيس أندرو جاكسون (1767-Andrew Jackson) (1845) التي تؤمن بمبدأ القوة وتركز على القوة العسكرية.

ومن المفارقات الغريبة، بل من المفاجآت السياسية الكبرى في أمريكا اليوم، ذلك التحالف بين المحافظين الجدد وبين الأصولية البروتستانتية التي تعتبر أكثر تيارات اليمين المسيحي الأمريكي تطرفاً. والمحافظون الجدد يلقون نظرة فوقية على أوروبا، ويتعاملون معها بكثير من العنجهية والغرور، وعندهم أن أوروبا ضعيفة جداً وغير جدية بما يكفي للدفاع عن نفسها. ولذلك كانت ولا

تزال تحتاج إلى أمريكا للدفاع عنها. وأكثر الدول الأوروبية التي تثير غضب المحافظين الجدد هي بالطبع الدول التي اعتبرها وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفلد، في تهكم واضح، «أوروبا العتيقة»، وخصوصا فرنسا وألمانيا، التي وقفت ضد الحرب على العراق [3].

ثمة قناعة ثابتة في التاريخ الأمريكي، يعبر عنها بوضوح كل من بيار هاسنر وجاستن فايس في كتابهما «واشنطن والعالم»، وهي أن أمريكا ليست بلداً مثل غيره وإنما هي صاحبة رسالة كونية. ويمكن لمقولة الاستثناء الأمريكي هذه أن تأخذ شكل أنموذج فريد من نوعه يجب المحافظة عليه، يرى في أمريكا الأرض الموعودة الحرة والجمهورية، أو تأخذ شكل حرب صليبية من أجل الحضارة أو الديمقراطية، تتم بقيادة الولايات المتحدة [4].

اليمين المتطرف في أوروبا.. الاتجاهات المحافظة والعنف الرمزي

إن مصطلح اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية التي تهدف إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع، عبر التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم. وعلى الرغم من وجود هذا التيار منذ الحرب العالمية الثانية، فإن صورته الحديثة بدأت في الظهور خلال تسعينيات القرن الماضي بالتزامن مع بروز خطر جماعات اليمين المتطرف في الولايات المتحدة عقب تفجير أوكلاهوما عام 1995 بشاحنة ملغومة والذي أسفر عن مقتل (168) شخصاً.

تنتشر هذه الأحزاب في معظم دول أوروبا، وعلى الرغم من بعض الاختلافات في الأولويات المحلية، فجميع تلك الأحزاب تشترك في عدد من الخصائص، على رأسها موقف معادٍ للهجرة والمهاجرين، الذين تعتبرهم خطراً على الهوية الأوروبية وسبباً رئيساً للبطالة وللجريمة في أوروبا.

تشترك هذه الأحزاب في انتقاد سياسات الديمقراطية الاجتماعية لليسار ورفض الاندماج الأوروبي، والدعوة لتقليص الضرائب ولتشديد عقوبات الجرائم، ورفض مطلق لمعيار المساواة، وتوجيه خطاب عنصري يعتمد على المواطنة القائمة على منظور عرقي والقرابة الدموية. وتشترك أيضاً في وجود قيادة قوية وكارزمية مما ينعكس على هيكلها التنظيمي ذي مركزية السلطة وسعيها إلى الصدام مع القوى السياسية التقليدية.

لقد ساهمت عوامل عدة في بلورة تلك الصورة القائمة للأحزاب اليمينية المتطرفة وأعطتها زخماً مكّنها من كسب العديد من المؤيدين والحصول على شعبية كبيرة مكنتها من الفوز في الانتخابات بعدد من البلدان الأوروبية. يأتي

في مقدمة هذه العوامل انهيار الاتحاد السوفيتي وضياع دعوته الأممية، مما ساهم في تعزيز موقع الدعوات القومية، وكذلك إثارة مشاعر الخوف على الخصوصية الوطنية من الضياع نتيجة الإسراع في عملية الاندماج الأوروبي.

على الجانب الاقتصادي، ساهم في زيادة شعبية تلك الأحزاب فشل الحكومات في حل أزمة اليورو عام 2008 وما تبعه من سياسات التقشف الاقتصادي وعدم تمويل برامج الخدمات الحكومية وخصوصاً في مجالي الصحة والتعليم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى (11%) في الاتحاد الأوروبي. كذلك فإن تصاعد «الإسلاموفوبيا» وموجة العمليات الإرهابية، منذ أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001، كانت العامل الأهم في تصاعد شعبية أحزاب اليمين المتطرف، حيث استخدمت تلك الأحزاب تلك الأحداث كـ«فزاعة» لما يشكله الإسلام من خطر محدق بأوروبا وخصوصيتها الثقافية والعرقية. إضافة إلى ذلك سرعة انتشار الدين الإسلامي في أوروبا على الرغم من أن عدد المهاجرين لا يتجاوز (5%) من السكان؛ مما رسخ هدف اليمين المتطرف لكسب قاعدة جماهيرية بتصور أن الإسلام ومتبعيه هم التهديد الأساسي لقيم أوروبا الثقافية والقومية.

ومع تنامي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في القارة العجوز ظهر مفهوم «التصويت العقابي» كآلية انتخابية مكّنت من تصعيد حركات يمينية متطرفة على ساحة الركح السياسي الأوروبي على حساب الأحزاب الأوروبية الكلاسيكية.

تمتد الأحزاب اليمينية على كامل الفضاء الأوروبي ولعل أشهرها الأحزاب التالية:

حزب الشعب الدنماركي (Dansk Folkeparti): يعتبر أكثر أحزاب الدنمارك تطرفاً، حيث إنه عارض دعوات تسهيل الهجرة لأوروبا، ورفض تأسيس مجتمع من المهاجرين بالدنمارك. ووفقاً لآخر استطلاعات وصلت شعبية الحزب أخيراً إلى (20%) مما جعله ثاني أكبر حزب في الدنمارك، وهو ما ظهر جلياً بالانتخابات العامة في يونيو (حزيران) 2015.

حزب الجبهة الوطنية بفرنسا (Front National) زادت شعبية هذا الحزب أخيراً نتيجة ارتفاع عدد المهاجرين في فرنسا وتدهور الوضع الاقتصادي بها، نتيجة انضمامها للاتحاد الأوروبي وهو ما يرفضه الحزب، ظهر ذلك جلياً بعد أن حصل الحزب على الأغلبية في البرلمان بنسبة (27%)، وبروز زعيمته مارين لوبان كواحدة من أهم الوجوه في سباق الانتخابات

الرئاسية عام 2017.

حزب «سيريزا» باليونان (Συνασπισμός Ριζοσπαστικής Αριστεράς) سطع نجم هذا الحزب نتيجة إجراءات التقشف الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي على اليونان بسبب أزمتها الاقتصادية، فبعد أن كانت شعبية الحزب عام 2009: (5%) وصلت إلى (16%) بانتخابات عام 2012، وانتهت إلى (37%) في الانتخابات العامة في يناير (كانون الثاني) 2015، وشكل الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة أليكسيس تسيبراس الذي أبدى في جميع خطاباته معاداة للرأسمالية ورفض شروط المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

حزب « شين فين » (Sinn Féin) الجمهوري بأيرلندا: كان لانهيار سياسات حزب العمل الاشتراكي بالغ الأثر في ارتفاع نسبة مؤيدي «شين فين»، خصوصاً بعد أن فاز بالانتخابات العامة للمرة الثالثة بنسبة (19%) وأصبح الحزب الرابع داخل البرلمان، وينادي «شين فين» بضرورة مكافحة سياسات التقشف والتقليل من قدرتها على حل الأزمة الاقتصادية لسنوات، ومناشدة الأيرلنديين ترك السياسات التي أضرت بحياتهم طويلًا.

حزب الحرية (Party for Freedom) في هولندا (تأسس عام 2006): تتشابه أفكار هذا الحزب مع حزب «الجبهة الوطنية» الفرنسي، حيث إنه يتبنى موقفاً معادياً للإسلام وللاتحاد الأوروبي والمهاجرين، حتى إنه يرفض انضمام دولة مسلمة كتركيا للاتحاد الأوروبي، ونتيجة لتلك الأفكار حصل حزب الحرية بزعامة غيرت فيلدرز عام 2014 على (4) مقاعد في البرلمان الأوروبي الحالي بنسبة (13.32%).

ديمقراطيو السويد (Sweden Democrats) على الرغم من تخلي حزب السويد عن النزعة القومية عكس باقي الأحزاب اليمينية المتطرفة، فإنه لا يزال يرفض عمليات الهجرة ويرفض الشروط التي تحكم عضوية السويد بالاتحاد الأوروبي، كما أنه دعم الرسوم المسيئة للرسول والتي نشرتها صحيفة دنماركية وحاول إعادة نشرها، تلك السياسات مكنته من تحقيق نسبة (17.6%) من الانتخابات التشريعية عام 2018 وأصبح الحزب الثالث داخل البرلمان.

حزب استقلال المملكة المتحدة (UK Independence Party)
نجح الحزب في التقدم بالانتخابات البرلمانية الأوروبية حيث يشغل (24) مقعدًا في البرلمان الأوروبي ومقعدين في مجلس العموم البريطاني عام 2014، يأتي هذا التقدم نتيجة التخفيف من نبرة القومية والعنصرية على الرغم من معاداته للهجرة والمطالبة بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

الحزب الوطني الديمقراطي (Nationaldemokratische Partei Deutschland)
يطلق على هذا الحزب «حزب النازية الجديدة» لأن أفكاره وشعاراته ورموزه مستوحاة من الأيديولوجية النازية خصوصاً الإيمان بقيادة ديكتاتورية ومعاداة الأقليات، والتمسك الشديد بالقومية الألمانية على أساس العرق. وعلى الرغم من حالة العداء بين الحزب والحكومة ومحاولات الأمن لحظره بسبب تظاهراته العنيفة، فإن الحزب استطاع السيطرة على مدينة درسدن، ويعد من أشد الأحزاب الألمانية عداء لقضايا اللاجئين والهجرة [5].

الأولويات السياسية للمحافظين الجدد

الحرب هي الحرب

جسد هذا الشعار أحد مبادئ مجموعة المحافظين الجدد، إذ تمثل الحرب العقيدة الأيديولوجية لهم في تطبيق سياساتهم في قيادة العالم، وتمكين الولايات المتحدة لسلطتها ونفوذها. هذا الاعتقاد قادهم إلى الاستنتاج بأن إسقاط صدام حسين سيرسل رسالة قوية ستدفع بالدول الأخرى في الشرق الأوسط إلى تملق أمريكا، وإذا واصلت واشنطن سياسة الضغط وإظهار القوة، فإنها ستعمل بسرعة على تحويل المنطقة إلى بحر من الديمقراطيات المؤيدة والمنصاعة للولايات المتحدة. وقد تزايد هذا الخطاب عنجهية مع إدارة ترمب الذي صرح في تغريدات مختلفة بأن على دول الخليج العربي والدول العربية أن تدفع فاتورة الحماية وفاتورة الحرب.

من جهة أخرى يرثي إليوت كوهين -وهو من المحافظين الجدد- «حطام» سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويلقي لوم كل شيء على فشل إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في إدراك سياسة «الحرب هي الحرب» وإحجامه عن حشد الأمة لشن المزيد من الحروب.

كانت سياسة الحرب الدائمة التي اعتمدتها إدارة جورج بوش الابن، جزءاً من استراتيجية الرئيس الأمريكي السابق أوباما في حملته الانتخابية، إذ عمد

لتصوير أنه سينفذ سياسة انقلابية ضد بوش، بإعطاء أولوية للانسحاب من العراق، والتواصل مع إيران التي كانت في «محور الشر» سابقًا، وإنعاش عملية السلام. وكان هدف كل ذلك أن يبدو أوباما رئيسًا «تحوُّليًا» على الساحة الدولية، كما كان رونالد ريغان وقبله جون كينيدي، كما رأى الخبراء.

يُعد روبرت كاغان (Robert Kagan) المُنظر الأبرز لتيار «المحافظين الجدد» خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن من خلال التأصيل لأطروحات ونظريات تروج لأفكار هذه المجموعة من خلال كتاباته وعمله البحثي. تأسست أفكار «كاغان» على بلورة ما يسميه «تقوية النظام العالمي الليبرالي» [6] (Strengthening the Liberal World Order)، من خلال ربطه بين الانتشار الواسع للديمقراطية والازدهار وفترات السلام بين القوى العظمى، ويعتمد ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة على ممارسة الولايات المتحدة لسلطتها ونفوذها.

يوضح كاغان المبادئ المؤسسة لنظامه: «لا توجد قوة أخرى كان بإمكانها أن تؤثر في العالم بالشكل الذي أثر فيه الأمريكيون؛ لأنه لا توجد أمة أخرى تتمتع، أو تمتعت في أي وقت مضى، بتركيبة الخواص الأمريكية الاستثنائية». يتحدث التقرير عن تقوية ما يسميه «النظام العالمي الليبرالي» الأمريكي، والذي يقع على الجمهوريين والديمقراطيين -على حد سواء- واجب خاص في الدفاع عنه ضد «الدوافع غير الليبرالية المتخلفة... الكامنة في البشرية». في هذه الرؤية للعالم، أمريكا هي القدوة والاستثناء التاريخي على حد سواء، فهي مفتاح التاريخ وترياق للطبيعة البشرية غير الموثوق بها.

بنت مجموعة المحافظين الجدد آراءها الداعمة لحرب العراق ومعارضتهم الحالية للاتفاق الإيراني على أساس ينبع من وجهة النظر العالمية الأساسية للمحافظين الجدد، والتي تؤطر كامل نهجها المتبع تجاه السياسة الخارجية. هناك تيار يميني في أمريكا يمكن أن يطلق عليهم «إمبرياليو الديمقراطية» وهؤلاء -حسب وليد شميط- لا يؤمنون فقط أن على الولايات المتحدة أن تتدخل عسكرياً في الخارج، وإنما عليها أن تهيمن على العالم بأسره لأن في هذه الهيمنة مصلحة لها وللعالم معاً، ويجب أن لا تكتفي بالإطاحة بالأنظمة الاستبدادية وإنما عليها أيضاً أن تعود إلى تقليد من تقاليدها العريقة وهي تصدير قيمها ومثلها وهو ما يؤدي–حسبهم- إلى توسيع رقعة الحرية والديمقراطية في المنطقة.

« معضلة الإرهاب » وفضاء الترويج لليمين المحافظ

تعتمد المجموعات المنتسبة لتيار «المحافظين الجدد» على الفشل في احتواء «داعش»، وتكرار وقوع الأحداث الإرهابية من خلال اعتداءات باريس في 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2015، ثم في اعتداء سان برناردينو في 2 ديسمبر (كانون الأول) 2015، لترسيخ القناعة الأمريكية خارج الإدارة بأن الاستراتيجية الحالية غير كافية، وبأن الاحتواء الذي اعتمده أوباما فشل في حماية الأمن القومي الأمريكي، والترويج للخطاب المُحافظ.

الأذرع الإعلامية اليمينية.. واشنطن تايمز أنموذجا

تأسست واشنطن تايمز عام 1982 على يد مؤسس كنيسة التوحيد الأمريكية «Unification Church» الملياردير ورجل الأعمال والقس (من أصل كوري): «سون مسونج موون». يُنظر للجريدة على كونها المنبر الإعلامي الورقي الأهم للمحافظين الجدد في العاصمة الأمريكية بما توفره من مساحة لنشر حملات مؤيدة لسياسة اليمين المتطرف ومواقفه.

وكتبت صحيفة نيويورك تايمز عنها، قائلة: «مع اتجاهها التحريري المحافظ أصبحت واشنطن تايمز مكانا يجذب صحفيين محافظين مثل توني بلانكلي، وفرانك جافني، وأصبحت واجبة القراءة للمحافظين الجدد».

على العكس من إدارة بوش الابن تبنى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما (2009-2016) استراتيجية مختلفة تماماً أطلق عليها استراتيجية «القوة الناعمة»، عبر تبنى سياسة تقوم على عدم استخدام القوة العسكرية في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما عبر «القوة الناعمة» وهي أداة فاعلة لزيادة النفوذ السياسي على الصعيد الدولي، دون الحاجة للتدخل العسكري، الذي كلف أمريكا مليارات الدولارات في العراق وأفغانستان وغيرها من المناطق الساخنة، إلا أن هذه السياسة أدت لتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من المناطق، وخصوصاً في الشرق الأوسط، الذي يشهد العديد من الأزمات، والتي كان يجب أن يكون للولايات المتحدة دور فعال فيها، إلا أن سياسة النأي بالنفس التي اتبعتها إدارة أوباما قد عززت وجود الروس في المنطقة على حساب الدور الأمريكي.

يتبنى الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترمب مجموعة من المواقف المختلفة، حول كثير من القضايا الدولية والإقليمية، فهو من أتباع مبدأ العزل والانكفاء الداخلي، بهدف إعطاء الأولوية للاقتصاد الأمريكي على القضايا الدولية الأخرى، وهذا ما أكده في خطاب التنصيب، فهو لا يريد أن تلعب أمريكا دور شرطي العالم، عبر التدخل في الأزمات والصراعات، إلا إذا كانت مرتبطة بتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، أو تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي،

عندها يكون التدخل مبرراً. ومن خلال خطاباته السابقة، والتي تم الاعتماد عليها في هذا التحليل يمكن الوقوف على عدد من المبادئ أو المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترمب:

1) يتبنى ترمب في سياسته الخارجية مبدأ «أمريكا أولاً»، بمعنى أنه لا يجب على أمريكا أن تؤمِّن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل، لذلك لا يرى أي مشكلة في تفكك حلف الناتو، أو انهيار الاتحاد الأوروبي.

2) يعد ترمب من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية حيث يرى أن الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية؛ لذا يغلب على خطابه الروح القومية، بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية، لذلك لا يفضل التدخل في الأزمات الدولية، إلا إذ كانت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية معرضة للخطر، فهو من أتباع نظرية الركوب المجاني، بمعنى ترك الأطراف تتصارع، ومن ثم تجني أمريكا الثمار.

3) لا يؤمن ترمب بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيه على أطراف أخرى، لذلك لا يرى أي دور لأمريكا في الأزمة السورية، إلا في محاربة الإرهاب، بهدف حماية الولايات المتحدة من هذا الخطر.

4) يقف ترمب ضد الهجرة فهو أكثر توجهًا لتأكيد أن الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى بلاده، بل أحياناً يصل إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إليها، لذلك يسعى لبناء جدار مع المكسيك، لحماية حدود أمريكا من الهجرة والمخدرات.

5) أكد ترمب أهمية إعادة الحيوية للتحالفات السابقة مع الدول الصديقة وإقامة تحالفات جديدة، ولكن من منظور المصالح الأمريكية، لذلك قد نشهد تحولاً في الانتقال من التحالف مع إيران إلى العودة للتنسيق مع الدول العربية، التي قد يكون لها علاقة تقارب قوية مع الولايات المتحدة وعلى رأسهم دول الخليج ومصر، حيث أشار ترمب إلى أهمية التعاون مع دول الخليج [7] .

اليمين الأوروبي والانتخابات البرلمانية (1997-2017)

يرسّخ اليمين المتطرف تقدمه في أوروبا منذ العقد الأول من القرن الحالي، وأكدت عمليات انتخابية مهمة جرت عام 2017 هذا الاتجاه في فرنسا وألمانيا والنمسا وهولندا، حيث يسرع نجاح الأحزاب الشعبوية المشككة في البناء الأوروبي والمعادية للهجرة إعادة تشكيل المشهد السياسي في القارة.

وبحسب الخبراء، فإنه على الرغم من اختلاف التجارب في كل بلد، فإن نجاح اليمين المتطرف يرجع -بشكل عام- إلى تركيزه على قضايا انعدام الأمن والهجرة والإرهاب والتقلبات الاقتصادية، وهي قضايا تدغدغ مشاعر فئات من الرأي العام المتخوف من المستقبل، والذي يعتقد بأن الآخر هو الجحيم، على بساطة الفكرة وسذاجتها.

وفي إطار جهودها التنسيقية لتأكيد تقدمها وقوتها المتنامية، عقدت أحزاب أوروبية متطرفة اجتماعاً هاماً لها بالعاصمة التشيكية براغ يوم 16 ديسمبر (كانون الأول) 2017، حضره كل من مارين لوبان وخيرت فيلدرز، وذلك وسط إجراءات أمنية مشددة، حيث نُظمت تظاهرات ضد كره الأجانب تزامناً مع انعقاد اللقاء.

وشارك في اللقاء -الذي رفع شعار «من أجل أوروبا للأمم ذات السيادة»- لورنزو فونتانا من رابطة الشمال الإيطالية، وغيورغ ماير من حزب حرية النمسا، والبلجيكي جيرولف أنيمانز، والبولندي ميشال ماروسيك، وماركوس بريتسل من حزب البديل لألمانيا، وجانيس أتكينسون التي كانت عضوا في «حزب استقلال المملكة المتحدة». وتوضح تلك الأحزاب المتطرفة أنها متحالفة في «أوروبا الأمم والحريات»، وهي المجموعة السياسية التي تأسست عام 2015 داخل البرلمان الأوروبي، وتؤكد أنها تعمل على التعاون في أوروبا خارج أطر الاتحاد الأوروبي.

مع واقع إنجازات اليمين المتطرف بأوروبا، تتراوح خيارات الأحزاب الأخرى حيال هذا الأمر بين الابتعاد، واستنساخ الخطاب دون تغيير كامل للمبادئ، والتعاون في ظل تنامي قوة اليمين المتطرف الذي يرغم الآخرين على تكييف استراتيجياتهم إزاءه. وأدى اختيار المستشار النمساوي الشاب سيباستيان كورتز المتنافس مع حزب الحرية على موضوعات الهجرة ومكانة الإسلام في المجتمع والأمن إلى توقيع اتفاق بينهما.

ففي 17 ديسمبر (كانون الأول) 2017، أُعلن عن دخول حزب اليمين المتطرف الحكومة **النمساوية** ، وتوليه ثلاث وزارات سيادية هي الدفاع

والخارجية والداخلية، وبحسب رئيس الحزب هاينز كريستيان شتراخه فإنه لن يلجأ إلى الاستفتاء الشعبي لحسم الخروج من الاتحاد الأوروبي، وذلك استجابة منه لطلب رئيس الحكومة سيباستيان كورتز. غير أنه بالمقابل أكد أن التعاون مع أوروبا مطلوب وخصوصاً في مجالات الأمن والحدود، واستدرك بالقول: «ينبغي منح الدول مزيدا من السلطات في كل مرة يبدو فيها ذلك ممكناً».

وفى **بلغاريا** ، يحكم حزب يمين الوسط بزعامة رئيس الوزراء بويكو بوريسوف منذ مارس (آذار) 2018 مع ائتلاف من الأحزاب القومية. وفي فرنسا، لا تزال الأحزاب التقليدية تستبعد التحالف مع اليمين المتطرف، كما هي الحال في ألمانيا وهولندا. وتبرز الاضطرابات الداخلية التي شهدتها الجبهة الوطنية وحزب البديل لألمانيا منذ صعودهما الانتخابي، صعوبة وضع خلافات داخلية مرتبطة بالخيارات الأيديولوجية أو التناحر الفردي جانبا لفترة طويلة. وشهد عام 201 انهيار الحزب الشعبوي الفنلندي الذي يواجه صعوبات بسبب ممارسة السلطة منذ عام 2015 ضمن ائتلاف مع الوسطيين والمحافظين. [8]

يمكن للمتابع للشأن الأوروبي تسمية نشأة وصعود التيارات والحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا اليوم بالتفاعل الكيميائي، الناتج عن عجز الحكومات الأوروبية بقيادة الأحزاب المعتدلة عن حل المشكلات الاقتصادية، وإيجاد السياسات البديلة التي تجنب مجتمعاتها الوقوع في مستنقعات الفقر والبطالة وتراجع الاتفاق الحكومي؛ وهو ما يشكل البيئة الخصبة للخطاب اليميني الشعبوي المتطرف.

وعقب تأسيس الكيان السياسي الموحد للسوق الأوروبية المشتركة «الاتحاد الأوروبي»، وانضواء الدول الأعضاء تحت علم الوحدة الأوروبية، ناصبت الأحزاب اليمينية واليسارية المتطرفة -على حد سواء- العداء للكيان الأوروبي الجديد؛ بحجة تقويضه للعقيدة القومية لبلدانهم، ورأوا أن للبرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية العليا والبنك المركزي الأوروبي اليدَ الطولى في تحديد مصير بلدانهم، وفرض السياسات الداخلية على حكوماتهم. كما أضاف التحول نحو الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والاستغناء عن العملات المحلية، عنصر تحريض إضافياً بعد سوء أداء العملة الأوروبية في أسواق المال، وارتفاع معدلات التضخم داخل دول الاتحاد الأوروبي؛ وهو ما شكل النشأة الحقيقية للحركات اليمينية الشعبوية المتطرفة بصيغتها الحالية.

إن الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، والتدفق غير المسبوق لمئات الآلاف من المهاجرين نحو القارة الأوروبية، وظهور تحديات أمنية جديدة، وتنامي ظاهرة «الإسلاموفوبيا» بشكل لم تعهده دول الاتحاد الأوروبي من قبل، حيث وجدت البلدان الأوروبية المنخرطة في الحرب على

الإرهاب نفسها أمام واقع جديد، دفعها إلى تقويض الكثير من الحريات التي تعتبرها المجتمعات الأوروبية جزءاً من بنيتها الأساسية، وهو ما استغلته الأحزاب والحركات اليمينية المتطرفة في أوروبا لتشكيل أحزاب وكيانات سياسية لخوض الانتخابات المحلية والعامة، ونيل أكبر قدر ممكن من المكاسب الانتخابية من خلال خطابها التحريضي ضد خصومها السياسيين، مستفيدين من حالة السخط الشعبي داخل مجتمعاتهم من تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع معدلات البطالة.

إذا كان اليمين المتطرف دائم الحضور في المشهد السياسي الأوروبي، فإن الجديد يكمن في انتصاراته الانتخابية التي مكنته من المشاركة في ائتلافات حكومية في العديد من البلدان. وفي ظرف عقدين من الزمن تغير المشهد السياسي الأوروبي تماماً بدخول تيارات شعبوية ويمينية متطرفة ائتلافات حاكمة. ويمكن لنا تحديد خريطة التسلسل الزمني التي أدت إلى بروز اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية على النحو الآتي:

- في 3 فبراير (شباط) 2000 حاز الحزب الليبرالي النمساوي بزعامة يورغ هايدر على (27%) من الأصوات في الانتخابات التشريعية، جعلت منه القوة السياسية الثانية في البلاد، وسمحت له بتشكيل ائتلاف مع المحافظين.

- في نوفمبر (تشرين الثاني) 2001 حصل حزب الشعب الدنماركي (Danish People›s Party) الذي تتزعمه بيا كارسغارد (Pia Kjærsgaard) على (12%) من الأصوات في الانتخابات التشريعية جعلت منه القوة الثالثة في البلاد وشريكا للحكومة الليبرالية المحافظة. على الرغم من أن الهجرة ظاهرة حديثة في الدنمارك، وأن الأجانب لا يشكلون إلا (4%) من السكان، يعتبر هذا الحزب أن هؤلاء يشكلون خطراً عليهم.

- في 13 مايو (أيار) 2001 فاز سيلفيو بارلسكوني بالانتخابات التشريعية بتحالفه مع اليمين المتطرف المتمثل في الحزب ما بعد الفاشي (النيو-فاشي سابقا) الذي يتزعمه جيان فرانكو فيني ورابطة لومبارديا بزعامة أومبرتو روسي.

- في 17 مارس (آذار) 2002 تمكن الحزب الشعبي البرتغالي بزعامة باولو بورتاس (وزير الدفاع الحالي)، من الحصول على (8.8%) من الأصوات في التشريعيات. وعلى الرغم من حداثة عهد البرتغال بمشاكل الأمن، فإن هذا الحزب يتخذ منها متجره السياسي.

- في مارس (آذار) 2002 حقق اليمين المتطرف نصراً في الانتخابات البلدية في هولندا عندما حاز قائده بيم فورتوين (Pim Fortuyn) على (34%) من الأصوات، مسيطراً بذلك على مدينة روتردام. ويقترح فورتوين، الذي اعتبر الإسلام «متخلفاً»، حذف مبدأ «عدم التمييز» من الدستور الهولندي (نسخة هولندية من الأفضلية الوطنية التي ينادي بها لوبان في فرنسا). اغتيل فورتوين في 6 مايو (أيار) 2002. إلا أن ذلك لم يضعف من عزيمة أتباعه وأنصاره حيث حصل حزبه على (26) مقعدًا (من أصل «150») في البرلمان إثر الانتخابات التشريعية في 15 مايو (أيار) 2002، مما مكنه من الحصول على أربع حقائب وزارية في الائتلاف الحاكم الجديد (إلى جانب الديمقراطية- المسيحية والليبراليين) منها وزارتا الهجرة والشؤون الاقتصادية.

- في النرويج، حاز حزب التقدم الذي يتزعمه كارل إيفار هاغن (Carl I. Hagen) على (3.15%) من الأصوات في تشريعيات 1997.

- في بلجيكا يعتبر حزب فلانس بلوك أول قوة سياسية في مدينة أنفرس، والذي يتزعمه فيليب دوينتر صاحب كتاب عنوانه «شعبنا أولاً» (نسخة بلجيكية من شعار «الفرنسيون أولاً» الذي ترفعه لوبان، و«ألمانيا أولاً» الذي ينادي به الجمهوريون في ألمانيا). وعلى الرغم من أن اليمين المتطرف البلجيكي لا يشارك في السلطة، فإنه يلعب دوراً في الحياة السياسية، وهذا على الرغم من الحصار المفروض عليه من قبل الأحزاب الأخرى.

- في فرنسا تمكن جان- ماري لوبان في 21 أبريل (نيسان) 2002 من المرور إلى الدور الثاني من الرئاسيات.

أما الدول الأوروبية القليلة التي بقيت حتى الآن في منأى عن المد اليميني المتطرف، فهي بريطانيا وألمانيا (على الرغم من الصعود من حين لآخر للتشكيلات المتطرفة في الانتخابات الإقليمية، كما حدث في ساكس-انهالت عام 1998 أو في هامبورغ في سبتمبر (أيلول) 2001) وإسبانيا. ويبدو أن هذا يفسَّر بتربع الأحزاب الكبرى على المعارضة أو على الحكم بقوة، مما سمح لها بالمناورة دون الحاجة لتحالفات سياسية غير طبيعية. لكن ما يقلق الاتحاد الأوروبي هو تنامي هذا التيار في دول أوروبا الشرقية (المجر والجمهورية التشيكية وبولندا).

الشعبوية وأنماطها في أوروبا

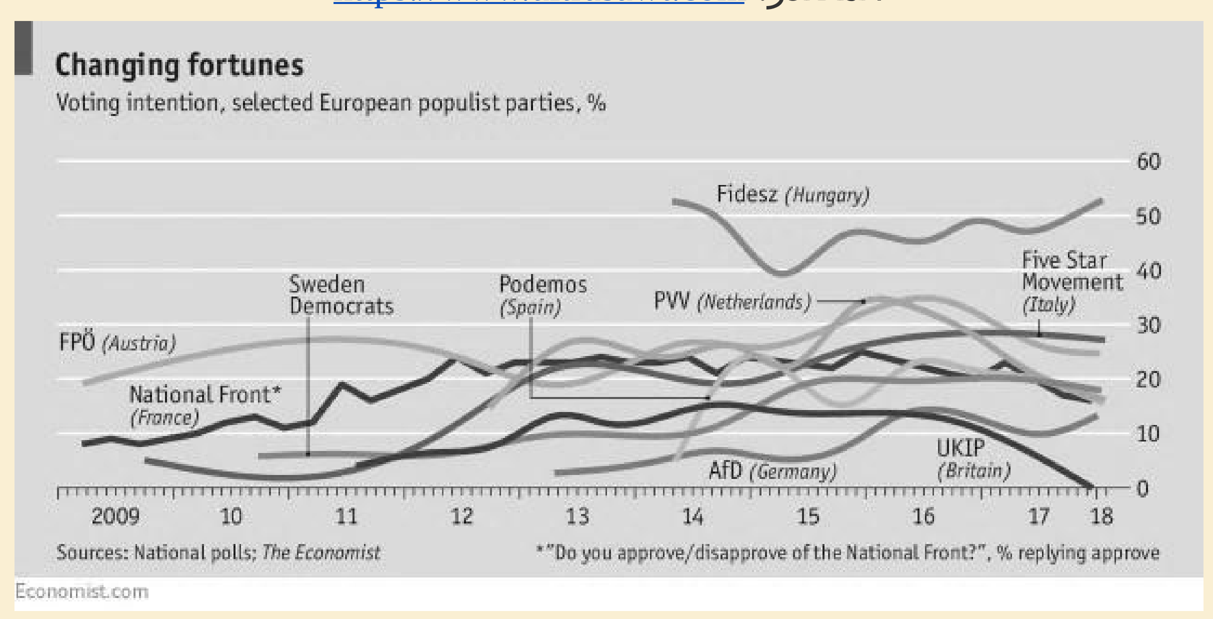
إن القومية متجذرة في صلب المبادئ السياسية لليمين، ونلاحظ مفارقة

غريبة، تتمثل في كون العولمة تدخل في إطار مشروع النيوليبرالية التي تعتبر أيديولوجية أساسية تندرج ضمن الركائز الأساسية، التي يقوم عليها اليمين منذ قرون طويلة.

عندما ننظر إلى الصراعات الدائرة حول العولمة على أنها إعادة إحياء للنقاش التاريخي بين فلسفة التنوير والأنظمة القديمة، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل العديد من الظواهر المربكة. وقد برزت هذه الظاهرة خصوصاً في المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا، حيث قدم عدد كبير من المهاجرين الوافدين من مستعمراتها السابقة. وفي الوقت نفسه، قد شهدت ألمانيا والنمسا وسويسرا موجة هجرة غير مسبوقة نظراً لأن هذه الدول أعلنت صراحة استعدادها لاستقبال اليد العاملة.

الرسم البياني رقم (1) يبين شعبية اليمن المتطرف في أوروبا

المصدر: https://www.ultrasawt.com



إن الصعود المتواصل للشعبوية هو أمر يُقاس بالعقود، وليس على أساس سنوي، وقد ساهمت الأزمة المالية وتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، في حدوث ارتفاع ملحوظ في الشعبوية، لكن الشعبوية داخل المجتمع الأوروبي، شهدت نموًا مطردًا بالفعل منذ ثمانينيات القرن الماضي. ووفقًا لدراسة جديدة أجرتها ياشكا مونك من جامعة هارفارد، بالتعاون مع آخرين من معهد توني بلير، كان التصويت الشعبوي في دول الاتحاد الأوروبي، في المتوسط، بنسبة (8.5٪) عام 2000، ولكنه بلغ (24.1%) في 2017.

ويتسم تعريف الشعبوية -وهو التعبير الناعم لليمين المتطرف- بالتباين غير الموضوعي، ولكن العلوم السياسية تقدم بعض المبادئ التوجيهية، فمثلًا يميز «جان فيرنر مولر» من جامعة برينستون، الشعبوية، بمطالبتها الحصرية بتمثيل «شعب نقي الأخلاق وموحد تمامًا»، الأمر الذي تروج الشعبوية أن «النخبة الفاسدة» قد خانته، أو بطريقة أخرى يمكن وصف تلك النخبة بوجهة النظر الشعبوية، بأنها «نخبة غير أخلاقية».

وتُهاجم الشعبوية، القضاة والصحفيين والبيروقراطيين الذين تعتقد أنهم لا يقفون إلى جانب الشعب. كما تزعم أنها تتحدث بلغة الغالبية الصامتة عن الإهانات القومية والنظم المزورة، كما أنها ترفع الشعارات من قبيل «نحن الشعب»، مثل حركة بيغيدا المعادية للإسلام في ألمانيا، وأيضًا «استعادة السيطرة»، وهو الشعار الذي يرفعه المؤيدون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، و«هذه بلدنا» الشعار الذي ترفعه الجبهة الوطنية في فرنسا. وفي الولايات المتحدة هناك شعار «جعل أمريكا عظيمة مرة أُخرى».

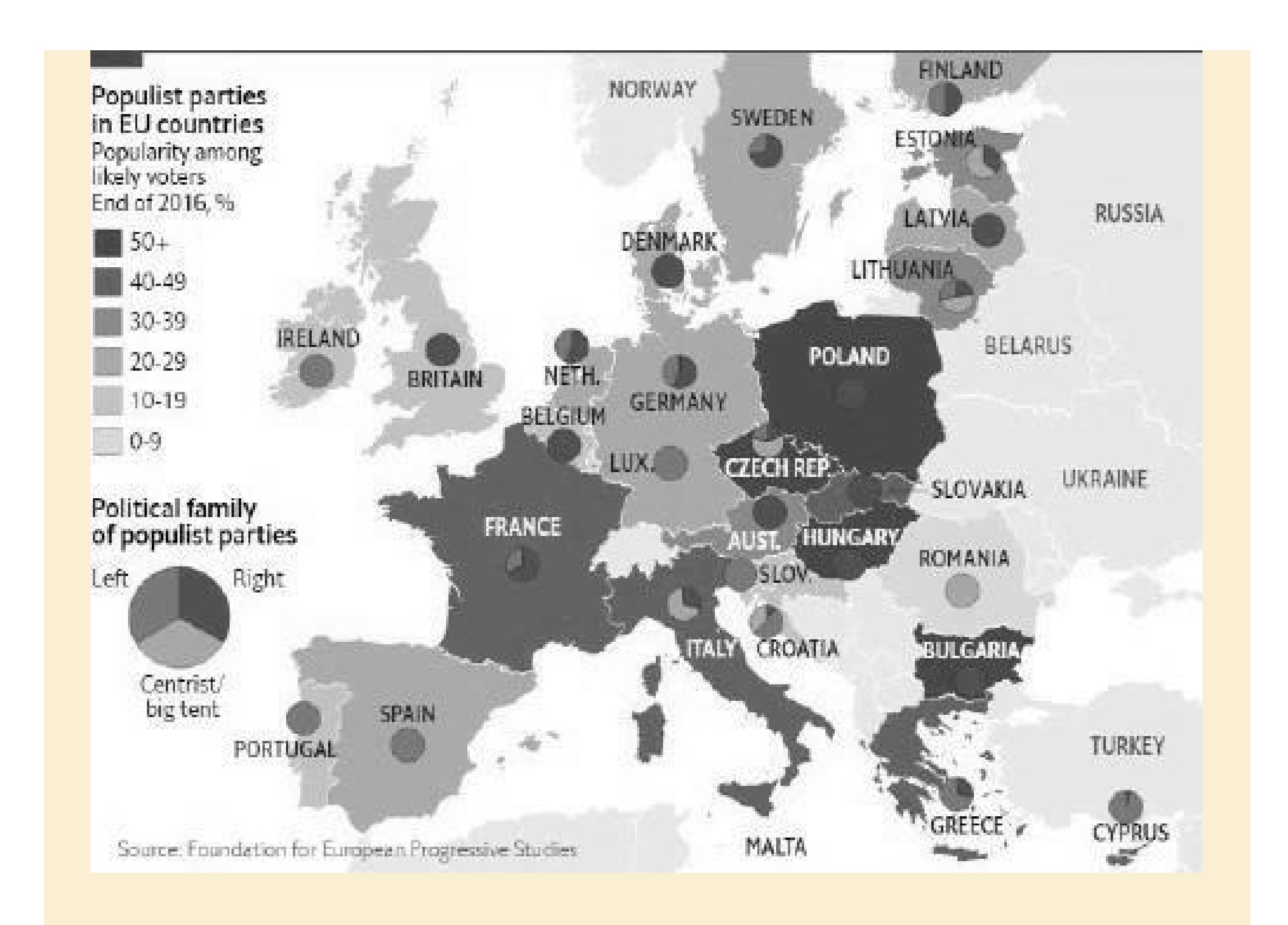
تقدم ألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا في الوقت الحالي أشكالًا مختلفة حول هذا الصنف من الائتلافات، فبعضها رسمية، وبعضها اتفاقات تساهل أقل إحكامًا. ولا تشكل مثل هذه الترتيبات مصدر جاذبية للساسة الطموحين. كما أنها أيضًا تثير نشاط الخطاب الشعبوي عن طريق إثبات حقيقة مفادها أن الدوائر السياسية بكل تأكيد مشتركون في هذا الخطاب معًا.

لقد ارتفع عدد الحكومات الأوروبية التي تضم شعبويين ضمن مجالسها الوزارية إلى (14) حكومة منذ عام 2000، حيث يقول الحزب الليبرالي الدنماركي، المنتمي إلى يمين الوسط: إنه قد يدعو حزب الشعب الدنماركي، وهو حزب يميني شعبوي يدعم الأول الآن إلى الحكومة، ليصبح شريكًا كاملًا بعد الانتخابات القادمة المزمع إقامتها في يوليو (تموز) 2019.

منذ أيامهم الأولى، ارتبط الشعبويون في كثير من الأحيان، ارتباطًا وثيقاً بالعنصرية الصريحة. إلى جانب ذلك فإنهم من داخلهم فوضويون ومعرضون للانقسام، ولا يزال بعضهم معرض لذلك مثل حزب استقلال المملكة المتحدة البريطاني. بينما البعض الآخر، الذي وصل إلى السلطة، فقد جمعوا شتاتهم وبدؤوا في العمل معًا.

الرسم البياني رقم (2) خريطة وجود اليمين المتطرف في أوروبا

المصدر: https://www.ultrasawt.com



ليس من شك في أن الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها القارة الأوروبية في الفترة الماضية قد أوجدت بيئة خصبة لنمو تلك التيارات الشعبوية وصعود أحزاب اليمين المتطرف، وقد ترافق ذلك مع تنامي العداء للمهاجرين، لا سيما القادمين من مناطق الصراع في الشرق الأوسط.

أزمات الشرق الأوسط ومواقف اليمين المتطرف

تختلف درجة انخراط الدول الأوروبية في ملفات منطقة الشرق الأوسط، باختلاف خصوصية كل دولة، وطبيعة المصالح التي تربطها بدول المنطقة بشكل عام. بيد أن طبيعة تلك السياسات من المتوقع أن تتخذ منحى مختلفًا في ظل سيطرة التيارات اليمينية في أوروبا؛ لأنها ستتخذ اتجاهًا قوميًّا أكثر تشددًا تجاه أزمات المهاجرين وطبيعة التعاطي معها.

وتتمثل أبرز الملفات التي ستسعى تلك التيارات للتعاطي معها في المنطقة فيما يلي:

الهجرة واللاجئون

يأتي على قمة أولويات التيارات اليمينية الأوروبية قضية هجرة مواطني دول منطقة الشرق الأوسط، وتدفق اللاجئين، لا سيما من الدول التي تشهد صراعات عسكرية، إلى دول القارة الأوروبية؛ إذ تتشارك غالبية تلك التيارات في رفض استقبال المهاجرين من كافة أنحاء العالم، وبالتحديد من المنطقة وشمال أفريقيا؛ لذلك انبرت أوروبا إلى عقد لقاءات في هذا المجال مثل قمة سالزبورغ في النمسا، والتي جمعت (27) من قادة دول الاتحاد الأوروبي في 20 سبتمبر (أيلول) 2018 لمناقشة ملفين مهمين على الترتيب: ملف الهجرة غير الشرعية وقضايا اللجوء، وملف خروج بريطانيا من الطوق الأوروبي.

وقد بدا ذلك واضحًا في الآراء التي تبنتها أحزاب: «البديل من أجل ألمانيا»، و«الجبهة الوطنية» في فرنسا، و«الحرية» في كل من النمسا وهولندا، و«الشعب» في سويسرا، وغيرها، والتي اعتبرت أن «اللاجئين والمهاجرين المسلمين يشكلون خطرًا على المجتمعات الأوروبية ويجب مواجهتهم»، بل وتمادت بعض الأصوات المتطرفة في رفع شعارات «أوروبا خالية من الإسلام».

يُضاف إلى ذلك، أن معظم تلك الأحزاب ترفض الاتفاق التركي- الأوروبي بخصوص ملف اللاجئين الذي وُقِّع في مارس (آذار) 2016؛ لكونه لن يعالج جذور المشكلة من الأساس بقدر ما يعمل على تصديرها للخارج. فضلاً عن أنه يفتح المجال لتعاون أوسع مع تركيا، ويتيح لها فرصة للانضمام لاحقًا للاتحاد الأوروبي، بما يهدد الهُوية والقومية الأوروبية.

ولذا، يُتوقع أن يعُاني لاجئو دول منطقة الشرق الأوسط من سياسات أكثر تشددًا من جانب تلك التيارات، التي تعتمد بالأساس على عدد من العناصر التي وردت على لسان قادة تلك التيارات المتطرفة؛ ويحدد الكاتب باسم الراشد السيناريوهات المرتبطة بهذا المجال في ما يلي:

- غلق الحدود بشكل كامل أمام دخول لاجئين جدد للأراضي الأوروبية، وإعطاء تعليمات لحرس الحدود بإطلاق النار على أي مهاجر أو لاجئ يحاول الدخول بشكل غير شرعي للبلاد، كما جاء على لسان «فروك بتري» رئيس حزب «البديل من أجل ألمانيا».

- تضييق الخناق على الإعانات التي تقدمها الحكومة للمهاجرين، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات التي يحصل عليها المهاجرون، إلى جانب تقليل أعداد طالبي اللجوء.

- غلق جميع المدارس الإسلامية المنتشرة في الدول الأوروبية، وكذلك الجمعيات الإسلامية التي تقدم خدمات للاجئين والمهاجرين المسلمين، مع عدم السماح بإقامة مزيد من المساجد، وعدم السماح بممارسة الشعائر الدينية الإسلامية.

وقد صاحب ذلك الاتجاه، وجود توجه شعبي أوروبي قوي بضرورة إعادة اللاجئين إلى أراضيهم، والتخلي عن الدور الإنساني للدول الأوروبية؛ حفاظًا على الأمن والهُوية القومية الأوروبية. وبالرغم من تأكيد ذلك الأمر من جانب غالبية التيارات اليمينية في أوروبا، فإنه لم تُعلن تلك الأخيرة حتى الآن استراتيجية واضحة حول كيفية ترحيل اللاجئين، وهل سيتم ترحيلهم إلى بلادهم الأصلية بما قد يضيف أعباء على دول المنطقة، أم ستحيلهم إلى دولة وسيطة في ظل استمرار رفضهم للاتفاق التركي- الأوروبي.

الأزمة السورية

يرتبط موقف التيارات اليمينية الأوروبية من الصراع السوري بشكل مباشر بتزايد تدفق اللاجئين لأوروبا؛ حيث تُبدي تلك التيارات ميلاً واضحًا لاستمرار نظام بشار الأسد، لكونها ترى أن استمراره، مع وقف الدعم المادي والعسكري لتيارات المعارضة الداخلية السورية، قد يتيح الفرصة لإحداث تسوية سياسية من شأنها أن تعيد اللاجئين السوريين إلى أراضيهم.

ويتزامن ذلك الأمر، مع تأييد تلك التيارات للتعاون مع روسيا، والدعوة للتقارب مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» من أجل إيجاد مخرج للأزمة السورية، وهو ما قد يؤشر في ظل تنامي التيار اليميني في أوروبا لإمكانية حدوث صفقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من شأنها رفع العقوبات عن الأخيرة، في مقابل ضغطها على نظام الأسد لتهدئة الأوضاع في سوريا بما يسمح بعودة اللاجئين وتخليص أوروبا من ذلك العبء، لا سيما مع رفض غالبية الأحزاب اليمينية للتدخل العسكري في سوريا، وعدم اعتباره حلاً مطروحًا على الطاولة.

الصراع العربي- الإسرائيلي

تنقسم التيارات القومية في وسط وغرب أوروبا حول سبل التعاطي معه؛ ففي حين تُعلن بعض التيارات القومية في وسط أوروبا عن رفضها صراحة لوجهات النظر الإسرائيلية، بل وتتهمها، مع النخبة اليهودية العالمية، بـ«استعباد الفلسطينيين» والسيطرة على توجهات الحكومة الأمريكية؛ نجد أن دول غرب أوروبا مؤيدة لإسرائيل، انطلاقًا من اعتقادهم بأن التهديدات التي

تواجه الأمن الإسرائيلي والأوروبي -على السواء- تنبع من الإسلام، وأنهم يتشاركون الحرب نفسها، بما يدفع إلى ضرورة دعم أوروبا لإسرائيل.

ومع تزايد نبرة الإسلاموفوبيا في أوروبا، وتزامناً مع التوجه الأمريكي الداعم بقوة لإسرائيل بعد فوز «دونالد ترمب» في انتخابات الثامن من نوفمبر (تشرين الثاني) ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس، من المحتمل أن يزداد الاتجاه المؤيد لإسرائيل في أوروبا بقوة في الفترة القادمة، بما يؤثر على مسارات حل الصراع، ويُرجِّح الكِفَّة بشكل أكبر لصالح الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي سيزيد -بالضرورة- الإقليم توترًا.

العلاقة مع إيران

تمثل قضية العلاقات الأوروبية مع إيران معضلة بالنسبة للتيارات اليمينية الصاعدة في القارة. ففي الوقت الذي تحتاج فيه تلك التيارات لإيران لتسوية الأزمة السورية بما يساهم في وقف تدفق اللاجئين لأوروبا من ناحية، وإمدادها بالطاقة من ناحية أخرى، تتخوف الدول الأوروبية من أن تؤدي التطورات القادمة في الشرق الأوسط إلى حرب واسعة في ظل إلغاء «ترمب» للاتفاق النووي مع إيران، وهو ما قد يؤثر بالسلب على الأمن الأوروبي.

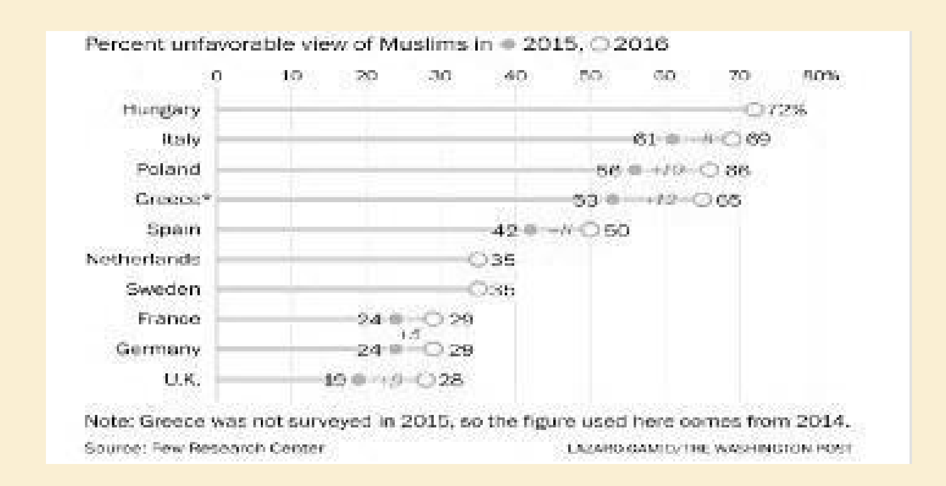
وقد تسعى التيارات اليمينية للحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران بما يضمن لها الدعم الإيراني في مجال الطاقة، والضغط من ناحية أخرى لعدم التعرض للصفقة النووية، بما يضمن عدم اندلاع توترات أمنية أخرى في الإقليم، تؤثر على الأمن الأوروبي المرتبط بشكل مباشر بالأمن في منطقة الشرق الأوسط [9].

قراءة في تقرير معهد بيو في واشنطن

يعتبر مركز بيو للدراسات والأبحاث [10] (Pew Research Cente) ، أحد أهم المراكز البحثية الأمريكية في مجال دراسة حركات الهجرة وقضايا اللجوء والجندر، وقد أظهر استطلاع نشره، أن نحو نصف الأوروبيين يشعرون بأن وصول اللاجئين يزيد من خطر وقوع هجمات في بلادهم، ويرى كثيرون، ولا سيما في شرق أوروبا أنهم يمثلون عبئًا على اقتصاد بلادهم.

وجد المركز أن نسبة الأشخاص الذين يعتقدون، أن اللاجئين سيزيدون من احتمال وقوع إرهاب في بلدهم، كانت من بين نسب أخرى (46%) في فرنسا، و(52%) في بريطانيا، و(61%) في ألمانيا، و(71%) في بولندا، و(76%)

في المجر.



وقادت الحكومتان المجرية والبولندية انتقاد جهود الاتحاد الأوروبي خلال السنة الأخيرة، لتوزيع طالبي اللجوء على دول الاتحاد ومعظمهم من سوريا والعراق.

وعندما سُئِّل المشاركون في الاستطلاع الذي شمل عشر دول، عمّا إذا كان اللاجئون يمثلون عبئًا، لأنهم يحصلون على وظائف ومزايا، أعطوا ردودًا متنوعة من (31%) من الألمان الذين وافقوا على ذلك إلى (82%) من المجريين.

وبالنظر إلى تزايد حجم الجريمة في إيطاليا، فقد أبدى المستجوبون في إيطاليا وبنسبة (47%) اعتقادهم بأن اللاجئين هم المسؤولون بشكل أكبر من أي تجمعات أخرى عن الجريمة، وهو ما يزيد قليلًا عن السويد والمجر، ولكن (13%) في إسبانيا أبدوا اعتقادهم في ذلك.



	FAVORABLE VIEW	UNFAVORABLE VIEW	DIFFERENCE
U.K.	40	80	+40
Sweden	10	50	+40
Germany	19	58	+39
Netherlands	24	59	+35
Greece	46	80	+34
France	35	69	+34
Poland	51	81	+30
Italy	44	74	+30
Hungary	52	76	+24
Spain	30	54	+24

Source: Pew Research Center

LAZARO GAMIO/THE WASHINGTON POST

وعندما سُئِّل المستجوبون عن رأيهم في المسلمين، أبدى نحو ثلثي البولنديين واليونانيين والإيطاليين والمجريين رأيًا «غير مواتٍ»، وهو رأي اتفق معه عدد أقل من ثلث الفرنسيين والألمان والبريطانيين.

وكشف الاستطلاع، عن أن اليمينيين وأنصار اليمين المتطرف أو الأحزاب الشعبوية، لديهم أكثر وجهات النظر سلبية تجاه المسلمين واللاجئين، وأن الأشخاص الأكبر سنًا والأقل في مستويات التعليم لديهم وجهات نظر أكثر سلبية تجاه المسلمين واللاجئين في معظم دول القارة، على عكس الشباب والأكثر تعليمًا.

Most common choice in country	WILL INCREASE LIKELIHOOD OF TERRORISM	WILL BE A BURDEN ON SOCIAL SYSTEM	ARE MORE TO BLAME FOR CRIME
Hungary	76	82	43
Poland	71	75	26
Netherlands	61	44	–
Germany	61	31	35
Italy	60	65	47
Sweden	57	32	46
Greece	55	72	30
U.K.	52	46	28
France	46	53	24
Spain	40	40	13

Source: Pew Research Center

LAZARO GAMIO/THE WASHINGTON POST

ويعتبر أولئك الذين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية، أن تنوع الأعراق

والأجناس والقوميات في أوطانهم أمر إيجابي، على عكس ما يعتبره أولئك الذين هم أقل في مستويات التعليم [11].

من جهة ثانية، نشر معهد المشروع الأمريكي مقالاً للكاتب جون ر. بولتون؛ السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة خلال 2005 و2006، ومستشار الرئيس الحالي ترمب لشؤون الأمن القومي، وهو أحد صقور اليمين المتشدد، يتحدث فيه عن أزمة اللاجئين الأوروبية، وكيف أنها ليست مشكلة أوروبا وحدها، وإنما تعود لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة باراك أوباما، والقائمة على تقليل التدخل في الشرق الأوسط من أجل تحقيق الأمن والسلام العالميين؛ حيث يرى الكاتب أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية إنما يؤدي لحدوث اضطراب وعدم استقرار في تلك الدول، مما يؤثر في أمن وسلامة واستقرار الدول الأوروبية والأمريكية على حد سواء.

يبدأ بولتون مقاله قائلاً: إنه بينما يعتقد الأمريكيون أن أوروبا بازدراء النقاشات المكثفة حول مشكلة الحدود والأمن تحصل على ما تستحقه؛ فيجب على الأمريكيين في تلك اللحظة التركيز على التهديدات المحتملة، بل ويجب الإفادة من الدروس التي يمكن أن تنطبق على الولايات المتحدة. فأحد الأسباب الأساسية لتزايد الهجرة غير الشرعية لأوروبا هي الفوضى العارمة في الشرق الأوسط الكبير. وهذه الفوضى المنتشرة نتجت –في جزء منها- عن سياسات باراك أوباما المتعمدة والقائمة على «القيادة من الخلف» بتقليل اهتمام وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. فعندما يقل الوجود الأمريكي في أي مكان في العالم، فإن الحد الأدنى الموجود من النظام والاستقرار يمكن أن يتبخر سريعاً.

يضيف بولتون: إنه ولسنوات طويلة، كان السبب الرئيس لانتقال الشعوب إلى أوروبا سبباً اقتصادياً: فسكان أفريقيا الشمالية يعبرون مضيق جبل طارق متوجهين إلى إيطاليا وفرنسا. أما الأتراك والعرب فينتقلون عبر اليونان وأوروبا الشرقية. وبمجرد وجودهم في الاتحاد الأوروبي –وبفضل اتفاقية شنغن- تزول عوائق السفر، وكما في الولايات المتحدة الأمريكية، يتمكن الأجانب غير الشرعيين من الانتقال بحرية.

مع تقادم السنين وبعد سنوات من الإفادة من العمال المهاجرين ذوي الأجر المنخفض، بدأ الأوروبيون يقلقون من كون حدودهم مفتوحة بشكل كبير. فمعدل المواليد المرتفع بين «المواطنين غير الأصليين» (أي غير الأوروبيين، كصياغة سياسية صحيحة) إنما يغير شكل مواطنتهم. ويشير الكاتب إلى أن ذلك يعد دراميا في تلك القارة القديمة، خصوصاً أن ليس لديها «روح الاختلاط والانصهار»؛ التي تتمتع بها أمريكا وتقاليدها، كي تستوعب وتحتوي تلك الشعوب

المهاجرة المختلفة.

وعليه يرى بولتون أن انتشار الإرهاب والصراعات المسلحة وانهيار السلطة السياسية في الشرق الأوسط، تعد عوامل قوية مساوية بل وتتجاوز وتفوق التفاوتات الاقتصادية، ولذا تخشى أوروبا من أن تطغى عليها تلك الأعداد من المهاجرين، فتفقد السيطرة على القرارات الخاصة بتحديد من يمكن الاعتراف به ومن يجب أن يعود لبلاده مجدداً. تلك الاهتمامات تعد شرعية، ولكنها مرتبطة بمخاطر أعمق بكثير. وبالنظر لما تقلق منه واشنطن؛ نجد أن هناك تهديدات إرهابية من الإسلاميين مخبأة في فرص الأفراد الذين يسعون للجوء.

وبالنظر لتفاقم المشكلة، نجد أن عشرات الآلاف من اللاجئين الشرعيين من الشرق الأوسط يأتون فارين من الإبادة الجماعية الدينية في أوطانهم، وعليه تتحرك العديد من دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً في وسط وشرق أوروبا، سريعا لمنحهم اللجوء اللازم. هؤلاء اللاجئون عادة ما يكونون مسيحيين من العراق وسوريا مهددين من قبل الدولة الإسلامية أو جهادين متطرفين آخرين، ولكن تسعى فصائل أخرى غير المسيحيين كاليزيديين للجوء حتى يحصلوا عليه.

يختتم الكاتب المقال قائلاً: إن الدرس الموجه للولايات المتحدة الأمريكية هو أن تقليل تأثيرها العالمي لا يزيد السلام والأمن العالميين. بل على العكس من ذلك؛ حيث إن تراجع أوباما عن الشرق الأوسط، سواء عقب كارثة ليبيا، أو عدم اهتمامه بصعود الدولة الإسلامية المستمر، أو استسلامه لبرنامج الأسلحة النووية الإيرانية، كل هذا يعد جزءاً من نمط أوسع. فمشكلة اللجوء غير الشرعي لأوروبا هي مشكلة الولايات المتحدة أيضاً. [12]

الخاتمة

من خلال المعطيات السابقة يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- الاتجاهات المتطرفة الراديكالية في أوروبا تتقاسم مع الاتجاهات المحافظة في أوروبا المنابت والمشارب والأهداف، وهي تعطي الأولوية للشأن المحلي، لذلك تأخذ صفة الشعوبية، ولذلك فهي تحمل شعار الدولة الأوروبية صاحبة المنشأ أولاً، ويتم ظهور هذا التوجه في التسويق الانتخابي الحاد والحملات الانتخابية التي تتبنى شعاراً معادياً للهجرة غير الشرعية، وحالات اللجوء السياسي والإنساني بما يضرب الديمقراطية

الأوروبية والأمريكية في العمق، ويحولها إلى بيروقراطية أوروبية، وهو ما يشكل تراجعاً عن المقومات التي انبنت عليها مقومات الديمقراطية الغربية.

- الاتجاهات المحافظة والمتطرفة لا ترى في الاندماج الأوروبي ضرورة، خصوصاً بعد ما حدث من أزمات اقتصادية قوضت الاقتصادات الأوروبية ومنطقة الأورو، وهو ما نمَا الاتجاهات الانعزالية الجديدة، وزاد من حالات الانكفاء على الذات الأوروبية.

- الاتجاهات الشعبوية الأوروبية ترى في أزمات الشرق الأوسط أروقة لنشر التطرف والتطرف العنيف، ومصدراً للتهديدات الصلبة واللينة، لذلك لا ترى مناصاً من توظيف الإسلاموفوبيا والخوف من انتقال الراديكالية الإسلاموية إلى الفضاء الأوروبي، وهي تربط التطرف بالقوى المعادية لأوروبا وإسرائيل على غرار إيران وأذرعها وحركات الإسلام السياسي والاتجاه المحافظ في تركيا الجديدة.

- تيارات اليمين المتطرف في أوروبا تتقاطع بالشكل مع الخطاب المحافظ في أمريكا، خصوصاً مع الإدارة الأمريكية الجديدة لترمب، الذي اتخذ خطوات أمريكية ضربت هيكلية النظام الجديد وبنيته، وقواعد القانون الدولي في مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي؛ إذ اتخذ بهذا الصدد خطوات عدائية تقوض مسار التفاوض العربي- الإسرائيلي، وذلك بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بتاريخ 14 مايو (أيار) 2018، واعتبارها العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل. كما قام بالانسحاب من اتفاقية المناخ بباريس، وانسحب رسميًا من منظمة اليونسكو التي اعتبرتها إدارته متحيزة للفلسطينيين، وقامت الإدارة الأمريكية بطرد السفير الفلسطيني وعائلته من الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من امتلاكه للإقامة القانونية، وغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في سبتمبر (أيلول) 2018، بدعوى تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية التي دانت الأعمال الإسرائيلية، كما ألغت إدارة ترمب تعاونها بشكل نهائي مع منظمة أونروا لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، التي تقدم خدماتها لـ(5,4) ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في دول: الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان.

في 10 سبتمبر (أيلول) 2018، أعلنت أمريكا أنَّها ستغلق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يمثل بحكم الأمر الواقع سفارة في العاصمة الأمريكية واشنطن. قدَّمت الإدارة بعض التبريرات، واتهمت المنظمة بـ«رفض التعامل مع الحكومة الأمريكية» في سبتمبر (أيلول) 2018، وهو أمر غير صحيح، وفق ما نشرته مجلة (The Economist) البريطانية؛ إذ زار السفير

حسام زملط البيت الأبيض (4) مرات عام 2017، والتقى المبعوث الخاص، جيسون غرينبلات، (3) مرات. في موقف آخر برزت الفلسفة اليمينية المحافظة في فكر ترمب ونسيجه الاعتقادي أكثر، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 سبتمبر (أيلول) 2018 في دورتها (73)، عندما صرح بالحرف الواحد بأنه لا يعترف بالمحكمة الجنائية الدولية وأنه لا أحد يتحكم في القرار الأمريكي، وأن أمريكا يحكمها الأمريكيون فقط.ونشير إلى أن اليمين المتطرف الأوروبي يتماهى مع تيارات المحافظين في أمريكا، وهناك نهج فكري يجمعهم ولكنهم قد يختلفون في بعض الخيارات المهمة والأساسية.

- يتقاسم التيار اليميني المحافظ في أوروبا كثيراً من الأطروحات مع التيار اليميني الإسرائيلي، وهي ملاحظة ينبغي الاستناد إليها في تحليل وقياس الخطاب والسلوك السياسي لليمين الأوروبي والأمريكي المتطرف في المواسم الانتخابية في دول الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

==

1. أستاذ العلوم السياسية في جامعة ورقلة -الجزائر. ↑

2. خليل العناني، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، التحدي الأمريكي، المتابع الاستراتيجي (2-19)، التحدي الصهيوني، من هم المحافظون الجدد؟ سنة 2003. ↑

3. يطالع بهذا الصدد:

The history of the Neocon takeover of the USA (a 4 parts analysis);

https://thesaker.is/the-history-of-the-neocon-takeover-of-the-usa-a-4-part-analysis ↑

4. وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجرد التضليل الإعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005. ↑

5. محمود بسيوني، كيف تشكلت خريطة الأحزاب اليمينية المتطرفة في

أوروبا مرة أخرى؟، 2016، على الرابط التالي:

https://www.ida2at.com/after-bombings-in-brussels-would-eu-be-controlled-by-the-extreme-right ↑

6. أوضح كاغان فكرته ضمن تقرير نشره المنتدى الاقتصادي العالمي بالاشتراك مع بولا دوبريانسكي (Paula J. Dobriansky) عام 2016. انظر:

Robert Kagan and Paula J. Dobriansky, «Strengthening the Liberal World Order», (Switzerland: A World Economic Forum, April 2016). ↑

7. استراتيجية أمريكا أولاً لدى الرئيس ترمب وفريقه المعاون، موقع أمد للإعلام، 29/01/2017، على الرابط التالي:

https://amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=156914

وحول علاقة إدارة ترمب بالمحافظين الجدد وسطوته في اتخاذ القرار انظر:

Jacob Heilbrunn , The Neocons vs. Donald Trump, March 10, 2016, The New York Times;

https://www.nytimes.com/2016/03/13/opinion/sunday/the-neocons-vs-donald-trump.html ↑

8. اليمين المتطرف بأوروبا 2017.. عام من ذهب، موقع الجزيرة نت، 23 ديسمبر (كانون الأول) 2017، على الرابط المختصر التالي:

http://cutt.us/DeGz1 ↑

9. باسم راشد، تحالفات جديدة: تأثيرات صعود اليمين على السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 18 يناير (كانون الثاني) 2017، على الرابط المختصر التالي:

http://cutt.us/ae7QJ ↑

10. الأشكال والرسومات الواردة مأخوذة من تقرير: أحمد عبدالباسط، بالأرقام.. اليمين المتطرف يطل برأسه ضد المسلمين في أوروبا، إرم نيوز، 12 يوليو (تموز) 2016،، على الرابط التالي:

https://www.eremnews.com/news/world/523792 ↑

11. أحمد عبدالباسط، بالأرقام.. اليمين المتطرف يطل برأسه ضد المسلمين في أوروبا، مرجع سابق. ↑

12. رأي المحافظين الجدد في أزمة اللاجئين في أوروبا، الشروق المصرية، 8 سبتمبر (أيلول) 2015، على الرابط التالي:

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=08092015&id=0af90bcc-5bcb-4000-b6e0-3898bcf2f1dc ↑

اليمين الهندوسي في الهند

روهان غوناراتنا [1] (Rohan Gunaratna)

ترجمة: عمر الأيوبي [2]

يُعدّ صعود اليمين الإقصائي والتطرّف والإرهاب ظاهرة عالمية. وبعيداً عن وهج الإعلام الدولي، شهدت الهند أيضاً ارتفاعاً ثابتاً في خطاب الكراهية وأعمال العنف، لا سيما من جانب اليمين الهندوسي. ويشكّل استقطاب الطوائف العرقية والدينية تحدياً عالمياً. غير أن هذا التحدّي يتّسم بالفرادة في الهند. ويرجع ذلك إلى أن الهند تضمّ مزيجاً من الطوائف الدينية التي تتبع عدداً كبيراً من العادات وتتحدّث لغات كثيرة. ومن الأمثال الهندية الشهيرة «يتغيّر الماء كل ميلين، وتتغيّر اللغة كل أربعة أميال». وللتخفيف من وطأة النسيج الاجتماعي الاقتصادي المجهد، تتيح العلمانية الهندية مجالاً لتعايش كل الأديان معاً –خلافاً للعلمانية الفرنسية.

لكن ذلك لا يترجم إلى تعايش سلمي دائماً. ففي أحيان كثيرة، تستغلّ الأحزاب السياسية هذه الاختلافات الدينية فتُفسح مجالاً لتفاقم التوتّرات الطائفية. وهكذا بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين، دعت حركة انفصالية قومية درافيدية إلى قيام دولة مستقلة، تستند إلى أربع لغات ذات أصول درافيدية في جنوب الهند، تختلف اختلافاً كبيراً عن اللغات ذات الأصول السنسكريتية في شمال الهند. وسنة 1971، دعا متطرّفون سيخ إلى دولة خالستان المنفصلة -وطناً للسيخ. وأدّت الحركة الانفصالية إلى عنف واسع النطاق، بما في ذلك قيام الإرهابيين السيخ بالاستيلاء على المعبد الذهبي (أقدس المواقع التي يؤمّها السيخ) واغتيال رئيسة الوزراء في ذلك الوقت أنديرا غاندي. وتقوم الحركات الانفصالية العنيفة في الشمال الشرقي، مثل تلك الموجودة في ناغالاند (Nagaland)، على الاختلافات العرقية.

شهدت كل ناحية كبيرة من الهند حركات انشقاقية أو انفصالية في مرحلة تاريخية ما على أساس الاختلاف في الدين و/أو العرق و/أو اللغة. لذا ليس من المستغرب أن يكون دين الأغلبية في البلد جزءاً من هذا السجل الطائفي العنيف. لكن في السنوات الأخيرة، وفقا للإحصاءات الرسمية، شهدت الهند سنة 2016 أكثر من (700) عمل عنف طائفي أودت بحياة (86) شخصاً وأصابت (2321) آخرين [3]. وتزايد التطرّف الهندوسي منذ أوائل التسعينيات.

وفي أعقاب سنة 2012، ارتفعت أعمال العنف المرتبطة بالبقَر (وتحوّلت إلى قتل غوغائي أو اضطراب عام) بحدة من (5%) إلى أكثر من (20%) في نهاية يونيو (حزيران) 2017 [4].

السياق: أيديولوجية القومية الهندوسية

حدّدت الأيديولوجيا الأصلية الهوية الوطنية الهندية على أساس الهندوسية. وتعزّزت هذه الأيديولوجية على أساس الأكثرية بعد إجراء إحصاء في أثناء الحكم البريطاني تبيّن بموجبه أن (70%) من السكّان هندوس. ومن ثم يُنتظر من الأديان والمجتمعات الأخرى أن تستوعب ذلك بقبول دين الأكثرية وثقافتها بمثابة مكافئ لدين الأمة وثقافتها.

تطوّرت **مدرستان** فكريتان في أثناء مقاومة البريطانيين. **الأولى** مسار روّج له **المهاتما غاندي** . وكان يدعو إلى مبادئ المقاومة غير العنيفة للبريطانيين على أساس الهندوسية، لكنه يؤمن بشدّة بالمساواة بين كل الأديان [5]. بيد أن من يفضّلون العمل العنيف بوصفه شكلاً مشروعاً من أشكال المقاومة في التقاليد الهندوسية رفضوا نهج غاندي الشامل. وفي نهاية المطاف، رفض **القوميون الهندوس النهج الشامل للهوية** الوطنية الهندية على الرغم من نبرته الهندوسية المبطّنة، ورفضه جزئياً حزب المؤتمر، الذي تحوّل برئاسة نهرو إلى حزب علماني يشدّد على أهمية الفرد.

تشكّل منظّمة راشتريا سوايام سيفاك سانغ (Rashtriya Swayamsevak Sangh)، التي أسّسها الطبيب الهندوسي كيشاف باليرام هدجوار (Keshav Baliram Hedgewar)) (1889-1940))، التجسيد السياسي الرئيس لأيديولوجية القومية الهندوسية. تأثّر هدجوار، الذي كان يهدف إلى إنشاء أمّة هندوسية، بالمنظّر الأيديولوجي فيناياك دامودار (Vinayak Damodar) وبنى حزباً من الكوادر المنضبطة ذات التدريب شبه العسكري. في الأيام الأولى، كان المتطوّعون ينتمون لطبقة البراهما العليا المخلصين للمحافظة على طريقة الحياة الهندوسية. وانضمّ كوادر راشتريا سوايام سيفاك سانغ، وهم طليعة الحركة القومية الهندوسية، إلى العديد من المنظمات الاجتماعية والسياسية وأدخلوا تحوّلاً عليها.

أنشأ هؤلاء الأعضاء عائلة من المنظّمات (سانغ باريفار) تشمل أحزاباً سياسية ومؤسسات تعليمية ومنافذ إعلامية وإخبارية ومراكز بحوث. وما حزب بهاراتيا جاناتا (Bharatiya Janata)، وباراجانغ دال (Bajarang Dal)، وفيشفا هندو

باريشاد (Vishva Hindu Parishad) إلا جزء من سانغ باريفار التي تعمل بموجب أيديولوجية راشتريا سوايام سيفاك سانغ القائمة على القومية الهندوسية. ولربط الهندوس المقيمين في كل أنحاء العالم، أنشئت منظمة فيشفا هندو باريشاد في مؤتمر راشتريا سوايام سيفاك سانغ المنعقد سنة 1964. وصوّرت هذه المنظمة في البداية البوذيين والجانيين والسيخ بمثابة أخوية هندوسية كبرى. وقُسّم العالم إلى مسيحيين ومسلمين وشيوعيين. وكلهم يرون المجتمع الهندوسي باعتباره طعاماً لذيذاً يلتهمونه ليسمنوا. ومن الضروري في هذا العصر من الصراع، التفكير في العالم الهندوسي وتنظيمه لإنقاذه من شرور الثلاثة معاً.

أنشئ حزب بهاراتيا جاناتا باعتباره الجناح السياسي لراشتريا سوايام سيفاك سانغ، وحزباً للكوادر أيضاً، سنة 1980. وقد بدأ رئيس الوزراء الحالي ناريندرا مودي حياته، مثل معظم قادة حزب بهاراتيا جاناتا، بوصفه كادراً في راشتريا سوايام سيفاك سانغ. مع ذلك، فإنه خفّف من الموقف القومي الهندوسي. وتدعو سانغ باريفار، المنظمة الأم لراشتريا سوايام سيفاك سانغ، وذراعها التشغيلية فيشفا هندو باريشاد إلى إقامة المعابد الهندوسية وتجديدها والتحوّل الديني.

تعمل راشتريا سوايام سيفاك سانغ، وهندو ماهاسابها، وفيشفا هندو باريشاد بمثابة جماعات التفافية تسيّس الشباب الهندوسي وتضفي عليه الراديكالية ليصبح إقصائياً ومتطرّفاً. وقد أعلنت وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) الأمريكية أن منظمة فيشفا هندو باريشاد وجناحها الشبابي باجرانغ دال، الذي أنشئ سنة 1984، منظمتان دينيتان متشدّدتان [6]. وينتهي الأمر بنسبة ضئيلة منهما إلى الانضمام إلى الجماعات العنيفة، بينما تنضمّ حفنة منهما إلى الجماعات الهندوسية الإرهابية. ومع أن الهند تتردّد في تسمية أبهيناف بهارات وساناتان سانستها جماعتين إرهابيتين، فإنهما تعرضان خصائص الجماعات الإرهابية. وقد برز نجمهما على خلفية تصاعد الصراع بين الهندوس والمسلمين، وعدم قدرة الحكومة على معاقبة الجناة وتعويض الضحايا.

نقطتا التحوّل التوأمان

حدثت نقطة التحوّل في صعود العنف الهندوسي في أوائل تسعينيات القرن العشرين. فقد أدارت فيشفا هندو باريشاد ووجهها السياسي، حزب بهاراتيا جاناتا، حملة لبناء معبد هندوسي في موقع مسجد بابري في أيوديا. وكان الإمبراطور المغولي بابُر قد بنى هذا المسجد سنة 1527، ويعتقد الهندوس أنه شُيّد في مكان ولادة الإله الهندوسي راما، حيث كان يوجد معبد ذات يوم. وكان المسلمون والهندوس يتعبّدون في المسجد إلى أن منع المسلمون دخول

الهندوس.

في 6 ديسمبر (كانون الأول) 1992، تجمّع (150,000) من نشطاء فيشفا هندو باريشاد وحزب بهاراتيا جاناتا في موقع مسجد بابري، فهدموه ما تسبب في انتشار العنف بين الهندوس والمسلمين في الهند. فقُتل أكثر من (2000) شخص في مومباي وبوبال ودلهي وحيدر أباد ومدن أخرى في ديسمبر (كانون الأول) 1992 ويناير (كانون الثاني) 1993. وهيّأ هدم المسجد الأجواء لصعود عدد من الجماعات الإسلامية المتطرّفة والإرهابية. واستُغلّت مشاعر الشباب المسلم للتجنيد وتدبير تفجيرات مومباي التي أسفرت في يوم واحد عن سقوط (257) قتيلاً و(713) جريحاً [7].

دخل فريق من الإرهابيين الباكستانيين الهند عبر نيبال وهاجموا المعبد الهندوسي البديل في مكان المسجد. ولاحظت جماعة «المجاهدين الهنود» في 6 ديسمبر (كانون الأول) 2010:

«لا تزال ذكرياتنا حيّة ولا تزال قلوبنا تنزف على كل أخ وأخت مسلمين طعنوا حتى الموت بعد هدم مسجد بابري. إن التاريخ الهندي حافل بعدد لا يحصى من العمليات الإرهابية التي ترعاها الحكومة وأعمال الشغب التي تديرها الدولة. وكل شهيد يسقط إنما يحيي الأمة. لن نتراجع حتى يستعاد كل إنش من المسجد ويُنتقم لشهدائنا. سنضرب الإرهاب في قلوب وعقول عبدة الأوثان حتى يزول جبل الظلم. ولن نألو جهداً بصرف النظر عما يحدث حتى يزول الغضب في قلوب المؤمنين ويُبنى مسجد رائع في المكان نفسه. إننا ندرك تماماً إعداداتكم في موقع مسجد بابري لبناء «معبد كبير» على جثث شهدائنا في كل أنحاء البلاد. والمجاهدون الهنود يحذّرون أولئك المتعصبين الهنود الأنجاس من أنهم حتى لو بنوا معبداً كبيراً من الذهب فوق مسجد بابري، فإننا سندمره مهما كان الثمن. تذكروا! لقد كان مسجداً، وهو مسجد وسيبقى مسجداً دائماً» [8]. إن مأساة مسجد بابري حالة مثالية لتفشّي النزعة الإقصائية والتطرّف، وسوء إدارة الدولة الذي يقود إلى الإرهاب.

كانت نقطة التحوّل الثانية في صعود العنف الهندوسي أعمال الشغب في غوجارات. وفي 27 فبراير (شباط) 2002، أحرق قطار ساباماتي السريع خارج بلدة غودهرا، ما أسفر عن مقتل (59) رجلاً وامرأة وطفلاً. وكان القطار يحمل زوّاراً دينيين من الهندوس، من بينهم ناشطون من فيشفا هندو باريشاد عائدون من أيوديا بعد حفل ديني في موقع مسجد بابري المهدّم. وكان ناشطو فيشفا هندو باريشاد، المعروفون أيضًا باسم كار سيفاك (المتطوعون)، يفخرون بوضع حجر الأساس للمعبد الهندوسي، وأنهم هدموا المسجد وبنوا المعبد. وبعد مغادرة أيوديا، رفض نشطاء فيشفا هندو باريشاد الذين يهتفون باسم «الإله

راما» دفع ثمن الشاي والوجبات الخفيفة. وبعد ذلك دخلوا في شجار وقتال مع البائعين في منصة السكة الحديدية. فأقفلت أبواب القطار من الخارج وأضرمت النار في العربات.

دعت فيشفا هندو باريشاد إلى إضراب على مستوى الولاية مهّد الطريق للعنف ضدّ المسلمين في ولاية غوجارات. فأحرق (230) مسجداً و(274) معبداً. وبلغ مجموع القتلى (1044) قتيلاً، منهم (790) من المسلمين و(254) من الهندوس. وفُقد بضع مئات آخرين، وأصيب (2500) شخص، ونزح (150,000) في أعمال الشغب التي وقعت في فبراير (شباط) ومارس (آذار) [9]. وعلى الرغم من تبرئة مودي من التواطؤ في العنف، فقد وجّه إليه اللوم على التحريض. فبدلاً من الدعوة إلى الهدوء، أعلن مودي أن الهجوم على القطار عمل إرهابي يُلهب المشاعر الهندوسية. وعلى الرغم من أن (200) شرطي قُتلوا في أثناء محاولة السيطرة على العنف، فإن السلطات اتهمت بالتأخّر في اتخاذ الإجراء.

المؤامرات الإرهابية الهندوسية

تتردّد الهند في ظلّ حكم حزب بهاراتيا جاناتا في تسمية الهجمات التي تشنها الجماعات الهندوسية بأنها إرهاب. غير أن السلطات الهندية حقّقت في أيديولوجيا حركات هندوتفا (النزعة الهندوسية) ومحرّضيها وقيادتها وتنظيمها وشبكاتها وكشفتها، لا سيما الجماعات الخطيرة التي تشنّ هجمات. وتبرز في هذا السياق جماعتان: أبهيناف بهارات، وساناتان سانستها.

في 8 سبتمبر (أيلول) 2006 في ماليغاون، شمال شرق مومباي، هاجمت جماعة أبهيناف بهارات الإرهابية التابعة لهندوتفا زوّاراً مسلمين بالقرب من أحد المساجد بعد صلاة الجمعة في النصف من شعبان (شاب براءة). فقتل انفجار درّاجة نارية محمّلة بالمتفجّرات (40) شخصاً وأصاب (125) آخرين بجروح. وكان من بين المعتقلين السبعة المقدّم براساد بوروهيت، وهو ضابط مخابرات في الجيش، والرائد راميش أوبادياي، الأمين العام لأخيل بهاراتي هيندو ماهاسابها، ما يدلّ على أن التهديد انتشر من الأطراف إلى المركز. (كانت ماهاسابها قد عانت من انتكاسة سنة 1925، عندما شكّل فصيل منشق راشتريا سوايام سيفاك سانغ، وهي منظمة تطوّعية هندوسية تمتنع عن ممارسة السياسة النشطة). وكانت أبهيناف بهارات مسؤولة أيضاً عن انفجار موداسا في غوجارات سنة 2006، ومسجد مكة في حيدر أباد سنة 2007. وأدى تفجير القطار بين الهند وباكستان إلى مقتل (68) شخصاً، معظمهم من باكستان، وجرح (12) آخرين في 18 فبراير (شباط) 2007.

وغالباً ما تُعرف هذه الأعمال العنيفة بأنها مؤامرات الإرهاب الهندوسي –

وهي موجة من قضايا الانفجارات التي وقعت بين سنتي 2004 و2007. وقد اتّسمت معالجة هذه القضايا بالشبهة على الأقل. ففي قضية سامجهاوتا وأجمر دارغا، أصبح الشهود عدائيين. وعلى نحو ذلك، أغلقت قضية موداسا سنة 2008 دون أي اعتقالات [10]. في قضية انفجار مسجد مكة، بُرّئ كل المتهمين الخمسة (أعضاء أبهيناف بهارات ولديهم علاقات مزعومة مع راشتريا سوايام سيفاك سانغ) على الرغم من أن (66) شاهداً أصبحوا عدائيين [11].

وفي الآونة الأخيرة، خطط أعضاء مجموعة ساناتان سانستها الأخرى لزرع متفجرات في سنبورن، وهو مهرجان سنوي للرقص والموسيقى الإلكترونية في بيون في ديسمبر (كانون الأول) 2017. وقد جمع الفريق المكوّن من خمسة أفراد الأسلحة، إذ تصوّروا أن المهرجان مناهض للثقافة الهندوسية [12].

كما أنهم خططوا لإلقاء قنابل حارقة خارج صالتي سينما في كاليان، شمال شرق مومباي، وبلاغافي في كارناتاكا، لأنهما تعرضان الفيلم الهندي «بادمافات». وخطّطوا أيضاً لمهاجمة مؤلّف ومؤرّخ، محرّر سابق لصحيفة ماراثية، وثلاثة مؤلّفين وكتّاب مسرحيين مارثيين لأنهم نشروا نشاطاً «مناهضاً للدين الهندوسي» أو شاركوا فيه. وشملت المضبوطات درّاجات نارية، بما في ذلك دراجة استُخدمت في اغتيال الصحفية غوري لانكيش (Gauri Lankesh)، وما يقرب من ثلاثين سلاحاً نارياً. وكانت غاوري ناقدة صريحة للسياسة القومية الهندوسية، فاغتيلت بالقرب من منزلها في بنغالور في 5 سبتمبر (أيلول) 2017.

اليمين الهندوسي: تهديد مزدوج

إلى جانب هذه المؤامرات الإرهابية، تشهد الهند على نحو متزايد عدداً من أعمال العنف المرتبط بالبقر المعبود والقتل الغوغائي المدفوع بالأيديولوجيا الهندوسية السياسية والدينية. ويرتكب هذا العنف ضدّ المسلمين. ولا ترقى هذه الأعمال العنيفة إلى الإرهاب لأنها تتسم باقتصاص الغوغاء. وفي هذه الحالات، تقوم مجموعات مثل غاو راكشاك باجرانغ دال (حماة البقر) بالانتصاف لأنفسهم بأيديهم. فيحدّدون الأفراد المشتبه بأنهم يستهلكون لحوم البقر أو يستخدمونها لأغراض تجارية.

التهديد الذي تمثّله القومية الهندوسية المتطرّفة مزدوج. الأول يتسم باقتصاص الغوغاء والقتل الغوغائي -جماعات تستهدف أفراداً (لا سيما مسلمين وداليت) بناء على شكوك كاذبة بأنهم يذبحون البقر أو يرتكبون جرائم أخرى منافية للهندوسية. والتهديد الثاني يتميز بقضايا الإرهاب الهندوسي، التي تنطوي

على عنف وتفجيرات واسعة النطاق. لذلك على الحكومة أن تفهم أسباب هذا التهديد المزدوج وحدوده.

على الحكومات المركزية وحكومات الولايات معالجة التطوّرات الأخيرة معالجة كافية بوضع برامج لتعزيز الاعتدال والتسامح والتعايش. وما لم تتخذ الحكومة الهندية وشركاء المجتمع المدني إجراء حاسماً ضد الجماعات والشخصيات الطائفية، فسيعاني استقرار الهند وأمن الهنود. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى قيام الحكومة بوضع استراتيجية شاملة من التشريعات إلى القيادة والشراكات للتصدّي لبروز اليمين الهندوسي، وتمييز التطرّف الهندوسي الذي يؤثر في التيار القومي الهندوسي السائد.

الخاتمة

إذا استمر استقطاب الطوائف العرقية والدينية، فإن المحافظة على وحدة الهند في المستقبل ستصبح معقّدة. فقد كان من الممكن منع الكثير من المآسي التي أصابت الهند أو استباقها. كان من الممكن تفادي كارثة مسجد بابري لو أن حكومة المؤتمر بقيادة ناراسيمها راو استبقت مسيرة المئة وخمسين ألف ناشط هندوسي. وهذه القضية لم تمت. فمن الحيوي في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية سنة 2019، أن تمنع حكومة حزب بهاراتيا جاناتا الناشطين الهندوس من القيام بمحاولة مماثلة. فهم يخططون لنقل الحجارة في (700) شاحنة لوضع أساس معبد رام في أيوديا، وهو عمل سيعجل بحدوث أعمال شغب أخرى على الأرجح. وخلافاً لحادثة مسجد بابري، كانت أحداث الشغب في غوجارات عفوية. غير أن الحكومة لم تبذل ما في وسعها، وجاء ردّها متأخراً. والأخطر من ذلك أن حركات هندوتفا لا تزال غير خاضعة للمساءلة عن أفعالها. ونتيجة لذلك، هاجر المسلمون من غوجارات طلباً للسلامة. ولا بدّ من تثبيت الاستقرار في كل من أوتار برادش وغوجارات لمنع تكرار أعمال الشغب.

يعتقد المسلمون أن حزب بهاراتيا جاناتا حزب هندوسي للهندوس. ومع ذلك، لم يتغيّر نسيج الهند إذ تبقى الهند جامعة لمختلف الأديان والثقافات. ولا يزال التعصّب محصوراً في هوامش المجتمع الهندي. وعلى الرغم من المذبحة التي وقعت في غوجارات وأوتار برادِش، فإن هناك العديد من الزيجات المختلطة. بل ثمة حالات اعتنق فيها بعض الرجال الإسلام للحصول على عمل بينما ظلّت بقية العائلة هندوسية. وهناك أيضاً نساء مسلمات يعبدن آلهة هندوسية. فالمسلمون الآسيويون يعيشون في ظل مجتمعات غير إسلامية كبيرة، ويقدّرون الاعتدال والتسامح والتعايش مثل الهندوس. وبما أن (14.2%) فقط من الهنود مسلمون، فإن التحدي ليس مستعصياً على الحل. ويتعيّن على

المفكرين والقادة والبيروقراطيين الهنود مواجهة تحدي إدارة الإثنية والتديّن بفاعلية.

==

1. رئيس المركز الدولي للعنف السياسي وبحوث الإرهاب (ICPVTR) في سنغافورة. ↑

2. مترجم فلسطيني. ↑

3. Nilanjana Bhowmick, Modi’s Party Stokes Anti-Muslim Violence In India, Report Says, 29 Jun 2017, **https://www.google.com.sg/amp/s/amp.scmp.com/week-asia/politics/article/2100513/modis-party-stokes-anti-muslim-violence-india-report-says** ↑

4. Rupa Subramanya, Has India become «Lynchistan»? Observer Research Foundation, July 1, 2017. **https://www.orfonline.org/expert-speak/has-india-become-lynchistan/** ↑

5. Jaffrelot Christophe (Ed.) (2007) Hindu Nationalism: A Reader. New Jersey: Princeton University Press. ↑

6. CIA›s World Factbook calls Bajrang Dal, VHP ‘Religious Militant Organization’s’, The Wire, June 15, 2018. **https://thewire.in/communalism/cia-world-factbook-bajrang-dal-vhp-religious-militant-organisations** ↑

.7 The 1993 Mumbai Blasts: What Exactly Happened on March 12 That Year, News18.com. June 16, 2017 **https://www.news18.com/news/india/the-1993-mumbai-blasts-what-exactly-happened-on-march-12-that-year-598045.html** ↑

.8 B. Raman, «The 'Latest Indian Mujahideen Mail'» Outlook India, December 9, 2010, **https://www.outlookindia.com/website/story/the-latest-indian-mujahideen-mail/268602** ↑

.9 Gujarat riot death toll revealed, BBC, May 11, 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/4536199.stm ↑

.10 NIA needs to piece together «saffron terror» puzzles fast, Economic Times, July 13, 2018, **https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/nia-needs-to-piece-together-saffron-terror-puzzles-fast/articleshow/52001557.cms** ↑

.11 Clean Chits, Deaths, Acquittals: The unending 'tricks of fate' in the Saffron Terror Cases, Economic and Political Weekly, April 27, 2018, **https://www.epw.in/engage/article/saffron-terror-tricks-fate** ↑

.12 Hindu right wing group Sanatan Sanstha planned blast at Pune Sunburn festival: Cops, Hindustan Times, August 29, 2018, **https://www.google.com.sg/amp/s/m.hindustantimes.com/india-news/hindu-right-wing-group-sanatan-sanstha-planned-blast-at-pune-sunburn-festival-cops/story-67nsqrsoA6ESLB299fNMVK_amp.html** ↑

ذاكرة الكتاب

1868	استخدم تنظيم كوكلوكس كلان (Ku Klux Klan) المتطرف في الولايات المتحدة الترهيب العلني وهاجم السكان السود، وامتدّ العنف إلى قلب ولاية جورجيا.
1868	وقعت إحدى أوائل الهجمات الفتّاكة لتنظيم كوكلوكس في كولومبوس، بولاية جورجيا الأمريكية، عندما أطلقت مجموعة من خمسة رجال ملثّمين النار على جورج آشبورن وأردته قتيلاً، وهو جمهوري مشهور كان معارضاً قوياً ومجاهراً لانفصال جورجيا قبل الحرب الأهلية.
1868	أفاد وكلاء مكتب فريدمن عن (336) حالة قتل أو اعتداء بنيّة القتل قام بها تنظيم كوكلوكس كلان في كل أنحاء ولاية جورجيا الأمريكية بين يناير (كانون الثاني) ونوفمبر (تشرين الثاني) من هذا العام.
1915	تسلّق الواعظ الميثودي وليام جوزف سيمُنز (William Joseph Simmons) و«(15) رجلاً آخر -على الأقل- جبل ستون في جورجيا»، حيث أقاموا مذبحاً، وأضرموا النار في صليب، وأدوا قسم الولاء «للإمبراطورية غير المرئية» وأعلنوا إحياء جماعة كوكلوكس كلان الأولى.
1925	أُسست جماعة «راشتريا سوايا مسوفاك سنغ» (Rashtriya Swayamsevak Sangh RSS) أي «منظمة التطوع القومية» في الهند، وهي مجموعة قومية هندوسية شبه عسكرية قامت على قاعدة المطالبة بالهوية الهندوسية الحصرية وفق تصوّر عرقي للشعب الهندي.
1945	هزيمة القوى الفاشية وألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.
1946	تأسيس الحركة الاجتماعية الإيطالية.
1948	اغتيال المهاتما غاندي على يد أحد أعضاء «منظمة التطوع القومية» في الهند.
1956	تأسيس حزب الحرية النمساوي.
1971	قررت الولايات المتحدة وقف العمل بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أغسطس (آب) من هذا العام.
1971	دعا متطرّفون سيخ في الهند إلى دولة خالستان المنفصلة -وطناً للسيخ.

1980	أسس «حزب البهارتيا جاناتا» أي «حزب الشعب الهندي» وهو حزب سياسي انبثق عن «منظمة التطوع القومية».
1981	اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات على يد خالد الإسلامبولي المنتمي إلى جماعات إسلامية متطرفة.
1983	مشاركة حزب الحرية النمساوي في حكومة تحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين.
1990	غزو العراق للكويت.
1991	أفصح جان– إيف لو غالو (Jean-Yves Le Gallou) المنتمي إلى اليمين المتشدد في فرنسا عن اقتراحاته وعددها (50) اقتراحاً، حول الهجرة، وفيها يقترح موجة من الحرمان من حقوق الجنسية، معتبراً أن الهوية الفرنسية ستكون مرتبطة برابطة الدم.
1992	تجمّع (150,000) من نشطاء فيشفا هندو باريشاد وحزب بهاراتيا جاناتا المتطرفين بالهند في موقع مسجد بابري فهدموه، مما تسبب في انتشار العنف بين الهندوس والمسلمين في البلاد.
1995	المنظِّر الفرنسي والمدافع عن الهوية القومية غيلوم فاي (Guillaume Faye) يصدر كتاباً بعنوان «استعمار أوروبا، خطاب حقيقي حول الهجرة والإسلام» (La Colonisation de l’Europe. Discours vrai sur l’immigration et l’islam).
2000	حاز الحزب الليبرالي النمساوي بزعامة يورغ هايدر على (27%) من الأصوات في الانتخابات التشريعية، جعلت منه القوة السياسية الثانية في البلاد، وسمحت له بتشكيل ائتلاف مع المحافظين.
2001	تعرض الولايات المتحدة لسلسلة من الهجمات الإرهابية عرفت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول).
2003	تأسيس «الحركة من أجل هنغاريا أفضل» (يوبيك Jobbik) وهي حركة يمينية متطرفة.
2004	قتل المخرج الهولندي ثيو فان غوغ على يد المتشدد محمد بويري على خلفية فيلمه «خضوع».
2006	تأسيس حزب الحرية (Party for Freedom) في هولندا وهو حزب ذو توجهات يمينية متطرفة.

2012	قامت الجبهة الوطنية في فرنسا بتقديم شكوى أمام نائب الجمهورية في نانتير حول الغش في البضاعة، بدعوى أن الفرنسيين يستهلكون اللحم الحلال دون أن يعرفوا ذلك.
2012	أظهرت نتائج استطلاع الرأي العام الفرنسي أن (42%) من الفرنسيين يرون في الإسلام تهديداً، ويرى (68%) منهم أن المسلمين غير مندمجين جيداً في المجتمع.
2013	أكدت نتائج استطلاع الرأي العام الفرنسي أن (74%) من الفرنسيين يعتقدون أن الإسلام «لا يتوافق مع قيم المجتمع الفرنسي».
2013	تأسيس حزب البديل من أجل ألمانيا وهو حزب يميني شعبوي.
2014	هاجم غلِن فرَيزر كروس (Glenn Frazier Cross) مركزاً اجتماعياً يهودياً في الولايات المتحدة وقتل شخصين، ثم توجّه إلى مركز يهودي آخر فقتل شخصاً آخر قبل اعتقاله وهو ينادي باسم هتلر.
2014	تأسيس حركة «وطنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب» التي تعرف اختصاراً بحركة «بيغيدا» (PEGIDA) في ألمانيا في أكتوبر (تشرين الأول) من هذا العام باتفاق مجموعة من الألمان والأوروبيين المتعصبين ضد الإسلام والمسلمين، وتؤمن الحركة بوجوب طرد المسلمين من أوروبا، لأن تزايد عددهم قد يؤدي لأسلمة القارة.
2015	تعرض صحيفة «شارلي إيبدو» الفرنسية لهجوم إرهابي نفذه الأخوان كواشي المنتميان إلى تنظيم القاعدة أدى إلى سقوط (12) قتيلاً بينهم ثمانية موظفين يعملون في الصحيفة.
2015	حصول حزب الفجر الذهبي الذي تأسس في ثمانينيات القرن المنصرم في اليونان على (16) مقعداً في مجلس النواب.
2016	أثناء الانتخابات الرئاسية خلال هذا العام أكدت مرشحة الجبهة الوطنية مارين لوبان أنها تريد وضع حد للهجرة غير الخاضعة للرقابة، مبدية الرغبة أولاً في إعادة إقامة الحدود والخروج من اتفاقية شنغن.
2016	شهدت الهند أكثر من (700) عمل عنف طائفي أودت بحياة (86) شخصاً وأصابت (2321) آخرين.
2016	تنظيم استفتاء في فرنسا تمحور حول إمكانية قيام مجموعات صغيرة بأعمال انتقامية مناهضة للإسلام بعد هجوم جهادي، فكان أن أجاب (39%) من المستفتين بتفهم الأمر دون الموافقة عليه، فيما كانت نسبة الموافقين بحدود (10%).
	دخول حزب البديل من أجل ألمانيا في سبتمبر (أيلول) من هذا العام إلى

2017	البرلمان الاتحادي فصار القوة السياسية الثالثة في البلاد.
2017	في يوليو (تموز) من هذا العام أكد (74%) من الفرنسيين من الذين أجري معهم استطلاع للرأي أن الإسلام «يحاول أن يفرض طريقة عمله على الآخرين».
2017	الاعتداء على جامع في كيبك في كندا، والمسؤول عن الاعتداء هو شخص يدور في فلك الأوساط السرية لليمين المتشدد الكيبكي.
2017	حصد «حزب الحرية» في النمسا في الانتخابات البرلمانية على نسبة (26%) من الأصوات، بعد أن كان (20.5٪) في الانتخابات السابقة.
2018	تفكيك تنظيم «حركة القوى العملانية» المتطرف في فرنسا، والذي وضع هدفاً هو «القتال ضد الخطر الإسلامي» وقد حاول هذا التنظيم تجنيد مؤيديه وسط دوائر قدامى الجنود وقوى الأمن.
2018	حازت «الحركة من أجل هنغاريا أفضل» (يوبيك Jobbik) على ما نسبته (19%) في الانتخابات التشريعية.
2018	قام أحد عناصر الليغا في إيطاليا بإطلاق النار على مهاجرين، مما أدى إلى جرح ستة أشخاص.
2018	قتل روبرت باورز (11) شخصاً في كنيس «شجرة الحياة» اليهودي في بِتسبرغ في الولايات المتحدة، وكان دافعه معاداة السامية.
2018	أعربت وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، في تقريرها عن قلقها إزاء استمرار التمييز والعنف والعنصرية تجاه المهاجرين واللاجئين في الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى انتهاكات صارخة مثل إساءة معاملتهم على طول ممر البلقان الغربي، والاعتقال التعسفي.

ببليوغرافيا

الفاشية مقدمة قصيرة جدًّا، كيفن باسمور، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014 ، (158 صفحة).

يكشف كيفن باسمور النقاب عن التناقضات التي تكتنف الفاشية إحدى أهم الظواهر في عالمنا الحديث؛ مقتفيًا أثر أصولها في الأزمات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها نهايات القرن التاسع عشر، والحركات والأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا، وما آل إليه مصير الحركات الفاشية «الفاشلة» في أوروبا الشرقية وإسبانيا والأمريكتين. كما يبدي لنا مدى الأهمية التي مثلتها القومية العنصرية للفاشية، ويتحرى جاذبيتها في عيون الرجال والنساء، والعمال والرأسماليين، ويختتم الكتاب بنظرة على انبعاث اليمين المتطرف من جديد في أوروبا حديثًا.

أقدم لك: الفاشية والنازية، ليتزا جانستز وستوارت هود، ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003 ، (197 صفحة).

يبدأ المؤلف في هذا الكتاب بتعقب أصول الفاشية منذ تراث القرن التاسع عشر فيما يسميه بالنزعة المحافظة المتطرفة في أفكار نيتشه، وموسيقى فاجنر، وغيرهما من المثقفين الذين ساعدوا على قيام النظريات العنصرية؛ مما أدى إلى منطق الرعب والمجازر العامة والمحرقة والعديد من الكوارث التي نجمت عن التطرفات العرقية والدينية. وقد بدأ المؤلف كتابه بسؤال مهم: هل انتهت الفاشية بانتصار الحلفاء على دول المحور؟ إن الوقائع التي تشهدها أوروبا في العقود الأخيرة تبرهن على تصاعد وتيرة تيارات اليمين المتطرف والنزعات العرقية الانغلاقية.

الشعبوية بين هوغو تشافيز وجمال عبدالناصر؛ وقائع التغيير وإخفاق المسير، مهدي حنا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011 ، (256 صفحة).

لا يهدف الكتاب إلى الدخول في متاهة نظرية أو محاولة تنظيرية للإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمسألة الشعبوية وتفرعاتها، بل يحاول من خلال فصوله الثمانية أن يعقد مقارنة ما بين تجربة شعبوية انتهت وشهدت خاتمتها بوفاة صاحبها، وبين تجربة شديدة الشبه بالأولى في كثير من حيثياتها وظروفها،

حيث يعقد الكاتب مقارنة بين شخصيتين وتجربتين شعبويتين بامتياز: الرئيس المصري جمال عبدالناصر، والرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز.

أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا، إدريس بوسكين، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، (449 **صفحة).**

يتناول الكتاب الدور الذي يلعبه الإسلام في حياة أوروبا المعاصرة، فهو يؤثر وبقوة في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، شاملاً الاهتمامات السياسية لكل الدول الكبرى في القارة الأوروبية. إن السؤال الأساسي الذي يطرحه الكاتب حول مستقبل الإسلام في أوروبا هو: هل ستكون أسلمة أوروبا أم أوربة الإسلام؟ لا شك أن العديد من المؤرخين والإعلاميين وعلماء الاجتماع حاولوا الإجابة عن هذا السؤال الذي يؤرق شرائح واسعة في المجتمعات الأوروبية.

عرب أوروبا الواقع والمستقبل، مصطفى عبدالغني، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009 ، (183 **صفحة).**

تؤرخ الدراسة لهجرة العرب إلى الغرب، وتعتمد على عديد من المصادر العلمية حول قضية العلاقة بين الشرق والغرب، وتركز على بداية الألفية الثالثة التي شهدت توتراً في العلاقة بين أوروبا والعرب. جاءت الدراسة في ثلاثة فصول ترتكز على الأبعاد التاريخية المسببة لهجرات العرب إلى أوروبا معززة بالأرقام والإحصاءات، كما تناقش أبرز الصعوبات التي تتعرض لها الجاليات العربية وعلى رأسها صعوبة الاندماج.

المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، جهاد الخازن، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005 ، (142 **صفحة).**

يسعى الكاتب إلى «فك ارتباط» بين سياسة «المحافظين الجدد»، وبالتالي السياسة الإسرائيلية، وبين غالبية اليهود الأمريكيين المؤيّدة للسلام. ويرى أن أكثرية هؤلاء لا تؤيّد السياسة الأمريكية- الإسرائيلية، ويعتبر أن أهم المدافعين عن القضية الفلسطينية داخل الولايات المتحدة ينحدرون من اليهود الأمريكيين.

أزمة الإسلام - الحرب الأقدس والإرهاب المدنس - رؤية المحافظين الجدد واليمين الأميركي للإسلام المعاصر، برنارد لويس، ترجمة وتحقيق: حازم مالك محسن، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2013 ، (176 **صفحة).**

يضع المؤلف الأزمة في العالم الإسلامي بين حلّين متناقضين، لا ثالث لهما: معارضة مَن هم في دائرة الإسلام، لكنهم ينادون بالنشر السلمي الدائم للحريات الاقتصادية والسياسية، بصفتهما وسيلتي حل هذه المشكلات. وأما الحل الثاني؛ فهو الذي تتبنّاه شتّى التيارات الأصولية الإسلامية التي تعزو كل هذه الأمراض والعلل إلى التأثير الحداثي الغربي في العالم الإسلامي، وتعمل على ألاّ تألو جهداً في ردّ كل ما هو غربي. يسعى الأصوليون إلى تأسيس الدول والمجتمعات، على أساس الشريعة الإسلامية والأخلاقيات التقليدية، ويحذّر برنارد لويس من أن نتيجة هذا الصراع بين الموالين للغرب والمناهضين لتأثيراته في العالم الإسلامي، ستقرّر ما إذا سيحتلّ العالم الإسلامي مكانَته إلى جانب دول العالم ومجتمعاته، أم سيتراجع إلى الخلف، ويصطدم -حتماً- بالأمم غير المسلمة. لقد تركت طروحات لويس حول الإسلام والشرق الأوسط تأثيرات كبيرة في خطاب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وهو يعد بمثابة العراب للعديد من القضايا المرتبطة بملفات العالم العربي.

The Rise of the Far Right in Europe: Populist Shifts and Othering, Gabriella Lazaridis, Giovanna Campani, Annie Benveniste, Palgrave .(Macmillan; 1st ed. 2016 edition, (289 pages

أكدت نتائج الانتخابات الأوروبية التي أجريت عام 2014 صعود الأحزاب «اليمينية» المتطرفة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. تنظر المؤلفة إلى هذا النجاح باعتباره الموجة السياسية التي تحول وجه البرلمان الأوروبي، مما يطرح تحديات كبيرة أمام الأحزاب السياسية الأوروبية. أصبحت «الشعوبية» قضية رئيسة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، ويهدف هذا الكتاب إلى توفير فهم نقدي للاتجاهات اليمينية المتطرفة التي تؤجج الخطاب المعادي لكل ما هو غير أوروبي، والتي تنشر خطابات سياسية على أساس الجنس والعرق والإثنية.

The far right in Europe, Michael Lowy (Author), Phil Hearse (Author), Fred Leplat (Editor), IMG Publications; NSR edition, 2015, .((338 pages

بعد حوالي (70) سنة على سقوط النظام النازي، أصبح اليمين المتطرف وحتى الفاشية يشكلان تهديدًا كبيرًا في أوروبا. في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو (أيار) 2014، فازت المنظمات التي تضم مجموعة من الأيديولوجيات الفاشية والعنصرية المناهضة للمهاجرين بأصوات مهمة في عدد من البلدان الأوروبية. يقدم هذا الكتاب مسحًا حول اليمين المتطرف في ثماني دول أوروبية: بريطانيا وبلغاريا والدنمارك وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا وهولندا والسويد ويقترح استراتيجيات لمواجهة هذا التهديد.

The Ideology of Fascism and the Far Right in Britain, Mark Hayes, Red Quill Books, 2014, (474 pages).

يدرس الكتاب الفاشية بوصفها نظاماً من الأفكار وطريقة للممارسة السياسية، وينظر إلى تاريخ المنظمات والأحزاب الموالية لهذه العقيدة الخاصة في بريطانيا. يفحص الكاتب في منهج نقدي الفائدة لمختلف النظريات التي حاولت تفسير الظاهرة الفاشية، محدداً نقاط الضعف في التفسيرات التقليدية، ويعتبر هايز أن الماركسية كآلية تحليلية قادرة على تقويم تجربة الفاشية واليمين المتطرف الذي تلعب تياراته دوراً نشطاً في المملكة المتحدة.

The Media and the Far Right in Western Europe: Playing The Nationalist Card, Antonis A. Ellinas, Cambridge University Press, 2014, (270 pages)).

يدرس الكتاب العلاقة بين السلوك الحزبي والإعلامي لشرح صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، مبيناً كيف تستفيد هذه الأحزاب من الثورة في وسائل الإعلام الحديثة لتمرير أفكارها وأجندتها السياسية، خصوصاً أنها وفي بعض الحالات، أُعطيت مساحات كبيرة إعلامياً للتعبير عن الخطاب السياسي المتطرف والمنغلق والمعادي لكل ما هو غير أوروبي.

The Populist Radical Right, Cas Mudde, Routledge; 1 edition, 2016, (660 pages).

يتطرق هذا الكتاب إلى اليمين المتطرف الشعبوي المعاصر في الديمقراطيات الغربية، ويقدم مساهمة أصلية في هذا المجال وقد توزعت فصوله على النحو الآتي: الأيديولوجية والقضايا؛ الأطراف والمنظمات والثقافات الفرعية؛ القادة والأعضاء والناخبون؛ والأسباب وعواقب والردود.

المشاركون في الكتاب

باسم راشد

باحث مصري متخصص في الشؤون الأوروبية. يعمل في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في القاهرة، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عن رسالة «تحليل الخطاب السياسي: دراسة مقارنة بين محمد مرسي والمجلس العسكري بعد ثورة 25 يناير». شارك في مؤتمرات وورش عمل عدة داخل مصر وخارجها محاضراً ومقدماً أوراقاً بحثية، كان آخرها في الولايات المتحدة عام 2017 حول «التحولات الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية». نشرت له مقالات وأبحاث في الصحف العربية ومراكز الأبحاث من بينها: «مجلة السياسة الدولية» (القاهرة)، «السفير العربي» (لبنان)، «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة» (الإمارات العربية المتحدة) و«المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية» (Regional Center for Strategic Studies) (سريلانكا).

بو حنية قوي

بروفيسور جزائري في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. أستاذ التعليم العالي في جامعة قاصدي مرباح ورقلة في الجزائر. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة الجزائر بالاشتراك مع جامعة باريس الثامنة بدرجة امتياز عام 2007. تمّ اختياره عام 2013 كشخصية وطنية وعلمية مؤثرة في الجزائر من طرف مؤسسة الاتصالات (نجمة) وجمعية «اقرأ الوطنية لمحو الأمية». شارك في عشرات المؤتمرات وحصل على جوائز بحثية وطنية ودولية، ونشر أكثر من خمسين بحثاً مختصاً وسبعة كتب ومؤلفات في قضايا الانتخابات والتحول الديمقراطي والقضايا الأمنية. يعمل حالياً على بحث في الحركات الاحتجاجية والمسارات الإصلاحية في اللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية. من مؤلفاته:

- الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في التجربة المعاصرة
- الإسلاموية في إندونيسيا
- الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية

جان – إيف كامو (Jean-Yves Camus)

مدير «مرصد التطرف السياسي» (L›observatoire Des Radicalités Politiques)في مؤسسة جان جوريس (Fondation Jean Jaurès) الفرنسية. باحث فرنسي متخصص في اليمين المتطرف في أوروبا. عمل في مناصب بحثية واستشارية عدة داخل فرنسا وخارجها من بينها: «معهد كارنيغي للأخلاقيات في الشؤون الدولية» (Carnegie Institute for Ethics in International Affairs)؛ جامعة «جورج واشنطن» (George Washington University). تركز أبحاثه على قضايا معاداة السامية والعنصرية ومعاداة الأجانب في الخطاب السياسي واليمين المتطرف في أوروبا. شارك في عدد من الكتب الجماعية منها: (Israel, World Jewry and Identity).
من كتبه المنشورة:

- Les Droites Extrêmes En Europe (بالاشتراك مع فرنسوا لوبورغ)
- Extrémismes En France: Faut-Il En Avoir Peur ?
- Le Front National: État Des Forces En Perspective
- Les Extrémismes En Europe

جورج كتورة

أكاديمي ومترجم وباحث في التصوف الإسلامي، حصل على درجة الدكتوراه من ألمانيا. ترجم العديد من الكتب عن الألمانية والفرنسية منها: «معجم العلوم الإنسانية» (إشراف جان فرنسوا دورتيه)، «جدل التنوير» (ماركس هوركهايمر وتيودور أدورنو)، «المعرفة والمصلحة» (يورغن هابرماس)، «الصراع من أجل الاعتراف: القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية (أكسيل هونيث)» له مؤلفات في التصوف الإسلامي، ومن كتبه الأخرى المنشورة «طبائع الكواكبي في طبائع الاستبداد»، «السياسة عند أرسطو».

حسام الدين علي مجيد

أستاذ في كلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين- أربيل. عضو الهيئة التدريسية في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة صلاح الدين منذ عام

2003. دخل ضمن الدورة التدريبية الخاصة في «أنموذج الأمم المتحدة» (United Nations Model) تحت إشراف جامعة ديبول الأمريكية عام 2011. نشر أبحاثاً عدة منها:

- التفضيل الإيجابي: مدخلٌ لمعالجة أزمة الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية
- تجربة التعددية الثقافية وأثرها في مستقبل الدولة- الأمة الكندية: مقاربةٌ مع حالة العراق
- تجربة بناء الدولة- الأمة وأثرها في مستقبل الهوية الأمريكية
- الحوار الإسلامي– المسيحي: قراءةٌ في الماهية والأهداف

حواس سنيجر

أستاذ محاضر في العلوم السياسية في جامعة ليون (فرنسا). عضو في هيئة تحرير مجلة «ملتقيات المتوسطية» (Confluences Méditerranée) وأشرف عام 2018 على عدد للمجلة شارك فيه مجموعة من الباحثين حول «الإسلام والجمهورية: تحديات متقابلة». يهتم بظواهر العنف باسم الإسلام، ومعاداة السامية على الإنترنت في العالم العربي وفرنسا (الهويات، المفردات، السياقات). من مؤلفاته الصادرة بالفرنسية:

- Petit Précis D’islamisme: Des Hommes, Des Textes Et Des Idées.
- Régimes Et Systèmes Politiques: État, Pouvoir Et Autorité Dans Le Monde Arabe.

روهان غوناراتنا (Rohan Gunaratna)

رئيس المركز الدولي للعنف السياسي وبحوث الإرهاب (ICPVTR) في سنغافورة. أستاذ الدراسات الأمنية في جامعة نانيانغ للتكنولوجيا في سنغافورة. حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سانت أندروز (University of St. Andrews) (المملكة المتحدة). من أبحاثه وكتبه المنشورة (بعضها بالاشتراك):

- The Global Jihad Movement
- Afghanistan After the Western Drawdown
- The Terrorist Threat from Southern Thailand: Jihad or Quest for Justice
- The Changing Face of Terrorism
- Terrorism in the Asia-Pacific: The Threat and Response

ستيفان فرنسوا (Stéphane François)

أستاذ العلوم السياسية في جامعة فالنسيان (de l'université de Valenciennes) (فرنسا). باحث فرنسي متخصص في التاريخ المعاصر والعلوم السياسية وتيارات اليمين المتطرف في أوروبا. حاضر في عدد من الجامعات والمعاهد الفرنسية. عضو مشارك في «مجموعة مجتمع الأديان العلماني» في «المدرسة التطبيقية للدراسات العليا» (École Pratique des Hautes Études) باريس. نشر عدداً من الكتب والدراسات من بينها:

- Un XXIe siècle irrationnel ? Analyses pluridisciplinaires de pensées «alternatives»
- Le Retour de Pan. Panthéisme, néo-paganisme et antichristianisme dans l'écologie radicale
- Les Mystères du nazisme: Aux sources d'un fantasme contemporain
- L'Écologie d'extrême droite: Une approche historique et politiste à partir du cas français (1980-2018)

سمير أمغار

باحث في جامعة ليون الكاثوليكية (Université Catholique de Lyon). عمل في «مركز الفروع المعرفية المتداخلة لدراسة الأديان والعلمانية» (Centre interdisciplinaire

d’étude des religions et de la (laïcité (جامعة بروكسيل الحرة). يهتم بمجال العنف في الإسلام ومعاداة السامية في أوروبا والتحولات السياسية في العالم العربي، وتشكيل الفضاء الإسلامي في الغرب (الدين، السياسة، المجال العام، الأفكار السياسية الإسلاموية). من مؤلفاته الصادرة بالفرنسية:

- Le Salafisme D’aujourd’hui. Mouvements Sectaires En Occident
- L’islam Militant. Réislamisation, Prédication Et Politique

عبدالحميد العيد الموساوي

أستاذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة بغداد. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية. شغل رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز الدراسات الفلسطينية (جامعة بغداد) بين عامي 2010 و2011. درس في كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد، وأشرف على بحوث التخرج. شارك في نشاطات علمية في عديد من الندوات والمؤتمرات. من مؤلفاته:

- الاستراتيجية الأمريكية في جنوب غرب آسيا مطلع القرن الحادي والعشرين
- الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد الحرب الباردة
- التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب آسيا

عفيف عثمان

أكاديمي لبناني، أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية. عضو في الاتحاد الفلسفي العربي والجمعية الفلسفية اللبنانية. له بحوث وترجمات ومراجعات منشورة في دوريات مختصة. صدر له: «النظر يأتي قبل الكلام، موجز تاريخ الفن الغربي». نقل إلى العربية كتاب الفيلسوف الفرنسي إريك غريلو «فلسفة اللغة» وكتاب «ولادة الفلسفة» للفيلسوف والمؤرخ الإيطالي جيورجيو كولي، كما ترجم بحوث مجموعة من المؤلفين تحت عنوان: «نصوص فلسفية». نشر دراسات عدة في بعض المجلات والكتب، منها:

- الغرب بعيون إسلامية: محمد حسين فضل الله رائياً
- طريق الاستقلال الفلسفي بين ناصيف نصار وأنطون سعادة
- الفضاء العمومي: أغورا المدينة الحديثة

عمر الأيوبي

مترجم فلسطيني، حاصل على ماجستير في تاريخ الإسلام من الجامعة الأمريكية في بيروت. يملك خبرة في مجال الترجمة لأكثر من (20) عاماً. عمل في عدد من المؤسسات، من ضمنها: «مجلس أبوظبي للتوطين»، «مركز دراسات الوحدة العربية» (بيروت)، «الأكاديمية الدولية» (بيروت- لبنان). من ترجماته عن اللغة الإنجليزية:

- معجم المصطلحات التجارية والمصرفية (مع حسن النجفي)
- أكاديميا للمصطلحات العلمية والتقنية (بالاشتراك مع آخرين)
- شرارة الحياة: الكهرباء في جسم الإنسان (فرانسيس أشكروفت)
- لمن الرأي في الحياة: الأجنة والاستنساخ والخلايا الجذعية (جين ماينشاين)
- الحرب والتغيير في السياسة العالمية (روبرت غلبن)

فرحانة قاضي

أستاذة مساعدة في كلية إليوت للشؤون الدولية، جامعة جورج تاون (George Washington University)، واشنطن دي سي، الولايات المتحدة. باحثة باكستانية متخصصة في الصراعات في العالم الإسلامي. حازت على «جائزة زعيم القرن الـ21»، التي قدمتها اللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأميركية (NCAFP). نشرت أعمالها في صحف غربية عدة بينها: «نيويورك تايمز»، «واشنطن بوست»، «أكسفورد أناليتيكا»، و«وول ستريت جورنال». نشرت مجموعة من الدراسات بالإنجليزية منها:

- Ten Things You Need to Know about Pakistan

- A Guide to Muslim Women: What You Always Wanted to Know

محمد شريف فرجاني

أستاذ فخري، في العلوم السياسية والإسلاميات والحضارة العربية في جامعة ليون الثانية (فرنسا)، مدير لوحدة بحث حول «الأديان والديمقراطية والسلام» في مؤسسة تمبوكتو – المركز الأفريقي للبحوث من أجل السلام. مؤلف لعدد من الأعمال التي تتعلق بالصلة بين السياسة والدين في عوالم الإسلام، والعلمانية وحقوق الإنسان، وقضايا الانتقال، وإدارة التعددية، ومقاربة الوقائع الدينية دراسة وتعليماً. ومن هذه الأعمال: «حتى ننتهي من الاستثناء الإسلامي» (بالفرنسية)، «العلمنة والعلمانية في الفضاءات الإسلامية» (بالعربية)، «الدين والتحولات الديمقراطية في المتوسط» (بالفرنسية). «السياسي والديني في المجال الإسلامي» (بالفرنسية)، «الإسلام السياسي والعلمانية وحقوق الإنسان» (بالفرنسيّة)، «سبل الإسلام: مقاربة علمانيّة للوقائع الإسلاميّة» (بالفرنسيّة)، «السجن والحرية» (بالفرنسية).

نيقولا لبورغ (Nicolas Lebourg)

مؤرخ فرنسي، وعضو في مرصد التطرف السياسي (lObservatoire Des Radicalités Politiques) في مؤسسة جان جوريس (Fondation Jean Jaurès) الفرنسية. عمل بين عامي 2017 – 2018 على مشروع مع «معهد كارنيغي للأخلاقيات في الشؤون الدولية» حول «اليمين المتطرف في أوروبا وروسيا: الدور والتأثير» (The Far Right in Europe and Russia’s Role and Influence). باحث مشارك في «مركز الدراسات السياسية لأوروبا اللاتينية» (Centre d’Études Politiques de l’Europe Latine). نشر مقالات ودراسات عدة حول اليمين المتطرف ومعاداة السامية والصراع الإثني. من كتبه المنشورة:

- Le Monde Vu De La Plus Extrême Droite: Du Fascisme Au Nationalisme-Révolutionnaire
- Histoire De La Haine Identitaire. Mutations Et Diffusions De L’altérophobie (بالاشتراك مع ستيفان فرانسوا)
- Les Internationales Néo-Nazies (تحت الطبع 2019)

اسمين سيري (Jasmin Siri)

أستاذة علم الاجتماع في جامعة ميونيخ (University of Munich)، ألمانيا. تركز أبحاثها على النظرية الاجتماعية والسياسية والمنظمات السياسية والجمهور الجديد في السياسة الرقمية واليمين المتطرف في ألمانيا. زميل جديد في (Exzellence Cluster of Konstanz University, Germany). صدر لها عددٌ من الكتب:

- Parteien. Zur Soziologie einer politischen Form
- NSU Terror. Ermittlungen am rechten Abgrund. Ereignisse, Kontexte, Diskurse

الإصدارات السابقة من كتاب المسبار الشهري

الكتاب الأول، يناير (كانون الثاني) 2007: **السرورية.**

الكتاب الثاني، فبراير (شباط) 2007: **الأحباش.**

الكتاب الثالث، مارس (آذار) 2007: **اللاعنف.**

الكتاب الرابع، أبريل (نيسان) 2007: **الطائفية.**

الكتاب الخامس، مايو (أيار) 2007: **السلفية الجهادية.**

الكتاب السادس، يونيو (حزيران) 2007: **جبهة الإنقاذ الجزائرية.**

الكتاب السابع، يوليو (تموز) 2007: **الإسلامية الماليزية.**

الكتاب الثامن، أغسطس (آب) 2007: **حزب التحرير.**

الكتاب التاسع، سبتمبر (أيلول) 2007: **شيعة العراق.**

الكتاب العاشر، أكتوبر (تشرين الأول) 2007: **القاعدة في جزيرة العرب.**

الكتاب الحادي عشر، نوفمبر (تشرين الثاني) 2007: **الحركة الإسلامية في المغرب.**

الكتاب الثاني عشر، ديسمبر (كانون الأول) 2007: **الإخوان المسلمون 1 - التأسيس.**

الكتاب الثالث عشر، يناير (كانون الثاني) 2008: **الإخوان المسلمون 2 - التحديات.**

الكتاب الرابع عشر، فبراير (شباط) 2008: **السلفية المعاصرة - الألبانية.**

الكتاب الخامس عشر، مارس (آذار) 2008: **حزب الله.**

الكتاب السادس عشر، أبريل (نيسان) 2008: **الإسلام الأوروبي.**

الكتاب السابع عشر، مايو (أيار) 2008: **الدعاة الجدد.**

الكتاب الثامن عشر، يونيو (حزيران) 2008: **الإسلامية الكردية.**

الكتاب التاسع عشر، يوليو(تموز) 2008: **الإسلامية اليمنية.**

الكتاب العشرون، أغسطس (آب) 2008: **حركة حماس.**

الكتاب الحادي والعشرون، (سبتمبر أيلول) 2008: **الجماعة الإسلامية في مصر.**

الكتاب الثاني والعشرون، أكتوبر (تشرين الأول) 2008: **الإسلامية السُّنية في لبنان.**

الكتاب الثالث والعشرون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2008: **الصفوية.**

الكتاب الرابع والعشرون، ديسمبر (كانون الأول) 2008: **القاعدة 1- التشكل.**

الكتاب الخامس والعشرون، يناير (كانون الثاني) 2009: **جماعة الجهاد في مصر.**

الكتاب السادس والعشرون، فبراير (شباط) 2009: **القاعدة 2- التمدد.**

الكتاب السابع والعشرون، مارس (آذار) 2009: **حركة الجهاد في فلسطين.**

الكتاب الثامن والعشرون، أبريل (نيسان) 2009: **الإسلامية التونسية.**

الكتاب التاسع والعشرون، مايو (أيار) 2009: **الإسلامية الأردنية.**

الكتاب الثلاثون، يونيو (حزيران) 2009: **المؤسسات الدينية.**

الكتاب الحادي والثلاثون، يوليو (تموز) 2009: **شيعة اليمن.**

الكتاب الثاني والثلاثون، أغسطس (آب) 2009: **الإخوان المسلمون في سوريا.**

الكتاب الثالث والثلاثون، سبتمبر (أيلول) 2009: **الحركة الإسلامية في إسرائيل.**

الكتاب الرابع والثلاثون، أكتوبر (تشرين الأول) 2009: **الإسلامية التركية.**

الكتاب الخامس والثلاثون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2009: **جماعة التبليغ.**

الكتاب السادس والثلاثون، ديسمبر (كانون الأول) 2009: **مراجعات الإسلاميين** الجزء الأول.

الكتاب السابع والثلاثون، يناير (كانون الثاني) 2010: **مراجعات الإسلاميين** الجزء الثاني.

الكتاب الثامن والثلاثون، فبراير (شباط) 2010: **الجامية.**

الكتاب التاسع والثلاثون، مارس (آذار) 2010: **التعليم الديني 1 - التوصيف.**

الكتاب الأربعون، أبريل (نيسان) 2010: **التعليم الديني 2 - التحليل.**

الكتاب الواحد والأربعون، مايو (أيار) 2010: **الإخوان المسلمون في العراق.**

الكتاب الثاني والأربعون، يونيو (حزيران) 2010: **الإسلاميون في الصومال.**

الكتاب الثالث والأربعون، يوليو (تموز) 2010: **الإخوان المسلمون والسلفيون في الخليج.**

الكتاب الرابع والأربعون، أغسطس (آب) 2010: **القاعدة في اليمن.**

الكتاب الخامس والأربعون، سبتمبر (أيلول) 2010: **الإسلاميون في الخليج القضايا.**

الكتاب السادس والأربعون، أكتوبر (تشرين الأول) 2010: **أهل السنّة في**

إيران.

الكتاب السابع والأربعون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2010: **النسوية الإسلامية.**

الكتاب الثامن والأربعون، ديسمبر (كانون الأول) 2010: **الإسلاميون في السودان.**

الكتاب التاسع والأربعون، يناير (كانون الثاني) 2011: **السلفيون في دول المغرب العربي.**

الكتاب الخمسون، فبراير (شباط) 2011: **المسلمون في جنوب أفريقيا.**

الكتاب الواحد والخمسون، مارس (آذار) 2011: **المسلمون في أمريكا** .

الكتاب الثاني والخمسون، أبريل (نيسان) 2011: **إيران: التيارات، ولاية الفقيه، الإصلاح، النفوذ الإقليمي**

الكتاب الثالث والخمسون، مايو (أيار) 2011: **إيران: المحافظون-الحركة الخضراء-الثورات العربية**

الكتاب الرابع والخمسون، يونيو (حزيران) 2011: **الإسلام في دولة جنوب السودان الجذور - الواقع - المستقبل**

الكتاب الخامس والخمسون، يوليو (تموز) 2011: **كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضهم.**

الكتاب السادس والخمسون، أغسطس (آب) 2011: **التصوف في الخليج.**

الكتاب السابع والخمسون، سبتمبر (أيلول) 2011: **التصوف المعاصر.**

أفغانستان، السودان، المغرب، العراق.

الكتاب الثامن والخمسون، أكتوبر (تشرين الأول) 2011: **انبعاث الإسلام في إسبانيا.**

الكتاب التاسع والخمسون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2011: **الخارطة التونسية بعد الثورة**

النهضة وأخواتها.

الكتاب الستون، ديسمبر (كانون الأول) 2011: **مصر وإسلاميوها بعد ثورة 25 يناير (1) .**

الكتاب الواحد والستون، يناير (كانون الثاني) 2012: **مصر وإسلاميوها بعد ثورة 25 يناير(2). الكتاب الثاني والستون، فبراير (شباط) 2012: الخارطة التونسية بعد الثورة**

السلفيون - التقدميون - الشيعة.

الكتاب الثالث والستون، مارس (آذار) 2012: **القاعدة بعد ابن لادن.**

الكتاب الرابع والستون، أبريل (نيسان) 2012: **التصوف والحداثة في دول المغرب العربي.**

الكتاب الخامس والستون، مايو (أيار) 2012: **الإسلاميون والديموقراطية.**

الكتاب السادس والستون، يونيو (حزيران) 2012: **الإسلام النائم: التصوف في بلاد الشام.**

الكتاب السابع والستون، يوليو (تموز) 2012: **الأقليات الدينية والإثنية بعد الربيع العربي.**

الكتاب الثامن والستون، أغسطس (آب) 2012: **الأقباط بعد ثورة 25 يناير.**

الكتاب التاسع والستون، سبتمبر (أيلول) 2012: **الخليج والربيع العربي الدين والسياسة.**

الكتاب السبعون، أكتوبر(تشرين الأول) 2012: **الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2011** .

الكتاب الواحد والسبعون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2012: **ليبيا بعد القذافي - صراع التيارات**

ومخاوف الحرب الأهلية.

الكتاب الثاني والسبعون، ديسمبر (كانون الأول) 2012: **التصوف في العراق.**

الكتاب الثالث والسبعون، يناير (كانون الثاني) 2013: **ربيع القاعدة... سوريا- سيناء-مالي.**

الكتاب الرابع والسبعون، فبراير (شباط) 2013: **الإسلام في إندونيسيا.. التاريخ-الهوية-النظام.**

الكتاب الخامس والسبعون، مارس (آذار) 2013: **إندونيسيا... الإسلاميون - الشيعة - الصوفية.**

الكتاب السادس والسبعون، أبريل (نيسان) 2013: **المرأة في العالم العربي**

وتحديات الإسلام السياسي

الكتاب السابع والسبعون، مايو (آيار) 2013: **التشيّع في مصر**

الكتاب الثامن والسبعون، يونيو (حزيران) 2013: **الفتوى والمفتون في الخليج (1)**

الكتاب التاسع والسبعون، يوليو (تموز) 2013: **الفتوى في الخليج (2)**

الشيعة – الثورات- التأثير

الكتاب الثمانون، أغسطس (آب) 2013: **إيران والإخوان... توظيف الدين لمعركة السياسة**

الكتاب الواحد والثمانون، سبتمبر (أيلول) 2013: **الإخوان وإيران**

خارج المذهب داخل ملعب السياسة

الكتاب الثاني والثمانون، أكتوبر (تشرين الأول) 2013: **الإسلاميون العرب**

وصدمة 30 يونيو

الكتاب الثالث والثمانون، نوفمبر (تشرين الثاني) 2013: **السلفية المُتحوِّرة**

وأخواتها الحالة والمجالات

الكتاب الرابع والثمانون، ديسمبر (كانون الأول) 2013: **الإسلام في روسيا:**

التاريخ والآفاق والقلق

الكتاب الخامس والثمانون، يناير (كانون الثاني) 2014: **آسيا الوسطى وشمال القوقاز**

السلفيون - الشيعة - الجـهاديون

الكتاب السادس والثمانون: فبراير (شباط) 2014: **تركيا الإخوانية...**

حاضر ومستقبل حزب العدالة والتنمية

الكتاب السابع والثمانون: مارس (آذار) 2014: **الجهاديون في مصر**

المراجعات

- 30 يونيو - سوريا

الكتاب الثامن والثمانون: أبريل (نيسان) 2014: **الأزهر**

مرجعية التقليد السُنّي في أزمنة التغيير

الكتاب التاسع والثمانون: مايو (أيار) 2014: **الإسلام والمسلمون في البلقان**

الكتاب التسعون: يونيو (حزيران) 2014: **تقييم حكم الإخوان في مصر**

الكتاب الواحد والتسعون: يوليو (تموز) 2014: **المسيحيون في الشرق**

الكتاب الثاني والتسعون: أغسطس (آب) 2014: **داعش**

الأفكار - التمويل - الإخوان

الكتاب الثالث والتسعون: سبتمبر (أيلول) 2014: **التنوّع العرقي والمذهبي في الخليج،**

بين الواقع والتوظيف

الكتاب الرابع والتسعون: أكتوبر (تشرين الأول) 2014: **حواضن داعش**

نشوء الجهادية السلفية في أوروبا

الكتاب الخامس والتسعون: نوفمبر (تشرين الثاني) 2014: **التبشير في المشرق وأفريقيا**

مراجعة نقدية ورؤية متعددة الأبعاد

الكتاب السادس والتسعون: ديسمبر (كانون الأول) 2014: **المسارات الدستورية العربية**

جهود تفعيل الدساتير وتطويرها

الكتاب السابع والتسعون: يناير (كانون الثاني) 2015: **نساء الخليج واليمن**

جدل الحقوق والدين والإسلاموية

الكتاب الثامن والتسعون: فبراير (شباط) 2015: **الدين ومنابر التواصل الاجتماعي**

الكتاب التاسع والتسعون: مارس (آذار) 2015: **منصات الميديا الجديدة والعنف المقدس**

الكتاب المئة: أبريل (نيسان) 2015: **الفرص والتحديات في دول الخليج العربي**

الكتاب الأول بعد اشلمئة: مايو (أيار) 2015: **الإسلاميون والعمق الاجتماعي**

في

العالم العربي وتركيا

الكتاب الثاني بعد المئة: يونيو (حزيران) 2015: **مكافحة الإرهاب**

المفاهيم-الإستراتيجيات-النماذج

الكتاب الثالث بعد المئة: يوليو (تموز) 2015: **جدل التعليم الديني**

التاريخ

_ النماذج _ الإصلاح

الكتاب الرابع بعد المئة: أغسطس (آب) 2015: **تحولات بعيون المتحولين**

الإسلام السياسي والجهادي في مصر وتونس

الكتاب الخامس بعد المئة: سبتمبر (أيلول) 2015: **الإسلام والمسلمون في الصين**

الكتاب السادس بعد المئة: أكتوبر (تشرين الأول) 2015: **تركيا**

الإرهاب والأقليات النوعية

الكتاب السابع بعد المئة: نوفمبر (تشرين الثاني) 2015: **التعددية في الخليج وجواره**

الواقع والآفاق

الكتاب الثامن بعد المئة: ديسمبر (كانون الأول) 2015: **المجتمعات التعددية**

إشكاليات الإندماج وسياسات الدولة

الكتاب التاسع بعد المئة: يناير (كانون الثاني) 2016: **تحولات خطاب الإسلام السياسي**

السعودي من الخلافة إلى الحقوق

الكتاب العاشر بعد المئة: فبراير (شباط) 2016: **الشرطة الدينية**

الحسبة-الإخوان-داعش

الكتاب الحادي عشر بعد المئة: مارس (آذار) 2016: **الشرطة الدينية (2)**

الدول- المؤسسات - الثورات

الكتاب الثاني عشر بعد المئة: أبريل (نيسان) 2016: **الإسلام في أوروبا**

إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

الكتاب الثالث عشر بعد المئة: مايو (أيار) 2016: **الإسلام الموازي في تركيا**

البكتاشية وجدل التأسيس

الكتاب الرابع عشر بعد المئة: يونيو (أيار) 2016: **ليبيا (2011-2016)**

داعش - الجوار - المصالحة

الكتاب الخامس عشر بعد المئة: يوليو (تموز) 2016: **إيران ودول المغرب**

المسألة الشيعية

الكتاب السادس عشر بعد المئة: أغسطس (آب) 2016: **الفرص والتحديات**

في دول الخليج العربي (2)

الكتاب السابع عشر بعد المئة: سبتمبر (أيلول) 2016: **اليمن من الإمامة إلى عاصفة الحزم**

الكتاب الثامن عشر بعد المئة: أكتوبر (تشرين الأول) 2016: **عاصفة الحزم**

التحالفات والأبعاد السياسية

الكتاب التاسع عشر بعد المئة: نوفمبر (تشرين الثاني) 2016: **أزمات المسلمين الكبرى**

التاريخ - الذاكرات - التوظيف

الكتاب العشرون بعد المئة: ديسمبر (كانون الأول) 2016: **المولوية والتصوف**

التاريخ - النصوص - الآفاق

الكتاب الواحد والعشرون بعد المئة: يناير (كانون الثاني) 2017: **العبودية المعاصرة**

لدى التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا

الكتاب الثاني والعشرون بعد المئة: فبراير (شباط) 2017: **المسلمون في أستراليا**

التاريخ وسياسات التعدّدية الثقافية

الكتاب الثالث والعشرون بعد المئة: مارس (آذار) 2017: **داعش وأخواتها**

الفكر - التكفير - النصوص

الكتاب الرابع والعشرون بعد المئة: أبريل (نيسان) 2017: **إيران والإخوان (3)**

الشيعة القطبيون

الكتاب الخامس والعشرون بعد المئة: مايو (أيار) 2017: **علم نفس الإرهاب**

الأفراد والجماعات الإرهابية

الكتاب السادس والعشرون بعد المئة: يونيو (حزيران) 2017: **السلفية في كردستان العراق**

التاريخ - الأعلام - الانتقادات

الكتاب السابع والعشرون بعد المئة: يوليو (تموز) 2017: **عودة المقاتلين من بؤر التوتر التحديات والإمكانات**

الكتاب الثامن والعشرون بعد المئة: أغسطس (آب) 2017: **تجنيد الأطفال**

داعش - الحوثيون - بوكو حرام

الكتاب التاسع والعشرون بعد المئة: سبتمبر (أيلول) 2017: **الدولة في التنظير العربي والإسلامي: التأصيل والتحديات**

الكتاب الثلاثون بعد المئة: أكتوبر (تشرين الأول) 2017: **مرجعيات العقل الإرهابي**

المصادر والأفكار

الكتاب الحادي والثلاثون بعد المئة: نوفمبر (تشرين الثاني) 2017: **التصوف الأكبري**

ابن عربي - التاريخ - النص

الكتاب الثاني والثلاثون بعد المئة: ديسمبر (كانون الأول) 2017: **ما بعد قطر**

السياسات القطرية وحافة الهاوية

الكتاب الثالث والثلاثون بعد المئة: يناير (كانون الثاني) 2018: **الإسلاميون ومناهج التعليم**

في العالم العربي وتركيا وإيران

الكتاب الرابع والثلاثون بعد المئة: فبراير (شباط) 2018: **النقشبندية**

النص التاريخ الأثر

الكتاب الخامس والثلاثون بعد المئة: مارس (آذار) 2018: **المسلمون في كردستان**

السنة - الشيعة - الخورشيديون

الكتاب السادس والثلاثون بعد المئة: أبريل (نيسان) 2018: **الأديان في كردستان العراق**

الكتاب السابع والثلاثون بعد المئة: مايو (أيار) 2018: **الإسلام التقليدي**

التشكُّل التاريخي والتحديات الراهنة

الكتاب الثامن والثلاثون بعد المئة: يونيو (حزيران) 2018: **الإسلام الشعبي**

- الإيمان - الطقوس -
النماذج
الكتاب التاسع والثلاثون بعد المئة: يوليو (تموز) 2018: **إيران من الداخل**

السياسات والإخفاقات
الكتاب الأربعون بعد المئة: أغسطس (آب) 2018: **إيران والسياسة الخارجية**
خيانة الداخل
الكتاب الحادي والأربعون بعد المئة: سبتمبر (أيلول) 2018: **أزمات إيران**
المياه، الهجرة، العقوبات
الكتاب الثاني والأربعون بعد المئة: أكتوبر (تشرين الأول) 2018: **الحركات الإرهابية في أفريقيا الأبعاد والاستراتيجيات**
الكتاب الثالث والأربعون بعد المئة: نوفمبر (تشرين الثاني) 2018: **المرأة والمعرفة**

الدينية في الإسلام
الكتاب الرابع والأربعون بعد المئة: ديسمبر (كانون الأول) 2018: **الإسلام في فرنسا**
الإخوان - الإرهاب
- المعالجة
الكتاب الخامس والأربعون بعد المئة: يناير (كانون الثاني) 2019: **القوميات في إيران**
وإكراهات الهوية
المركزية